The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Arts and humanities
PhD of Arabic Language

الجامعـــــــة الإســلاميــة بغـــزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــة الآداب والعلوم الإنسانيـــة
دكتـــــوراه لغـــة عربيـــة

التَّوْجِيهاتُ النَّحْوِيَّةُ لِلشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَعْلِيقَة أبي عَلِيّ الفارِسِيّ عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Grammatical Analyses of Quranic Evidence in Abi Ali Al-Farisi's Commentary on Sibawayhi's Book: A Descriptive Analytical Study

الباحثـــة

سوزان زهير بدر حسين

إشـــراف

الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي

الدكتور باسم عبد الرحمن البابلي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالًا لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الدكتوراه
فِي (اللغة العربية وآدابها–نحو وصرف) بِكُلِيةِ (الآداب) فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

فبراير ٢٠٢١م–جمادى الثانية ١٤٤٢هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

التَّوْجِيهَاتُ النَّحْوِيَّةُ لِلشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَعْلِيقَة أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Grammatical Analyses of Quranic Evidence in Abi Ali Al-Farisi's Commentary on Sibawayhi's Book: A Descriptive Analytical Study

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالبة:	سوزان زهير بدر حسين	Student's name:
التوقيع:		Signature:
التاريخ:	/ /٢٠٢١	:Date

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2021/03/01م

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **سوزان زهير بدر حسين** لنيل درجة الدكتوراة في كلية **الآداب**/ برنامج **اللغة العربية**

وموضوعها:

التَّوْجِيهَاتُ النَّحْوِيَّةُ لِلشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَعْلِيقَةِ أبي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Grammatical Guidance of the Quraanic Evidences in the Commentary of Abi Ali Al Faresi on Sibawayhi's Book: A descriptive Analytical Study

وبعد المناقشة التي تمت اليوم **الاثنين 17 رجب 1442**هـ الموافق **2021/03/01**م الساعة **الثانية عشرة** مساءً، في قاعة **اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمود محمد العامودي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. باسم عبد الرحمن البابلي	**مشرفاً**	.....
د. أحمد إبراهيم الجدبة	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. أسامة خالد حماد	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. نهاد عبد الفتاح بدرية	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الدكتوراة في **كلية الآداب/برنامج اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

الملخص

وسمت هذه الدراسة بعنوان: التَّوْجِيهَاتُ النَّحْوِيَّةُ لِلشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَعْلِيقَة أبي عَلِيّ الفَارِسِيّ عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ، وقد سلكت الدراسة في سبيل الوصول إلى الأهداف والرؤية التي وضعتها الباحثة منهجية تعتمد على تتبع هذه الشواهد القرآنية التي استشهد بها أبو علي الفارسي في كتابه التعليقة، ثم دراستها دراسة وصفية تحليلية.

وقد جاء اختيار موضوع الدراسة لمكانة أبي علي الفارسي، وكتابه القيّم (التعليقة)، وكذلك لقيمة سيبويه وكتابه الذي شرحه الفارسي، ومن هنا جاءت أهمية موضوع الدراسة، وعليه فإن أهداف الدراسة تمثلت في إبراز اختيارات المسائل النحوية التي ذكرها الفارسي في كتابه التعليقة، والاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وتوضيح موافقاته لهذه الاستشهادات بالقرآن الكريم وقراءاته، ومخالفته لها، وإظهار قدرته على توجيه هذه الآيات بأكثر من وجه، وتمكنه من ذلك، وبيان موقفه من إمام النحاة سيبويه.

أَمَّا خُطَّةُ الدِّرَاسَةِ فَقَدْ سَارَتْ فِي مُقَدِّمَةٍ، وَتَمْهِيدٍ، ثُمَّ ثَلاثَةِ فُصُولٍ دِرَاسِيَّةٍ، ثُمَّ خَاتِمَةٍ.

جَاءَتِ المُقَدِّمَةُ؛ لِتُبْرِزَ سَبَبَ اخْتِيَارِ الدِّرَاسَةِ، وَأَهَمِّيَتَهَا، وَأَهْدَافَها، وَمَنْهَجَ البَحْثِ، وَالدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةَ.

وَتَنَاوَلَ التَّمْهِيدُ تَرْجَمَةً لِلفَارِسِيّ، ثُمَّ تَرْجَمَةً لِسِيبَوَيْهِ.

وَجَاءَ الفَصْلُ الأَوَّلُ بِعُنْوَانٍ هُوَ: (التَّعْلِيقَةُ عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ لأَبِي عَلِيّ الفَارِسِيّ)، فِي أَرْبَعَةِ مَبَاحِثَ، هِيَ: مَنْهَجُ أَبِي عَلِيّ الفَارِسِيّ فِي التَّعْلِيقَةِ، الشَّوَاهِدُ النَّحْوِيَّةُ فِي التَّعْلِيقَةِ، ومَصَادِرُ أَبِي عَلِيّ الفَارِسِيّ، وأخيرًا الأُصُولُ النَّحْوِيَّةِ فِي التَّعْلِيقَةِ.

وَدَرَسَ الفَصْلُ الثَّانِي: (الشَّوَاهِدَ القُرْآنِيَّةَ للمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ فِي التَّعْلِيقَةِ)، وَاشْتَمَلَ عَلَى سِتَّةِ مَبَاحِثَ، هِيَ: مَسَائِلُ فِي مُقَدِّمَاتِ النَحْوِ، مَسَائِلُ فِي المَرْفُوعَاتِ، مَسَائِلُ فِي المَنْصُوبَاتِ، مَسَائِلُ فِي المَجْرُورَاتِ، مَسَائِلُ فِي تَوَابِعِ النَّحْوِ، وأخيرًا المَسَائِلُ الصَّرْفِيَّةُ.

أَمَّا الفَصْلُ الثَّالِثُ، فَبِعُنْوَانٍ، هُوَ: (المَذْهَبُ النَّحْوِيُّ لأَبِي عَلِيّ الفَارِسِيّ)، وَقُسِّمَ إِلَى أَرْبَعَةِ مَبَاحِثَ، دَرَسَ الأَوَّلُ مُوَافَقَاتِ أَبِي عَلِيّ الفَارِسِيّ لِلبَصْرِيّينَ، وَبَحَثَ الثَّانِي مُوَافَقَاتِ أَبِي عَلِيّ الفَارِسِيّ لِلكُوفِيّينَ، وَتَنَاوَلَ الثَّالِثُ مَوْقِفَ أَبِي عَلِيّ الفَارِسِيّ مِنَ سِيبَوَيْهِ، وَرَكَّزَ الرَّابِعُ عَلَى بَيَانِ مُصْطَلَحَاتِ أَبِي عَلِيّ الفَارِسِيّ وَإِعْرَابَاتِهِ، وَمَعَ مَنْ يُعِدُّ نَفْسَهُ. وَأَخِيرًا جَاءَتِ الخَاتِمَةُ؛ لِتُبْرِزَ أَهَمَّ مَا تَوَصَّلَتْ إِلَيْهِ الدِّرَاسَةُ مِنْ نَتَائِجَ وَتَوْصِيَاتٍ.

Abstract

This study was entitled, 'Grammatical Analyses of Quranic Evidence in Abi Ali Al-Farisi's Commentary on Sibawayhi's Book: A Descriptive Analytical Study, To reach the aims and vision set by the researcher, the methodology was based on tracing these Quranic evidence that Abu Ali Al-Farisi cited in his book At-Taliqah, and then examining them using a descriptive analytical study.

The choice of the subject of study was due to the status of Abu Ali Al-Farisi and his valuable book (At-Taliqah), as well as the value of Sibawayh including his book that was explained by Al-Farsi, all of which establish the importance of the subject of the study. The objectives of the study sought to highlight the choices of the grammatical issues that Al-Farisi mentioned in his book At-Taliqah, his citation of the Noble Quran and its recitations, and to clarify his agreements with these citations of the Noble Quran and its recitations, and his disagreements with them. The study also demonstrates his ability to direct these verses in more than one way, and his mastery to do so, and to explain his position on the Sibawayh who is the chief master of grammarians.

As for the study plan, it included an introduction, an introductory chapter, three chapters, and a conclusion. The introduction highlighted the reason for choosing the study, its importance, objectives, research methodology, and previous studies. The introductory chapter introduced both Al-Farisi and then Sibawayh.

The first chapter was titled, 'At-Taliqah on the Book of Sibawayh by Abu Ali Al-Farisi', and came in four sections, namely, Abu Ali Al-Farisi's approach in At-Taliqah, the grammatical evidence in At-Taliqah, sources of Abu Ali Al-Farisi, and finally the grammatical foundations in At-Taliqah.

The second chapter was titled 'Quranic Evidence on the Grammatical and Morphological Issues in At-Taliqah'. It included six sections, namely, issues in the introductions to grammar, issues in nominatives, issues in accusatives, issues in genitives, issues in tawabi' [which include words that take the same termination mark as their antecedents], and finally morphological issues.

The third chapter was entitled 'Grammatical Doctrine of Abu Ali Al-Farisi', and was divided into four sections: the first section examined the agreements of Abu Ali Al-Farisi with the Basris, while the second section discussed the Abu Ali Al-Farisi's agreements with the Kufis. The third section addressed Abu Ali Al-Farisi's position on Sibawayh, and the fourth section focused on explaining Abu Ali Al-Farisi's terms and declensions, and who he aligns himself with. Finally, the researcher provided a conclusion that highlighted the most important results and recommendations of the study.

بســـــم الله الرحمـــن الرحيـــم

﴿إِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ*
نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ*
عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ*
بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾

(الشعراء: ١٩٢-١٩٥)

الإهـــــداء

إلى من غرس فيَّ حب العلم... إلى من علمني الصبر في طلب العلم

إلى روح والدي المربي والمعلم -رحمه الله تعالى-

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء... إلى رمز الحب والحنان

والدتي الغالية -حفظها الله-

إلى أوفى الناس... قرة العين ورفيق الدرب... من شاركني المشقة والتعب

زوجي الغالي -أبو أسامة-

إلى الروح الأبية التي ارتقت شهيدة

الحاجة أم صالح البطش

إلى أملي في الحياة وفيض الحنان

أبنائي الأعزاء -أسامة وعبادة وعماد وليان-

إلى سندي وقوتي

-أخوتي وأخواتي، وعائلتي الكريمة-

شكـــر وتقديـــر

قال تعالى ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ (النمل: ١٩)

أحمد الله حمدًا كثيرًا يليق بمقام وجهه وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على المصطفي القائل: (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)، وبعد:

فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لمشرفي الأول في الماجستير والدكتوراة، **الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي**، أستاذ النحو والصرف في الجامعة الإسلامية الذي أفاض عليَّ من غزير علمه وجزيل عطائه، جزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

كما أشكر المشرف الثاني على الرسالة **الأستاذ الدكتور باسم عبد الرحمن البابلي** الذي كان عنوانًا للعطاء والعون خلال رحلتي الدراسية، فلهم مني خالص الشكر والامتنان، كتب الله لهما كل الخير والسداد.

وأتوجه بالشكر والامتنان إلى من تشرفت بمناقشتهم لهذا البحث الدكتور أحمد الجدبة، والدكتور أسامة حماد، والدكتور نهاد بدرية، فلهم كل الشكر والعرفان.

ولا أنسى الشكر والعرفان لرئيس قسم اللغة العربية في الجامعة الإسلامية وأستاذي القدير **الأستاذ الدكتور جهاد يوسف العرجا**، على كل ما يبذله من جهد وعطاء، ولا أنسى تقديم الشكر العميق **لجامعتي الغراء الجامعة الإسلامية**، وقد تخرجت فيها، وحصلت على البكالوريوس والماجستير؛ لأعود وأتخرج فيها لأحصل على الدكتوراة، فخورة ومعتزة بانتمائي لهذا الصرح العلمي المتميز.

والحمد لله رب العالمين من قبل ومن بعد، وحتى يبلغ الحمد منتهاه

الباحثة

فهرس المحتويات:

إقـــــرار.....أ
نتيجة الحكم.....ب
ملخص الرسالة باللغة العربية..... **ت**
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.....ث
صفحة اقتباس (الآية القرآنية).....ج
الإهداء.....**ح**
شكرٌ وتقديرٌ.....**خ**
الآية القرآنية..... **د**
فهرس المحتويات..... **ذ**
المقدمة..... **١**
التمهيد..... **٣**
الفصل الأول:..... **٢٣**
المبحث الأول: منهج أبي علي الفارسي في التعليقة..... ٢٤
المبحث الثاني: الشواهد النحوية في التعليقة..... ٣٧
المبحث الثالث: مصادر أبي علي الفارسي..... ٥٦
المبحث الرابع: الأصول النحوية في التعليقة..... ٧١
الفصل الثاني: ٨٩
المبحث الأول: مسائل في مقدمات النحو..... ٩٠
المبحث الثاني: مسائل في المرفوعات..... ١٢٢
المبحث الثالث: مسائل في المنصوبات..... ١٥١
المبحث الرابع: مسائل في المجرورات..... ٢١٠
المبحث الخامس: مسائل في توابع النحو..... ٢١٩
المبحث السادس: الشواهد القرآنية للمسائل الصرفية والنحوية في التعليقة..... ٢٥١
الفصل الثالث:..... **٢٩٠**

المبحث الأول: موافقات أبي علي الفارسي للبصريين. ٢٩١
المبحث الثاني: موافقات أبي علي الفارسي للكوفيين. ٢٩٦
المبحث الثالث: موقف أبي علي الفارسي من سيبويه. ٣٠٥
المبحث الرابع: مصطلحات أبي علي الفارسي وإعراباته ومذهبه النحوي..... **٣١٢**
الخاتمة..... **٣٢٢**
المصادر والمراجع..... **٣٢٣**
الفهارس الفنية **٣٣٣**

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدِنا محمدٍ الصادقِ الأمين، وصحابتِه الغرِّ الميامين، ومن تبعَهُ بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ.

أما بعد...

فإنّ العالم الأصولي المجتهد أبا علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) إمام عصره وعالم زمانه، إذ نهل من كل العلوم بمختلف أنواعها من ثقافة عصره، وترك موسوعة عظيمة من مؤلفاته النحوية، ومن الكتب النحوية التي تركها أبو علي الفارسي: (الإيضاح والتكملة والمسائل العسكرية والعضديات والحلبية والمشكلة والتعليقة)، وغيرها.

ويعد كتاب التعليقة على كتاب سيبويه موسوعة نَحْوِيَّةً في زمن متقدم نسبيا، جمع فيه أبو علي الفارسي مسائل النحو وروافده، بحيث سلك فيه منهجًا فريدًا بين النحاة في تأليف كتابه، ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطلع على آراء النحاة المتقدمين له، واحتوى الكتاب القيم على كثير من التوجيهات النحوية للشواهد القرآنية، ومن هنا بدأت فكرة جمع هذه التوجيهات النحوية ودراستها؛ لترى هذه الدراسة النور بعد ذلك.

وقد سلكت الدراسة في سبيل الوصول إلى الأهداف والرؤية التي وضعتها الباحثة منهجية تعتمد على تتبع هذه الشواهد القرآنية التي استشهد بها أبو علي الفارسي في كتابه التعليقة ثم دراستها دراسة وصفية تحليلية.

أما أهمية موضوع الدراسة فتمثلت في أمور، أبرزها: أنّ سيبويه إمام النحاة والنظر في كتابه شرف عظيم، وأن أبا علي الفارسي شيخ النحاة في القرن الرابع الهجري، واعتماد الفارسي على الشواهد القرآنية في بناء قواعده النحوية في كتابه التعليقة، وهذا يظهر من كثرة استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته، فقد بلغت مائة واثنتين وسبعين آية، وأن كتاب التعليقة من أكبر الموسوعات النحوية في القرن الرابع الهجري، وهو عصارة فكر الفارسي الذي كان من أوائل من شرح كتاب سيبويه، فيما تمثلت أهداف الدراسة في إبراز اختيارات المسائل النحوية التي ذكرها الفارسي في كتابه التعليقة، والاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وتوضيح موافقاته لهذه الاستشهادات بالقرآن الكريم وقراءاته، ومخالفته لها، وإظهار قدرته على توجيه هذه الآيات بأكثر من وجه، وتمكنه من ذلك، وبيان موقفه من إمام النحاة سيبويه.

وقد استفادت الدراسة الحالية من بعض جهود الدراسات السابقة، كان أبرزها دراسة بعنوان تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفي، دراسة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه تخصص النحو والصرف، للطالب سامي بن محمد الزهراني عام ٢٠٠١م، والتفضيل النحوي بين

القراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة، للطالب عبد الله الليمون، دراسة ماجستير في اللغة العربية عام ٢٠١٦م، ودراسة بعنوان التَّوْجِيهَاتُ النَّحْوِيَّةُ لِلشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ لأَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيّ حتى نهاية التوابع – دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ، للطالبة حنين محمد أبو سمعان، دراسة ماجستير للعام ٢٠١٧م.

أما خطة الدراسة فقد سارت في مقدمة وتمهيد، ثم ثلاثة فصول دراسية ثم خاتمة، جاءت المقدمة لتبرز سببَ اختيارِ الدراسةِ وأهميتها وأهدافها ومنهج البحثِ والدراسات السابقة، وتناولت الباحثة في التمهيد ترجمة أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وسيبويه، وبحث الفَصْل الأَوَّل بعنوان: التَّعْلِيقَة عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ لأَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ، أربعة مباحث هي: مَنْهَج أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ فِي التَّعْلِيقَةِ، الشَّوَاهِد النَّحْوِيَّةُ فِي التَّعْلِيقَةِ، ومَصَادِر أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ، وأخيرًا الأُصُول النَّحْوِيَّةِ فِي التَّعْلِيقَةِ، وجاء الفصل الثاني ليدرس الشَّوَاهِد القُرْآنِيَّة للمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ فِي التَّعْلِيقَةِ، وَفِيهِ ذِكْر المَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ والصرفية الَّتِي وَرَدَتْ فِيها الشَّوَاهِدُ القُرْآنِيَّةُ فِي الكِتَابِ، وَاشْتَمل عَلَى سِتَّة مَبَاحِث، هِيَ: مَسَائِل فِي مُقَدِّمَاتِ النَحْوِ، مَسَائِل فِي المَرْفُوعَاتِ، مَسَائِل فِي المَنْصُوبَاتِ، مَسَائِل فِي المَجْرُورَاتِ، مَسَائِل فِي تَوَابِعِ النَّحْوِ، وأخيرًا المَسَائِل الصَّرْفِيَّة.

أما الفَصْل الثَّالث، فجاء بعنوان المَذْهَب النَّحْوِيّ لأَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ، وقسم إلى أَرْبَعة مَبَاحِثَ، درس الأول مُوَافَقَات أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِي لِلبَصْرِيّينَ، وبحث الثاني مُوَافَقَات أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ لِلكُوفِيّينَ، وتناول الثَّالِثُ مَوْقِف أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ مِنَ سِيبَوَيْهِ، وركز الرابع على بيان مُصْطَلَحَات أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ وَإِعْرَابَاته وَمَذْهَبه. وأخيرًا جاءت الخَاتِمَةُ لتبرز أهم ما توصلت إليه الدراسة من نَتَائِج وَتَوْصِيَات.

التَّمْهِيـــــــد

- ترجمة أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ).
- ترجمة سيبويه (١٨٠هـ).
- شروح كتاب سيبويه.

☒ ترجمة أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)

أبو علي الفارسي واحد من أئمة العربية، وأشهر نحاتها، له من التصنيفات الكثير الغزير بالعلم، وله الكثير من المسائل والآراء المهمة التي جعلت منه إمامًا في النحو لا تذكر سيرته إلا ويتم المقارنة بينه وبين إمام النحو سيبويه.

☒ اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفَّار الفارسي الفسوي، أحد الأئمة في علم العربية، صاحب التصانيف، النَّحْوي الإمام المشهور[١].

☒ مولده ونشأته:

ولد أبو علي الفارسي في فسا (من أعمال فارس) عام (٢٨٨هـ) في أواخر أيَّام المعتضد، لأبٍ فارسيٍّ، وأمٍّ عربيّة سدوسية، من سدوس شيبان الذين هاجروا إلى فارس[٢].

وقد قصد بغداد سنة (٣٠٧ هـ)؛ طلبًا للعلم والاستقرار، فلقى شيوخ العلوم المختلفة من فقه وحديث ولغة ونحو وغيرهم[٣]. وتجوّل في كثير من البلدان إذ عرف عنه حبه للترحال، فسافر إلى شيراز والعراق وطرابلس وغيرها من المدن، وذلك من باب حرصه على طلب العلم أينما كان، وحبه للاطلاع والجديد. وقد قدم حلب سنة (٣٤١ هـ) فأقام مدة عند سيف الدولة[٤]، وقد عاش الإمام حياةً حافلة بالتَّحصيل والانتقال، والدَّرس والتصانيف، قال الذهبي في ذلك: "قدِم بغداد شابًّا، وتخرَّج بالزجَّاج، وبمبرمان، وأبي بكر السَّراج، وسكن طرابلس مدَّة، ثم حلب، واتَّصل بسَيْف الدولة... وكان الملك عضد الدولة يقول: أنا غلامُ أبي علي في النحو، وغلام الرازي في النجوم"[٥].

وقد قال الزِّركلي في ترحاله وإقامته في كنف السلاطين والملوك والحكام: "دخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ، وتجوَّل في كثيرٍ من البلدان، وقدم حلب سنة ٣٤١هـ، فأقام مدةً عندَ سيف الدولة،

---

(١) يُنظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص١٢٠، الزركلي، الأعلام، ١٧٩/٢، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٨٠/٢.

(٢) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، ص١٢٠، البغدادي، تاريخ بغداد، ٢٧٥/٧، الحموي، معجم الأدباء، ٢٣٢/٧، القفطي، إنباه الرواة، ٢٧٤/١.

(٣) شلبي، أبو علي الفراسي، حياته ومكانته، ص٦٤.

(٤) يُنظر: وفيات الأعيان، ٨٠/٢، أبو علي الفراسي، حياته ومكانته، ص٦١-٧١.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٧٩/١٦-٣٨٠.

وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدَّم عنده، فعلَّمه النحو، وصنَّف له كتاب "الإيضاح في قواعد العربية"، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن تُوفِّي بها"[١].

والظاهر: أنَّ أبا عليَّ لم يتزوَّج ولم يُنجبْ، وظهر ذلك في وصْف ابن جِنِّي له بـ"خلوّ سِرْبه، وسروح فِكْره، وخلوّه بنفسه، وإنَّما وقف حياتَه على العِلم لا يَعتاقُه عنه ولد، ولا يعارضُه فيه مَتجر[٢].

☒ شيوخه وتلاميذه:

أولًا- شيوخه:

- الإمام إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجَّاج (ت٣١١هـ) وكان يخرط الزُّجاج، ثم ترَكَه واشتغل بالأدب، فنُسِب إليه.
- أخَذَ الأدب عن المبرِّد وثعلب – رحمهما الله تعالى – [٣].
- ابن السراج محمد بن السري بن سهل، أبو بكر (ت٣١٦هـ) [٤].
- أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر، المعروف بمبرمان (ت٣٤٥هـ)[٥].
- أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، شيخ القراء في وقته [٦].
- أبو بكر الخياط (ت٣٢٠هـ).
- أبو بكر دريد (ت٣٢١هـ).
- سمع جزءًا من علي بن الحسين بن معدان الفارسي، عن إسحاق بن راهويه [٧].

ثانيًا- تلاميذه:

- أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ بنُ جِنِّي المَوْصِلِيُّ (ت٣٩٢هـ)، إِمَامُ العَرَبِيَّة، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، وهو مِن أكثر التلاميذ صُحبةً له، وانتفاعًا به، فكانت صلةً علمية مباركة، استمرَّت نحوًا

---

(١) الزركلي، الأعلام، ١٨٠/٢.

(٢) يُنظر: أبو علي الفارسي، حياته ومكانته، ص٧٢.

(٣) الأعلام، ١٤٠/١، وفيات الأعيان، ٤٩/١.

(٤) الأعلام، ١٣٦/١.

(٥) الأعلام، ٢٧٣/١، بغية الوعاة، السيوطي، ١٧٥/١-١٧٧.

(٦) غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، ١٢٨/١.

٧) لسان الميزان، لابن حجر، ١٩٥/٢.

من خمســـةٍ وثلاثين عامًا، أثمرت أطيبَ الثِّمار، فنفذ من خلالها إلى أســـرار العربية، وكشف عن جوانبَ فذَّة منها [1].

- أبو الحســـن الربعي (ت٤٢٠هـ)، وهو من تلاميذه النابهين أيضًـــا، وهو من شُـــرَّاح "الإيضاح".
- أبو طالب العبدي: أحمد بن بكر (ت٤٠٦هـ)، وهو أيضًا من شرَّاح "الإيضاح".
- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب "الصحاح" (ت٣٩٣هـ).
- أبو علي أحمد بن محمَّد المرزوقي، شارح (الحماسة)، (ت٤٢١هـ).
- ابن أخته أبو الحسين، محمد بن عبد الوارث النحوي (ت٤٢١هـ)[2].
- ومِن معاصـري أبي علي المشـاهير الذين أخذوا عنه: أبو الحسـن بن عيسـى الرماني (ت٣٨٤هـ).
- محمد بن طوس القصـــري أبو الطيب: قال ياقوت: هو من النحويّين المعتزلة، أحد تلاميذ أبي علي الفارســـي. وروى القراءة عنه عَرْضًـــا عبدالملك بن بكران النهرواني، وحَدَّث عنه: عبيدالله الأزهري، وأبو القاسم التنوخي، وأبو محمد الجوهري، وجماعة [3].

---

١) سير أعلام النبلاء، ٣٨٠/١٦.

٢) يُنظر: أبو علي الفارسي، حياته ومكانته، ص١٣٢-١٣٤.

٣) سير أعلام النبلاء، ٣٧٩/١٦، تاريخ بغداد، البغدادي، ٢٧٥/٧.

☒ مذهبه ومكانته:

أبو علي الفارسي بصري المذهب، أكثر من يحفظ كتاب سيبويه ويفهم ما جاء فيه، وقد عده الزبيدي في طبقاته بصـــريًا كما فعل ابن النديم والســـيوطي[١] وغيرهم، وأبو علي إمام في النحو له منهجه وطريقته الخاصـــة، فذّ بارع في علوم العربية، ما جعل العلماء يجمعون على تفرده، ففيه قال صاحب (نزهة الألبا)[٢]: "هو أوحد زمانه في علم العربية".

وقال ابن خلكان[٣]: "وكان إمامَ وقته في عِلم النحو... وجرَتْ بينه وبين أبي الطيب المتنبي مجالس، ثم انتقل إلى بلاد فارس، وصـحِبَ عضـدَ الدولة ابن بويه، وتقدَّم عنده، وعلتْ منزلته، حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي علي الفسوي في النحو...".

وعرف به الفيروزأبادي قائلًا[٤]: "الإمام العلاَّمة قرأ النحو على أبي إســحاق الزجاج.... وبَرَع في النحو، وانتهتْ إليه رئاستُه، وصَحِب عضدَ الدولة فعظَّمه، وأحسن إليه".

وكان الخطيب البغدادي من بين من مدحوا وأشـــادوا بعلمه، مبرزًا[٥]: "وعَلَتْ منزلتُه في النحو حتى قال قوم من تلامذته هو فوق المبرِّد وأعلم منه، وصـنَّف كتبًا عجيبة حسنة لم يُسبق إلى مثلها، واشـــتهر ذِكْرُه في الآفاق، وبَرَع له غلمان حُذَّاق مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيســى الشـيرازي، وغيرهما، وخَدَم الملوك، ونفق عليهم، وتقدَّم عند عضـد الدولة، فسـمعتُ أبِي يقول: سمعت عضدَ الدولة يقول: أنا غلامُ أبي عليٍّ النحوي الفسوي في النحو".

وفيه قال أبو حيان التوحيدي[٦]: "وأما أبو علي فأشد تفردًا بالكتاب، وأشد إكبابًا عليه".

وقد قال عنه السـيوطي أيضًـا مشـيدًا ومثنيًا: "واحد زمانه في عِلم العربية... وقال كثير من تلامذته: إنَّه أعلمُ من المبرِّد"[٧].

---

(١) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، ص١٢٦-١٣٠، ابن النديم، الفهرســـت، ص٩٥، الســـيوطي، همع الهوامع، ٢١٦/٢.

(٢) أبو البركات الأنباري، نزهة الألبا، ص٢٣٢.

(٣) وفيات الأعيان، ٨٠/٢.

(٤) الفيروزأبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص١٠٨.

(٥) تاريخ بغداد، ٢٧٥/٧.

(٦) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ١٠٢/١.

(٧) بغية الوعاة، ٤٩٦/١.

☒ تصانيفه ومؤلفاتـه:

ترك أبو علي الفارسـي للعربية كتبًا ومصـنفات عديدة، في مختلف موضـوعات العربية، فلم تقتصـر تصـانيفه على النحو وحده؛ بل كتب في الشـعر وفي القراءات وفي الصـرف وغيرها من الموضوعات، وأبرز ما تركه كان المصنفات الآتية:[1]

- التذكرة" في علوم العربية، عشرون مجلدًا.
- تعاليق سيبويه، جزآن.
- كتاب الشعر.
- الحجة في عِلل القراءات.
- جواهر النحو.
- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني.
- مقاييس المقصور والممدود.
- العوامل في النحو.
- التكملة.
- أبيات الإعراب.
- المسائل المشكلة (البغداديات).
- المسائل البصريات.
- المسائل العضديات.
- المسائل الشيرازيات.
- المسائل العسكريات.
- المسائل الحلبية.
- المسائل الدمشقية.
- المسائل المنثورة.

وله غيرها من الكتب والمصنفات التي لم يصلنا الكثير منها إلا تأريخًا في الكتب.

---

(١) يُنظر: الأعلام، ١٧٩/٢-١٨٠، وفيـات الأعيـان، ٨٠/٢-٨١، معجم الأدبـاء، ٤١٧/٢-٤١٨، بغيـة الوعاة، ٤٩٦/١-٤٩٧، أبو علي الفارسـي، حياته ومكانته، ص١٤٧-١٤٨، وتعقيبات أبي علي الفارسـي على آراء سـيبويه الصـرفية، ص٢٤-٢٩، وآراء أبي علي الفارسـي النحوية وتطبيقها على كتاب الحجة للقراء السبعة، ص٢٣-٢٨.

☒ وفاتــه:

توفي –رحمه الله– عن عمر يناهز تســـعًا وثمانين عامًا هجريًا، في بغداد، حياةٍ حافلة بالعِلم الذي قلَّ نظيره، وذلك في ربيع الأول سَنَة (٣٧٧هـ)[١].

(١) سير أعلام النبلاء، ٣٨٠/١٦، معجم الأدباء، ٤١٤/٢.

☒ **ترجمة سيبويه.**

إنّ سـيبويه هو إمام النحاة، وعلى يديه عرفت العربية النحو العربي، إذ جمعه في كتاب واحد استفاد فيه من مجالسته للخليل وسماعه لآرائه؛ ليحفظ النحو ويصلنا إلى يومنا هذا بتدوين سيبويه له.

☒ **اسمه ونسبه:**

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب بسـيبويه، مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن عُلة بن جلد بن مالك بن أُدَدَ، ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثي، وكان يكنى أبا بشـر وأبا الحسـن، وسـيبويه في الفارسـية معناه رائحة التفاح، فقد قال ابن خالويه[١]: كان سـيبويه لا يزال من يلقاه يشـمّ منه رائحة الطيب فسـمي سـيبويه، ومعنى سـي: ثلاثون، وبوى: الرائحة. وقيل إنه سمي سيبويه لأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان، وكان في غاية الجمال رحمه الله [٢].

ولد سيبويه بقرية من قرى شيراز، يقال لها البيضاء في بلاد فارس[٣].

☒ **مولده ونشأته:**

تأرجحت المصادر حول السنة التي ولد فيها سيبويه؛ لكن المرجح بينها أنّ ولادته كانت سـنة (١٣٠هـ) في البيضـاء، قبل أن يقصـد العراق في أيام الرشـيد وهو ابن نيف وثلاثين سـنة حيث قدم البصـرة ليكتب الحديث، وقيل إنه كان يقصـد يحيى بن خالد البرمكي مؤدب الرشـيد، لكنه لزم حلقة حماد بن سلمة[٤]، واسـتملى منه يومًا قول النبي (صـلى الله عليه وسـلم): ((ليس أحد من أصـحابي إلا لو شـئت أخذت عليه، ليس أبا الدرداء)). فقال سـيبويه: ليس أبو الدرداء.

---

(١) يُنظر: السـيرافي، أخبار النحويين البصـريين، ص٣٧-٣٨، الحلبي، مراتب النحويين، ص٦٥، معجم الأدباء، ١١٤/١٦-١١٥، التنوخي، تاريخ العلماء النحويين، ص٩٢، السـيوطي، بغية الوعاة، ٢٢٩/٢، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٤٦٣/٣، القفطي، إنباه الرواة، ٣٤٦/٢، ابن الأنباري، نزهة الألبا، ص٦٠.

(٢) يُنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٤٦٥/٣، طبقات النحويين واللغويين، ص٧٢، وينظر: ترجمته في كتاب، ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص٧٠-٧٥.

(٣) يُنظر: الزبيدي طبقات النحويين اللغويين، ص٦٦، السيوطي، بغية الوعاة، ٢٢٩/٢، وفيات الأعيان، ٤٦٤/٣، نزهة الألبا، ص٦١، ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص٧٠-٧١، تاريخ العلماء النحويين، ص٩٢.

(٤) يُنظر: طبقات النحويين اللغويين، ص٦٦، السـيوطي، بغية الوعاة، ٢٢٩/٢، وفيات الأعيان، ٤٦٤/٣، ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص٧٠-٧١، إنباه الرواة، ٣٤٨/٢.

فقال له حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، "ليس" استثناء. فقال: سأطلب علمًا لا تلحنني فيه. فلزم الخليل وبرع[1].

☒ **شيوخه وتلاميذه:**

أولًا- شيوخه:

- كان من أبرز شيوخ سيبويه قبل الخليل عيسى بن عمرو الثقفي (ت١٤٩هـ).
- تتلمذ سيبويه على يد حماد بن سلمة (ت١٦٧هـ) الذي لزم حلقات علمه، لا سيما الحديث بمجرد وفوده إلى العراق.
- جالس هارون بن موسى البصري (ت١٧٠هـ).
- أخذ سيبويه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) النحو وفنون اللغة وعلومها، حيث لزم مجلسه حتى مماته، ومن هذه الحلقات صنّف كتابه في النحو الذي يعرف بقرآن النحو.
- تتلمذ على يدي يونس بن حبيب الضبي (ت١٨٣هـ).
- وأخذ سيبويه اللغة عن أبي الخطاب عبد الحميد عبد المجيد، المعروف بـ(الأخفش الكبير) (ت١٧٧هـ).
- كما جالس أبا زيد الأنصاري سعيد بن أوس بن ثابت (ت٢١٥هـ) [2].

---

(١) يُنظر: البغدادي، تاريخ بغداد، ١٢/١٩٠-١٩١، الزبيدي، طبقات النحويين اللغويين، ص٦٦، السيوطي، بغية الوعاة، ٢/٢٢٩، وفيات الأعيان، ٣/٤٦٤، ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص٧٠-٧١، تاريخ العلماء النحويين، ص٩١.

(٢) يُنظر: بغية الوعاة، ٢/٢٢٩، وفيات الأعيان، ٣/٤٦٣، تاريخ العلماء النحويين، ص١٠٩، معجم الأدباء، ١٦/١١٦، إنباه الرواة، ٢/٣٤٧-٣٤٨.

ثانيًا- تلاميذه:

ذكرت مصادر اللغة والنحو أربعة ممن تتلمذوا على يد سيبويه، أو في مجالسه ومحاضراته، وهؤلاء الأربعة هم:

- أبو علي محمد بن المستنير المعروف بـ(قطرب) (ت٢٠٦هـ) [١].
- سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء المعروف بـ(الأخفش الأوسط) (ت٢١٥هـ) [٢].
- أبو إسحاق الزيادي إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر (ت٢٤٩هـ) [٣].
- رجل يعرف بالناشي وقيل عنه: (لو خرج علم الناشي إلى الناس لما تقدمه أحد) [٤].

☒ مذهبه ومكانته:

كان سـيبويه أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، وقيل أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، لم يوضـع كتاب مثل الكتاب الذي وضـعه، والذي أطلق عليه قرآن النحو، وقد ذكره الجاحظ يومًا فقال[٥]: لم يُكْتَب في النحو كتابٌ مثله. وقد قيل[٦]: "أخذ النحو عن الخليل جماعة لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سـيبويه". وبذلك كان سـيبويه إمام النحاة وواضـع منهجهم، وهو الإمام الحقيقي لنحو البصريين، كما أن ما جمعه كان مادة النحو الكوفي وغيره.

يقال[٧]: "إنه نجم من أصـحاب الخليل أربعة: عمرو بن عثمان سـيبويه، والنضْـر ابن شُميل، وأبو فيدٍ مؤرّج العجلي، وعلي بن نصر الجَهْضيّ. وكان أبرعهم في النحو سيبويه.

---

(١) يُنظر: أخبار النحويين البصريين، ص٣٨.

(٢) يُنظر: مراتب النحويين اللغويين، ص٦٨-٦٩، أخبار النحويين البصريين، ص٣٩-٤٠.

(٣) يُنظر: المصدر السابق، ص٧٥-٧٦.

(٤) يُنظر: المصدر السابق، ص٨٥.

(٥) يُنظر: المصـدر السـابق، ص٦٥. غالي، أئمة النحاة في التاريخ، ص٥٧، إنباه الرواة، ٣٤٧/٢، نزهة الألبا، ص٦١.

(٦) يُنظر: وفيات الأعيان، ٤٦٣/٣، مراتب النحويين اللغويين، ص٦٥.

(٧) يُنظر: أخبار النحويين البصريين، ص٣٧-٣٨، تاريخ بغداد، ١٩١/١٢، نزهة الألبا، ص٦١.

وسـيبويه أثبت من أخذ عن الخليل، فقد كان كثير المجالسـة له، قال المخزومي[١]: ما سـمعته (أي الخليل) يقول: مُرحبًا بزائرٍ لا يُملّ إلا لسـيبويه. وكانت في سـيبويه حُبسـةٌ، وكان علمه أبلغ من لسانه[٢].

وقد قال سعيد الأخفش عن سيبويه[٣] إنه: كان يعرض عليّ ما يكتبه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه.

وكان المبرد[٤] يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سـيبويه: هل ركبت البحر! تعظيمًا واستصعابًا لما فيه.

وقال أبو إسـحاق الزجاج[٥]: إذا تأملتَ الأمثلة من كتاب سـيبويه تبيّنت أنه أعلمُ الناس باللغة. وكان المازني يقول[٦]: "من أراد أن يعمل كتابًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي".

وجاء على لسـان أبي عبيدة[٧]: قيل ليونس بعد موت سـيبويه: إن سـيبويه صـنّف كتابًا في ألف ورقة من علم الخليل، فقال: ومتى سـمع سـيبويه هذا كله عن الخليلّ جيئوني بالكتاب؛ فلمّا رآه قال: يجب أن يكون صدق فيما حكاه عن الخليل، كما صدق فيما حكاه عني.

وقال الزمخشري فيه قوله: [٨]

ألَا صـــلّى الإله صـــلاةَ صـــدقٍ على عَمْرو بن عثمـان بن قَنْبر
فـإنّ كـتـابـه لـم يُـغْـنِ عَـنْـه بـنـو قَـلَـمٍ ولا أبـنـاءُ مِـنْـبَـرْ

وقد ورد عن الجاحظ أنه قال[٩]: "أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتصم ففكرت في شيء أهديه له، فلم أجد شيئًا أشرف من كتاب سيبويه، فلما وصلت إليه

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء، ١١٧/١١٦، تاريخ العلماء النحويين، ص٩٤، بغية الوعاة، ٢٢٩/٢، طبقات النحويين واللغويين، ص٦٧.

(٢) يُنظر: تاريخ العلماء النحويين، ص٩٨، بغية الوعاة، ٢٢٩/٢، طبقات النحويين واللغويين، ص٦٧.

(٣) يُنظر: تاريخ العلماء النحويين، ص٩٧.

(٤) يُنظر: بغية الوعاة، ٢٢٩/٢، معجم الأدباء، ١١٧/١١٦.

(٥) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، ص٧٢.

(٦) أخبار النحويين البصريين، ٦٥.

(٧) يُنظر: بغية الوعاة، ٢٢٩/٢، معجم الأدباء، ١١٧/١٦.

(٨) بغية الوعاة، ٢٣٠/٢.

(٩) وفيات الأعيان، ٤٦٣/٣، تاريخ بغداد، ١٩٢/١٢، إنباه الرواة، ٣٥١/٢، معجم الأدباء، ١٢٣/١١٦.

قلت له: لم أجد شـيئًا أهديه لك مثل هذا الكتاب، وقد اشـتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديت لي شيئًا أحب إليه منه".

وقال ابن جني عنه[١]: "ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سـمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقصـودهم آمّين؛ جاز لصـاحب هذا العلم الذي جمع شـعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج شطآنه، وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، ويحذو على أمثلتهم التي حذوا، وأن يعتقد في هذا الموضـع نحوًا مما اعتقدوا في أمثاله".

وقال صـاعد بن أحمد الجياني من أهل الأندلس في كتابه[٢]: "لا أعرف كتابًا أُلّف في علمٍ من العلوم قديمها وحديثها فاشـتمل على جميع أجزاء ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب، أحدها المِجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسطاطاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحد من هذه لم يشذّ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خَطَر".

☒ وفاتـه:

توفي سيبويه –رحمه الله– سنة (١٨٠هـ) ودفن في شيراز، قال المرزباني: مات بشيراز سـنة ثمانين ومائة. وذكر الخطيب أن عمره كان اثنين وثلاثين سـنة، ويقال: إنه نيف على الأربعين سنة وهو الصحيح؛ لأنه قد روى عن عيسى بن عمر، وعيسى بن عمر مات سنة تسع وأربعين ومائة، فمن وفاة عمرو إلى وفاة سـيبويه إحدى وثلاثين سـنة، وما يكون أخذ عنه إلا وهو يعقل، ولا يعقل حتى يكون بالغًا والله أعلم [٣].

قال الأصمعي، ومثله قال أبو سعيد الطوال: إنه كتب على قبر سيبويه أبياتًا لسليمان بن يزيد العدوي، جاء فيها: [٤]

ذهـبَ الأحبّـة بعـدَ طُول تزاور ونـأى المزار فـأسـلموكَ وأقشـعوا
تـركوكَ أوحش مـا تكونُ بقفرة لم يؤنسـوكَ، وكربـة لم يَـدفعُوا

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١/٣٠٨-٣٠٩.

(٢) معجم الأدباء، ١١٦/١١٧.

٣() يُنظر: تـاريخ بغـداد، ١٢/١٩٤، معجم الأدبـاء، ١٦/١١٥، بغيـة الوعـاة، ٢/٢٣٠، طبقـات النحويين اللغويين، ص٧٢، تاريخ العلماء النحويين، ص١١٠، إنباه الرواة، ٢/٣٥٤.

(٤) معجم الأدباء، ١٦/١١٦، طبقات النحويين واللغويين، ص٧٢، وفيات الأعيان، ٣/٤٦٤-٤٦٥، تاريخ العلماء النحويين، ص١٠٨-١٠٩.

قضى القضاءُ وصرتَ صاحبَ حفرةٍ عنك الأحبةُ أعرضـــوا وتصـــدَّعوا

ومات رحمه الله وقد ترك لنا إرثًا لم يضاهه غيره من المصنفات التي كتبت في النحو، وقد ضبط لنا قواعد العربية ووضح مسالكها وأبان عن قواعدها، فرحمه الله وكتب له عن علمه الزاخر كل الخير، وشفع له ما تقدم من ذنبه وما تأخر.

☒ **شروح كتاب سيبويه.**

على أهمية كتاب سيبويه الذي عرف بـــ(قرآن النحو) شرحه واهتم به الكثير من العلماء والدارســين والباحثين باعتباره يحتوي بين دفتيه أســس وقواعد اللغة وضــوابطها، وقد وجدت له العديد من الشـــروح بمرور الزمن بداية من القرن الثالث الهجري الموالي للقرن الذي توفي فيه سيبويه، وهذه الشروح هي:

أولًا- شرح التعليقة لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفَّار الفارسي الفسوي (ت٢٧٧هـ).

وهو موضوع الدراسة.

ثانيًا-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨ هـ).

توجد من هذا الشرح نسخ عدة في أماكن متفرقة في مكتبات المخطوطات، وهذه النسخ ليست كلها كاملة، فقد بقد بعض أجزاء منها، والموجود منها على النحو الآتي: [١]

ثلاث نسخ في دار الكتب المصرية/ القاهرة:

- نسخة برقم (١٣٧ نحو) وهي عبارة عن ستة مجلدات فقد المجلد السادس منها، وينتهي المجلد الخامس بنها بأول (هذا باب الزيادة من غير موضــع حروف الزوائد) وهي بخط موفق الدين بن عبد اللطيف البغدادي، وقد فرغ من هذه النسخة في سنة (٥٧٩هـ).
- نسخة برقم (١٣٦ نحو) وهي عبارة عن ثلاثة أجزاء مخطوطة بخطوط مختلفة، مكتوب في آخر الجزء الثاني أنه تمت كتابتها في ضــحى يوم الجمعة الســابع عشــر من شــهر ربيع الأول ســنة (١١٤٥هـ)، وليس هناك إشــارة في بقية الأجزاء إلى تاريخ نســخها أو ناسخها سوى ما جاء في نهاية الجزء الثاني.
- نسخة برقم (٥٢٨ نحو تيمور) وهذه النسخة أصلها ستة أجزاء قوبل كل جزء منها المجلدات الستة الموجودة في النسخة رقم (١٣٧ نحو) الموجودة في دار الكتب، وقد نسخ جميع أجزائها محمود حمدي في ذمة حضرة الفاضل أحمد بيك تيمور، كما يظهر في كل جزء من هذه الأجزاء، وقد سقط من الجزء الخامس (هذا باب الأسماء التي ترفع على عدة المؤنث والمذكر لتبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة) و(هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر وأصله التأنيث) و(هذا باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة). وأول (هذا باب تكسير الواحد للجمع) وذلك لخرم بالنسخة الأصل، أما الجزء

---

(١) يُنظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، ص٨٣-٩٠.

السادس والأخير من هذه النسخة فإنها لا تنتهي كما ينتهي كتاب سيبويه بـ(هذا باب ما كان شاذًا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد)؛ بل أضاف إليه السيرافي بابين، وهما: (هذا باب أفردته بعد الفراغ من إدغام كتاب سيبويه وتفسيره) و(هذا باب في إدغام القراء) وكان الفراغ من هذه النسخة يوم الأحد الخامس عشر من شهر جمادي الأولى من سنة (١٣٣٧هـ) وملحق بهذه النسخة جزء سابع لفهارس أبواب شرح الكتاب ولغات القبائل وضعها أحمد تيمور.

مكتبة جامعة القاهرة:

- فيها نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو) ناقص منها الجزء السادس والأخير أيضًا، تحمل رقم (٢٦١٨٢).

مكتبة الأزهر:

- فيها نسخة منقولة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٥٢٨ نحو تيمور) وهي نسخة كاملة الأجزاء وعددهم ستة أجزاء.

معهد إحياء المخطوطات العربية- القاهرة:

توجد فيه نسخ متفرقة ومصورة عن أماكن مختلفة تحمل الأرقام التالية:

- نسخة برقم (٧٩) شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي المتوفي سنة (٣٦٨هـ)، وموجود منه الجزء الأول فقط، كتب في القرن الثامن بقلم نسخ نفيس إلا الأوراق الأولى من (١-٤٠) فكتبت بخط حديث، وينتهي الجزء بالحديث عن الصفة المشبهة، مصور عن مكتبة سليم آغا ١١٥٨.
- نسخة برقم (٨٠) الجزء الثاني من نسخة أخرى مكتوبة في القر السابع الهجري، بقلم نسخ نفيس جدًا مشكول، يبدأ بـ(باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله) وينتهي بـ(باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء) يتلوه في الثالث (هذا باب إذن)، مصور عن مكتبة سليم آغا ١١٥٩.
- نسخة برقم (٨١)، وهي الجزء الرابع من نسخة أخرى كتبت في القرن الثامن بخطوط مختلفة تبدأ بقوله بعد البسملة: (واستحسن سيبويه المجازاة بعد ((لا)) وجعلها لغوًا لأنها لا تفصل بين العامل والمعمول فيه) وينتهي أثناء (باب ما يضم السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل)، وبالجزء أثر رطوبة وأرضة اتلفت ربعه الأخير، وهو مصور أيضًا عن مكتبة سليم آغا ١١٦١.

- نسخة برقم (٨٣) الجزء الأول من نسخة أخرى مكتوبة في القرن السادس بخط واضح ينتهي في أول (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) وهذا الجزء مصـــور عن مكتبة ترخان ٣٠١.
- نسخة برقم (٨٤) الجزء الثالث وبعض الرابع، وهو مكتوب في القرن السادس، جاء في أوله: (واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ... إلخ) نقل من خط الســـيرافي وقوبل به، وهو مصور عن مكتبة بني جامع ١٠٨٦.

مكتبة السيد محمد علي داعي الإسلام/طهران:

- توجد فيها نسخة بعنوان (شرح كتاب سيبويه) تأليف: أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ-٩٧٨م)، وهي بخط المؤلف كما قال الدكتور حسين محفوظ.

ثالثًا–شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤ هـ) [1].

لهذا الشرح نسختان مخطوطتان: إحداهما في مكتبة فيض الله بإستانبول تحت رقم (١٩٨٤)، وفي مجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة عنها تحت رقم (١٨٣)، وأخرى مصورة على (ميكروفيلم) في إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم (٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨)، وهذه النسخ وما صور عنها تقع في خمسة مجلدات ينقصها المجلد الأول، أما المجلد الثاني فيبدأ من قوله: (هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا)، يليه (باب المصدر المشبه به المحمول على محذوف) وينتهي أثناء الحديث في (هذا باب ترخيم ما يرد إليه بعد الحذف حرف)، وهذه النسخة مقسمة على أجزاء تنتهي بانتهاء الجزء السابع والستين، وقد وقع خطأ من الناسخ في تسلسل جزأين منها.

أما النسخة الثانية من الكتاب فموجودة في مكتبة فينا، يقع في ٢١٠ ورقة، تبدأ من (الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني النحوي غفر الله له ولجميع المسلمين)، وأول أبواب هذا الجزء (باب الهمزة)، وينتهي بقول الناسخ: (تم شرح كتاب سيبويه رحمه الله إملائه في يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، وفرغ من نسخة يحيى بن علي الشافعي، بمدينة دمشق في العشر الثاني من شهر شوال سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، وفي هذه النسخة بعض النقص عن نسخة إستانبول، فتقسيمات الثانية يذكر بعد العنوان الغرض فيه ومسائل من هذا الباب ثم الجواب، أما في نسخة فينا فلم يوجد إلا قسم الجواب.

---

(١) يُنظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، ص١٤١–١٤٦.

رابعًا–شرح عيون كتاب سيبويه للقرطبي، أبو نصر الأديب، هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت ٤٠١هـ) [١].

الموجود من هذا الشرح نسخة في المتحف البريطاني (Quart 31) تح رقم (١١٥٦١) وتقع في (٧٨) ورقة، تبدأ بقوله بعد البسملة: (قال أبو نصر هارون بن موسى، قال أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه رحمه الله: (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، وتنتهي النسخة بانتهاء الكتاب بقوله: (تم جميع الكتاب بحمد الله وعونه وصلى الله على محمد وآله).

وقد تم نشر هذه النسخة من الكتاب بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، وقد جاء في (١٥١) بابًا، من (باب علم ما الكلم من العربية) وحتى باب (ما تقلب فيه السين صادًا في بعض اللغات).

خامسًا: النّكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت٤٧٦ هـ) [٢].

الموجود من هذا الشرح نسخة واحدة في معهد إحياء المخطوطات العربية في القاهرة، تحت رقم (٢١٤ نحو – المغرب)، وهي نسخة مصورة عن نسخة مكتبة الخزانة العامة في الرباط التي تحمل رقم (١٤٢ ق) ألفها للملك المعتضد بالله، وتقع في (٥١٢) صفحة.

تبدأ النسخة بمقدمة وكلام عن إضافة (الاسم) إلى الله عز وجل في قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم)، كما يشيد الأعلم الشنتمري في المقدمة بكتاب سيبويه بعد أن يوضح سبب تأليفه لهذا الكتاب، ثم يبدأ بعد ذلك بأول أبواب الكتاب وهو (هذا باب علم ما الكلم من العربية) وينتهي بانتهاء شرحه لآخر أبواب كتاب سيبويه وهو (هذا باب ما كان شاذًا مما خففوا على ألسنتم وليس بمطرد)، وقد جاء هذا الشرح على ذلك في (٥٣٥) بابًا.

حقق هذا الكتاب الدكتور زهير عبد المحسن سلطان عام ١٩٨٧م.

---

(١) يُنظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، ص١٨٦.

(٢) يُنظر: المرجع السابق، ص١٩٧.

سادسًا-شرح كتاب سيبويه، المسمى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) لابن خروف، أبو الحسن، علي بن محمد الأندلسي النّحوي (ت٦٠٦ هـ) [1].

هذا الشرح نسختان مخطوطتان، إحداهما في دار الكتب المصرية تحت رقم (٥٣٠- نحو تيمور) وتقع في مجلد واحد من (٣٠٤) ورقات فيه خرم من أوله وآخره، وليس به تاريخ نسخ، وقد كتب بخط أندلسيّ يعود إلى منتصف القرن السابع الهجري تقديرًا، وعلى هوامشها ما يدل على أنها قُوبلت على أصل المؤلف نفسه، وهناك الكثير من الاستدراكات ممهورة بكلمة (أصل)، وبعض الأخطاء الطفيفة التي وقع فيها الناسخ.

وتوجد نسخة أخرى من الكتاب مصورة عنها على (ميكروفيلم) في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، تحت رقم (٣٩- نحو)، وتبدأ النسخة بأسطر قبل: (باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء)، وتنتهي بسطر واحد بعد: (باب نظائر ما مضى من المعتل)، وفيها ما يشير إلى أن ابن خروف قد بدأ بشرح كتاب سيبويه من أوله؛ لكن لا يعني ذلك أن ابن خروف قد شرح أبواب كتاب سيبويه بالتتابع بابًا فبابًا، فقد تجاوز بعض الأبواب التي رأي ألّا غموض فيها، وذلك مثل: (هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي)، و(هذا باب الأفعال في القسم)، و(هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس)، فابن خروف لم يعن في شرحه إلا إيضاح ما غمض في الكتاب وكان بحاجة إلى تفسير وبيان.

أما النسخة الثانية فقد أشار إليها خليفة محمد خليفة بديري في تحقيقه الشرح، قال: (وقد عثرت أثناء تجوالنا في ربوع المغرب على الجزء الرابع من هذا الشرح كاملًا، يبدأ من (باب الإضافة وهو باب النسب)، وينتهي بالإدغام، ألقيت عليه نظرة عجلى وأيقنت منها أنها تنتمي إلى أصل القطعة التي أمتلك صورة منها، وتمتاز بأن العنوان في الصفحة الأولى منها بخط الناسخ نفسه، وخطها أندلسيّ جميل، وفرغ منها سنة (٦٢٤هـ). وقد قام خليفة بتحقيق هذا الشرح بدءًا من الأسطر الأولى التي سبقت في (باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء) إلى آخر (باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام)، وقد بلغ عدد الأبواب التي حققها (٦٩) بابًا، من أصل (٢٥٤) بابًا، ضمنها نسخة دار الكتب المصرية رقم (٥٣٠- نحو تيمور).

---

(١) يُنظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، ص٢٢٨-٢٢٩.

سابعًا–شرح كتاب سيبويه، للقاسم بن علي الأنصاري البطليوسي، الشهير بالصّفار، (ت ٦٣٠ هـ) [1].

لهذا الشـرح نسـختان مخطوطتان، إحداهما في دار الكتب المصـرية رقم (٩٠٠ نحو) بخط مغربي، وتبدأ بأول الكتاب، وتنتهي بـــ(هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه)، تقع النسخة في (١٧٥) ورقة.

والنسـخة الثانية مصـورة عن نسـخة مكتبة الخزانة العامة في الرباط، وتحمل رقم (٣١٧ ق) الموجود منها المجلد الأول، وقد صـورت نسـخة عنها في معهد إحياء المخطوطات العربية في القاهرة، تحت رقم (١٠٦ نحو) وتقع هذه النسخة المصورة في (٣٥٥) ورقة، والنسخة ناقصة من أولها، إذ تبدأ بكلام قبل: (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية...)، وتنتهي بنهاية: (هذا باب ما يضـمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر)، أي بزيادة عشرة أبواب عن نسـخة دار الكتب المصرية، أي تحتوي النسخة على (٥١) بابًا.

(١) يُنظر: المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، ص٢٤٧.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

وَفِيهِ المَبَاحِثُ الآتِيَةُ:

☒**المَبْحَثُ الأَوَّلُ:** مَنْهَجُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ فِي التَّعْلِيقَةِ

☒**المَبْحَثُ الثَّانِي:** الشَّوَاهِدُ النَّحْوِيَّةُ فِي التَّعْلِيقَةِ

☒**المَبْحَثُ الثَّالِثُ:** مَصَادِرُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيّ

☒**المَبْحَثُ الرَّابِعُ:** الأُصُولُ النَّحْوِيَّةِ فِي التَّعْلِيقَةِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

مَنْهَجُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ فِي التَّعْلِيقَةِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

مَنْهَجُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ فِي التَّعْلِيقَةِ

كان أبو علي الفارسي من العلماء المشهورين في زمانه، وتمتع بغزارة إنتاجه، وقد نشرت كتبه، وأصبحت لا تخلو منها مكتبة، ومع ذلك فكتابه التعليقة مع عظمته وغزارته لم تتعرض له كتب الوراقين القدامى، ولا الكتب التي ترجمت للنحاة، وأظهرت آثارهم، كطبقات النحويين واللغويين، ولو رجعنا إلى ما سجله ياقوت الحموي في معجم الأدباء لا نجده يدرج التعليقة ضمن أثار الفارسي، ولا في القائمة التي أدرجها خلكان.

وأول من ذكر التعليقة خير الأشبيلي في فهرسه، حيث أورد ذلك بقوله:[١] "ومن تواليف أبي علي تعاليق سيبويه، وأنها في سفرين، ثم السيوطي، ويليهما أحمد مصطفى المشهور بطاش كبرى زاده".

وأمر التعليقة ظل غامضًا حتى عهد قريب، حين نفض الدارسون الغبار عن تراث أبي علي، فظهرت التعليقة، وكان شرف السبق لتحقيقها والتعليق عليها للدكتور عوض بن حمد القوزي.

والنسخة التي اعتمد عليها هي النسخة التي حصل من مكتبة شهيد على رقم (٢٣٥٧)، وأتعب نفسه في سبيل الحصول على نسخة أخرى، لكنه لم ينل مراده [٢].

منهج أبي علي في التعليقة:

تميز أبو علي بفهمه الغزير لكتاب سيبويه، والغوص في أسراره، والمطلع على آثاره الأدبية يجدها تدور موضوعاتها حول مسائل من الكتاب.

ومنهج أبي على في التعليقة لا يدلل على أنه أراد شرح الكتاب، وتوضيح عباراته كما فعل السيرافي –وهو أهل لذلك– وإنّما الهدف بارز من التعليقة وعنوانها، فلها من اسمها نصيب، فهي تعليق على نصوص غامضة لسيبويه، فالقارئ للكتاب يرى أنّ الفارسي كان يُعلق على بعض العبارات بقدر الحاجة لتوضيح الغامض منها.

---

(١) مقدمة التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، ٩/١.

(٢) المصدر السابق، ١٠/١.

ما ميز منهجه في كتابه:

- **أولًا: لم يقدم لكتابه التعليقة بمقدمة، ولعله اتّبع نهج سيبويه في الكتاب.**

فقد بدأ أبو علي الفارسي كتابه بعرض أبوابه مباشرة من دون مقدمة، فكان الباب الأول (باب علم ما الكلم) [١].

- **ثانيًا: سار وفق ترتيب سيبويه للكتاب؛ لكنه لم يقيدْ نفسه بعناوين الأبواب في الكتاب كما هي في كل الأوقات، فبعض العناوين كانت مطابقة للكتاب.**

ومن ذلك:

١) باب علم ما الكلم [٢].

٢) باب المسند والمسند إليه [٣].

٣) هذا باب يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان [٤].

٤) هذا باب ما حذف من الياء والواو فيه القياس [٥].

٥) ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد [٦].

٦) ومن باب ما كان شاذا مما خففوا على ألسنتهم [٧].

ومن الأبواب التي اختصرها، وهي سمة بارزة عنده:

١) باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني على الفعل مرة [٨].

٢) باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله [٩].

٣) باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث [١٠].

٤) باب الساكن الذي تحركه في الوقف [١١].

---

(١) التعليقة، ٣/١.

(٢) المصدر السابق، ٣/١.

(٣) المصدر السابق، ٤٧/١.

(٤) المصدر السابق، ١٤/٢.

(٥) المصدر السابق، ١٥٥/٣.

(٦) المصدر السابق، ج١٥٣/٥.

(٧) المصدر السابق، ج٢١٤/٥.

(٨) المصدر السابق، ١٢٢/١، وترجمته في الكتاب.

(٩) المصدر السابق، ٢٢٤/٢.

(١٠) المصدر السابق، ٢٦٢/٣.

(١١) التعليقة، ٢٢٢/٤.

وبعض الأبواب تطرق إلى بعض المسائل فيها من دون ذكر لاسم الباب، وبعض الأبواب الأخرى لم يتطرق لها؛ لأنّه لم يهدف –كما قلنا سابقًا– إلى شرح الكتاب، وإنّما التعليق على بعض النصوص الغامضة؛ ولعله رأى أنّ بعض الأبواب لا تحتاج إلى تعليق أو توضيح، ومنها:

١) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية [١]، علق الفارسي على نصوص سيبويه من دون كتابة عنوان الباب.
٢) هذا باب اللفظ للمعاني [٢]، لم يعلق على أي من مسائله وهو باب صغير عند سيبويه.
٣) هذا باب لا تسقط فيه النون وإن وليت لك [٣]، لم يعلق أيضًا على مسائل هذا الباب.
٤) هذا باب تحقير بنات الحرفين [٤]، ولم يتطرق إليه.
٥) هذا باب ما بنت العرب من الأسماء [٥].

وبعض الأحيان أوهم القارئ أنها أبواب للكتاب؛ لكنها من إنشائه، ومنها قوله[٦]: "ومن باب ما لا يقع إلا منونًا عاملًا في النكرة"، وعند الرجوع إلى الكتاب ستجد أنّ سيبويه لم يعقد بابًا بهذا الاسم.

وفي باب التثنية أورد المحقق أنّ الفارسي لم يعلق بشيء على هذا الباب، أو موضوعاته وإنّما اكتفى بذكر العنوان وأدرج تحته بعض القضايا الواردة في الباب التالي [٧].

ثالثًا: الطابع المسيطر على التعليقة في عرضه لقول سيبويه هو الاختصار.

ومن ذلك أورد أبو علي قولًا لسيبويه في بداية تعليقه على باب [٨]: "ومن باب ما لا يقع إلا مُنَوّنًا عاملًا في النكرة، قال سيبويه: ولا يكون المعمول فيه إلا من سَبَبِه"، فالقارئ لا يمكنه فهم مقصد سيبويه إلا بعد الرجوع لكتابه نفسه، خاصة وأن الفارسي بدأ بشرح تلك المقولة بقول أبي بكر: "يريد: إنَّ (عَملًا، وأبًا) مِن سبب الذي هو (خيرٌ) ولا يجوز أن يكون شيء لا سبب له فيه".

---

(١) المصدر السابق، ١٦/١
(٢) الكتاب، سيبويه، ٢٤/١.
(٣) المصدر السابق، ٢٩٠/٢.
(٤) المصدر السابق، ٤٤٩/٣.
(٥) المصدر السابق، ٢٤٢/٤.
(٦) المصدر السابق، ١٤٦/١
(٧) المصدر السابق، ٢٢٣/٣.
(٨) المصدر السابق، ١٤٦/١.

وفي موضع آخر يورد قول سيبويه في باب الندبة[١]: "قال: وكذلك الألفُ إذا أضفتها إليك، مَجْراها في النُّدْبَةِ كمجراها في الخبر".

وقد قال سيبويه في هذا السياق[٢]: "واعلم أنّه إذا وافقت الياء الساكنة ياءَ الإضافة في النداء لم تحذف أبدًا ياء الإضافة ولم يُكسر ما قبلها، كراهية للكسرة في الياء، ولكنهم يلحقون ياءَ الإضافة وينصبونها لئلا ينجزم حرفان. وإذا ندبت فأنت بالخيار: إن شئت ألحقت الألفَ وإن لم تُلحق جاز كما جاز ذلك في غيره. وذلك قولك: واغلامَيّاهْ وواقاضياهْ، وواغلاميّ وواقاضيّ، يصير مجراه ها هنا كمجراه في غير الندبة، إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف. وكذلك الألف إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت إليك".

وقد يعرض قول سيبويه بالمعنى، وفي بعض الأحيان يمزج بين قول سيبويه ورأيه، ولا تفرق بينهما؛ إلا بالعودة أيضًا إلى الكتاب، ومن ذلك نقل قول سيبويه في (باب مجرى نعت المعرفة عليها)[٣]: "ولم يُرِد أن يُبَيِّن بقوله: (كُلَّ الرَّجُلِ) ما قبله كما يُبين (زيدًا) إذا خاف أن يَلْتَبِسَ".

ومقولة سيبويه في الكتاب[٤]: "ومن الصفة: أنت الرجل كلُّ الرجل، ومررت بالرجل كلِّ الرجل".

ومنه قوله[٥]: "هذا بابُ إنّما، اعلم أنّ كُلّ موضعٍ تقعُ (أنّ) فيه تقع (أنّما)، قال: ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها، يعني (إنّما) كأنّ لا يكون (الذي) عاملًا فيما بعده".

ومقولة سيبويه في الكتاب [٦]: "هذا باب إنَّما وأنَّما، اعلم أنَّ كلِّ موضع تقع فيه أنَّ تقع فيه أنَّما، وما ابتدئ بعدها صلةُ لها كما أنّ الذي ابتدئ بعد الذي صلة له. ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملًا فيما بعده".

---

(١) التعليقة، ٣٥٩/١

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٢/٢.

(٣) التعليقة، ٢٢٨/١.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٢٩/٣.

(٥) التعليقة، ٢٤١/٢.

(٦) الكتاب، سيبويه، ١٢٩/٣.

- **رابعًا: من منهجه التوسع والإسهاب في التعليق على بعض النصوص حتى يكاد يخرج القارئ عن صلب الموضوع.**

ومن ذلك تعليقه على قول سيبويه: "وإنما يدخل النّاصِبُ والرّافِعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ" بقوله[١]: "الجارُّ الذي يدخل على المبتدأ على ضربين: أحدهما: أن يدخل في غير الإيجاب، والآخر: أن يدخل في الإيجاب.

- فالأول كثيرٌ والثاني عزيزٌ، فأما غير الإيجاب فنحو النفي والاستفهام إذا قلت: هل مِن أحدٍ في الدار﴿ وما منكم من أحدٍ عنه حاجزين﴾ [٢]، فَأحدٌ مُرتفعٌ بـ (ما) وهي الحجازِيّة، ولم تمتنع من أن تعمل مع الفعل بالظرف كما لم تمتنع (إنّ) والدليل على ذلك نصب الخبر ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ما لكم من إلهٍ غيرُه ﴾[٣]، فالجارُّ مع المجرور في موضع رفع ولذلك أُتْبع (غيرُه) في إعرابه.
- ويجوز أن تكون في موضع اسمها على البدل كالاسم بعد إلا في قولك: ما في الدّارِ أحدٌ إلا زيدٌ، وكِلا الأمرين يدل على أن موضعه رفع، والاستفهام نحو قولك هل مِن أحدٍ، و ﴿ هل لنا من شفعاءَ ﴾[٤].

وفي نصوص أخرى تجده يختصر في التعليق اختصارًا شديدًا مما يجعل القارئ مضطرًا للرجوع إلى الكتاب، حتى يفهم مراده ومقصده، ومن ذلك قوله[٥]: "هذا بابٌ يكونُ فيه الحرفُ الذي مِن نَفْسِ الاسْم، قال: وقع وما قبله، أي: ما قبل الزائد، قال: بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون، يعني في مسلمين ومروان وما أشبه ذلك، قال: فهو زائد، أي: الواو في منصور".

وقد رود في الكتاب [٦]: "هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعا)، وذلك قولك في منصور: يا مَنصُ أقبلْ، وفي عمارٍ: يا عمّ أقبل، وفي رجل اسمه عنتريسٌ: يا عنتَرِ أقبلْ. وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد، وما قبله ساكن بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائدا فهو زائد كما كان ما قبل النون زائدا، ولم يكن لازما لما

---

(١) التعليقة، ٤٧/١-٤٨.

(٢) سورة الحاقة: ٤٣.

(٣) سورة هود: ٨٤.

(٤) سورة الأعراف: ٥٣.

(٥) المصدر السابق، ٥/٢.

(٦) الكتاب، سيبويه، ٢٦٠/٢.

قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده، لأن ما بعده ليس من الحروف التي تُزاد. فلما كانت حال هذه الزيادة حالَ تلك الزيادة وحُذفت الزيادة وما قبلها، حُذف هذا الذي من نفس الحرف".

- **خامسًا: نجد بعض المسائل التي تناولها الفارسي في التعليقة بالشرح والإسهاب قد تناولها في كتب أخرى له.**

ومن ذلك قوله(١): "مُذْ ومُنْذُ على ضَرْبَيْن، يُسْتَعْملان مَرَّةً اسميْن، ومرَّةً حَرْفَيْن، مَنْ قال: ما رَأيْتُه مَذْ يومان، قال: جَعَلهُ اسمًا، وكان موْضِعُه رفعًا بالابتداء، وما بعده خَبَرهُ، ومنْ جَعَلهُ حرفًا قال: مُذْ يوْمَيْن، وكان موضعُهُ مع المخفوض الذي بعدَه نَصْبًا، و (مُذْ) في قولك: مُذْ جاءني، ومُذْ كان عندي، لا تَخْلُو مِنْ أنْ تكون الذي هو حرفٌ، أو الذي هو اسمٌ، ولا يجوزُ أن يكون حرفًا، لأنَّ حرفَ الخفضِ لا يدخُلُ على الفعلِ، لا تقولُ: بقامَ، ولا بيَقُومُ، ووَجدْنا أسماءَ الزّمان قد أضيفت إلى الفعل، فجعلناه اسمَ زمانٍ مُضافًا إلى الفعل إذْ بطل أن يكون حرفًا، لامتناع إضافة حرفِ الجَرّ إلى الفعل".

قال أبو علي في توجيه قراءة أبي عمرو ﴿يا صالحُ يتِنا ﴾(٢): "وإنّما ألزمه ذلك، لأنّ الياء المنقلبة عن الهمزة التي هي فاء في قوله "يا صالحُ يتِنا" ساكنة قبلها كسرة، فكما لم تقلب الياء الساكنة التي قبلها ضمة واوًا، كذلك يلزمه ألا يقلب الواو التي قبلها كسرة ياءً، فيقول: يا غُلاميْجَل"، وهذه المسألة تناولها أيضًا في كتابة المسائل المشكلة(٣) بنوع من الإسهاب.

ومن المسائل التي خصّها الفارسي بكثير من الاهتمام (أم) وتناولها في التعليقة (٤) وكذلك في البصريات (٥).

- **سادسًا: تناول مسائل باقتضاب، وأسهب في كتب أخرى.**

أورد أبو علي قوله ﴿لإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ كنظير لشاهد قرآني آخر في كتابه التعليقة قال(٦): "ونظيرُها، يعني ونظير "وأنَّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون" "لإيلاف قريش" لأنّه إنّما هو لذلك "فَلْيعبدوا"، فإنْ حذفت اللاّم مِنْ (أنْ) فهو نَصْبٌ، كما أنّك لو حذفت اللامَ من (لإيلاف) كان نَصْبًا، هذا قولُ الخليل".

---

(١) التعليقة، ٢/٢٢٨.

(٢) المصدر السابق، ٤/١٢٤.

(٣) المسائل المشكلة، أبو علي الفارسي، ص٩-١٠.

(٤) التعليقة، ٢/٢٧٨.

(٥) البصريات، أبو علي الفارسي، ص٧١١.

(٦) التعليقة، ٢/٢٣٩.

وقد تناول قوله ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[1] بالشرح والتفصيل في كتابه المسائل المشكلة ومما جاء في ذلك قوله[2]: "اختلف أهل العربية في تأويل قول الله عز وجل (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ)، فقال سيبويه عن الخليل: هو على (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ) (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ)، ومثله عندهما (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)[3] و(وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)[4] فقالا: المعنى (ولأن المساجد لله فلا تدعوا)، (ولأن هذه أمتكم أمة واحد وأنا ربكم فاعبدون) "، ثم أورد الفارسي رأي أبي الحسن ومحمد بن يزيد، وعلق على رأي أبي الحسن بالشرح والتفصيل، ودعم رأيه بالشواهد الشعرية.

- **سابعًا: نجده -أحيانًا- يُعرب قول سيبويه للوصول إلى المعنى الذي يريده.**

ومن ذلك قوله في التعليق على قول سيبويه[5]: "قال: وذلك قولك: ما أَحْسَنَ زيدًا. قال أبو علي: (ما) اسم مبتدأ، وأحسن خبرُه، وموضعُ (ما) رفع بالابتداء، وفي (أحسن) ضمير (ما) فزيدٌ منتصب بأحسن وتقديره: رجل ضَرَب عَمْرًا".

تناول أبو علي قول العرب (هذا بسرا أطيب منه رطبا) شاهدًا على نصب (بسرًا ورطبًا) على الحال، وتناولها باقتضاب في التعليقة[6]: "إذا أضمر فعل مستقبل أو فعل ماضٍ، لم يمتنع أن ينتصب الاسم عنه على الحال، كقولك: ضَرَبَ زيدًا قائمًا، ويضرِب قائمًا، وسَيَضرِب قائمًا، فكذلك: هذا بُسْرًا ورُطَبًا، ينتصبان على إضمار هذا إذا وَقَعَ أو إذا يَقَعُ، فليس الحال هي المضمر إنما العامل فيها مضمر".

قال أبو علي في الحلبيات[7]: "هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا. فإن شئت جعلته حينًا قد مضى، وإن شئت مستقبلًا نحو إذا كان. وإنّما قال الناس: هذا منسوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإن كان فيما مضى؛ لأنّ هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أنْ ينصب على إذ كان"، فإذا كان لا يخلو العامل في قولهم "بسرًا" من أن يكون "هذا" أو "أطيب" أو مضمرًا هو "إذ كان" و "إذا كان"، فلا يجوز أن يكون العامل فيه "أطيب" وقد تقدم عليه؛ لأن أفعل هذا لا يقوي قوة الفعل فيعمل فيما

---

(١) سورة قريش: ١.

(٢) المسائل المشكلة، أبو علي الفارسي، ص٥٨-٥٩.

(٣) سورة الجن: ١٨.

(٤) سورة المؤمنون: ٥٢.

(٥) التعليقة، ١٠٩/١.

(٦) المصدر السابق، ٢١٤/١.

(٧) الحلبيات، أبو علي الفارسي، ص١٧٦-١٧٧.

قبله؛ ألا ترى أنك لا تجيز "ممن أنت أفضل" ولا "ممن أفضل أنت" فتقدم الجار عليه؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدمه. فإذا لم يعمل فيما كان متعلقًا بحرف جر إذا تقدم، مع أن ما يكون متعلقًا بحرف الجر قد يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو "هذا مارٌّ بزيدٍ أمس" و"هذا معطٍ لزيدٍ أمس درهمًا"، فأن لا يعمل فيما لم يتعلق بحرف الجر مما يشابه المفعول به أولى". فهذه من المسائل التي تناوله بإسهاب في كتاب الحلبيات، وأفرد لها عنوانًا كمسألة من المسائل التي تناولها في الكتاب.

- **ثامنًا: يشير الفارسي في بعض الأحيان إلى النسخ التي اعتمد عليها في كتابه.**

من ذلك قوله[١]: "والذي في نُسْخة القاضي على أن يُحْذَفَ من الصِّلة، وحذفُ حرف الخفضِ وما يتّصلُ به مِن الضّميرِ يَصِحُّ مِن الصِّلَة، وإنّما يُقَدّرُ اتّصالُ الفعلِ بالهاءِ، ثم تُحْذَفُ الهاءُ، فكأنّك إذا قلت: على مَنْ تنزلُ أنزلُ، قلت: أنزلُ على مَنْ تنزلُ عليه، فحذفتَ عليه، فوُصِلَ الفعلُ، وصار بمنزلته، فحُذفت الهاء من الصّلة".

قال أبو علي [٢]: "أيْ في قولك: يومَ الجمعة أنّك ذاهبٌ، وإنّما اضْطرَّ هناك إلى أنْ يجعلَه ظرفًا ليَبْني عليه (أنّك ذاهبٌ)، قال: ومع ذلك أنّك لم تجىءْ بالمبتدأ، وفي نُسخة أبي العبّاس: ومع ذلك أنّك لم تجىء بخبر المبتدأ".

وقال أبو علي [٣]: "قال: وكان بعض العرب يهمز (لَوْ) كما يهمز النَّوْء، وفي نسخة أبي بكر كما يهمز النُّؤور، قال أبو علي: والذي في نسخته الصواب، لأن الهمز عارض في (النؤور) كما هو عارض في (لوْ) وذلك أنها بدل من الواو ولانضمام ما قبلها".

وقال أيضًا[٤]: "يقول: تزيد في حروف المعجم كما أدخلت في (قديديمة) وفي (وُرَيِّئَة)، وفي نسخة أبي بكر (وُريّة) وفي نسخة القاضي (وَرَيُّئَة)، وفي المقتضب، لأن القياس (ورَيّئة)".

وقال[٥]: "قال أبو بكر: لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من النسخ".

ومن خلال تتبع كتاب التعليقة فإن أهم النسخ التي كانت بين يدي الفارسي هي نسخة القاضي وأبي بكر وأبي العباس وأحمد بن يحيى.

---

(١) التعليقة، ٢/١٩٠-١٩١.

(٢) المصدر السابق، ٢/٢٥١.

(٣) التعليقة، ٣/٧٣.

(٤) المصدر السابق، ٣/٨١.

(٥) المصدر السابق، ٤/٢٧١.

- **تاسعًا: ومن منهجه إيراد آراء نحويين مشهورين من المدرستين، وكان يناقشها ويحللها، ويوافق بعضها ويخالف الآخر.**

قال أبو علي[١]: (أيّهم) في الآية بمعنى (الذي) عند سيبويه، وهو عنده مبني على الضم، لأنه قد حذف من صلته ما يعود إليه، (وأشَدُّ) خبر المبتدأ المحذوف، ولو ذكر في صلته العائد لم يجر البناء فيه وهو عند الكوفيين إذا رفع استفهام، كأنه قيل: (لننزعن من الذين تشايعوا لينظروا أيُّهم أشَدّ)، أي (أذَا أشدُّ أمْ ذا؟) فيقدِّرونها استفهامًا، ولا يجعلون (لَنَنْزِعَنَّ) منعوتًا يُعَدّونَه إلى (مِنْ) كما تقول: (أَكَلْتُ مِنْ طعامِك)، أي طعامك، وكذلك "لننزعن من كل شيعة"، أي لننزعن كلّ شيعة، هكذا يقدره الكسائي وأبو العباس المبرد يختار في هذا قولهم، لأن حذف المبتدأ من الصلة كإتباعه، كما أنه في غيرها من المواضع التي إذا حذف منها تدل على حذف المبتدأ شيء كان حذفه كإثباته.

قال: وزَعَمَ الخليلُ أنّ (أيُّهم) حِكايَةٌ، وأمّا يونُسُ فَزَعَمَ أنّه بمنزلة "أشهد أنّك لَرسولُ الله".

وقال في باب هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن لامات[٢]: "وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى بن عُمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوينُ لم يحذفوه، وما لحقه التنوينُ في نظيره من الصحيح نوّنوه، فكانوا يقولون: هَؤلاء جَواري، ومَرَرْتُ بجواري، فلا يحذفون الياء ولا يُنوّنون، لأن نظيره من الصحيح لا يُنَوَّنُ. قال أبو علي: فهؤلاء لم يذهبوا إلى أن الياء من (جَوار) حذفت حذفًا كما ذهب إليه سيبويه، لكنهم قدّروا أن الياء تحذف لاجتماع الساكنين فإذا لم يجتمعا لم تحذف، وعلى مذهب الجميع تنوين (قاضٍ) لاجتماع الساكنين.

قال أبو عثمان: وصرف (جَوارٍ) تنوينُه هو الذي عليه النحويون اليوم".

- **عاشرًا: لم يهتم بنسبة الأبيات الشعرية لقائلها، واكتفي بقوله أنشد، أو بقوله من أبيات الكتاب.**

كقول الفارسي [٣]: "فإذا طالت الصلة كان الحذف أحْسَن، وأنشد: وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسِهِ".

---

(١) المصدر السابق، ٢/١٠٦-١٠٧.

(٢) المصدر السابق، ٣/١٢٠-١٢١.

(٣) التعليقة، ١/٢٧٣.

وقوله [١]: "قال أبو علي: شبهه بالمعرفة من جهة اللفظ؛ أنَّ التعريف لا يدخل عليه كما لا يدخل على (زيد) ونحوه من الأعلام، ومن جهة المعنى أنه أخص من (رَجُل) ونحوه من النكرات، كما أن المعارف أخص منه، وأنشد: إذا ما المرءُ كان أبوه عَبْسٌ".

ومن ذلك قال أبو علي[٢]: "فالِجٌ قبيلة، وناشِرَةٌ قبيلة أخرى، وليس يجوز أن يستثنى بعضها من بعض"، وأنشد: لم يمنع الشَّرْبَ منها غيرُ أن نَطَقَتْ".

وأيضًا من الشواهد التي لم يهتم بنسبتها لقائلها قوله [٣]: (إنَّ) لِتَلَقِّي القَسم، وقد تَفْصِلُ بين الصّلة والموصول بالقَسَم كقول القائل: :[٤]

ذاك الذي وأبيك تعرفُ مالِكٌ والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ

---

(١) المصدر السابق، ١٠٢/٢.

(٢) المصدر السابق، ٥٨/٣-٥٩.

(٣) المصدر السابق، ٢٦٠/٢.

(٤) قاله جرير من مقطوعة هجا بها يحيى بن عقبة الطهوي. انظر: الخصائص، ابن جني، ٣٣٦/١. التذييل والتكميل، ١٩٥/٩.

المَبْحَثُ الثَّانِي

الشَّوَاهِدُ النَّحْوِيَّةُ فِي التَّعْلِيقَةِ

المَبْحَثُ الثَّانِي
الشَّوَاهِدُ النَّحْوِيَّةُ فِي التَّعْلِيقَةِ

ورد في كتب العرب صيغ مختلفة تتعلق بالشاهد والاستشهاد، ومنها قولهم: (استشهدوا بـ، وهذا يستشهد بشعره وهذا لا يستشهد بشعره)، وكذلك مصطلح الاحتجاج، نحو: (يحتج به، ولا يحتج به)، وأيضا مصطلح التمثيل الذي يستعمل عادة في الأمثلة الصناعية التي تساق عادة بقصد تثبيت القاعدة وجعلها أكثر وضوحًا[١].

والشاهد النحوي هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي [٢].

والاحتجاج هو الاعتماد على إقامة البرهان من نصوص اللغة الموثوق بها شعرًا ونثرًا.

ويستخدم مصطلح الاحتجاج –غالبًا– في المواقف التي تتطلب الجدل والمغالبة بقصد التفوق وغلبة الرأي[٣].

وجاء في (خزانة الأدب) عن الأندلسي[٤]: "أن علوم الأدب ستة: اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة، فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين؛ لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذ هو أمر راجع إلى العقل، ولذلك قُبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب".

ويمكننا أن نقسم الشواهد النحوية إلى ثلاثة أقسام:

أولًا/ شواهد القرآن الكريم:

زخر كتاب الفارسي بالشواهد القرآنية، فقد استشهد بمائة واثنتين وسبعين آية قرآنية، ولعل هذا العدد من الشواهد يبين لنا مدى اهتمام الفارسي بالقرآن، وقد تنوع أسلوبه في عرض الشواهد القرآنية، فنجده في بعض الأحيان يعرض القاعدة، ويستشهد بآية أو أكثر من التنزيل العزيز لتدعيم القاعدة وتوضيحها.

---

(١)الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ص٨٥.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد اللبدي، ص١١٨–١١٩.

(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ص٨٦.

(٤) خزانة الأدب، البغدادي، ١/٥.

ومن ذلك قال الفارسي[1]: "وتكون ما كافة للعامل عن عمله نحو التي في قوله ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ و ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾. وتكون ما مزيدة للتأكيد كقوله تعالى ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾".

ومن ذلك أيضًا قال أبو علي[2]: "ما جاءت حاجَتَك؟ في موضع رفع بالابتداء، وهو استفهام، وجاءت بمعنى صارت في هذه الكلمة دون غيرها، وفيه ضمير ما، (وحاجَتَك) منتصبة لأنها خبر صار وأنَّثَ (جاءتْ) وإن كان فاعله (ما) لأنه في معنى الحاجة، فحمل على المعنى فأنَّث، وإن كان اللفظ مذكرًا كما حمل على المعنى فجمع في قول الله تعالى ﴿ولا يستطيعون﴾ بعد قوله: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ﴾، وكما قُرِئَ ﴿ومن يَقْنُتْ منكنَّ﴾ أنَّثَ على المعنى، وقال عز وجل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ فجمع على المعنى، وفي موضع آخر ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ على اللفظ، وقال سبحانه: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ فجمع على المعنى وإن كان لفظ كم مفردًا، لأنه في المعنى جميع ولا تغني في موضع خبر (كَمْ) والهاء والميم راجع إلى (كم) وفي السموات ظرف ليس بخبر، وقال: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾. فأنَّثَ (كمْ) على المعنى، لأنه في المعنى للقرية، وأفرد الضمير، و (أَهْلَكْنا) الخبر".

وقد يستشهد بالآيات القرآنية، ويتعرض لأهمية المعنى في توضيح الشاهد، قال أبو علي[3]: "الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنّه إذا قدر (الله) مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلًا منها كما أنك إذا قلت: (ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ)، فزيدٌ بدل من (أحد) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: (ما جاءني إلا زيدٌ)، ولا يجوز أن تقول على هذا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر فقال: هذا الذي فرّ منه سيبويه، قال: ومثل ذلك ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ" وقوله تعالى ﴿صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾.

وقد يستشهد بآيات قرآنية، ويدعمها بالشعر، ومن ذلك قال أبو علي[4]: "يقول: لو لم يكن (ماذا) على ضربين، مرة بمنزلة اسم واحد ومرة (ذا) بمنزلة (الذي)، وكانت (ذا) بمنزلة (الذي) ألبتة، لكان الوجه إذا قيل له: ماذا رأيتَ؟ أن يقول له: خَيْرٌ، إذا أجاب، كأنه قيل له: ما

---

(١) التعليقة، ١/١١-١٢.

(٢) المصدر السابق، ١/٨٤.

(٣) المصدر السابق، ٢/٦١-٦٢.

(٤) المصدر السابق، ٢/١١٨.

الذي رأيْتَهُ، فقال: الذي رأيتُه خيرٌ، وليس الأمر كذلك لأنه قد جاء ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا " فهذا لم يجيء على أن (ذا) بمنزلة (الذي)، وجاء في موضع ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، فدل ذلك على أن ماذا على وجهين، كلاهما قد جاء به التنزيل، وقال الشاعر:

دَعِي ماذا عَلِمْتِ سَأتّقيهِ".

ومن الشواهد القرآنية التي وضحها وفسرها بالشعر[١]: "(إنْ) التي بمعنى (ما) مثل التي في قوله تعالى ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ وكالتي في ﴿مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾، وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق:

بِفِي الشامتينَ التربُ إن كان مَسَّني رَزِيَّة شِبْلي مُخدِرٍ في الضَّراغِمِ[٢]

معناه: ما كان مَسَّني".

وقد يورد الآيات القرآنية التي استشهد بها سيبويه، ثم يعلق عليها ويورد آراء النحاة فيها، ومن ذلك قال أبو علي[٣]: "قال: وسألْتُه عن قوله تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾.

كما أورد الفارسي شواهد قرآنية لتفسر شاهدًا قرآنيًا آخر، فيأتي بآية على نظير سابقتها، وهذا نهج سيبويه من قبله، ومن ذلك قال[٤]: "ونظيرُها، يعني ونظير ﴿وأنَّ هٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ ﴿لإيلافِ قُرَيْشٍ﴾ لأنّه إنّما هو لذلك "فَلْيعبدوا"، فإنْ حذفت اللاّم مِنْ (أنْ) فهو نَصْبٌ، كما أنّك لو حذفت اللامَ من (لإيلاف) كان نَصْبًا، هذا قولُ الخليل".

ونجده تارة يستشهد بالآية، ويذكر القراءات الواردة فيها ومن ذلك قوله[٥]: "قال: ومن النصب في هذا الباب قوله عزَّ وجل: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٦]، وقد قرأها بعضهم: ﴿وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾".

---

(١) التعليقة، ١/٢٩٠-٢٩١.

(٢) ديوان الفرزدق، ص٥٣٤.

(٣) التعليقة، ٢/٢٣٤.

(٤) المصدر السابق، ٢/٢٣٩.

(٥) التعليقة، ٢/١٦١.

(٦) سورة آل عمران: ١٤٢.

ومن ذلك قوله[1]: "قال تعالى ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، فالرفع على وجهين".

ونجد بعض الشواهد القرآنية تكررت في أكثر من موضع، واستشهد لتوضيح مسألتين مختلفتين، ومن ذلك قال[3]: "وقوله: وفيه ضعف، أي بحذفك المبتدأ العائد من الصلة إلى الموصول وهو (هو) نحو: مررت بأيهم أفضل لأن تقديره: أيُّهم هو أفضل، وكذلك ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[4] عند سيبويه". وقد وردت هذه الآية في موضع آخر، قال [5]: "حَدَّثنا هارون أنّ الكوفيين يقرأونها ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيَّهم أشَدّ﴾، قال أبو علي: (أيّهم) في الآية بمعنى (الذي) عند سيبويه، وهو عنده مبني على الضم، لأنه قد حذف من صلته ما يعود إليه، (وأشَدُّ) خبر المبتدأ المحذوف".

قال أبو علي [6]: "على أنهم فيها مبتدأ وهو قوله: ﴿لا جَرَمَ أنهم في الآخرة هم الأخسرُون﴾، فقال: هم ابتداء".

وفي موضع آخر وضحها بقوله [7]: "قال: ونظيرُ ذلك في الابتداء ﴿لا جَرَمَ أنّهم في الآخرة هم الأخسرون﴾، قال أبو علي: ابْتَدَأ (هم) قبل أن يُؤْتى بخبر (أنّ)، (فهُم) مُبتدأ، (والأخسرون) الخبرُ، والجملةُ خَبَرُ (أنّ)، فهذا الاسمُ المبتدأ بعد (أنَّ) في الابتداء نَظيرُ (إنّ) المكسورةِ يعد (أنَّ)".

قال أبو علي[8]: "(إذا) هذه تضاف إلى الأفعال، وهي ظرف من الزمان ومعناها على ذلك، أعني أن تدخل على الأفعال، لأن معناها الشرط والجزاء، وقد جُوزِيَ بهما في الشعر، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء، ولكن بأنه فاعل، والرافع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم، وعلى هذا يُقَدَّر قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّت﴾ وما أشبهه، وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا، فإذا وَلِيَها نُصِبَ الاسم الذي هو (ابْنَ) فصار على تقدير: (إذا بَلَغْتِ ابن أبي

---

(١) التعليقة، ١٦١/٢.

(٢) سورة الأنعام: ٢٧.

(٣) التعليقة، ٢٧٢/١.

(٤) سورة مريم: ٦٩.

(٥) التعليقة، ١٠٦/٢.

(٦) المصدر السابق، ١٠٢/٢.

(٧) المصدر السابق، ٢٤٧/٢.

(٨) التعليقة، ١١٦/١.

موسى) فيصير النصب على هذا الوجه، وإن رفعته فليس على الابتداء ولكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسيره، كأنه قال: إذا بَلَغَ ابنُ أبي موسى، وفسره بَلَغْته كما فسَّر الناصب".

وقال[١]: "ما بعد (إذا) مُعَيّن معلومٌ، وما بعد الحروف التي جُزِمَ بها في المجازاة ليس بمُعَيّن ولا كائنٍ لا محالة كقوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ .

وقد يميل أحيانًا إلى الاختصار، ويذكر الكلمة المعنية من القرآن دون ذكر بقية الآية.

ومن ذلك قوله [٢]: "قال: وربما بَنَوا المصدر على المَفْعِل، كما بَنَوا المكان عليه، إلاّ أنّ تفسيره وجملته على القياس، كما ذكرت لك، وذلك {قولك}: (المَرْجِعُ) قال تعالى: "إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ"[٣] و "المَحِيضُ"[٤].

ولم يكتف الفارسي بإيراد الشاهد القرآني، إنّما حاول مناقشته وتحليله والقياس عليه.

ومن ذلك حديثه عن الرفع في ﴿وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٥]: "قال تعالى ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٦]، فالرفع على وجهين"، وبين أنَّ الرفع في ﴿ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، على قولك: (دعني ولا أعود) أقوى من الرأي الأول فهم يتمنون الرد وقد صدقوا بآيات الله والإيمان به لما ظهر لهم من علامات القيامة، فهم يتمنون الرد والرجوع فقط، ومن نصب (وَلَا نُكَذِّبَ) و(وَنَكُونَ) جعلهما داخلين في التمني جميعًا".

---

(١) المصدر السابق، ١٧٥/٢.

(٢) المصدر السابق، ١٤٧/٤.

(٣) سورة هود: ٤.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٥) التعليقة، ١٦١/٢.

(٦) سورة الأنعام: ٢٧.

ثانيًا- القراءات القرآنية:

بيّن السيوطي أنّ كل ما قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذا، وقد احتج النحاة بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا؛ بل لو خالفته يحتج بها أيضًا[١]، وهذا ما أكده ابن الجزري عن أئمة التحقيق من السلف والخلف، فالقول السديد في القراءة الصحيحة أنّ[٢]: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف.

وقصد بقوله (ولو بوجه واحد) موافقتها وجها من وجوه النحو، سواء كان مجمعًا عليه أو مختلفًا فيه، أفصح أو فصيحًا [٣].

وطعن قوم من النحاة المتقدمين في قراءات بعيدة عن العربية لعاصم وحمزة ابن عامر، ونسبوا تلك القراءات إلى اللحن، وقد خطّأهم السيوطي وغيره، وصرح بثبات قراءاتهم بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا يطعن فيها.

وردّ ابن مالك وغيره من النحاة المتأخرين على من طعن بتلك القراءات، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم العربية [٤].

وموقف أبي علي من القراءات كأصحابه من البصريين، فنراه قد سلك مسلك القياس، والنظر لا مسلك الرواية والأثر، وقد أجرى مقاييس العربية على القراءات المروية، وأصدر أحكام القبح والحسن على هذه القراءات بمقدار ما لها من جريان على القياس، فما اتفق من هذه القراءات مع تلك المقاييس كان حسنًا، وما لم يتفق كان رديئًا.

كما أنّ أبا علي يقيد بأقوال النحاة، فيأخذ بها ولا يقيد بالقراء السبعة إذ خالفوا في قراءتهم مذهبه النحوي [٥].

---

(١) الاقتراح، السيوطي، ص٣٩.

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٩/١.

(٣) المصدر السابق، ١٠/١.

(٤) الاقتراح، السيوطي، ص٤٠.

(٥) أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلبي، ص٢٤١.

وللفارسي دورٌ بارزٌ في توجيه القراءات، ولعل كتاب الحجة خير شاهد على ذلك، فقد تجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء، وقد حدَّث الفارسي نفسه بتأليف كتاب في القراءات الشاذة، وهَمَّ أن يضع يده فيه، ويبدأ به، فاعترضت خوالج الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه [١]، وقام تلميذه ابن جني بما أزمع عليه شيخه وألف كتابه المحتسب.

وقد جعل القراءة سنة، ووضع هذه القاعدة في كتابه الحجة حيث قال [٢]: "إلا أنّه لاينبغي أن يخرج عما قرأت به القرّاء، لأنّ القراءة سنّة، فلاينبغي أن تحمل على ما تجوّزه العربيّة حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القرّاء".

ولم يرجح بين القراءتين إذا تساوت في الحسن، فلا يرجح قراءة على أخرى، وعليه يجيز للقارئ الأخذ بأي واحدة منهما، وفي ذلك يقول [٣]:" وكذلك إن أخذ آخذ باللغتين وقرأ في موضع بالتخفيف وفي موضع بالتثقيل فجائز"، وكذلك قوله في استواء القراءتين [٤]: "إذا جاء التنزيل باللغتين جميعا تبينت من ذلك استواء القراءتين في الحسن".

قال الفارسي[٥]: "وعلى هذا قرئ ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾[٦]، و﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، مرفوعًا ومنصوبًا"، ويرى الفارسي أنّ (أن) التي تنصب الفعل المضارع لا تكون لليقين والتثبت، فإذا ما دخلت على ظن وحسب وخال فإنّ (أن) تكون فيها على وجهين الناصبة والمخففة، فإذا وقعت المخففة فالمراد اليقين، وإذا وقعت الناصبة فما بعد الظن لم يثبت، وعلى هذا قرئت الآية السابقة بالرفع والنصب[٧].

وقد يستشهد بالقراءة الشاذة إذا لم تخالف القياس، قال الفارسي[٨]: "فقوله: ﴿يَا صَالِحُ يْتِنَا﴾، مردود إلى (قُيل)"، وقد رفض سيبويه هذه القراءة، واعتبرها رديئة، والقياس عنده أن يقولوا:

---

(١) المحتسب، ابن جني، ٣٤/١.

(٢) الحجة، أبو علي الفارسي، ٣٥٦/٤.

(٣) المصدر السابق، ١٦٠/٥.

(٤) المصدر السابق، ٣٢٣/٣.

(٥) التعليقة، ٢٧٦/٢.

(٦) سورة المائدة: ٧١.

(٧) المصدر السابق، ٢٧٦/٢، والحجة، ٢٤٦/٣.

(٨) التعليقة، ١٩/٥.

(يَا غُلامِ وْجل)[1]، وهذا لم يسمع من العرب، فليس في كلامهم واو ساكنة قبلها كسر، وفي كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة[2].

وقد ردّ الفارسي رأي سيبويه؛ لأن قراءة: ﴿يَا صَالِحُ ايتِنَا﴾[3]، ثبتت بالقياس، مثل قولهم: (قُيل وسُيق)[4].

بينما قد يحكم على القراءة بالشذوذ والضعف لمخالفتها القياس. قال الفارسي[5]: "...والنون التي تثبت قبل الإدغام، وتحذف في الإدغام مثل ﴿أتحاجُّونِي﴾[6]، فيمن خفف"، وأنكر الفارسي على بعض البصريين اعتبارها لغة، وأنكر على سيبويه استشهاده بهذه القراءة[7].

فلا موقف محدد للفارسي من القراءات، فهو يوجه بعض القراءات ويجتهد في الأخرى، ويورد رأيه فيها، وقد يخطئ قراءة لمخالفتها القياس.

مما سبق يتبين أن الفارسي أجرى مقاييس العربية على القراءات، وأصدر أحكامه بالحسن والضعيف بناء على القياس، فما وافق القياس فهو حسن عند الفارسي، وما خالفه فهو ضعيف شاذ، ولعل هذا مذهب نحاة البصرة على الأغلب.

ثالثًا- الحديث الشريف:

فصَّل الدكتور عبد الفتاح شلبي الحديث عن موقف أبي علي من الاستشهاد بالحديث النبوي، وبين من خلال دراسته لكتاب الحجة أنّ أبا علي روى الأحاديث في كتبه بأسانيدها، كما أنه قام بتوثيق متون الأحاديث أو تضعيفها، وبرز في كتابه الحجة فهمه للأحاديث فهما يتفق مع ذلك التوثيق.

وعقد شلبي موضوعًا بعنوان (أبو علي المحدث والاحتجاج)، وضح فيه أن الفارسي سمع كثيرًا من الحديث عن شيوخه، لكنهم لم يعدوه من المحدثين، وكان أبو علي يقول[8]: "قد سمعت الكثير في أول الأمر، وكنت أستحي أن أقول أثبتوا اسمي"، ومن شيوخه المحدثين: علي بن

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣٣٨/٤. وشرح الكتاب، السيرافي، ٢٢٦/٥.

(٢) التعليقة، ١٩/٥.

(٣) سورة الأنعام: ٧١.

(٤) البغداديات، الفارسي، ص٩.

(٥) التعليقة، ٣١/٤.

(٦) سورة الأنعام: ٨٠.

(٧) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٣٣٢/٣.

(٨) معجم الأدباء، الحموي، ٨١٩/٢.

الحسين بن معدان، ومحمد بن هبة الله، وذكر عبد الفتاح أيضًا أن له تلامذة محدثين أخذوا عنه، ومنهم: أبو الحسن محمد بن عبد الواحد وأبو عبد الله محمد بن عبد الواحد [١].

وأراد الكاتب أن يثبت أن أبا علي قد سبق ابن خروف في الاحتجاج بالأحاديث والاستشهاد بها في اللغة والنحو والصرف، وأن ابن خروف تأثر بأبي علي، إذ كان نسبه العلمي موصول به، فقد تتلمذ ابن خروف على الخِدَّبِّ، وهو ابن طاهر محمد بن أحمد وكان له عناية بإيضاح أبي علي، فعلق عليه، واهتمام الخدب بالإيضاح كاف لاتصاله بأبي علي [٢].

فعبد الفتاح أراد أن يثبت من خلال شواهد قليلة على موقف الفارسي من الاحتجاج بالحديث، وأنه من أنصار الاحتجاج بالحديث، كما أنه سبق ابن خروف في الاستشهاد.

وإذا ما عدنا إلى كتاب خديجة الحديثي موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث لوجدنا أنها صنفت الفارسي ضمن نحاة ما قبل الاحتجاج، فوضعته مع أبي عمر بن العلاء والخليل وسيبويه والفراء وغيرهم من النحاة الأوائل.

وعلقت الحديثي على موقف شلبي من الفارسي واحتجاجه بقولها: "فجعله سابقًا في الاحتجاج بالحديث استنادًا إلى هذه الأحاديث الخمسة التي أوردها الدكتور عبد الفتاح شلبي لا يعد ذا قيمة كبيرة مع أنَّه قد سبقه نحاة احتجوا بالحديث في مواضع أكثر من هذه بكثير ابتداء من سيبويه، وإن كان أبو عمر بن العلاء والخليل قد احتجا به أيضًا في مواضع تقارب ما احتج به أبو علي الفارسي، إلا أن ما بولغ فيه من اطلاعه على الحديث صور لنا غير هذا" [٣].

وعند البحث في كتاب التعليقة لم أعثر على أي حديث نبوي، ولعل الفارسي لم يستدل بالحديث النبوي شأنه شأن أسلافه من النحاة، وهو في التعليقة يعلق على مسائل وقضايا غامضة لسيبويه، والمعلوم أن سيبويه لم يحتج إلا بعدد قليل يكاد لا يذكر إلى جانب الشواهد القرآنية والشعرية، فقد أورد عبد السلام هارون في فهارس الكتاب ثمانية أحاديث فقط [٤].

رابعًا- الشعر:

نهج الفارسي نهج أصحابه من النحاة في الاهتمام والاعتماد على الشاهد الشعري، فنرى أن استشهاده بالشاهد الشعري قد تفوق على غيره من الشواهد النحوية الأخرى، فقد بلغ عدد الشواهد النحوية مائتين وأربعة شواهد نحوية، بينما بلغ عدد شواهد الكتاب كما قال النحاس ألفًا

---

(١) أبو علي الفارسي، شلبي، ص٢٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠٣.

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، الحديثي، ص١٣٣.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٢٩/٥.

وخمسين شاهدًا، منها خمسون غير معروفة [١]، وقال الجرمي[٢]: "نظرتُ في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتًا، فأما الألف فعرفتُ أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها"، وقيل إنّ سبب عدم نسبة سيبويه الشواهد إلى قائليها خوفه من الخطأ، فينسب شاهدًا إلى غير قائله؛ لأن هنالك من الشواهد ما ينسب إلى أكثر من شاعر، كما أنَّ منها ما نحله الرواة.

وقد عدَّ النحاة هذه الشواهد التي لم يعلم قائلها مطعنًا على سيبويه وعلى كتابه، وخاصة من الكوفيين، فقدح الكوفيين في سيبويه وفي كتابه كان واضحًا [٣]، ودافع النحاة والمخلصون عن تلك الاتهامات، ويكفي سيبويه ما قاله ابن جني في الخصائص "وحسبنا من هذا حديث سيبويه، وقد خطَّ بكتابه –وهو ألف ورقة– علمًا مبتكرًا ووضعًا متجاوزًا لما يسمع ويرى، قلما تسند إليه حكاية، أو توصل به رواية، إلا الشاذ الفذ الذي لا حفل به ولا قدر"[٤].

ولعل الفرق الشاسع بين عدد الشواهد في الكتاب والتعليقة يرجع إلى كون الهدف من التعليقة هو التعليق على المسائل الغامضة وليس شرح الكتاب.

وتميز أسلوب الفارسي في عرض الشواهد الشعرية بعدم التركيز على قائل البيت الشعري، ويكتفي بقوله: أنشد أو حكى سيبويه، مع إمكانية نسبة تلك الشواهد لقائليها، وقد ينسب البيت لقائله، وقد يوثق أبو علي البيت الشعري وبين رواة الشاهد وقائل النص:

ومن ذلك قوله[٥]: "قال أبو بكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني قال: رأيت بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن جعفر للفرزدق:

فما سُبِق القيسي من ضَعْفِ حِيلَةٍ ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ قُلْفَةُ خالِدِ[٦]

يريدُ على الماء.

ومن النماذج على استشهاده بأبيات شعرية كاملة، دون نسبتها لقائلها:

قوله عن حذف الجملة التي تضاف إذا دلّ الكلام عليها[٧]: "وبعد (إذْ) من المتمكنة أنها لا تكون إلا مضافة، أو لازمًا لها ما يكون عوضًا من المضاف إليه كقولك: (جِئْتُكَ إذْ زيدٌ منطلقٌ،

---

(١) شرح أبيات كتاب سيبويه، النحاس، ص٢٨.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص٧٥.

(٣) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الحديثي، ص١١٠.

(٤) الخصائص، ابن جني، ٣/٣١٥.

(٥) التعليقة، ٥/٢١٩.

(٦) لم أعثر عليه في ديوانه، الكامل، المبرد، ١/٢٦٨.

(٧) التعليقة، ١/٢٣.

وجئتك إذْ قام زيدٌ، وكان هذا يومئذٍ)، فعوَّض من الجملة التي أضفتها إليها فيما تقدم التنوين، فمشابهته الحرف قائمة؛ لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه، وإنما تحذف الجملة التي تضاف إليها، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله:

نَهيْتُك عن طِلابِك أمَّ عمرو بعاقِبَةٍ وأنتَ إذٍ صحيحُ[1]

أي وأنت إذ نهيتك عن طِلابها صحيح".

ومن ذكره للشواهد من دون نسبة والاكتفاء بقوله أنشدنا أبو بكر:

قوله[2]: "(أنْ) حرف ليس باسم، والدليل على ذلك أنه ينصب الفعل ولو كان اسمًا لم ينصب؛ لأنّ الاسم لا يعمل في الفعل، ولأنه ليس باسم لم يعد إليه من صلته ذكر كما عاد من صلة (الّذي)، وسائر الموصولات الذكر من صلاتها، قال أبو علي: أنشدنا أبو بكر: فقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الفراقِدِ كُلّها... يمينًا ومَهْوَى النَّجْمِ منْ عَنْ شِمالِكِ".

ومن شواهده أيضًا من دون النسبة إلى القائل:

قال[3]: "وأما قول الشاعر:

لقَدْ كَذَبَتْكَ نفسُك فاكْذِبَنْها فإنْ جزعًا وإنْ إجمالَ صبرِ[4]

فعلى (إمّا)، وليس على (إنْ)".

وقد يكتفي بقوله وأنشد سيرًا على نهج سيبويه في كتابه:

من ذلك قوله[5] "وأنشد:

فلم أفْخَرْ بذاك وأجْزَعا[6]

أي: أجمعُ بينهما ولو كان (أجْزَع) على حِيالِه لكان (وأجزَعُ)".

---

(١) في خزانة الأدب، البغدادي، ٥٣٩/٦، شرح المفصل، ابن يعيش، ٣/ ٢٩، كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب، شراب، ٢٥٩/١.

(٢) التعليقة، ٢٥٠/٤.

(٣) التعليقة، ١٧٦/١-١٧٧.

(٤) خزانة الأدب، البغدادي، ١٢٧/٤. شرح المفصل، ابن يعيش، ١٠١٠/٨. كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب، شراب، ٥٤٧/١.

(٥) التعليقة، ١٦٠/٢.

(٦) البيت لدريد بن الصمة، الشطر الأول منه: قتلت بعبد الله خير لداته ذؤابا، موجود في: لسان العرب، ابن منظور، ٢٣/١٢. كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب، شراب، ٨٨/٢.

ومن الشواهد التي لم يذكر قائلها:

قوله[١]: "(إمّا لا) تُستعمل في جواب من قال: أفعلُ كذا، ولا أفعل كذا، فيُقالُ: أفعل كذا إمّا لا، أي الفعل ما ذكرت أنك تفعلُه إن كنت لا تفعل غيره، فحذفت (كنت)، و (تفعلُ غيره)، واستُغني بما أبقى عمّا حُذِف. و(ما) في قولك: (إمّا لا) عِوَضٌ من (كنتَ). وأنشد:

فما أنا والسّيرَ في مَتْلَفٍ ... ... [٢]

(ما) ها هنا بمعنى الاستفهام، وهو اسم فيه معنى الحروف وتقديره: أمُقيمًا كنتَ ها هُنا أمْ ظاعِنًا".

والشواهد المنسوبة إلى قائليها تكاد لا تذكر، فعددها قليل.

ومن ذلك قوله[٣]: "قال: ولو جاءت (ما) مُسْقطةً مِنَ الكافِ، أي مِنْ قولِك: (كما أنّك هنا) في الشّعر جاز، قال النّابغة:

... ... كأنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ[٤]

ومن ذلك قال [٥]: "ومثلُ ذلك قولُ الأعشى:

في فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ... ... ... [٦]

أي مِثْل "أنْ غَضَبُ اللهِ"".

وقد تباينت طريقة عرضه لتلك الشواهد:

فتارة يذكر البيت الشعري كاملًا، ومن ذكره البيت كاملًا حديثه عن (ما) النافية، واشتراكها مع (إنْ)، واستشهد "بقول الفرزدق:

---

(١) التعليقة، ١٩٢/١.

(٢) هذا صدر بيت لأسامة بن الحارث الهذلي، عجزه: يبرّح بالذّكر الضابط. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٦٦٧/٢. المفصل، الزمخشري، ص٩٢.

(٣) التعليقة، ٢٥٦/٢.

(٤) لم أعثر عليه في ديوانه. البيت كاملًا: قُرُومٍ تَسامَى عِندَ بابٍ دِفاعُهُ كَأَنْ يُؤخَذُ المَرءُ الكَرِيمُ فَيُقتَلا. انظر البيت في: شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٥/٤. كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب، شراب، ٣٠٣/٢.

(٥) التعليقة، ٢٧٢/٢.

(٦) ديوان الأعشى، ص٥٩. البيت كاملًا: في فتية كسيوف الهند قد عَلِمُوا أَنْ هالِكٌ كُلُ مَنْ يَحْفي وَيَنْتَعِلُ.

بِفِي الشامتينَ التربُ إن كان مَسَّني رَزِيَّة شِبْلي مُخدِرٍ في الضَّراغِمِ[١]

ومعناه: ما كان مَسَّني"[٢].

وتارة يذكر الشطر المطلوب، ومن ذلك قوله[٣]: "وأنشد: وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسِهِ".

وتارة يستشهد بكلمات من البيت الشعري، ليثبت قاعدة ما، ومن ذلك قوله في وقوع المصادر مضافة لصفات للنكرة[٤]: "(ما) في قوله: ما شِئْتَ من رجلٍ، بمعنى المصدر، ولا يجوز أن يكون بمعنى (الّذي) لأنه صفة لنكرة، وقد وقعت المصادرُ مضافة صفاتٍ للنكرة في هذا الباب (بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ)". وعلل الفارسي وصف هذه النَّكِراتِ بهذه الأسماء المضافة إلى المعرفة لما فيها من معنى الفعل ونِيَّة الانفصال، فمعنى (قَيْدِ الأوابدِ) مُقيدِ الأوابدِ [٥].

ومن استشهاده أيضًا بالكلمات المعينة من الشاهد قوله[٦]: "قول أبي بكر: المنفي بلا معرب يشبه المبني، الدليل على أنه معرب أنك تعطف عليه المنصوب، فتقول: لا رجلَ وغُلامًا، لا أبَ وابْنًا، فلو لم يكن منصوبًا لم يجز أن يعطف عليه بالمنصوب ولا يوصف به، فهذا دليل إعرابه، والدليل على بنائه أنه لم ينون ولو كان غير مبني لوجب تنوينه، فهذا الاسم بني على الحركة التي كانت للإعراب. وقوله: (يا زَيْدُ)، مبني يشبه المعرب، والدليل على بنائه وأنه يجب أن يكون مبنيًا وقوعه موقع ما لا يكون إلا مبنيا، وهو علامات الضمير، والدليل على أنه يشبه المعرب أن تحريكه بهذه الحركة مطرد فيه كما أن ما يرتفع بالفعل والابتداء مطرد فيه أن يرتفع أبدًا".

ومن ذلك أيضًا قوله[٧]: "فقال أبو الحسن وأبو العباس في قوله عز وجل: "ثم استوى إلى السماء": إنه جمع سَماوَةٍ، وكذلك أظُنُّهما قالا في قوله "السماءُ منفطِرٌ به": إنه على جمع سَماوةٍ، فأمّا الخليل فحمله على قولهم: قَطاةٌ مُطرِّقٌ".

---

(١) ديوان الفرزدق، ص٥٣٤.

(٢) التعليقة، ٢٩١/١.

(٣)المصدر السابق، ٢٧٣/١.

(٤) التعليقة، ٢١٨/١.

(٥) المصدر السابق، ٢١٨/١.

(٦) المصدر السابق، ١٩/٢.

(٧) المصدر السابق، ٢٣١/٣.

وقد يورد أبيات سيبويه ويعلق عليها، ومن ذلك قوله[١]: "ونظير جعلهم (لَمْ آتِكَ، ولا آتِيكَ) وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية حتى كأنّهم قالوا: (لَمْ يَكُ إتْيانٌ)، إنشاد بعض العرب قول الفرزدق:

مَشائيم لَيسوا مُصلحين عَشيرةً ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها[٢]

قال أبو علي: "يقول: إنك إذا قلت: ما تأتينا فكأنك قلت: لم يكن إتيانٌ، كما أن الشاعر لَمَّا قال: لَيْسُوا مُصْلِحينَ فكأنه قد قال: ليسوا بمصلحين، ومعنى ليسوا مصلحين كمعنى ليسوا بمصلحين، كما أن معنى (ما تأتيني) معنى لم يكن منك إتيانٌ ولو قال قائل: إن دلالة الفعل على مصدره أقوى في الدلالة من هذا الذي مثَّلَه به، لكان عندي هو القول، ألا ترى أن الفعل يدل على مصدره في مثل قولك: مَنْ كَذَبَ كان شَرا له".

ومن أبيات سيبويه التي علق عليها الفارسي وأورد تعليق غيره قوله[٣]: "ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدَّم قبل الظرف قوله:

إنَّ لكم أَصْلَ البلادِ وفَرْعَها فالخيرُ فيكم ثابتًا مبذولًا[٤]

قال أبو العباس: قوله: وهو مُقدَّم قبل الظرف، يريد: إنَّ حقَّه أن يكون مقدَّمًا قبل الظرف، وليس لفظه كذلك، والظرف انتصب منه قوله: (فيكم).

قال أبو علي: الحالُ التي هي ثابتًا مَبذولا مِنْ لكم، والتقدير: إن لكم أصل البلاد ثابتًا مبذولًا".

ومن شواهد سيبويه التي علق عليها الفارسي: "وأنشد:

أحَقًّا أنَّ جيرَتَنا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهم فَريقٌ[٥]

---

(١) المصدر السابق، ١٥١/٢.

(٢) لم أعثر عليه في ديوانه. انظر البيت في: لسان العرب، ابن منظور، ٨/٧. خزانة الأدب، البغدادي، ١٢/٢.

(٣)التعليقة، ٢٦٧/١.

(٤) سيبويه، ٣٩/٢. شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٥/٤. كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب، شراب، ٣٠٤/٢.

(٥) البيت للمفضل النكري. انظر البيت في: تمهيد القواعد، ١٣٣٧/٣. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ٣٠٥/١.

قال أبو علي[١]: "معناه: أفي الحقّ أنَّ، وموضعُ (أنَّ جيرَتنا) رفعٌ، كأنّه قال في الجواب: اسْتقلالُ جيرتِنا على هذا وضعُه، ويُحْتَملُ أنْ يكونَ موضعُ (أنّ) نصبًا إذا لم تجعل (حَقًّا) ظرفًا، لكنّك تَنْصِبُهُ نصبَ المصدر فَيَكونُ التّقديرُ: أتَحِقُّ استقلالَ جيرتِك حقًّا، وجميعُ الباب على هذا".

ومن الشواهد الخاصة بالفارسي ولم يذكرها سيبويه، قوله[٢]: "قال: وتقول إذا أرْدْتَ معنى اليمين: أعْطَيْتُه ما إنَّ شَرَّهُ خيرٌ مِنْ جَيّد ما معك، وهؤلاء الذين إنّ أجبنهم لأشجع من شجعائكم. قال أبو إسحاق: المعنى ما والله إنَّ شَرَّهُ، قال أبو علي: (إنَّ) لِتَلَقِّي القَسم، وقد تَفْصِلُ بين الصّلة والموصول بالقَسَم كقول القائل:

ذاك الذي وأبيك تعرفُ مالِكٌ والحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ[٣]

ومن الشواهد الذي ذكرها الفارسي ولم تذكر في الكتاب، قوله[٤]: "أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: أنّ الشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر:

... ... لولاك هذا العامَ لَمْ أحْجُجِ[٥]

وقد يورد أكثر من شاهد شعري لتفصيل وشرح المسألة، ومن ذلك قوله: "تَرى خَلْقَها نِصفٌ قَناةٌ قَوِيمَةٌ، إذا جعلت (قناةً قويمةً) حالا، قولك (قناةَ) وصلةٌ إلى ذكر الحال وأنشد للفرزدق:

فأصْبحَ في حيثُ التقَيْنا شِريدُهم طَليقٌ ومَكتوفُ اليدين ومُرْهِفُ[٦]

قال أبو علي[٧]: "قوله: طليق ومكتوف اليدين، طليق مع المبتدأ المضمر قبله في موضع نصب لوقوعه خبرًا لأصبح، والظرف على هذا التقدير مُلغى، أعني قوله: في حيث التقينا، وكذلك قوله: وكانت قُشَيْرٌ شامِتًا، لو لم ينصب (شامتًا ومزريًا وزاريًا) لصارت الجملة التي كانت (يكونُ بعضُهم شامتٌ) والجملة التي كانت (تكون) معطوفًا عليها في موضع نصب".

---

(١) التعليقة، ٢٤٩/٢.

(٢) المصدر السابق، ٢٦٠/٢.

(٣) قاله جرير من مقطوعة هجا بها يحيى بن عقبة الطهوي. انظر: الخصائص، ابن جني، ٣٣٦/١. التذييل والتكميل، ١٩٥/٩.

(٤) التعليقة، ٨٩/٢.

(٥) البيت لعمرو بن ابي ربيعة أوله: أَومَت بِعَينَيها مِنَ الهَودَجِ. انظر: ديوانه، ص٩٢. خزانة الأدب، البغدادي، ٣٣٣/٥. الإنصاف، الأنباري، ص٦٩٣. شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٨/٣.

(٦) في الديوان ومزعف لا مرهف، ديوان الفرزدق، ص٣٨٩.

(٧) التعليقة، ٢٢٥/١-٢٢٦.

ومن استشهاده بالشعر والروايات المختلفة للبيت الواحد، قال[١]: "فلو أضيفت (كِلا) إلى مخصوص واحد غير مبهم لم يجز، كما أنّك لو أضفت (بَيْنَ) إلى مخصوص كزيد ونحوه ولم تثن لم يجز، فأما رواية من روى "بَيْنَ الدَّخولِ فحومَلِ" فإنه ذهب بحَوْمَلٍ مذهب المبهم لما كان يقع على أماكن شَتَّى، فكأنه قال: بين هذه الأماكن، كقوله عز وجلّ "عَوانٌ بين ذلك" وهو إشارة إلى ألوان وأوصاف، ورواية الأصمعي: "بين الدخول وحَومل" فيما سمعت من أبي بكر، وهذا بَيِّنٌ لا عَملَ فيه".

وقد استشهد بالآيات القرآنية وأورد الشعر تأييدًا لذلك، ومن ذلك قوله في الفصل بين المظهر وبين الجار بحروف الزيادة[٢]: "ويدلك أيضًا على شدة اتصال المضمر، وأن المُظهر دونه في الاتصال، أنك تفصل بين المُظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسعة وبالظرف في الشعر، ولا تفصل شيئًا من ذلك في المُضمر وذلك نحو ﴿فبما رحمةٍ من الله﴾[٣] و ﴿مما خطيئاتهم﴾[٤]، و ﴿فبما نقضِهم ميثاقَهم﴾[٥].

ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمر.

ومما جاء في الشعر قوله:

كأنَّ أصوات مِن إيغالِهِنَّ بنا أواخِر المَيْسِ أنقاضُ الفراريجِ"[٦]

ويستشهد -أحيانًا- بشاهد شعري؛ لتقوية رأيه في توجيه إحدى القراءات، قال أبو علي[٧]: "تقدير قوله تعالى: ﴿والصّابِئون﴾[٨] على أن (الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر) كلهم كذا والصابئون، أي والصابئون من آمن منهم فله كذا، فحذف خَبَرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم، كقولك: إن زيدًا منطلق وعمروٌ، إذا أردت: وعمرو منطلق، فحذفت

---

(١) المصدر السابق، ٢٥٤/٣.

(٢) التعليقة، ١٦٣/١-١٦٨.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) سورة نوح: ٢٥.

(٥) سورة المائدة: ١٣.

(٦) انظر البيت في: خزانة الأدب، البغدادي، ١٠٨/٤. الإنصاف، ابن الأنباري، ص٤٣٣. شرح المفصل، ابن يعيش، ١٠٣/١.

(٧) التعليقة، ٢٩٨/١-٢٩٩.

(٨) سورة المائدة: ٦٩.

خبره لاشتراكه مع الأول في الخبر وحمل (عَمرو) على موضع (إنّ)، كما حُمِل (الصابئون) عليه، ومثل هذا قوله: فإنّي وَقَيَّارٌ بها لَغَريب فيمن رَفَع، كأنه قال:

فإني بها لغريب وقَيَّر

فنَوى بقيار التأخير وحَمَله على موضع (إنَّ)، وما عَمِل عليه، فعلى هذا تقدير الآية" "قال: ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدَّم قبل الظرف قوله:

إنَّ لكم أصْلَ البلادِ وفَرْعَها فالخيرُ فيكم ثابتًا مبذولًا[1]

قال أبو العباس: قوله: وهو مُقدَّم قبل الظرف، يريد: إنَّ حقَّه أن يكون مقدَّمًا قبل الظرف، وليس لفظه كذلك، والظرف انتصب منه قوله: (فيكم). قال أبو علي: الحالُ التي هي ثابتًا مَبذولا مِنْ لكم، والتقدير: إن لكم أصل البلاد ثابتًا مبذولًا".

ومن الاطلاع على شواهد الفارسي في التعليقة نجد أنَّ جُلها يرجع إلى عصور الاستشهاد، وقد نوع في الاستشهاد لكل العصور، فنجده يستشهد لشعراء جاهليين أمثال: امرئ القيس والأعشى وغيرهما، وشعراء مخضرمين أمثال: لبيد بن ربيعة، وشعراء إسلاميين أمثال: جرير والفرزدق.

خامسًا- النثر:

من ينظر إلى كتب اللغويين يجدها أوفر حظًا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء، في إثبات معنى أو استعمال كلمة، بينما كتب النحويين يكادون يقتصرون على الشعر، وحظهم من النثر قليل، وهذا ما نجده في كتاب التعليقة.

فالشواهد النثرية في كتاب التعليقة يكاد يقتصر على أقوال للعرب، أو كلام لبعض القبائل، فيغلب في شواهده قالت العرب، أو قال من يوثق بعربيتهم.

برز النقل عن أهل الحجاز، ولعلها اللغة الأولى عند الفارسي فهي اللغة التي نزل بها القرآن، ومن ذلك قوله [2]: "وتقول: (ما فيها إلا زيدٌ)، (وما علمتُ أنَّ فيها إلا زيدًا)، فإنْ قَلَبْتَهُ فجعلْتَه يَلِي (أنَّ وما) في لغة أهل الحجاز قَبُحَ، يريد (بما) التي في قولك: (ما فيها إلا زيدٌ)".

قال [3]: وقد بَلغَنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يُحقِّقون (نَبِيءٌ) (وبَرِيئَةٌ)، وذلك قليل رديء، فالبدل ها هنا بمنزلة الألف في (مَنْسَأةٌ).

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٩٢/٢. كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، شراب، ٣٠٥/٢.

(٢) التعليقة، ٥١/٢.

(٣) المصدر السابق، ٥٦/٤.

قال أبو علي: يريد، أنّه قليل رديء، لأنه مخالف لما عليه الاستعمال، لأن أصله غير الهمزة، فرداءة هذا كرداءة (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ)"

ومع استشهاده بلغة الحجاز إلا أنه قد يضعفها أحيانًا.

ومن اللغات التي نقلها لغة تميم، ومن ذلك قال [١]: وأما ما كان آخره راءٌ فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متّفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في (يَرَى).

قال أبو علي: الاتفاق بينهم في (يرى) على التخفيف للهمز، (ويَرَى) أصله (يَرْأى) فخففت الهمزة، والهمزة إذا خفّفت وكان ما قبلها ساكنًا حُذفت وألقيت حركتها على الساكن، فإذا فعل ذلك صار (يَرَى)، لأنك حركت الراء بحركة الهمزة، وربما جاء في الشعر الهمز في (يَرَى) غير مخففة".

وقال [٢]:"واعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيتُ زيدًا: مَنْ زيدًا؟

وكذلك الجر والرفع، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين،

قال أبو العباس: إذا رفعت فعلى الابتداء والخبر، وإذا حكيت فإنما تحكي ليعلم السامع أنك تسأله عن الذي ذكر بعينه، ولم يبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه".

وممن نقل عنهم أهل المدينة ومن ذلك قال أبو علي [٣]: "قلت له: كيف كان يكونُ عذرًا لهم، فقال: لو قال لك قائلٌ في رجلٍ يقرأ شيئًا: إنّه لا يفهم ما يقرأ فقلت: ما يُدْريكَ أنّه لا يَفْهمُ، لكان ذلك عُذْرًا للقارئ، أي أنّه يفهمُ، وكذلك قوله تعالى: (وما يُشْعِرُكم أنّها)[٤] مفْتوحًا، لكان التّقديرُ: (ما يُدْريكُم أنهم لا يؤمنون إذا جاءت) أي لو جاءت لآمنوا، فكذلك على هذا تقديرُ (ألا إنهم يؤمنون بالآيات لو جاءتهم)، وليس معنى الآية على هذا.

قال: وأهلُ المدينة يقولون إنّها... الفصل".

قال [٥]: "وحَدَّثني مَنْ لا أتّهِمُ عن رجُلٍ مِنْ أهلِ المدينة موثوقٍ به أنّه سَمِع عربيًا يتكلم بمثل قوله: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وهي التي في قوله: "وإنْ كانوا ليقولون لوْ أنّ عندنا"، وهذه (إنْ) محذوفةٌ".

---

(١) التعليقة، ٣/٨٨.

(٢) المصدر السابق، ٢/١١٦-١١٧.

(٣) المصدر السابق، ٢/٢٣٥.

(٤) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٥) التعليقة، ٢/٢٦٥.

ومن القبائل التي نقل عنها بكر بن وائل، قال [١]: "وهذا أيضًا تدغمه بكر بن وائل، يعني، رَدَدْتُ ورَدَدْنَ، وهذا كما حكاه عنهم في مضاعف الفعل".

وكثر قوله حدثني من أثق بعربيته نقلا عن سيبويه، ومن ذلك قال [٢]: "وقال ناسٌ يوثق بعربيّتهم: هذا بابٌ، وهذا مالٌ، وهذا عابٌ، لما كانت بدلًا من الياء.

يريد: ألف (عابٌ) خاصة".

قال أبو علي[٣]:"هذا باب ما يُحقَّر على تكسيرك إيّاه لو كسَّرْتَهُ للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره، أي غير القياس وذلك قولك في خاتَمٍ: خُوَيْتِمٌ.

قال: وسمعنا من يقول ممّن يوثق به من العرب خُوَيْتِيمٌ".

وقال أبو علي[٤]: "أمّا (أمْ) فلا يكونُ الكلامُ بها إلاّ استفهامًا، ويقعُ الكلامُ بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيُّهما وأيُّهم، وعلى أنْ يكونَ الاستفهامُ الآخِرُ مُنْقطعًا عن الأوّل. ومثالُ المنقطع (إنّها لإبِلٌ أم شاءٌ) فهي تجيءُ بعد الخبر كما تجيءُ بعد الاستفهام، والتي بمعنى (أيْ) مع الألف لا تكونُ إلا في الاستفهام".

واقتصرت شواهده بالأمثال العربية على عدد قليل، وهي:

قال أبو علي[٥]: "(عسى) فعلٌ، و (يفْعَلُ) فعلٌ، والفعلُ لا يَدْخُلُ على الفِعْل، ففي (عسى) ضميرٌ فاعلٌ، ويَفْعَلُ في موضع نَصْبٍ، لأنّه جاء بعد فعلٍ وفاعلٍ، ويَدُلُّ على أنَّ موضعَه نصْبٌ "عَسى الْغُوَيْرُ أبْؤُسًا"، فأبْؤُسًا في موضِع أنْ يفعلَ، والشّاذُّ في قولهم "عسى الغوير أبْؤُسًا" وقوعُ الاسم غيْر (أنْ يَفْعَلَ) موضعَ (أنْ يفعَلَ)، لأنَّ حكم (عسى) أن يقعَ بعدها (أنْ) مع ما يَتَّصِلُ بها، لأنّها خلافُ (كاد)، لبُعْدِها مِنَ الحالِ".

وقال[٦]: "في خَمْسَةَ عَشَر: ونحو هذا في كلامهم حَيْص بَيْصَ مفتوحة، حيصَ بيص أقعد في البناء، لأنه لا يصح له معنى إضافة فالأول كبعض حروف الاسم".

---

(١) المصدر السابق، ١٦٤/٤.

(٢) المصدر السابق، ١٨٠/٤.

(٣) المصدر السابق، ٢٦٩/٣.

(٤) المصدر السابق، ٢٧٨/٢.

(٥) المصدر السابق، ٢٦٩/٢.

(٦) التعليقة، ١١٠/٣.

وقال أبو علي[1]: "قال أبو بكر: (أيادِي سَبَا)، أبدل من همزة (سَبَأ) ألفًا لكثرة الاستعمال وهو مَثَلٌ في التفرق".

قال أبو علي[2]: "يعني أنك تحكي كلامًا تامًا، والجمل نحو (بَرَقَ نَحْرُهُ)، فأما (مِنْ زيدٍ) فليس بكلام تام حتى تضم إليه ما يتمه، وكذا (جاء زيدٌ)".

ويمكن أن نخلص إلى أنَّ الفارسي قد نقل منثوره من كلام العرب الموثوق به، فيكثر عنده مصطلح "قال من يوثق بعربيتهم" وما شابه ذلك، وهذا المصطلح ورد من قبل في كتاب سيبويه، وهذ يدلل على مدى تأثر الفارسي بسيبويه وإجلاله له، كما أن الفارسي نقل عن القبائل الموثوق بها أمثال تميم وأسد، ونقل كثيرًا عن لغة أهل الحجاز.

---

(١) المصدر السابق، ١١٦/٣.

(٢) المصدر السابق، ١٤٦/٣.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

مَصَادِرُ أَبِي عَلِيٍّ الفَارِسِيِّ

المبحث الثالث

مصادر أبي علي في التعليقة

تنوعت مشارب أبي علي في التعليقة وتعددت مصادره، فقد أثرى شرحه بتعدد النقل عن العلماء والنحاة ممن عاصرهم وتتلمذ على يديهم، وممن لم يعاصرهم فقد استفاد من أقوالهم وآراءهم المتناثرة في الكتب والمخطوطات.

ومصادر أبي علي في التعليقة يمكن لنا أن نقسمها إلى قسمين:

القسم الأول/ الكتب:

لم يشرْ أبو علي إلى كثيرٍ من الكتب التي استفاد منها، وبرز النقل من كتاب سيبويه ونسخه المتعددة، وقد أشار الفارسي إلى بعض النسخ التي نقل عنها، ومن تلك النسخ: نسخة أبي بكر ونسخة القاضي ونسخة أبي العباس المبرد، ونسخة أحمد بن يحيى، ونقل عن نسخ لم يذكر أصحابها، واكتفى بقوله "وفي نسخة أخرى"، **ومن الكتب التي أشار إليها في تعليقته كتاب الغلط أشار إليه مرتين، وأشار لكتاب المقتضب للمبرد مرة واحدة، ومن إشارته لكتاب الغلط،** قال أبو علي[1]: "في الغَلَطِ إنَّ سيبويه أراد بقوله: لا سبيلَ إلى الإشراكِ أن (يستقيم) لا يجوز أن يُعطف على (كسرتُ) لأنَّ (يستقيم) مضارع، و (كسرتُ) ماضٍ".

ومن إشارته لكتاب المقتضب قوله[2]: "تزيد في حروف المعجم كما أدخلت في (قديديمة) وفي (وُرَيِّئَة)، وفي نسخة أبي بكر (وُريّة) وفي نسخة القاضي (وَرَيُّئَة)، وفي المقتضب، لأن القياس (ورَيّئة)".

القسم الثاني/الأعلام:

زخر كتاب أبي علي بالنقل عن العلماء والنحاة الذين عاصرهم والذين لم يعاصرهم، وبلغ عدد الأعلام الذين نقل عنهم ثمانية وستين علمًا ما بين عالم وشاعر تم ذكر اسمه، وكان النصيب الأكبر للمبرد، حيث ذكره أبو علي مئة وست وخمسين مرة، يأتي بعده ابن السراج الذي بلغ النقل عنه مائة وإحدى عشرة مرة، وهكذا فقد تفاوت النقل عن العلماء.

---

(١) التعليقة، ١٦٥/٢.

(٢) المصدر السابق، ٨١/٣.

ومن أبرز النحاة الذين تم النقل حسب تاريخ الوفاة:

عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ):

عيسى بن عمر من النحاة التي استفاد أبو علي من آرائهم، وأنشد ما وثقه من أشعار، ومن ذلك قال أبو علي: "كما اتفق بنات الياء والواو في التغيير في (فَعَلْتَ ويفْعَلُ) كذلك اتفقن في غير التغيير في مجيء الفاءات مفتوحة غير منقولة إليها حركات عيناتها. قال سيبويه: ونظيرها من الصحيح فَضِلَ يفْضُلُ. قال أبو علي [١]: أخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال: حدثني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود:

ذَكَرْتُ ابنَ عبّاسٍ ببابِ ابن عامرٍ وما مَرَّ من عَيْشِي لديه وما فَضِلْ"[٢]

ومن نقله عن عيسى بن عمر، قال أبو علي[٣]: قولهم: "يعني الياء من قولهم (جَوارٍ)؛ لأن الياء فيها عنده حذفت حذفًا فلذلك نُوِّن، فقد علمت من قوله: حذفوه أنه ليس بقول: إن الياء حذفت لالتقاء الساكنين، لأن الساكنين لم يجتمعا هنا، إذ لو ثبتت الياء لم يجتمع معها الساكن الآخر. وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى بن عُمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوارٍ)، فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوينُ لم يحذفوه، وما لحقه التنوينُ في نظيره من الصحيح نوّنوه، فكانوا يقولون: هَؤلاء جَواري، ومَرَرْتُ بجواري، فلا يحذفون الياء ولا يُنوّنون؛ لأن نظيره من الصحيح لا يُنَوَّنُ".

وأورد رأيًا لعيسى بعد أن فصل في المسألة في باب ما تُنصب فيه الصفة؛ لأنها حال وقع فيها الأمر وفيها الألف واللام، وقد خالفه الرأي، قال أبو علي[٤]: "الذي يوفِّق بين هذه الصفة التي فيها الألف واللام وبين ما يُشبه من الأسماء بالمصادر، أن الاسم المُشَبَّه بالمصدر المنصوب على الحال معرفة بالإضافة، وهذه الصفة معرفة أيضًا بالألف واللام فقد جمعها التعريف. قال أبو إسحاق عن أبي العباس: إذا قلت دخلوا الأولَ فالأول فهو غير شاذٍّ، وذلك أن الألف واللام ما دخلتا على معهودٍ وإنما هو تعريف للجنس، فهو أقرب إلى النَّكِرة. قال: فإن قلت: ادخلوا فأمَرْت، فالنصب الوجه ولا يكون بدلًا. قال أبو علي: لم يجز ذلك لأن الأمر إذا كان

---

(١) التعليقة، ١٢٠/٣.

(٢) البيت في: شرح المفصل، ابن يعيش، ١٥٤/٧. كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، شراب، ٤١٩/٢.

(٣) التعليقة، ١٢٠/٣.

(٤) التعليقة، ٢١٢/١-٢١٣.

للمخاطَب لم يجز أن يرتفع به الاسم الظاهر، وقد أجاز عيسى وأبو العباس ذلك على أن يُحمل على معنى ليدخل الأول فالأول".

أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ):

أبو عمرو بن العلاء من القرّاء الذين تكرر اسمهم في كتب أبي علي، خاصة الحجة، وكذلك نجد هذا الاسم في التعليقة، ويورد قراءاته، وأقواله، ومن ذلك قال أبو علي[١]: "قال أبو العباس: الفرق بين قوله عز وجل: ((لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم))[٢] وقولك (ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ)، أن الحمار يصلح أن يكون الأحد الذي في ذلك الموضع، وإذا قلتَ: (لا عاصمَ)، فعاصم فاعل، وقوله "إلا من رحم" مفعول، ولا يكون المفعول مردودًا على فاعل، أي بدلًا منه، وقوله "بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله"، لا يكون إلا منقطعًا، لأنه يرجع على قولك (بغير حق)، وكذلك قولك: (ما زاد إلا ما نَقَصَ)، (وما نَفَعَ إلاّ ما ضَرَّ) لا يرجع على الأول، لأنك لو قلت: ما زاد إلا النقصان كان محالًا، وقوله "إلا قليلًا مِمَّنْ أنجيْنا منهم" لولا الخطّ لجاز فيه ما جاز في قوله "إلا قومَ يونس" على قول أبي عمرو".

وينقل أبو علي قول أبي عمرو في شرحه للمسائل، ومن ذلك قال[٣]: "وسألتُه عن قوله: أمّا أنتَ منطلِقًا أنطلقُ معك، فرَفَعَ، وهو قولُ أبي عمروٍ، وحدّثنا به يونس. قال أبو علي: (أنْ) هذه هي النّاصِبَةُ للفعل وما عُوّضَ مِنَ الفعل، و (أنت) مُرتفعٌ بالفعل الذي صار (ما) عِوَضًا منه، وهو (كان) والتقديرُ: أنْ كنتُ منطلقًا، إلاّ أن (ما) لَمّا صار عِوَضًا مِنَ الفعل، لم يَجُزْ أن يجتمعَ الفعلُ معه، كما لا يجوزُ أنْ يدخُلَ فعلٌ على فعلٍ، وحَكى أبو عُمَر في كتابه عن بعضِ العلماءِ أظُنُّه الأصْمعي أنّه حكى الجزاءَ (بأمّا)، قال: ولمْ يَحكِه غيرُه".

ويورد رأي الخليل ورأي أبي عمرو من دون تعليق، يقول[٤]: "أنشد: كُلَّ غَرَّاءَ إذا ما بَرَزَتْ. سمعنا من العرب من ينشده هكذا. قال أبو علي: قوله: ينشده هكذا، أي يحقق الأولى، ويخفف الثانية كما يختار الخليل، ويخفف الأولى ويحقق الثانية كقول أبي عمرو. فالإنشاد على القول الأول: (غَرّاءُ بِذا)، وعلى القول الثاني: (غَرًّا إذا)".

---

(١) التعليقة، ٢/٥٧-٥٨.

(٢) سورة هود: ٤٣.

(٣) التعليقة، ٢/٢٠٩.

(٤) المصدر السابق، ٤/٤٩-٥٠.

الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ):

أثَرُ الخليل في النحاة عظيم، ومن أكثر من نقل عن الخليل سيبويه، لذلك نجد اسم الخليل أيضًا يتكرر في التعليقة لتكراره في الكتاب من قبل، وقد نقل أبو علي آراء الخليل وعلق عليها، فقد يستحسن تلك الآراء وقد يضعفها، ومن إيراده لأقوال الخليل قوله في حذف العائد إلى الموصول[١]: "استحسن الخليل حذفَ الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة، وحُكي: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا)".

كما أورد رأي الخليل في أصل (لن) وكونها عنده مركبة، فقال[٢]: "في قول الخليل في (لَنْ): إنّها (لا أنْ)، كما قالوا: (ويْلِمِّهِ)، وكما قالوا يَوْمَئذٍ. قال أبو علي: أصل وَيْلِمّه: ويلٌ لأمّه، فحذفت اللام من (ويل) والهمزة من (أمه)، والدليل على أن اللام المحذوفة هي لام (وَيل)، كسرهم اللام الباقية، ولو كانت اللام المحذوفة لام الإضافة، لوجب أن تكون اللام الباقية مضمومة".

وقد يورد رأي الخليل كما ورد في الكتاب، ثم يعلق عليه، فالذي أورد الرأي في الأصل سيبويه، لكنَّ أبا علي علَّق عليه، ومن ذلك ما جاء في باب الأفعال في القَسَم، قال: "وزعم الخليلُ أنَّ النّونَ تَلْزَمُ اللامَ في قولك: إنْ كان لصالحًا، فإنْ بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة. قال أبو علي: (إنْ) في قولك: (إنْ كان لصالحًا) بمنزلة النّون في (لأفْعَلَنَّ)، في أنّ كل واحدٍ منهما للتأكيد، وأنّ كل واحد منهما فاصلٌ بين شيئين لولاهما لالْتَبَسا، فاللامُ في (لَصالِحًا) فَصَل بين الإيجاب والنَّفي، والنُّونُ في (لأفْعَلَنَّ) فصَلَ بين فعلِ الحالِ والاستقبالِ. قال: فقُلْتُ: فَلِمَ أَلْزَمْتَ النُّونَ آخِرَ الكلمة؟ (يعني لَيفْعَلنَّ) فقال: لِكَيْ لا يُشبه قولَه (ليَفْعَلُ)، (لأنَّ الرجلَ)، إذا قال هذا، فإنّما يُخْبِرُ بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعِل أي للحال. قال أبو بكر: عن أبي العباس: لا يجوزُ أنْ يُحْلفَ على الفعل الذي في الحال على الحقيقة، لأنّه إلى أنْ يُحْلَفَ على ما في الحال قد انقضى الحالُ" [٣]

والمطّلع على التعليقة يدرك أن آراء الخليل الواردة في الكتاب جلّها أوردها سيبويه من قبل، والفارسي يشرح تلك الآراء الواردة في الكتاب، فنجد سيبويه يسأل الخليل والخليل يجيب، وبعد ذلك الفارس يعلق، قال: "وسألت الخليل عن قولهم في ({عبد} مَنافٍ: منافِيّ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: منافيّ مَخافة الالتباس، ولو فُعِل ذلك بما جُعل اسمًا من

---

(١) التعليقة، ١٢/١.

(٢) المصدر السابق، ١٢٦/٢.

(٣) المصدر السابق، ٢١٢/٢.

شيئين جاز لكراهية الالتباس. قال أبو علي: يقول: لو نُسب إلى الاسم الثاني من الاسمين اللَّذين جعلا اسمًا واحدًا إذا خيف الالتباس في إضافته إلى الصدر لجاز أيضًا نحو مَعْدِي كَرِبَ جعله اسمًا واحدًا مؤلفًا من اسمين لو خيف الالتباس في النسب إلى معدي لقيل: كَرِبِيٌّ"[١].

وأيضًا قال: "وأمّا (ثلاثةُ أشياءَ) فأثبتُوا الهاء وإن كان (أشياء) مُؤنثًا كحمراءَ، لأنه اسم للجمع مؤنث بمدة التأنيث، ولم تحذف الهاء من (ثلاثة) كما تحذف منها إذا أضيف إلى مؤنث، لأن (أشياء) جمع (شيءٍ)، و (فَعْلٌ) قد يُجمع على (أفْعال)، و (أشْياءُ) وإن كان على وزن (لَفْعاء) فهو على حركات (أفْعال) وسُكونِها، فصار لذلك بدلًا من (أفْعال)، وجرى مجراها، فلم تحذف التاء من ثلاثة وما أشبهه إذا أضيف إليه كما لم تحذف التاء منها إذا أضيفت إلى (أفْعال). قال: وزعم الخليل أن (أشْياءَ) مقلوبة كقِسِيّ، فكذلك فُعل بهذا الذي على لفظ الواحد ولم يكسر عليه الواحد" [٢].

سيبويه (ت١٨٠هـ):

سيبويه غني عن التعريف، وعلى كتابه قامت هذه الدراسة، وقد تمّ التعريف به سابقًا في البداية، واهتمام أبي علي به وانتفاعه من علمه وآراءه وكتابه واضح للعيان، وتعليقه على الكتاب يدل دلالة لا شك فيها على مدى وعي الفارسي للكتاب وفهمه له، فهو الذي وازن بين النسخ، وعلق على الآراء التي تحتاج إلى تعليق، وشرح وأسهب فيما يحتاج إلى شرح، وفي مباحث هذه الدراسة تم الحديث عن أثر سيبويه في الفارسي، ومدى انتفاعه من آراءه وأقواله النحوية.

يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ):

وقد أخذ أبو علي أقوال يونس بن حبيب واستفاد منها في كتبه، وقد ينقل آراء يونس عن سيبويه ويعلق عليها، ومن ذلك قال[٣]: "وحدَّثنا يونس أنَّ بعض الموثوق بهم يقولون: (مالي) إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون (أحدًا) بدلًا، أي من الأب. أبو العباس لا يجيز: (مالي إلا أبوك أحدٌ). لأن الباب الذي عليه هذا أن يكون (أحدٌ) مبدلًا منه لا بدلًا".

وقد يعلق أبو علي على شاهد شعري، ويشرحه ويدعم رأيه برأي يونس وغيره من النحاة، ويستحسن قول يونس، وفي ذلك قال[٤]: "وسألتُ الخليل عن قول الأعشى:

---

(١) المصدر السابق، ٢١٨/٣.

(٢) التعليقة، ٦٦/٤.

(٣) التعليقة، ٦٩/٢.

(٤) التعليقة، ١٦٧/٢.

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلون فإنّا مَعْشَر نَزُلُ[1]

قال أبو علي: جعل الخبر كأنّه وقع موقع الاستفهام، فكأنه قال: أتركبون أو تنزلون؟ وإنّما جاز أنْ ينوي بالجزاء الاستفهامَ؛ لأنّه غيرُ واجب، كما أنَّ الجزاء غيرُ واجب، وأنَّ الاستفهام قد يُجابُ كما يُجاب الشَّرْطُ. قال: وأمّا يونسُ فقال: أرْفَعُه على الابتداء كأنّه: أوْ أنتم تنزلون وقولُ يونسَ أسهلُ. قال أبو الحسن: إنّما كان قولُه أسهلَ؛ لأنَّ الجزاءَ لا يقعُ موقع الاستفهام وإنّما تقع حروفُ الاستفهام مواقعَ حروف الجزاء، فيُجازى بها، نحو: (أين) في قوله: أين تَسْلُكُ بنا العُداةُ تَجِدْنا".

ويورد أبو علي رأي الخليل ويونس، دون التعليق، قال[2]: "وتقول في رجل سمّيته بإرْمِهِ: هذا إرْمٍ قد جاء، ويُنَوَّنُ في قول الخليل وهو القياس. قال أبو علي: هذه المسألة مفرّعة على ما أصّله الخليل في (جَوارٍ)، لأن مثاله من الصحيح لا ينصرف ولا يجب تنوينها في قول يونس".

وقد يعلق سيبويه على رأي يونس بأنه قبيح، ويبين أبو علي سبب قبحه، قال[3]: وزعم يونس أن من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالِحٍ، وقبّحه سيبويه. قال أبو علي: إنما يقبُحُ هذا؛ لأنك محتاج إلى إضمار فعلين. أحدهما: ما كنت تُضمره إذا نصبت صالحًا. والآخر: مَررتُ، فيكون التقدير: إلاّ أكُنْ مررتُ بصالح، فقَبُحَ هذا، كما قَبُحَ إضمار الفعلين إذا أمرتَ المخاطَب أن يأمر الغائب. ويزيد هذا قبحًا أنك تضمر معه حرفَ الخفض.

الكسائي (ت١٨٩هـ):

الكسائي من كبار علماء مدرسة الكوفة، وقد لمع اسمه مرتين في كتاب التعليقة دون اعتراض أو طعن في الرأي، المرة الأولى في قول أبو علي[4]: "(أيّهم) في الآية بمعنى (الذي) عند سيبويه، وهو عنده مبني على الضم؛ لأنه قد حذف من صلته ما يعود إليه، (وأشَدُّ) خبر المبتدأ المحذوف، ولو ذكر في صلته العائد لم يجر البناء فيه وهو عند الكوفيين إذا رفع استفهام، كأنه قيل: (لننزعن من الذين تشايعوا لينظروا أيُّهم أشَدّ)، أي (أذَا أشدُّ أمْ ذا؟) فيقدّرونها استفهامًا، ولا يجعلون (لَنَنْزِعَنَّ) منعوتًا يُعَدّونَه إلى (مِنْ) كما تقول: (أَكَلْتُ مِنْ طعامِك)، أي طعامك، وكذلك "لننزعن من كل شيعة"، أي لننزعن كلّ شيعة، هكذا يقدره الكسائي وأبو العباس يختار في هذا

---

(١) في الديوان: قالوا: الركوب! فقلنا تلك عادتنا أو تنزلون، فأنّا معشر نُزُل، ص٦٣.

(٢) التعليقة، ١٣٠/٣.

(٣) المصدر السابق، ١٧٤/١.

(٤) التعليقة، ١٠٦/٢-١٠٧.

قولهم، لأن حذف المبتدأ من الصلة كإتباعه، كما أنه في غيرها من المواضع التي إذا حذف منها تدل على حذف المبتدأ شيء كان حذفه كإثباته".

والمرة الثانية ذكر رأيه الموافق لثلة من علماء البصرة، قال[١]: "وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى بن عُمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوينُ لم يحذفوه، وما لحقه التنوينُ في نظيره من الصحيح نوّنوه، فكانوا يقولون: هَؤلاء جَواري، ومَرَرْتُ بجواري، فلا يحذفون الياء ولا يُنوّنون، لأن نظيره من الصحيح لا يُنَوَّنُ".

أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ):

وسعيد بن أوس من أبرز من انتفع بهم أبو علي، وقد وصفه في كتابه الحجة بالضبط في الرواية، واستعان به في تفسير الكلمات [٢]، ونجده يروي ما أنشد أبو زيد في كتبه، ومن تلك الكتب التعليقة، فها هو الفارسي يشرح قولهم (بِحَسْبِكَ صُنع الخيرِ) بإسهاب، ثم يورد بعد ذلك بيتًا من الشعر أنشده أبو زيد، يقول[٣]: "وأما الإيجاب فهو الباءُ في قولك: (بِحَسْبِكَ صُنع الخيرِ)، فهذه الباء دخلت على اسم كان مبتدأ، يدلّك على ذلك أن الثاني فيه هو الأول في المعنى؛ لأن صُنْع الخير هو الحَسْبُ في المعنى، كما أن زيدًا هو المنطلق في (كان وإنَّ) ولا يجوز أن يقال في نحو: لِزيدٍ مالٌ ونَعَمٌ وعبيدٌ إن الجارَّ هنا داخل على المبتدأ، لكنَّ موضِعَه لأن الثاني ليس بالأول، فالجار هنا لم يدخل على المبتدأ لكنّ موضعه نصب؛ لأنَّ المعنى: المالُ ثَبَتَ لزيدٍ، ونحوه من الفعل فقد جاء قولك: (لزيدٍ) بعد فعل وفاعل، فأما موضع الباء وما بعدها في بِحسبِكَ، فينبغي أن يكون رفعًا لأنك لم تضف إلى (حَسْبِ) شيئًا بالباء كما أضفت الثَّباتَ باللام إلى زيدٍ في قولك: المالُ لزيدٍ، ولزيدٍ مالٌ، فموضع بحسبِكَ رفع بالابتداء وصنيعُ الخبرِ يرتفع بالخبر كما كان قبل دخول الباء مرتفعًا، وأنشد أبو زيد:

بحسبِك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنيٌّ مُضِرّ"[٤]

---

(١) المصدر السابق، ١٢٠/٣.

(٢) أبو علي، شلبي، ص١٢٨.

(٣) التعليقة، ٤٨/١-٤٩.

(٤) البيت للأشعر الرقبان. انظر: لسان العرب، ابن منظور، ٤٨٧/٤. شرح المفصل، ابن يعيش، ١٢٠/٢.

والنقل عن أبي زيد في كتب أبي علي كثير، ومن ذلك نقله عنه في التعليقة: "قال سيبويه: والمصدر (أحْوِيَّاء) لأن الياء تقلبها، قال أبو العباس: الأجود (أحْوِيْواء)، وأن تصح الواو في المصدر كما صحّت في الفعل، حكاه أبو زيد الأنصاري" [١].

الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ):

وأبو علي تأثر بالأخفش وآرائه، فهو الطريق إلى كتاب سيبويه، ولعل هذا السبب الذي جعل الفارسي يتأثر بالأخفش، ويأخذ برأيه ويقيس عليه، ومن ذلك أخذه برأي الأخفش ومذهبه في نصب (ما) التميمية، قال أبو علي[٢]: "الخلاف بين حرف النفي والاستفهام، أن حرف النفي قد تليه الأسماء فيعمل فيها عمل الفعل، كقولك: ما زيدٌ منطلقًا، وهو كقولك: كان زيدٌ منطلِقًا. قال: وإن قلت: ما أنا زيدٌ لقِيتُهُ، رفعت إلا في قول مَنْ نَصَبَ زيدًا لقِيتُهُ. قال أبو علي: هذا على مذهبه فيما تقدَّم، فأمّا في قول الأخفش: والذي هو القياس عندي فالنَّصْبُ في (ما) إذا كانت تَميميَّةً أجْوَد".

ومن احتجاجه برأي الأخفش قوله[٣]: "ألا ترى أن الأخفش لا يجيز في الخبر (أحَقُّ الناس بمال أبيه ابنُه)؛ لأن في الأب دليلا على الابن، فكذلك يوم ذو كواكب فيه دلالة على الشَّناعَةِ، فلا يجوز أن تجعل (أشنعًا) خبرًا عنه، ويجوز أن يكون حالا من حيث جاز (وهو الحقُّ مُصَدِّقًا) وما أشبه ذلك".

وقد يورد رأي سيبويه ثم يتبعه برأي الأخفش المخالف له دون أن يرجح أحدهما، ومن ذلك قال سيبويه: "فمَعِيشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعَلَة ومَفْعِلَة، فقال أبو علي[٤]: يجيز سيبويه في (مَعِيشَةٍ) أن تكون مَفْعَلة، كأنّ أصله (مَعْيُشَة)، ثم يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء كما أبدلتها منها في (بِيضٍ) جمع أبْيَضٍ، وفي (عِينٍ) جمع (عِيان) على قول من قال: (رُسْلٌ) فهذا قوله في هذا ونحوه، أعني (مَفْعُلَة) من بنات الياء ونحوها. وأما الأخفش فلا يجيز في مَعِيشَةٍ أن تكون مَفْعُلَة، وكذلك (دِيكٌ) (وفِيلٌ) ونحوه، لا يجيز فيه أن يكون (فُعْلًا)، ويقول: لو كان (مَفْعُلة) أو كان فُعْلًا لكان (مَعُوشَة، ودُوك)".

---

(١) التعليقة، ١١٤/٥

(٢) التعليقة، ١٣٣/١-١٣٤.

(٣) المصدر السابق، ٨١/١.

(٤) المصدر السابق، ٣٠/٥.

أبو عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ):

والجرمي من النحاة الذين نقل عنهم الفارسي في كتابه، وقد يختار أبو علي رأي أبي عمر، ومن ذلك قال[١]: ومِمّا جاء من هذا الباب قولُه تعالى "أيَعِدُكم أنّكم إذا مِتُّم وكنتم ترابًا وعِظامًا"... قال أبو العبّاس: (أنّكم الثانية هي (أنّ) الأولى كُرِّرَتْ تأكيدًا لمّا تراخى خبرُها عنها، قال: وهو الاختيارُ عندي وهو قولُ أبي عُمَر".

ومن موافقته لرأي أبي عمر قال[٢]: "قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذْدكرّ) وهو القياس الجيّد البالغ".

ومن دعمه لأبي عمر ورأيه، قال[٣]: "قال سيبويه: ومَنْ قال: "حَيِيَ عن بَيِّنَةٍ"، قال: قَوُوانٌ. قال أبو العباس: (قَوُوانٌ) غلط، ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: (قَوِيانٌ) فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياءً، لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم".

المازني (ت٢٤٧هـ):

وبرز اسم المازني –جليًا– في التعليقة، ونجد آراءه تقارن مع آراء سيبويه وغيره من النحاة، فأبو علي يورد باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة رأي أبي العباس ثم يدعمه برأي المازني الموافق لذلك الرأي، وبعد ذلك يبين موقف سيبويه، قال[٤]: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة. قال أبو العباس: إن النون في فعل الاثنين والجميع في أنها تفريعٌ، حذفت كما يحذف الضمير من (هل تَفْعَلَنَّ)، لأن النون في فعل الاثنين والجميع في أنهما تفريع كالضمة في فعل الواحد، وهو قول أبي عثمان المازني، وسيبويه يقيس ما ذكر من اجتماع النُّونات في هذا الحدّ كلّه، والقول عندما ذكرت وهو القياس".

ونجد الجمع بين رأي المازني وأبي العباس مرة أخرى في قول أبي علي[٥]: "المازني وأبو العباس لا يجيزان ترخيم (شاةٍ وَثُبَةٍ) ونحوهما إذا كانا نكرتين، كما لا يجيزان ترخيم (رَجُلٍ) ونحوه وهو نكرة، إنما يجيزان ترخيمَهما إذا أريد بهما المعرفة كقولك: (يَاثُبَةُ) ويُرَخِّمانه على أنه معرفةٌ".

---

(١) التعليقة، ٢/٢٤٥.

(٢) المصدر السابق، ٥/١٢٢.

(٣) المصدر السابق، ٥/١٩٧.

(٤) التعليقة، ٤/٢٢.

(٥) التعليقة، ١/٣٨٤.

الزيادي (ت٢٤٩هـ):

نقل أبو علي عن الزيادي في كتبه، وفي كتابه التعليقة نجد أن أبا علي نقل عنه مرة واحدة وافق فيها الزيادي أبا العباس في تغليط سيبويه، قال أبو علي[١]: "قال سيبويه: مِنْ ذلك: أَتَذْكُرُ إذْ مَنْ يأتينا نأتيه، قال أبو العباس: غَلِطَ سيبويه في هذا الباب، ووافقَه عليه أبو إسحاق الزّياديّ، قال أبو علي: ذهب أبو العباس والزّيادي إلى أنّ الجزاءَ لا يمتنعُ بعد هذه الحروف كما امتنع بعد (إنّ وكان)، لأنّ (إنّ وكان) يختصّان بالدّخول على الأسماء والعمل فيها، فلا مَدْخَلَ لدخولهما في الأفعال وفيما يعملُ فيها ولا يدخلان على ما كان من الأسماء قائمًا مقام الحروف العاملة في الأفعال، كما لا تدخل على الحروف أنفسِها".

المبرد (ت٢٨٥هـ):

هو محمد بن يزيد يكنى بأبي العباس، كان غزير العلم والأدب، كثير الحفظ وحسن الإشارة، فصيح اللسان ويمتاز ببراعة البيان وملوكية المجالسة وكرم العشرة وبلاغة المكاتبة وحلاوة المخاطبة وجودة الخط، وصحة القريحة وقرب الإفهام، ووضوح الشرح وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه[٢].

وفي كتاب التعليقة نجد اسم المبرد يتكرر مرارًا، على الرغم من معارضته له في بعض المسائل خاصة مسائل التي أوردها في كتابه الغلط.

ومن تأثر الفارسي بالمبرد نجده يرد رأي سيبويه في أصل (الإنسان)، ثم ينقل ما حكاه المبرد عن ابن عباس، قال سيبويه: "وكذلك الإنسان، فقال أبو علي[٣]: لأن جمعه أناسِي وهو مأخوذ من الأنس. فأما أبو العباس فإنه قال: يحكى عن ابن العباس رحمه الله من الإنسان إنما سمي لأنّه ينسى، وإن صح هذا عنه فهو أعلم باللغة. فأما الاشتقاق فلا يجيز أن الإنسان مأخوذ من النسيان، لأن الهمزة في (إنسان) فاء الفعل والسين لامه، وفاء الفعل في النسيان النون والياء لامه، فليس إحدى الكلمتين من صاحبتها في شيء".

---

(١) التعليقة، ١٨٢/٢-١٨٣.

(٢) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، ص١٠١. أخبار النحويين البصريين، ص٧٢-٧٤. سير أعلام النبلاء، ٥٧٧/١٣.

(٣) التعليقة، ٢٩٥/٤.

وقد يكتفي بذكر رأي المبرد في المسألة من دون التعليق عليها، قال[١]: "وسألتُ الخليلَ عن قوله تعالى: "حتى إذا جاءوها وفُتِّحتْ أبوابُها". قال أبو العباس: حذفُ الجواب في مثل هذه المواضع أَفْخَمُ، لأنّ المخاطبَ يَتَوَهّمُ كُلَّ شيءٍ، فإذا ذُكِرَ شيءٌ بعينِه حَضَرَهُ فَهْمُه".

وقد يورد رأي المبرد في مخالفته لسيبويه دون تعليق أو بيان موقفه، قال[٢]: "وذلك لَوْلاكَ ولوْلايَ. قال أبو علي: أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: إنّ الشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر: لولاك هذا العامَ لَمْ أحْجُجِ".

الزجاج (ت٣١١هـ):

وظهر مدى تأثر أبي علي بشيخه أبي إسحاق في روايته ما أخبره به شيخه في اللغويات، وتعرضه له في الإعراب، وإذا كان أبو إسحاق قد برع في الإعراب، فإن أبا علي برع في ذلك كذلك[٣].

وقد تعقب أبو علي كتاب شيخه في إعراب القرآن، وعلق عليه بأسلوب يغلب عليه الهجوم على شيخه، فقد يصف رأيه بالفاسد أو ليس بالجيد، كما قد يصفه بالسهو والغلط والخطأ، وقد قال الفارسي في مقدمة كتابه الإغفال[٤]: "هذه مسائل من كتاب أبي إسحاق الزجاج في إعراب القرآن، ذكرْناها لما اقتضت عندنا من الإصلاح منها للإغفال الواقع فيها، ونحن ننقل كلامه في كل مسألة من هذه المسائل بلفظه، وعلى جهته، من النسخة التي سمعْناها منه فيها، ثم نتْبعه بما عندنا فيه، وبالله التوفيق".

ومن الأمثلة على اعتماد أبي علي على آراء شيخه نقله رأيه في (إيه)، قال[٥]: "وإيهِ: أمر، لأن معناها حدِّث، وإيها معناها كُفَّ قال أبو إسحاق: إيه لا يستعمل في كلام العرب إلا نكرة مُنَوَّنة ولهذا أنكر الأصمعي: إيه عن أُمِّ سالِمٍ".

وقد يأخذ قول أبي إسحاق ثم يعرضه على ابن السراج ولعله غير مقتنع برأي أبي إسحاق، ومن ذلك قول أبي علي في صرف الثلاثي ساكن الوسط[٦]: "أبو إسحاق يرى ألا يصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثيًا وأوسطه ساكن، وكذلك هِند، وقال: لأنه فيهما علّتين،

---

(١) التعليقة، ٢/٢١١.

(٢) المصدر السابق، ٢/٨٩.

(٣) أبو علي، عبد الفتاح شلبي، ص١١٨.

(٤) الإغفال، أبو علي، ص٣٨.

(٥) التعليقة، ١/١٥٩.

(٦) المصدر السابق، ٣/٥٨-٥٩.

إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرضت ذلك على أبي بكر ابن السراج فقال: يدخل عليه نوحٌ ولوطٌ، وقد صرفا في التنزيل، ونوحٌ ولوطٌ وهند وإن كان قد اجتمع فيها العلتان فقد قاومت الخفّة التي فيها إحدى العلّتين، فكأنّه بقي علّة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا، لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ما هو على أربعة، فإن قلت: فهل وجدت الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى بالحركة التي فيها، وإن كان أربعة أحرف حكمه حكم ما كان على خمسة".

وقد أورد في باب ما يجري على الموضع لا على الاسم رأي سيبويه ثم رأي أبي العباس وختمها برأي أبي إسحاق الزجاج دون تعليق من الفارسي، قال سيبويه: "ولو قلت: ما زيدٌ على قومِنا، ولا عندنا كان نصب ليس غير، قال أبو العباس: إنما لم يَجُزْ حمل (عِندَ) على (عَلى) لأن (عند) أعَمُّ من (على) و (على) أخص منها، ألا ترى أنها تقع على الجهات الست و (على) لجهة مخصوصة، فلو أدخلت (على) عليها لأخْرَجَتْها من بابها. قال[1]: لأنه ليس في الكلام، وبِفَوْقِهِ، قال أبو إسحق: لا يمتنع جرُّه في القياس؛ لأن (فَوْقَ) اسم مُتَمَكِّنٌ ليس مثل (عِندَ)".

وأورد الفارسي في باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام قول سيبويه، ثم اكتفى بتعليق شيخه أبي إسحاق، قال[2]: "فإنّما هذا الاستفهام مستقبل بالألف، ولا تدخل الواو على الألف، قال أبو إسحاق: الألف أصل الاستفهام، وليس فيها إلا معنى الاستفهام ولا تدخل عليها الواو، (وهل) فيها معنى (قد)، ولو قلنا: هل وهو فلان كنا نقَدر بعد (هل) استفهامًا قبل الواو، ولا تقدم (هل) على الألف".

أبو بكر بن السرّاج (ت٣١٦هـ):

والمطّلع على كتب أبي علي يجد أثر ابن السراج واضحًا فيها، ومن تلك الكتب التعليقة، التي أورد فيها أقواله وشرحها وعلق عليها، وقد يقيس على كلامه.

ومن النماذج على ذلك أورد أبو علي قول سيبويه في الحديث عن (يا) في النداء، قال[3]: "ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه"، وأورد بعد ذلك مباشرة قول أبي بكر في شرح ذلك: "لَزِمَ (يا) لِذَا المعنى، كما لَزِمَ (وا) للتَّفَجُّع، قال: فَصارت كُلّ واحدة منهما تُعاقب صاحبتها. قال أبو بكر: يعني أن اللام في (يا لَلْعَجَبَ، ويا لَبَكْرٍ) معاقبة للألف والهاء، ألا ترى أنك لا تقولُ: يا

(١) المصدر السابق، ١٠٣/١.

(٢) المصدر السابق، ٢٩٠/٢.

(٣) التعليقة، ٣٥٧/١.

لَبَكْراه. قال أبو بكر: إنّما فُتحَت اللام عندي في المدعو، لأن المدعو كان حكمه أن يكون اسمًا مكنيًّا، ولام الجرّ يُفتح مع المكنِيَّات' ففتحت مع المدعُو كما فتحت مع المكنيات' وكُسِرَت إذا كانت للمدعو إليه كما تكسرُ مع سائرِ المظهرات".

وقد أورد أبو علي في المسألة السابقة قول سيبويه واكتفى بقول ابن السراج في التعليق على ذلك من دون أن يبدي رأيه أو يضيف أي تفسير وكأنه اكتفى بقول شيخه.

وعندما فسر أبو علي قول سيبويه نراه بعد ذلك دعم رأيه بقول شيخه ابن السراج، يقول[1]: قال سيبويه: "فإذا قلت: كم جَرِيبًا أرضُك؟ فأرضك مرتفعة بِكَمْ، لأنها مبتدأةٌ والأرض مبنيَّة عليها. قال أبو علي: جعل المبتدأ (كم) وهي نكرة، و (أرضُكَ) خبره وهو معرفة، وقد كان أبو بكر أجاز مَرَّةً في (كيفَ زيدٌ) أن يكون (زيدٌ) الخبر و (كيف) المبتدأ. قال: وإن شئت قلت: كم غلمانٌ لك؟ قال أبو بكر: يكون المفسر لـ (كَمْ) رجلًا ونفسًا ونحوهما، كأنك قُلت: أعشرون رجلًا غِلْمانٌ لك".

وفي باب الترخيم نرى أنَّ الفارسي عقد بابًا ولم يعلق عليه' واكتفى بسرد رأي أبي بكر، قال[2]: "واعلم أن الترخيمَ لا يكون في مضاف إليه، قال أبو بكر: لا يجوز أن يُرخَّم المضاف إليه، لأنك لا تُرَخِّم اسمًا قبل آخره وتمامِه، فإذا أتْمَمْتَه بالإضافة لم يجز ترخيمُ المضاف إليه؛ لأنه غير منادى".

ومن اعتماد أبي علي على ابن السراج أنه كان يسائله ويستفهم منه، كما كان يعرض على شيخه شرحه للمسألة ويطلب رأيه في ذلك، ومن ذلك قول أبي علي في تفسير قوله تعالى: (لو كان فيهما إلا اللهُ لفَسَدَتا)[3] [4]: "الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنه إذا قدر (الله) مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلًا منها كما أنك إذا قلت: (ما جاءَني أحدٌ إلا زيدٌ)، فزيدٌ بدل من (أحد) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: (ما جاءني إلا زيدٌ)، ولا يجوز أن تقول على هذا: "لو كان فيهما إلا اللهُ لفَسَدَتا" لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر فقال: هذا الذي فرّ منه سيبويه".

---

(١) المصدر السابق، ٣٠٢/١.

(٢) المصدر السابق، ٣٨٢/١.

(٣) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٤) التعليقة، ٦١/٢.

أبو بكر ابن دريد (ت٣٢١هـ):

وقد صرح أبو علي في كتابه التعليقة بتتلمذه على يد ابن دريد، نجد ذلك في تعليقه على قول سيبويه، حين قال[١]: "والضِّبَغْطى: وهو اسم. قال: روى ثعلب ضِبَغْطِي بالياء. قال أبو بكر: وليس هذا موضعه لأنه يصير ثلاثيًا. قال أبو علي: وأملاه علينا أبو بكر بن دريد في أبنية الجمهرة: ضِبَغْطى. وقال: وهو شيء يفزّع به الصبيان. وأنشدنا: وزوجُها زَوَنْزَكٌ زَوَنْزَى يخافُ إن فُزِّعَ بالضِّبَغْطَى".

ومن اعتماده على شيخه ابن دريد في التأكد من صحة المعلومة قوله[٢]: "فأما (تَهامٍ) فالألف فيه أيضًا بدل من إحدى الياءين، والتي كانت في (تِهامَة) قد حذفت، يدلك على حذفه تغييرهم البناء، ألا ترى أن التاء كانت قبل أن تَنْسِبَ مكسورة فيه، ففتحت في الإضافة فقيل: (تَهامٍ). قال: واستثبتّ أبا بكر بن دريد في ذلك، فقال: لا يقال إلا بالفتح، وأنشد: ونِعْمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهامٍ".

وقد يعتمد على ابن دريد في توثيق النقل، ومن ذلك قال[٣]: "أخبرنا أبو بكر بن دُريد أنّ بعض القراء قرأ "أفرأيْتُمُ اللاّتَ والعُزّى" فيقول على هذا: لاتِيٌّ مثل رادِّيٌّ".

---

(١) التعليقة، ٢٧٢/٤.

(٢) التعليقة، ٥٣/٣-٥٤.

(٣) المصدر السابق، ٢٠١/٣.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

الأُصُولُ النَّحْوِيَّةِ فِي التَّعْلِيقَةِ

المبحث الرابع
الأصول النحوية في التعليقة

مقدمة

تُشكل أصول النحو أساسًا في النحو، تقعيده، وضبطه، فهو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل، ومن خلال هذه الأصول بني النحو، ورسمت حدوده، وتقعدت أبوابه وموضوعاته، وعرفت أحكامه، ووضحت أحواله.

يُعرف ابن الأنباري أصول النحو بأنّها أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله. وأهم هذه الأصول هي النقل (السماع) والقياس واستصحاب الحال[١].

وحدّه السيوطي بأنه: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[٢]. والأصول المعتبَرة عند السيوطي هي: السماع والقياس والإجماع والاستصحاب، ودونها الاستحسان وعدم النظير وعدم الدليل والاستقراء [٣]. والشهير المعروف والأقوى من هذه الأصول التي يعتد بها ومن خلالها وضع النحو وتقعد هي القياس والسماع والإجماع ثم استصحاب الحال، وغيرها قليل.

☒ السماع:

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، والمقدم على كل الأصول الأخرى، وكثير من القواعد والأحكام تقعد عليه وحده، يُعرف السماع على أنه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[٤].

وهو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل[٥]: "هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة".

وقد عرفه السيوطي بقوله[٦]: "أعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه،

---

(١) يُنظر: لمع الأدلة، الأنباري، ص٨١.

(٢) الاقتراح، السيوطي، ص٢١.

(٣) المصدر السابق، ص٢١.

(٤) لمع الأدلة، الأنباري، ص٨١.

(٥) الإغراب في جدل الإعراب، الأنباري، ص٩٣.

(٦) الاقتراح، السيوطي، ص١٥٢.

وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت".

إذن فمصادر النحو ثلاثة، أولًا القرآن الكريم كله؛ لكن هناك خلاف على قراءاته، ثم الحديث الشريف وكان محل جدل طويل، (إلى أن فسدت الألسنة) كان سببًا في خلاف بين النحاة حتى فترات متقدمة في الأخذ بالحديث الشريف، على الرغم من أنه مصدر التشريع الثاني الموثوق به بعد القرآن الكريم، ثم كلام العرب من شعر ونثر؛ لكن وضع ذلك ضمن حدود زمانية ومكانية معينة.

ويُعرف السماع أيضًا، بمصطلح النقل، وقد ذكره ابن الأنباري معرفًا إياه بقوله[١]: إنه "الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج من حد القلة إلى حد الكثرة".

وإنَّ مدرسة البصرة ونحاتها من وضعوا "أصول نحونا وقواعده، ومكنت له من هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى اليوم، وكل مدرسة سواها فإنما هي فرع لها، وثمرة تالية من ثمارها"[٢].

وقد تشدد علماء البصرة في الأخذ والنقل والرواية، و"اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة؛ يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهي قبائل تميم وقيس وأسد وطيء، وبعض عشائر كنانة"[٣]. واستثنوا ما دون ذلك، ولم يعتدوا به أبدًا.

أمّا الكوفيون فنحوا منحىً آخر عن نظرائهم البصريين، إذ توسعوا في السماع، "فسمعوا من القبائل التي أخذ عنها البصريون، كما سمعوا قبائل أخرى رفض البصريون الأخذ عنها، كالأعراب الذين عاشوا في قرى سواد بغداد، مثل أعراب الحطمية وغيرهم، وكذلك قبلوا جميع ما رُوِي من الشعر، وما أُثِر من كلام العرب، وعولوا على ذلك كله في الاستشهاد، ووضع القواعد، وعلى ذلك كان من الطبيعي أن تكثر عندهم الشواهد النادرة، والقواعد المخالفة لما عرفه جمهور النحويين"[٤]. ومن هنا اختلفت مقاييس كل منهما في الأخذ من مصادر النحو، وكان لكل منهم حدوده المغايرة عن الآخر في التعامل مع مصادر النحو الثلاثة.

---

(١) لمع الأدلة، الأنباري، ص٨٨.

(٢) المدارس النحوية، ضيف، ص٥.

(٣) المدارس النحوية، ضيف، ص١٨-١٩.

(٤) المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، السنجرجي، ص٤١.

- **موقف النحاة من القرآن والقراءات القرآنية:**

إنّ القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر التشريع، وهو المصدر الأول من مصادر النحو، فهو كلام الله الموثوق به الذي لم يصبه خلل ولا ذلل، ولم يتعرض إلى أي تحريف أو نقل أو تغيير، فهو محفوظ في اللوح المتين بحفظ الله له، وعليه فلا خلاف بين النحاة جميعًا، على اختلاف مذاهبهم وميولهم النحوية في كل ما يؤخذ من القرآن الكريم، وقد أكثروا من الاستشهاد به، وكان الأساس الأول –عندهم– لتقعيد الدرس النحوي وإحكام قواعده، وقد نقل السيوطي، في ذلك، عن ابن خالويه قوله: "قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[١]. وعليه فقد أجمع نحاة البصرة والكوفة على القرآن الكريم وتوسعوا في الأخذ منه.

أمّا الخلاف فوقع في القراءات القرآنية، فاختلف النحاة في ذلك وانقسموا إلى مذاهب، منهم من استثناه نهائيًا من شواهده ولم يعتد به، وفريق آخر أخذ بالمتواتر منه واستثنى الشاذ والآحاد، وفريق ثالث أخذ به جميعًا على أساس أنه من القرآن ولا يجوز ردّه، وقد ورد على لسان من يوثق بروايتهم، وصدقهم، وإسلامهم، وقراءاتهم كانت في زمن الرسول والخلفاء الراشدين، ولم تخطّأ.

يقول السيوطي[٢]: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا، أم شاذًا. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفًا"؛ لكن حقيقة الأمر، إنّ البصريين تشددوا في الأخذ عنها، وقد وضعوا ضوابط تحكم الأخذ من القراءات القرآنية، وصنفوا صحتها بناء على ثلاثة شروط، تمثلت في: صحة السند أو التواتر جماعة عن جماعة عرف عنهم جميعًا الصدق في النقل والأمانة في الرواية، ثم موافقة هذه القراءة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وثالثًا موافقتها للعربية ولو بوجه من الوجوه سواء كان هذا أفصح أو فصيحًا، مجمعًا عليه أو مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، وكان وافق خط مصحف من المصاحف العثمانية فهو من السبعة الأحرف المنصوصة في الحديث، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في قراءة وجب قبولها، سواء كانت عن السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبول[٣] روايتهم والذين يعتد بهم.

---

(١) المزهر، السيوطي، ٢١٣/١.

(٢) الاقتراح، السيوطي، ص١٥٢.

(٣) انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، ص٣. والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، ٩/١.

وكان البصريون إن قبلوا بعض القراءات القرآنية فإنهم يعمدون إلى تأويلها، أو فهمها وفقًا للقاعدة التي وضعت لها، أو أنهم يخطئونها ولا يعتدون بها وجهًا من وجوه القراءة القرآنية، أما الكوفيون فقد تحرروا قليلًا في الأخذ من القراءات القرآنية وكانوا أقل تخطئة وأكثر قبولًا من البصريين لها؛ وذلك عائد ليس لمسألة احترامهم للقراءات وحسن تقبلهم لها، وإنما إلى ما عرفوا به من توسع في أصول اللغة، وقياس على القليل، واعتداد بالمثال الواحد، فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات وتخريجها على مقتضى أصولهم، ومن هنا قلت تخطئتهم لها[١].

وإنَّ نظرة اللغويين إلى القراءات القرآنية تختلف عمّا يراه النحاة، فتتوجه رؤيتهم "باختلاف الغاية من الاستشهاد بها. فإن كانت الغاية إثبات وجود اللفظ في اللغة، أو ضبط نطقه أو ذكر معناه، أو غير ذلك من النتائج الجزئية التي لا تعمم حكمًا ولا تبني قاعدة، إذا كانت الغاية كذلك فلا يهم كثرة النماذج اللغوية الموافقة لهذه القراءة أو قلتها، كما لا يهم أن تكون القراءة هي النموذج الوحيد المنقول إلينا. وقد قبل اللغويون روايات الآحاد بالنسبة لجميع الشواهد اللغوية في مثل هذه الحالة أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد وضع قاعدة، أو استنباط حكم أن تقنين نمط فإن اللغوي حينئذ يضع القراءة إلى جانب غيرها من النصوص، ويوازن بينها، ويبني القاعدة على الكثير الشائع، سواء كان مقروءًا به، أو غير مقروء، وسواء كانت القراءة متواترة أو غير متواترة..."[٢] وهكذا فقد تعامل اللغويون بأسلوب أكثر موازنة ووسطية من النحاة.

- **موقف الفارسي من القراءات القرآنية:**

في المبحث السابق وضحت الباحثة موقف الفارسي من القراءات، وأنّ أبا علي وقف تجاه القراءات كأصحابه من البصريين، فنراه قد سلك مسلك القياس، والنظر لا مسلك الرواية والأثر، وقد أجرى مقاييس العربية على القراءات المروية، وأصدر أحكام القبح والحسن على هذه القراءات بمقدار ما لها من جريان على القياس، وقد عرضت الباحثة نماذج من القراءات الواردة في التعليقة التي بينت موقفه من القراءات، فلا داعي لتكرارها.

- **موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف:**

إنّ الحديث الشريف هو ما أُثر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية أو سيرة، سواء كان قبل البعثة، أو بعدها[٣]. والحديث الشريف

---

(١) انظر: البحث اللغوي عند العرب، مختار، ص٣٢. ومن أسرار اللغة، أنيس، ص١١.

(٢) البحث اللغوي عند العرب، مختار، ص٢٤.

(٣) انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري، ص١٩.

هو المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، وعلى الرغم من ذلك فقد دار حوله جدال طويل، وانقسم العلماء ما بين مانع ومؤيد.

قال السيوطي[١]: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًا، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضًا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم، والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًا على أوجه شتى بعبارات مختلفة". وهذا محل الخلاف الأساسي بين النحاة في الاستشهاد بالحديث الشريف، مسألة روايتها بالمعنى كثيرًا، ومسألة تداول الأعاجم لها، ومن هنا فقد أهمل النحاة الأوائل الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على أهميته الكبيرة.

أمّا الذين توسطوا في التعامل مع الحديث الشريف وفي الاعتداد به، فهو اتجاه يفرق بين الأحاديث المروية التي يعتقد بأنها من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، والأحاديث التي يحتمل تغير ألفاظها، فالنوع الأول يتمثل في الأحاديث القصيرة التي اعتنى بألفاظها، وهذا يحتج به للثقة بنقل نصه عن رسول الله صلى الله عليه، أما النوع الثاني يتمثل في الأحاديث الطويلة التي قد يصعب حفظها، والأحاديث ذات الألفاظ الغريبة التي يعسر حفظها بنصها، وذلك لا يحتج بها لأنها منقولة بالمعنى[٢].

ولم يكن الاهتمام بالحديث الشريف والاعتداد به مصدرًا من مصادر تقعيد القاعدة النحوية إلا على زمن ابن الضائع (٦٨٠هـ)، وعلى زمن أبي حيان (ت٧٤٥هـ)، حيث بدأ الاهتمام بالحديث الشريف، وبدأت بذور الاستشهاد به[٣] ولو استحسانًا للقاعدة، يقول ابن الضائع[٤]: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب". ومن هنا وجدنا ابن الضائع يستأنس بالاستشهاد بالحديث الشريف حينًا، وليمتدّ أثره من بعد ذلك إلى تلميذه أبي حيان.

---

(١) الاقتراح، السيوطي، ص٤٣.

(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عيد، ص١١٠-١١١.

(٣) انظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، الحديثي، ص١٥.

(٤) الاقتراح، السيوطي، ص٤٦.

وقد كان ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أول من اعتدّ بالاستشهاد بالحديث الشريف وأكثر، تقول الحديثي فيه[١]: "وابن مالك قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبًا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز، وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة وكان ممن أخذ عن ابن مالك: قلت له: يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشيء". وقد اتبعه، في ذلك، كثير من النحاة الذين جاؤوا بعده.

وبعد هذا الاختلاف، عمل مجمع اللغة العربية في القاهرة، على بيان الأحاديث التي يصح الاستشهاد بها، وقد أصدر قرارًا بهذا الشأن، جاء فيه: [٢]

إنَّه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر كالكتب الصحاح في السنة النبوية فما قبلها، ويحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

- الأحاديث المتواترة المشهورة.
- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
- كتب النبي صلى الله عليه وسلم.
- الأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم.
- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم ابن محمد، رجاء بن حيوة، ابن سيرين.
- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

- **موقف أبي علي الفارسي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:**

موقف أبي علي الفارسي من الاستشهاد بالأحاديث تناولته الباحثة في المبحث السابق، وموقفه لا يختلف عن موقف أصحابه من البصريين، فالفارسي لم يستشهد بأي حديث نبوي في كتابه التعليقة.

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الحديثي، ص٢٢-٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص٤١٧-٤١٨.

- **موقف النحاة من الاستشهاد بالشعر والنثر:**

يقول ابن جني[١]: هذا "باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر:... ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم؛ لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. كذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها؛ لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها". وهذا الحديث لابن جني يبرز تفاوت القبائل في لغتها الذي على أساسه وقف النحاة وأهل اللغة عندهم كثيرًا، حينما بدأوا يقعدون اللغة ويضبطونها.

سبق أن ذكرنا أن نحاة البصرة أكثر شدّة من غيرهم في تحديد القبائل ومن يؤخذ عنهم من العرب، لا سيما حينما بدأوا يعتدون بكلام العرب شعرًا ونثرًا للاستشهاد بها في المسائل النحوية والقواعد اللغوية وترسيخ قواعدها، فكان أن وضعوا حدودًا زمانية ومكانية عن من يؤخذ عنهم الشعر والنثر، فـ"أما بالنسبة للحد الزماني فقد قُبل الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواء أسكنوا البادية أم الحضر، أما الأخذ عن البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري على السائد في التحديد الزماني للاحتجاج عند القدماء من النحاة واللغويين"[٢].

أمّا الحد المكاني فـ"فبادية شبه الجزيرة العربية لم تكن كلها منتجعًا للعلماء والرواة بشأن السماع، بل كان هناك حد مكاني ينتظم مجموعة من القبائل لا يكاد يتعداها"[٣]. فالبصرة كانت تأخذ بقول الفارابي الذي نقله السيوطي: "كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عمّا في النفس، والذين نقلت عنهم اللغة العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم اتّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[٤]. وهذا ما فعله البصريون حقيقة.

---

(١) الخصائص، ابن جني، ٢/٥.

(٢) مراحل تطور الدرس النحوي، الخثران، ص١٦٤.

(٣) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، السويح، ص٣٩.

(٤) الاقتراح، السيوطي، ص٦٠.

وقد أبرز ابن جني في هذا السياق[١]: أن "من البصريين من صرح بتحديد هذا الإطار المكاني للسماع فيرفضون أن يسمعوا اللغة من أحد إلا ما كان قد بقي في أجزاء معينة من البادية رأوا أنها سلمت من الاختلاط، وهي: غربي نجد، وما يتصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز وهو ما يسمى عالية السافلة وسافلة العالية، يقول أبو زيد الأنصاري: ما أقول قالت العرب، إلا إذا سمعته من عَجُز هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب". وعليه فقد التزم البصريون بما ورد وتشددوا كثيرًا ولم يخرجوا عنه.

أمّا الكوفة ونحاتها فقد توسعوا في الحدّ المكاني فأخذوا عن قبائل عديدة غير تلك، سالفة الذكر، التي تعتبر أفصح العرب، فأخذوا عن بني عامر، وبني إنسان، وبني الحارث، وبني عقيل، وبني فقعس وغيرهم، وسمعوا عن اليمانيين وربيعة وبني حليفة وكلب على الرغم من بعدهم عن موطن اللغة العربية الأصلية ومجاورتهم للأعاجم[٢]، ولم يردّ الكوفيون إلا لغة ثلاث قبائل فقط هي: الحطيمة شمال بغداد، وحوران الدمشقية، وحضرموت اليمنية[٣]. فنجد الكوفة قد توسعت كثيرًا عن البصرة التي تشددت في الأخذ عن القبائل العربية، وتشددت في شرطي عدم بعدها عن مواطن اللغة وأصولها وعدم مجاورتها للأعاجم.

- **موقف أبي علي الفارسي من الاستشهاد بالشعر والنثر:**

اهتم الفارسي كغيره من النحاة بالشعر شاهد شعري معتمد، وكان بروز الشاهد الشعري واضحًا عنده، وذلك على عكس نظيره النثر الذي اكتفى فيه بالنقل عن كلام العرب أو القبائل المشهورة، وقد تطرقت لبعض النماذج في مبحث سابق.

☒ القياس

إنّ القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي التي يقاس عليها، وقد نشأ القياس عند العرب مع وضع الدراسات اللغوية، مصاحبة لنشأة النحو العربي الذي بدأ على يد أبي الأسود الدؤلي و"كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها"[٤] ثم جاء بعده ابن أبي إسحاق الذي ولع بالقياس وكان أول من مدّ القياس والعلل[٥]. وأبرز السيوطي أنه من أسباب

---

(١) الخصائص، ابن جني، ٥/٢.

(٢) القياس النحوي، السويح، ص٦٧.

(٣) المرجع السابق، ص٧٣.

(٤) إنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي، ٤٩/١.

(٥) انظر: السابق، ١٦٥/٢.

الاهتمام بالقياس، ونشوئه المبكر في حياة العرب؛ ارتباطه بالدين والعقيدة الإسلامية، فالقياس معتبر في الشرع أصلا ولحقته العلوم اللغوية في ذلك[١].

والقياس: في اللّغة عبارة عن "التقدير، يقال: قست النّعل بالنّعل، إذا قّدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره. وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النّص؛ لتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم"[٢].

وجاء في (لسان العرب)[٣]: قاس الشيء يقيسه قيسًا وقياسًا، واقتاسه وقيَّسه، إذا قدّره على مثاله، ويقال: قاس الشيء يقوسه قوسًا لغةٌ في قاسه يقيسه، ويقال قِستُه وقُستُه أقوسه قوسًا وقياسًا.

وذكر (الصحاح)[٤]: قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قيسًا وقياسًا فانقاس، إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى: قسته أقوسه قوسًا وقياسًا، ولا يقال: أقسته، والمقدار مِقياس، وقايست بين الأمرين مقايسةً وقياسًا، وأيضًا: قست الشيء بالشيء: قدَّرتُه على مثاله، ويقال: بينهما قَيس رُمْحٍ، وقاسُ رمْحٍ؛ أي: قدْرُ رُمحٍ. وقال ابن الحاجب[٥]: "القياس لغة: التقدير، قست الثوب بالذراع". واصطلاحًا، قال[٦]: إنه "مساواة فرع لأصل في علة حكمه".

وقد عرف الرماني القياس قائلًا [٧]: إنَّه "الجمع بين أول وثان، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول". وحدّه ابن الأنباري، قائلًا[٨]: "القياس حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه". كما عرف الأنباري قياس العلة بقوله[٩]: "اعلم أن قياس العلة أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل".

وذهب العلماء والباحثون والنحاة إلى أن الحضرمي (ت١١٧هـ) أول من بعج النحو ومد القياس والعلل[١٠].

---

(١) انظر: بغية الوعاة، السيوطي، ص٩٥.

(٢) التعريفات، الجرجاني، ١٨١/١.

(٣) يُنظر: لسان العرب، ١٨٧/٦، مادة (قوس).

(٤) يُنظر: الصحاح، ٩٦٧/٣، مادة (قيس).

(٥) منتهى الوصول والأمل، ابن الحاجب، ص١٦٦.

(٦) المصدر السابق، ص١٦٦.

(٧) رسالة الحدود، الرماني، ص٣٨.

(٨) الإغراب في جدل الإعراب، الأنباري، ص٤٥.

(٩) لمع الأدلة، ابن الأنباري، ص١٠٥.

(١٠) طبقات فحول الشعراء، الجمحي، ١٤/١.

وقال علي بن محمد الجرجاني في (التعريفات) عن القياس وأنواعه، مشيرًا إلى تعدده[١]: "اعلم أن القياس إما جلي: وهو ما تسبق إليه الأفهام، وإما خفي: وهو ما يكون بخلافه، ويسمى: الاستحسان؛ لكنه أعم من القياس الخفي؛ فإن كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياسا خفيا؛ لأن الاستحسان قد يطلق على ما ثبت بالنص وبالإجماع والضرورة، لكن في الأغلب إذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي".

ومنهج البصريين الذي قام على مبدأ التحديد والتشدد في السماع امتدّ إلى القياس كذلك، فكان منهجهم الاقتصار "على جواز القياس على المشهور الشائع، وأبوا القياس على القليل أو النادر، في حين أن الكوفيين قد أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين"[٢]. وقد طلب البصريون "لكل قاعدة علة، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم؛ فقد التمسوا عللا وراءها"[٣] وكانوا في ذلك أكثر تحرزًا وحزمًا من الكوفيين الذين كانوا يقيسون أحيانًا على الشاذ والنادر.

- **موقف أبي علي الفارسي من القياس:**

فرق الدكتور عبد الفتاح شلبي بين القياس عند الخليل وسيبويه والقياس عند أبي علي، فالقياس عند الشيخين يبدو قياسًا نظريًا لا أثر للتعمق فيه، وهو مجرد ما شبهة شيء لشيء، أما القياس عند الفارسي فهو قياس قائم لا على التوفيق أو موافقة الأشباه، ويسميه الأصل المستمر[٤]، ويكفي الفارسي ما وصفه به تلميذه ابن جني حين قال: "فما كان أقوى قياسه وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه. فكأنه إنما كان مخلوقًا له. وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة زائحة علله ساقطة عنه كلفه، وجعله همه وسدمه"[٥].

وقد نقل عن أبي علي أنه كان يقول: "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحبّ إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية" [٦].

وخطا أبو علي بالقياس خطوات واسعة أبعدته عن طرق القدامى، فقد نوع في القياس وتوسع فيه حتى أصبح القياس عقليًا يتماشى مع الصناعة المنطقية، كما حكم القياس فيما هو ثابت بالنقل والأثر [٧].

---

(١) التعريفات، الجرجاني، ١٨١/١.

(٢) من أسرار اللغة، أنيس، ص٩.

(٣) المدراس النحوية، ضيف، ص٨١.

(٤) أبو علي الفارسي، شلبي، ص٢١٩.

(٥) الخصائص، ابن جني، ٢٧٨/١.

(٦) معجم الأدباء، الحموي، ٨١٩/٢.

(٧) أبو علي الفارسي، شلبي، ص٢١٩.

ومما يدلل على توسع الفارسي في القياس وتعمقه فيه ما نقله ابن جني من قول أبي علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان، قال[١]: "لو شاء شاعر أو ساجع، أو متسع، أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا، وفعلًا، وصفةً لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: خرججٌ أكرم من دخللٍ وضربب زيد عمرًا ومررت برجل ضرببٍ وكرممٍ ونحو ذلك. قلت له: أفترتجل اللغة ارتجالا قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذًا من كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكنان، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به. هكذا قال فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محولا على كلامها ومنسوبًا إلى لغتها".

والمطّلع إلى كتب الفارسي يجد أنه قد رسخ القياس ومد جذوره، ولو عدنا إلى كتاب التعليقة نجد القواعد الخاصة بالقياس قد سار عليها الفارسي، ومن تلك القواعد:

- **ألا يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه** [٢]، ومن ذلك قول أبي علي[٣]: "هذا في بابه مثل (اسْتَحْوَذَ) في بابه، شاذٌّ عن القياس، وإن اطّرد في الاستعمال، ومثل ذا لا يجوز أن يطلق عليه أنه شاذ حتى يُقَيَّد فيقال: (عن وضع النحاة، والقياس الذي وضعوه)، ومثل هذا من الفقه الحكم في الجنين، والمصرّاة، لا يقال: ذا شاذ عن القياس، ولكن يقال: هذا مخصوص لا ينتزع منه علة، ولا يقاس عليه، لكن يُتلقى بالقبول، فكذلك سبيل (استحوذ والمحيض) وما أشبه ذلك، لا يقاس عليه، ولا يقال: شاذ، لكن يستعمل هذا للسمع كما يحكم بالأول للنص عن النبي صلى الله عليه وسلم".
- **كما لا يقاس على الشاذ نطقا لا يقاس عليه تركًا**[٤]، وقال ابن جني [٥]:" إذا كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله"، ومن ذلك قول الفارسي[٦]: "ليس عندي كما قال: ولو كان كذلك لجاز (قَوَلَ) في (قالَ)، و (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ)، فهذه الأشياء وإن كانت مطّردة في القياس فهي شاذة في الاستعمال، ينبغي ألا ينون هذا في الكلام، وإن كان القياس يسيغه لشذوذ عن الاستعمال، كشذوذ (وَدَعَ) وما أشبهه".

---

(١) الخصائص، ابن جني، ١/٣٥٩-٣٦٠.

(٢) الاقتراح، السيوطي، ص١٨٣.

(٣) التعليقة، ٤/١٤٧-١٤٨

(٤) الاقتراح، السيوطي، ص١٨٧.

(٥) الخصائص، ابن جني، ١/١٠٠.

(٦) التعليقة، ٤/١٦.

ومن ذلك قوله في رداءة من يحققون (نَبِيءٌ) (وبَرِيئَةٌ)، وقياسه رداءة ذلك على رداءة (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ)، **وفي ذلك قال أبو علي**[١]: "قال سيبويه: وقد بَلغَنا أنّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يُحقِّقون (نَبِيءٌ) (وبَرِيئَةٌ)، وذلك قليل رديء، فالبدل ها هنا بمنزلة الألف في (مَنْسَأةٌ). قال أبو علي: يريد، أنّه قليل رديء، لأنه مخالف لما عليه الاستعمال، لأن أصله غير الهمزة، فرداءة هذا كرداءة (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ) كما قال: حتّى وَدَعَهْ"...

وما خالف القياس فإن الفارسي يرده ويصفه بالضعيف أو القبيح، ومن ذلك قوله [٢]: "قال أبو علي: تقدير (إنَّ إيّاك رَأيْتُ)، (إنه إيّاك رأيت) إنه إياك أي أن الحديث والقصة إياك رأيت، وكذلك (إنّ أفضلهم): إنّه أفضلُهم، فحذفت هذه الهاء، وحذف هذه الهاء قبيح في الكلام جائز في الشعر كقوله:

إنّ مَنْ لامَ في بني بنْت حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأعْصِهِ في الخُطوبِ[٣]

ولو كان (إياك) منتصب بأن دون (رأيت) لوجب الضمير المنصوب بأنّ، ولا يكون إيّاك".

وقد وصف الجمع بين العوض والمعوض عنه بالرديء، ومن ذلك قال أبو علي[٤]: الألف في اليمانى عِوَضٌ من إحدى يائَي النَّسَب يدلك على ذلك أن البلد يَمَنٌ، وإنما تلحقه الألف في الإضافة، وإن قلت: يَمانِي، كنت كأنك نسبت إلى منسوب إلى اليمن، أو تكون جمعتَ بين العِوض والمُعوض منه، وهو رَديءٌ كقوله: يا اللَّهُمَّ".

إذن الفارسي تعمّق بالقياس، وبرع فيه، فنجده يقيس مسألة على مسألة ويبين أوجه التشابه والاختلاف، ثم يفاضل بينهما، ونجد ذلك واضحا في شرح إحدى مسائل سيبويه في باب الأعداد، قال أبو علي[٥]: قوله: (ثلاثةُ دوابّ) ومثل (ثلاثةُ نسّابات) من جهة، ومخالف له من جهة أخرى أمّا الموافقة، فإن (دابَّة) صفة كما إن (نسَّابة) صفة، فقدّر حذف الموصوف فيه كما قدّر حذفه من قولك: ثلاثةُ نسّابات، ولذلك أثبتت الهاء في (ثلاثة) مضافًا إلى (دوابّ)، و (نَسّابات)، والتقدير فيه (ثلاثةُ رجالٍ نسّابات وثلاثة أشخاص دوابّ)، فكما أنّك لو أضفته إلى الموصوف لم تحذف الهاء، كذلك لم تحذف وأنت مقدّر الإضافة إليه، فقد وافق (ثلاثة دوابّ) في ثبات الهاء

---

(١) المصدر السابق، ٥٦/٤.

(٢) المصدر السابق، ٧٩/٢.

(٣) البيت في: خزانة الأدب، البغدادي، ٢٤٤/٢. شرح الرضي على الكافية، ٤٧٨/٢. كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، شراب، ١٠٨/١.

(٤) التعليقة، ١٨٨/١-١٨٩.

(٥) المصدر السابق، ٦٤/٤-٦٥.

فيها (ثلاثةُ نسّابات). والجهة المخالفة له هو أن (دوابّ) وإن كان أصله صفة، فقد استعمل استعمال الأسماء، ألا ترى أنّك تقول: (هذا دابَّةٌ) ولا تقول: هذا شخصٌ دابّة، فهو من هذه الجهة أحسن من ثلاثة نسّابات لأنّك كأنك لم تُقم صفةً مقام موصوف، إذ قد جرى (دابّة) مجرى الأسماء".

ومن النماذج على تعمقه في القياس توجيه لأحد الشواهد الشعرية وبيان خروج الشاعر عن القياس، قوله [1]: "وكما قال: سَماءُ الإلهِ فوقَ سَبْع سَمائِيَا.

فإنّه جاء خارجًا عن الأصل من ثلاثة أوجه:

أنّه جمع (سَماء) على (فَعايل)، من حيث كان واحدًا مؤنثًا، فكأن الشاعر شبَّهه مؤنثًا، فلكأن الشاعر شبَّهه (بشَمال وشَمائِل) ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه (فُعولٌ) دون (فَعائل)، كما قالوا: عَناقٌ وعُنُوقٌ. قال: كَنَهْورٌ كان مِنْ أعْقابِ السُّمِي.

وقال: تَلُفُّه الرِّياحُ والسُّمِي.

فهذا جمعه المستعمل، وجاء به هذا الشاعر على غير المستعمل.

والآخر: أنه قال: سَمائي، وكان القياس الذي عليه الاستعمال (سَمايا) فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال: سَمائي".

ثم أثبت الفارسي أصل سماء بالشرح والتفصيل[2]: "سماءٌ وزنه فَعالٌ، واللام منه معتل، والهمزة منقلبة فيه عن الواو، لوقوعها طرفًا بعد الألف، وحكم ما جمع من نحو هذا جمع التكسير فلم تظهر فيه الواو التي هي لام، أنْ يقلب الحرف الزائد الواقع بعد ألف الجمع ياءٌ (كمَطِيَّة ومَطايَا)، وما أشبه ذلك على هذا استعمال هذا الضّرب، والعمل فيه كما يذكر (سَماء فَعالٌ)، فإذا جمعته مكسّرًا على (فَعايِل) وجب أن تقول: (سَمايِيءٌ)، كما أنّك لو جمعت مثله من الصحيح نحو (سَحابٍ) لقلت: (سَحائِبٍ)، فأبدلت الألف الزائدة التي في (فَعال) همزة؛ لأنها وقعت بعد ألف الجمع، وألف الجمع ساكنة، وألف (فَعال) أيضًا ساكنة، وإذا اجتمع ساكنان فلا يخلو من أن يحذف أحدهما أو يحرك، وحذْف الساكن الأول هنا لا يجوز؛ لأنه دليلُ الجمع، ولو حَذَفْتَ الثاني لالتقاء الساكنين لم يَجُزْ أيضًا؛ لأن الجمع كان يلتبس بالواحد، فإذا لم يجز حذف واحد من الساكنين، وجب أن يُحرك أحدُهما، ولا يخلو من أن يكون الأول أو الثاني، والأول لا يجوز تحريكه، لأنه لو حرّك لبطلت دلالته على الجمع، فحرّك الساكن الثاني، فانقلبت همزة ".

فتعليل الفارسي واضح، وقدرته على القياس فائقة، وإنما يرجع ذلك إلى ذكائه واطلاعه الواسع.

---

(١) المصدر السابق، ٣/١٤١-١٤٢.

(٢) التعليقة، ٣/١٤٢.

وأبو علي أورد أقسام الشاذ في العربية في كتابه العسكريات، وبين أنها على ثلاثة أضرب:

- الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس.
- المطرد في الاستعمال الشاذ عن القياس.
- الشاذ في الاستعمال والقياس، وهو بذلك يوافق أهل الأصول[١]، ويوافق نهج الفارسي في التعليقة، فهو في كل كتبه اعتماده الأكثر على القياس، وقواعده في القياس واضحة ومحددة في كل كتبه، ومن ذلك قوله في الشاذ عن الاستعمال مطرد في القياس[٢]: "دلالة المصدر على الفعل في الإيجاب كدلالته عليه في النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: أنت تأتيني، فقد دل على (يكون منك إتيانٌ)، كما أنك إذا قلت: (لا تأتيني) فقد دل على (لا يكون منك)، فالإيجاب والنفي وما أشبهه ممّا كان غيرَ واجبٍ هو الذي عليه الاستعمال، ووُجِد كذلك بالاستقراء فَنَصْبُ الفعلِ بإضمار في الفاء بعد الفعل الموجَبِ شاذّ عن الاستعمال مطّرِدٌ في القياس لا يجيءُ إلا في شِعْرٍ.

ونَصْبُه في الفاء والواو وما أشبههما من الحروف التي تُضمَرُ (أنْ) بعدها في النّفي مُطّرِدٌ في الاستعمال والقياس جميعًا".

ولا يقيس على القليل كغيره من البصريين، ومن ذلك قال أبو علي[٣]: "قال: قلت: فإن سمّيته (في زيد)، لا تريد الفَمَ، قال: أثَقّله فأقول: (هذا فِيُّ زيدٍ)، كما ثقلته إذا جعلتُه اسمًا لمؤنث لا ينصرف. **قال أبو علي:** يقول: أثقِّله في الإضافة، وإن كان التنوين لا يلحقه مضافًا كما أثقله اسم مؤنث وإن كان التنوين لا يلحقه، لأن المؤنث أصله المذكر والمضاف مركب من الأفراد، فلو لم يثقل لكان الاختلال يلحقه مفردًا كما أنك إن لم تثقل المؤنث لحقه الإعلال مذكرًا، فإن قلت: أفليس قد جاء (فا عبدِ الله) وفُوهُ، فهلا تركت في الحرف على ما كان عليه ولم تثقل قياسًا عليه، فإن ذلك قليل يجب ألا يقاس عليه".

---

(١) العسكريات، الفارسي، ص٧٦.

(٢) التعليقة، ١٥٦/٢-١٥٧.

(٣) المصدر السابق، ١٤٨/٣.

☒ الإجماع

الإجماع هو "اتفاق المجتهدين من أمة محمد. عليه الصلاة والسلام . في عصر على أمر ديني، والعزم التام على أمر من جماعة أهل الحل والعقد"[١].

والمراد بالإجماع على ما يقول السيوطي هو إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة، وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في القرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم ينتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره"[٢].

- **موقف أبي علي الفارسي من الإجماع:**

الإجماع من الأصول التي ذكرها الفارسي في كتبه كلها، واتبع نهج النحاة في ذلك، ومن الأمثلة على قبول الفارسي للإجماع واعتداده به قوله في حروف اللين وأصلها[٣]: "ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في (ذُو) أيضًا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب، فإذا كان كذلك فقد جُعِل الاسم على حرف واحد، وذلك فاسدٌ عند الجميع، لأنه إذا لم يَجُزْ أن يكون اسمٌ على حرفين أحدهما حرف لين، فإنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقلُّ، إذ العلة التي لم يَجُزْ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مصيره إلى حرف واحد، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رَخَّمَ (شِيَة) على من قال: (يا حارِ) رُدَّ الفاء، فقد تبين بذلك أن الحرف في (فُوكَ) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان في (أخيك) أيضًا مثله".

وعندما أراد الفارسي أن يبين أن أصل الألف في (شاء) (واو)، قال[٤]: "شاءٌ وزنه (فَعْلٌ)، والألف منقلبة عن واو، يدلّك على ذلك قولهم: شَوِيّ، فاشتقّوا منه ما صحت الواو فيه، ولو كانت منقلبة عن ياء لقلت شَيِيٌّ إن قلت: فقد جاء شَوِيٌّ على (فَعِيل)، وجاءت اللام منها غير همزة فإنه كالنَّبِيّ والبَرِيَّة والذريَّة، كل ذلك لاماتها همزات، وقد أجمع على تخفيفها فكذلك شَوِيٌّ لامه همزة وقد خفف. وكان أبو بكر يقول: يمكن أن تكون الهمزة فيه بدلًا من الهاء، كما أن الهمزة من ماءٍ بدل من الهاء، فكأنّه ذهب إلى شاءٍ من لفظ شاهٍ، ولو كان كذلك لكانت الهاء جديرًا أن ترجع في

---

(١) التعريفات، الجرجاني، ص٢٤.

(٢) الاقتراح، السيوطي، ص١٥٩-١٦٠.

(٣) التعليقة، ١/٣٠-٣١.

(٤) المصدر السابق، ٣/١٩٧.

قولهم شَوِيٌّ فيقال: شَوِيةٌ، فإن لم ترجع الهاء دليل على أن اللام من شاءٍ ليست بهاء، وأن الهمزة أصل فيه، ومنزلة شاءٍ من شاةٍ بمنزلة آلٍ من لُؤلُؤٍ فيه بعض حروفه وليس من بنائه".

كما أنه لجأ للإجماع عندما أراد أن يثبت أن الفعل (دخل) غير متعدٍ، قال في ذلك[١]: "والدليل على أن (دَخَلْتُ) غير متعدٍّ أن خلافة غير متعد، وهذه الأشياء مما تعتبر بخلافها كما تعتبر بأمثالها، وأيضًا فإن مصدره على (فُعُول)، وهذا هو الباب فيما لا يتعدى، وعلى ذلك الجمهور والكثرة، ولو كان متعديًا لكان خليقًا أن يكون على (فَعْل)".

☒ **استصحاب الحال**

إنّ استصحاب الحال من الأصول التي ورد ذكرها عند النحاة؛ لكن ليس جميعهم، ومعنى استصحاب الحال لغةً: الاستفعالُ من الصحبة، وهي الملازمة واستمرار الصحبة واستدامتها. يقال: استصحبَ الشيءَ: لازمَهُ. ويقال: استصحبَ الرجلَ: دعاه إلى الصُّحبة. واستصحبَه الشيءَ: سألَه أن يجعلَه في صُحبتِه [٢].

ويعرف استصحاب الحال اصطلاحًا على أنه "إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول؛ ما لم يَدْعُ داع إلى الترك والتحول"[٣].

وحدّه الجرجاني قائلًا[٤]: "هو عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه؛ لانعدام المُغَيِّر، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول".

- **موقف أبي علي الفارسي من استصحاب الحال:**

استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، كما قال ابن الأنباري؛ لذلك لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم إذا وجد دليل البناء، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب[٥].

والمطّلع على كتاب التعليقة يرى أثر استصحاب الحال في بعض المسائل، ومن ذلك قوله[٦]: "والتاء تدخُل على ما دخلت فيه الواو والنون، لأنها الأصل، أي: لأن الجمع بالتاء فيما كان على حرفين فيه تاء التأنيث الأصل".

---

(١) المصدر السابق، ٦١/١.

(٢) أصول النحو، مناهج جامعة المدينة، ص١٧٠.

(٣) الخصائص، ابن جني، ٤٥٧/٢.

(٤) التعريفات، الجرجاني، ص٣٤.

(٥) الاقتراح، السيوطي، ص٣٥٧.

(٦) التعليقة، ٨٥/٤.

وكذلك قال[1]: "وهذا أيضًا تدغمه بكر بن وائل، يعني، رَدَدْتُ ورَدَدْنَ، وهذا كما حكاه عنهم في مضاعف الفعل، قال: فلما كان السكون فيه أكثر، أي في العين من المضاعف، جعلت بمنزلة ما لا يكون إلا ساكنًا، يعني العين من باعَ يَبِيعُ، قال: في قولهم: كعّ يكَعُّ: وخالفت بابَ (جِئْتَ)، أي قولهم: يَجِيءُ، لأن هذا قد جاء على الأصل".

(١) المصدر السابق، ٤/١٦٤.

الفَصْلُ الثَّانـي

وَفِيهِ المَبَاحِثُ الآتِيَةُ:

☒**المَبْحَثُ الأَوَّلُ:** مَسَائِلُ فِي مُقَدِّمَاتِ النَحْوِ

☒**المَبْحَثُ الثَّانِي:** مَسَائِلُ فِي المَرْفُوعَاتِ

☒**المَبْحَثُ الثَّالِثُ:** مَسَائِلُ فِي المَنْصُوبَاتِ

☒**المَبْحَثُ الرَّابِعُ:** مَسَائِلُ فِي المَجْرُورَاتِ

☒**المَبْحَثُ الخَامِسُ:** مَسَائِلُ فِي تَوَابِعِ النَّحْوِ

☒**المَبْحَثُ السّادِسُ:** الشَّوَاهِد القرْآنِيّة للمَسَائِلُ الصَّرْفِيَّة والنَّحْويَّة فِي التّعْلِيقَة

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

مَسَائِلُ فِي مُقَدِّمَاتِ النَحْوِ

١- مِنْ وُجُوه (مَا)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾[١].

قال أبو علي الفارسي[٢]: "الضرب الأول: وهو الذي تكون (ما) فيه اسمًا، وهو أربعة أوجه: الأول: أن تكون بمعنى الذي فتلزمها الصلة كما تلزم الذي، وتكون بمعنى اسم منكور كقوله عز وجل ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ التقدير: بئس شيئًا اشتروا به أنفسهم".

التوضيح والتحليل:

تأتي (ما) اسمًا في أربعة مواضع: [٣]

- أحدهما: أن تكون موصولة بمعنى الذي، نحو قوله تعالى [٤] ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾.
- الثاني: أن تكون نكرة غير موصولة.
- الثالث: أن تكون استفهامية، نحو [٥] ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾.
- الرابع: أن تكون للجزاء، نحو قوله [٦] ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾.

وتلزم (ما) الموصولة الصلة كما تلزم (الذي)، ويجوز فيها أن تلي (نعم وبئس)، فيعملان فيها وتكون فاعلتهما؛ لأنها مبهمة، كما أنها اسم واحد يدل على الكثرة كالرجل والإنسان، وقد نقل الفارسي أنَّ أحد النحاة جوز أن تكون (الذي) فاعل لهما، وهو أيضا أجاز ذلك، وفي (ما) أجوز؛ لأن له واحدا منكرا من لفظه [٧].

ذهب البصريون إلى أن (نعم وبئس) فعلان ماضيان جامدان، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن، والصحيح أنهما فعلان بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب [٨].

---

(١) سورة البقرة: ٩٠.

(٢) التعليقة، ٩/١.

(٣) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٨٦.

(٤) سورة النحل: ٩٦.

(٥) النمل: ٣٥.

(٦) سورة البقرة: ١٩٧.

(٧) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٨٦.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ص٩٧.

ويأتي فاعل (نعم وبئس) معرفًا بالألف واللام أو مضافًا إلى المعرف بهما مباشرًا أو بواسطة، أو مضمرًا مميزًا بنكرة منصوبة [١]، أو بـ (ما) معرفة تامة كما يرى سيبويه [٢].

واختلف في (ما) بعد (نعم وبئس) إذا وقع بعدها اسم أو جملة فعلية، نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ واختلفوا هل لها محل من الإعراب أم لا؟

فذهب الفراء إلى أنها مع (بئس) شيء واحد ركب تركيب (حبذا)، وفي رأي آخر يرى أنَّ (ما) مع (بئس) بمنزلة (كلما)، وبذلك لا محل لها من الإعراب.

وذهب جمهور النحاة إلى أن لها محلًا من الإعراب، لكن اختفوا هل هو رفع أو نصب على عشرة أقوال:

أحدها: أنها نكرة في موضع نصب تمييز، واختلفوا على ثلاثة أقوال [٣]:

- (ما) نكرة، والفعل (اشتروا) صفة لها، والمخصوص محذوف، وهذا مذهب الأخفش والزجاج وأحد آراء الفارسي والزمخشري ومعظم المتأخرين.
- (ما) نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.
- ويرى الفراء والكسائي أنها تمييز، والمخصوص (ما) أخرى موصولة، والفعل صلة (ما) المحذوفة.

وأما من قال: إنها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على عدة أقوال منها:

- أحدها: أنها اسم معرفة تام، والفعل بعدها صفة لموصوف محذوف، وبه قال سيبويه وابن خروف [٤].
- الثاني: أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف، وهذ القول الثاني للفارسي.
- الثالث: نقل عن الفراء والفارسي أنّ (ما) موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص.
- الرابع: أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف.

وأما القائل: إنها الكافة فقال إن (ما) كفت (بئس) عن العمل كما كفت (قلّ وطال) عنه، فصارت تدخل على الجملة الفعلية.

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص١١٠١. وشفاء العليل، السلسيلي، ص٥٨٦.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٥٥/٣.

(٣) معاني الفراء، ٥٧/١. وإرتشاف الضرب، أبو حيان، ص٢٠٤٤. وشرح المرادي، ص٦٢٦. والمساعد، ابن عقيل، ١٢٧/٢. وشفاء العليل، السلسيلي، ص٥٨٧. وشرح التصريح، الأزهري، ٨١/٢-٨٢.

(٤) شرح الكافية، ابن مالك، ص١١١١.

مما سبق يتبين اختلاف النحاة حول موضع (ما) بعد (نعم وبئس)، ومن بين هؤلاء العلماء الفارسي الذي كان له أكثر من رأي، ولعل رأيه في التعليقة أن (ما) نكرة، وجملة (اشتروا) صفة، وليس بصلة بدليل أن (نعم وبئس) لا يعملان في الأسماء المخصوصة نحو (زيد) وإنما يعملان في الأسماء الدالة على النوع، و(ما) إذا وصلت اختصت، فصارت بمنزلة الذي، فلم تعمل فيها (نعم وبئس)[١]، وللفارسي رأي آخر وهو جواز كون (ما) موصولة فاعلا لـ (بئس)، و(اشتروا) صلة (بئسما) [٢].

٢- من وجوه (ما) الحرفية

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٣].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٤].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾[٥]

قال أبو علي[٦]: "وتكون (ما) كافة للعامل عن عمله نحو التي في قوله ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ و﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ... وتكون (ما) مزيدة للتأكيد كقوله تعالى ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)".

التوضيح والتحليل:

(ما) من الألفاظ المشتركة التي ترد في العربية تارة اسما وتارة حرفا، و (ما) الحرفية تأتي على ثلاثة أقسام: نافية ومصدرية وزائدة، والزائدة لها أربعة أقسام:

- أحدها: (ما) الزائدة للتوكيد، نحو قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [٧] و ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [٨]، وتأتي (ما) زائدة بعد (إن) الشرطية و(إذا) بكثرة.

---

(١) التعليقة، ٩/١.

(٢) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٨٦.

(٣) سورة الكهف: ١١١. سورة الأنبياء: ١٠٨. سورة فصلت: ٦.

(٤) سورة الحجر: ٢.

(٥) سورة نوح: ٢٥.

(٦) التعليقة، ١١/١-١٢.

(٧) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٨) سورة المؤمنون: ٤٠.

- الثاني: أنْ تكون كافة، وتقع بعد (إنّ) وأخواتها، التي أصلها العمل فيما بعدها فإذا دخلت (ما) عليها كفتها عن العمل، فلم تعد تنصب وترفع نحو ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، وبعد (ربّ)، و(كاف التشبيه) في الغالب، كما جاءت أيضا بعد (قلّ) إذا أريد به النفي.
- الثالث: أنْ تكون (ما) عوضًا، وهي نوعان:

أحدهما: عوض من فعل نحو قولهم (أما أنت منطلقًا انطلقت)، فأصل الجملة (لِأن كنت منطلقًا انطلقت) فجيء بـ (ما) عوضا من (كان)،

الآخر: عوض من الإضافة نحو (حيثما وإذما) فـ (ما) عوض من الإضافة.

- الرابع: أن تكون منبهة على وصف لائق، وهي ثلاثة أقسام: قسم للتعظيم وقسم للتحقير وآخر لا يراد به تعظيم ولا تحقير.

ومن النحاة من أضاف أقساما أخرى لـ (ما) الزائدة منها (ما) المهيئة، وهي الكافة لـ (إنّ وأخواتها) و (ربّ) إذا وليها الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1]. وقوله ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[2].

وسميت المهيِّئة لأنها هيأت هذه الألفاظ لدخولها على الفعل، ولم تكن قبل ذلك تدخل عليه؛ لأنها من خواص الأسماء [3].

وفي قوله تعالى ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فإن (ربّ) حرف جر، يفيد التقليل وقيل تفيد التكثير، وما في (ربَّ) تحتمل وجهين كما يرى السمين الحلبي:

- أقواهما: المهيِّئة كما ذكر سابقا، ونظيرها (إنَّ وأخواتها) كما في قوله تعالى ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾.
- الثاني: أنّ (ما) نكرة موصوفة بالجملة التي وقعت بعدها، والعائد على (ما) محذوف تقديره (ربَّ شيء يودّه الذين كفروا) [4]، واستبعد أبو علي هذا الرأي؛ لأنَّ المعنى ليس على أنهم يودونه الإسلام وأن يكونوا مسلمين [5].

و(ما) من المسائل التي تناولها الفارسي في كتبه أكثر من مرة، وقد تناولها بإسهاب في كتابه (البغداديات)، ورأى أبو علي أنّ (ما) في قوله تعالى ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لا يجوز أن

---

(١) سورة فاطر: ٢٨.

(٢) سورة الحجر: ٢.

(٣) رصف المباني، المالقي، ص٣١٨. والجني الداني، المرداي، ص٣٣٥. ومغني اللبيب، ابن هشام، ص٣٤١.

(٤) الدرر المصون، السمين الحلبي، ١٤٠/٧.

(٥) المسائل المشكلة، الفارسي، ص١٠٥.

تكون زائدة؛ لأنها لو كانت زائدة لوجب أن يضمر بعد (ربَّما) (أن)، ولو أضمر (أن) لنصب الفعل كما نصب بعد سائر حروف الخفض، ولو نصبت الفعل كان أيضا غير جائز، لأنه سيصبح مصدرا معروفا، وإذا تعرّف الاسم لم تدخل عليه (ربّ)، وكذلك لا يجوز أن تكون (ما) نكرة؛ لأن التقدير (رب شيء يوده الذين كفروا)؛ لأنَّ المعنى لك يكون على أنهم يودون شيئا، وإنما الذي يودونه الإسلام، ولما لم يجز أن تكون زائدة ولا مصدرية ولا نافية أو النكرة ثبت أنها الكافة، وتأتي للكف على ضربين:

- أحدهما: أن تدخل عليه لتمنعه عن العمل الذي كان له قبل دخولها، وتدخل على ما كانت تدخل عليه قبل الكف غير عاملة فيه، نحو [1]﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾.
- الثاني: أن تدخل على الحرف فتكفه عن العمل، وتدخله على ما لم يكن يدخل عليه من قبل، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾، ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [2].

مما سبق يرى الفارسي أنَّ (ما) في الآيتين السابقتين (ما) الكافة التي تدخل على (إنّ وأخواتها) وكذلك (ربّ) وغيرهما.

أما قوله تعالى ﴿ مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ فـ (ما) زائدة بين الجار والمجرور، ومن النحاة من جعلها نكرة، وجعل (خَطِيئَاتِهِمْ) بدل، وهذا تعسف كما يقول السمين الحلبي [3]، وأما أبو علي الفارسي فيرى أنها زائدة للتوكيد.

٣- (مَا الزائدة)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[4]

قال أبو علي[5]: "ويجوز (هذا بابُ علمٍ) بالتنوين ونصب (الكلم)، على أن تجعل (ما) الزائدة كالتي في قوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ ويكون التقدير (هذا بابُ أن تعلمَ ما الكلمَ)".

---

(١) سورة النساء: ١٧١.

(٢) المسائل المشكلة، الفارسي، ص١٠٥.

(٣) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٤٧٥/١٠.

(٤) سورة المائدة: ١٣.

(٥) التعليقة، ١٤/١

التوضيح والتحليل:

شرح النحاة قول سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية) شرحًا مستفيضًا، فنجد الفارسي تناولها بالشرح والتحليل في المسألة الرابعة عشرة من مسائل أقسام الأخبار، وسرد لها خمسين وجهًا، وقال[١]: إنها قد تبلغ السبعين وجها لو أراد الاستطالة.

وفي قوله (هذا بابُ علمٍ ما الكلم) إذا قدر بـ (أن تعلمَ) فإن (ما) لها ثلاثة أوجه [٢]:

- أحدها: أن تكون (ما) استفهاما وبذلك تكون في موضع رفع مبتدأ، و(الكلم) خبر أو العكس، والجملة في موضع نصب.
- الثاني: أن تكون بمعنى (الذي) ويكون صلتها (هو الكلم).
- الثالث: أن تكون (ما) صلة ويكون دخولها كخروجها في تغيير الإعراب، إلا أنها أفادت التوكيد.

وأجاز الفارسي أن تكون (ما) زائدة، وبذلك تكون (الكلم) في موضع نصب [٣]، نحو قوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ فـ(الفاء) استئنافية، و(الباء) حرف جر، و(ما) زائدة للتوكيد، و(نقضهم) مجرور بالباء والضمير في محل جر مضاف إليه، و(ميثاقهم) مفعول به للمصدر منصوب، و(هم) في محل جر مضاف إليه.

٤- موضع الكاف في (ذلك) من الإعراب

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [٤]

قال أبو علي[٥]: "لا موضع للكاف في ذلك من الإعراب، ولا للتاء في أنت لأنهما ليسا باسمين فيستحقان الإعراب، كما لا تستحقه (ما) في قوله: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ ".

التوضيح والتحليل:

تاء الخطاب هي التاء اللاحقة للضمير المرفوع المنفصل نحو (أنتَ وأنتِ)، و(أنْ) هو الضمير، وهذا مذهب الجمهور [٦]، والكاف بعد اسم الإشارة نحو (ذلك وتلك) للخطاب، ولا موضع

---

(١) انظر: أقسام الأخبار، مجلة المورد، مج/٧، العدد ٣، ص٢٠١-٢٢٠.

(٢) شرح الكتاب، السيرافي، ١٠/١.

(٣) التعليقة، ١٤/١.

(٤) سورة النساء: ١٥٥.

(٥) التعليقة، ٣٩/١.

(٦) الجنى الداني، المرادي، ص٥٨.

للكاف أو التاء من الإعراب؛ لأنه لو كان لهما موضع من الإعراب لكان موضعهما الجر بالإضافة، وهذا لا يصح لأن أسماء الإشارة والضمائر معارف، والمعارف لا تضاف [١].

وقد علق الفارسي على هذه المسألة في كتابه المسائل المشكلة وقد بين أنّ الكاف والتاء في هذه الأماكن لا موضع لهما من الإعراب؛ لأنهما ليسا باسمين فيستحقان إعرابا كما لا تستحق (ما) الزائدة الإعراب، وتزاد (ما) في الكلمة، وهذا كثير في التنزيل، والشعر وسائر كلام العرب، ومنه قوله عز وجل ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ ، فـ (الباء) حرف جر، و (ما) زائدة، و(نقضهم) اسم مجرور، ويرى سيبويه أنّ من زعم أنّ كاف ذلك اسم أن يقول إنّ (تاء) أنت اسم فهما بمنزلة واحدة [٢]، ووافق الفارسي سيبويه في أن (تاء الخطاب والكاف) للخطاب ولا موضع لها من الإعراب، وجعلها نظير (ما) الزائدة حيث لا موقع لها من الإعراب.

٥- حذف التنوين لالتقاء الساكنين

قال الله تعالى:﴿ أحدٌ الله ﴾[٣]

قال أبو علي[٤]: "ويجوز أن يكون (هَذَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) أريد أن يوصف فيه زيدٌ بابن عبد الله، وكان حقه على هذا أن ينون (زيدٌ) ... إلا أنه لما كثر مجرى ذلك في كلام حذف التنوين منه لالتقاء الساكنين، نحو﴿ أَحَدُ اللهُ ﴾".

تخريج القراءة:

"قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (أحدٌ) بالتنوين، وقرأ أبو عمرو (أَحَدُ اللهُ) بغير تنوين"[٥].

توجيه القراءة:

حجة من قرأ (أحدُنِ الله) واضحة، وذلك أن التنوين من (أَحَدٌ) ساكن ولام المعرفة من اسم الجلالة ساكنة، فلما التقى الساكنان حُرِّك الساكن الأول بالكسر على الأصل.

أما من قرأ (أَحَدُ) فحذف النون وذلك لأن النون شابهت حروف اللين في أكثر من وجه منها أن كل منهما يزاد، وفي أن النون تدغم فيهن كما يدغم كل واحد من الياء والواو من الأخرى، فلما شابهت حروف اللين أجريت مجراها فحذفت لالتقاء الساكنين كما حذفت الألف والواو والياء

---

(١) أسرار العربية، الأنباري، ص١٩٨.

(٢) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٢٢/ ص١٣١.

(٣) سورة الإخلاص: ١-٢.

(٤) التعليقة، ٣٤٦/١.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي القيسي، ٣٩١/٢.

عند التقاء الساكنين، وكذلك حذفت النون من نحو (لَمْ يَكُ) فحذف في (أَحَدُ اللهُ) لالتقاء الساكنين كما حذفت هذه الحروف.

ويرى أبو جعفر أن الأجود تحريك التنوين لالتقاء الساكنين لأنه علامة فحذفه قبيح، وقراءة الجماعة أولى [١]، بينما يرى ابن الشجري [٢] أن هذا الوجه من الحذف متسع في الشعر.

قال أبو علي[٣]: "قولك: (هذا زيدُ بنُ عبد الله)، يحتمل ضربين من التقدير: يجوز أن يكون (زيدٌ) مع الصفة التي هي (بنُ عبد الله) بمنزلة اسم واحد، وحرف الإعراب من هذا الاسم هو النون دون الدال وإنما الدال تُحرَّك بحسب حركة الإعراب من ابن نحو (امرئ) ونحوه. فقوله: (هذا زيدُ بن عبد الله) على هذا التقدير بمنزلة قولك: (هذا غُلام زيدٍ)، ويجوز أن يكون (هذا زيدُ بن عبد الله) أُريد أن يوصف فيه زيدٌ بـ (ابن عبد الله)، وكان حقه على هذا أن يُنَوَّن (زيدٌ) نحو تنوين قولك: (هذا زيدٌ صاحب الرجل)، إلا أنه لمَّا كثر وروده في الكلام حُذف التنوين منه لالتقاء الساكنين، فالتنوين يحذف لاجتماعهما فيما لم يكثر استعماله لكثرته نحو "أحدُ الله" فمن قال: (يا زيدُ بنُ عبد الله) ذهب إلى أنه حذف التنوين في الخبر لالتقاء الساكنين، و(ابن عبد الله) صفة، ولم يجعل ابن مع زيد بمنزلة اسم واحد، ومن قال: (يا زيد ابن عبد الله)، فهو الذي جعل ابن مع زيد اسمًا واحدًا في الخبر، ثم أضافَهُ إلى عبد الله، فتقدير هذا في النداء اسم مضاف إلى اسم مضاف، وعلى الأول اسم موصوف باسم مضاف".

٦- حذف النون وإبدالها

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَنَسْفَعًا﴾ [٤].

قال أبو علي[٥]: "حذف النون من (لكن) لالتقاء الساكنين كما تحذف حروف اللين لذلك مشابهة لها، ...، وتبدل منها في صنعانيّ وبهرانيّ، وكان حكمه صنعاوي وبهراوي، فأبدلت النون كما أبدلت الألف من النون في (ضربت زيدًا)، وقوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا﴾".

---

(١) إعراب النحاس، ص١٣٧٨.

(٢) أمالي ابن الشجري، ١٦٢/٢.

(٣) التعليقة، ٣٤٦/١-٣٤٧.

(٤) سورة العلق: ١٥.

(٥) التعليقة، ٥١/١-٥١.

التحليل والتوضيح:

تحذف النون من (يكون) إذا سكنت للجزم، تشبيها لها بحروف المد واللين نحو قوله تعالى: ﴿وإن يكُ كاذبًا﴾ [١] وإنما حذفوها في هذا الحرف لكثرة استعماله كما يحذفون حروف العلة نحو (لم يخشَ) و(لم يرمِ) ولم يحذفوها من نظائر هذا الفعل نحو (يصون) فيقولوا (لم يصُ) لقلة استعماله[٢].

ومن حذف النون للضرورة حذفها في قول النجاشي:

... ... وَلَاكِ اسْقِنِي إنْ كانَ ماؤُك ذا فَضْلِ[٣]

والشاهد في البيت: (ولاك اسقني) والأصل (ولكن اسقني) التقى ساكنان وكان الأصل التخلص من هذين الساكنين بكسر نون (لكن)، ولكن الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء الساكنين حين اضطر لإقامة الوزن.

قال الأعلم[٤]: "حذف النون من لكن لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين شبهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها".

وقد أورد الفارسي هذه المسألة في كتابه العسكريات، وبين أنّ الحذف لأنهم أجروا النون مجرى حروف العلة [٥].

وأما صنعانيّ في النسب إلى صنعاء، مثل بهرانيّ في النسب إلى بهراء وهي قبيلة من قضاعة فهو شاذ، والقياس صنعاويّ وبهراويّ، ومن العرب من يقوله، وتوجيه ذلك أنهم أبدلوا من الهمزة النون؛ لأن الألف والنون يجريان مجرى ألفي التأنيث [٦].

---

(١) سورة غافر: ٢٨.

(٢) الأمالي، ابن الشجري، ١٦٧/٢.

(٣) الشطر الأول من البيت: فلست بآتيه ولا أستطيعه. شرح المفصل، ابن يعيش، ٩/ ١٤٢. وخزانة الأدب، البغدادي، ٤/ ٣٦٧. والخصائص، ابن جني، ٣١/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ص٦٨٤.

(٥) العسكريات، الفارسي، ص٩١.

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤٧٧/٣.

وقال ابن جني[١]: "ومن حذاق أصحابنا –يقصد الفارسي– من يذهب إلى أن النون في صنعاني وبهراني إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة التأنيث في النسب، والأصل صنعاويّ وبهراويّ، وأن النون هناك بدل من هذه الواو".

وأبدلت الألف أيضًا من التنوين من الأسماء المنصرفة نحو: (رأيت رجلًا) ومن النون الخفيفة نحو ﴿ لَنَسْفَعًا﴾ ومن النون في (إذًا) إذا وقفت عليها قلت (إذا) [٢].

ومن غلبة الفروع على الأصول حذفهم (النون) وهي أصل لشبهه عندهم بالفرع، فلما حذفوا الحركات وهي زوائد، في نحو (لم يذهبْ) تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا الحروف وهي أصول للجزم، ومن ذلك حذفهم (النون) الأصلية من (أكون) في قوله (ولم أك) [٣].

وتناول الفارسي الشاهد القرآني ﴿ لَنَسْفَعًا﴾ في أكثر من مؤلف، منها المسائل المشكلة [٤]والعسكريات [٥]والتكملة [٦].

٧- حمل الفعل على موضع الكلام

قال الله تعالى:﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٧].

قال أبو علي[٨]: "قال في قراءة من قرأ: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾، إنه حمل الفعل على موضع الكلام في موضع يكون جوابا؛ لأن أصل الجزاء الفعل، أي يكون جوابا للشرط".

تخريج القراءة:

"قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (وَنَذرُهم) بالنون والرفع، وقرأ حمزة والكسائي وهبيرة عن حفص عن عاصم (وَيَذَرْهُمْ) بالياء والجزم، وقرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب (وَيَذَرُهُمْ) بالياء والرفع".

توجيه القراءة:

حجة من قرأ بالجزم فعلى وجهين [٩]:

---

(١) سر صناعة الإعراب، ابن جني، ص٤٤١.

(٢) التكملة، الفارسي، ص١٥٧.

(٣) الخصائص، ابن جني، ٣١٠/١.

(٤) المسائل المشكلة، الفارسي، ص١٧١.

(٥) العسكريات، الفارسي، ص٩٧.

(٦) التكملة، الفارسي، ص١٥٧.

(٧) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٨) التعليقة، ٢٠١/٢.

(٩) الدر المصون، السمين الحلبي، ٥٢٧/٥.

- أحدهما: والذي عليه سيبويه [١]، أنه جُزم عطفا على محل قوله: ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾؛ لأن الجملة المنفية جواب الشرط، فهي في محل جزم، فعُطف على محلها.
- الثاني: أنه سكون تخفيف كقراءة أبي عمرو: ﴿ يَنْصُرْكُم ﴾ [٢] و﴿ يُشْعِرْكُم ﴾[٣].

ومن قرأ بالرفع والياء فإما على الاستئناف، وإما أن يكون أضمر المبتدأ، فصار (وَيَذَرُهُم) في موضع خبر المبتدأ المحذوف، وبالياء حملوه على لفظ الغيبة بعده في قوله: ﴿ مَنْ يُضْلِلْ ﴾، وهذا حسن للمشاكلة واتصال الكلام بعضه ببعض، ومن قرأ بالرفع والنون فلا يجوز إلا الرفع والتقدير: إن الله يقول: (وَنَذَرُهُم نَحْنُ) مستأنفا، وهو خروج من لفظ غيبة إلى إخبار [٤].

ويجوز في (الفاء والواو) العطف على لفظ الفعل الذي قبلها، واستئناف ما بعدها على مذهب عطف جملة في الموضوع الذي تقع فيه الجمل، والوجه الثالث، نصب الفعل المضارع بعد (الفاء والواو) على إضمار (أن)، وتقدير ما قبلهما مصدرًا معطوفًا عليه، فمن ذلك أنك تقول: (إن تأتني فتحدثني آتك، وإن تأتني وتحدثني آتك)، كما جاز (آتك فأحدثك، وآتيك أحدثك)، فإذا اكتفيت بالفاء في جواب الشرط، أوليتها اسمًا وخبرا، ثم عطفت عليه فعلا، فالوجه فيه الرفع، كقولك: (إن تأتني فهو خير لك وأكرمك)؛ لأن (أكرمك) لما عطفته على ما بعد الفاء صار كأنه واقع بعد الفاء، فارتفع ومثله في القرآن: (وَإِنْ تُخْفُوها وَتُؤْتُوهَا الْفُقَراءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) [٥].

وهذا وجه الكلام والمختار فيه، ولذلك اختار من اختار في القراءة: (فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ)، فيجوز الجزم فيه عطفًا على موضع الفاء، وهو أيضا جيد قوي والأول أقوى منه ومن هذا الوجه قراءة من قرأ: (وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ) وحمل الكلام على موضع الفاء، لأنَّ موضع الفاء موضع الجواب، والأصل فعل الشرط، الفعل والفاء داخلة عليه، ويجوز أيضًا فيه النصب، وهو ضعيف، وقوله (إن تأتني فلن أوذيك، واستقبلُك بالجميل) (استقبلك) رفع عطف على موضع (لن)، كأنه قال (إن تأتني فاستقبلك بالجميل)، ولا يجوز نصبه بالعطف على

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/٩١.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٠.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٤) معاني القرآن، الزجاج، ٢/٣٩٣. والحجة في القراءات، ابن خالويه، ص١٦٧. والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٤/١٠٨.

(٥) شرح الكتاب، السيرافي، ٣/٢٩٤-٢٩٥.

(أوذيك)؛ لفساد المعنى، لأنَّ التقدير، (فلن أوذيك، ولن أستقبلك بالجميل)، ويجوز فيه الجزم على موضع الفاء، كما جاز (ويذرهم) [١].

وقد استشهد الفارسي بالقراءتين، فالجزم لأنَّ الفعل (نَذَرْهُم) حُمل على موضع فعل مجزوم، وقراءة الرفع على الاستئناف.

٨- التأنيث على المعنى

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[٢].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾[٣].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [٤].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [٥].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾ [٦].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [٧].

قال أبو علي[٨]: "ما جاءت حاجَتَك في موضع رفع بالابتداء، وهو استفهام، وجاءت بمعنى صارت في هذه الكلمة دون غيرها، وفيه ضمير ما، (وحاجَتَك) منتصبة لأنها خبر صار وأنَّثَ (جاءتْ) وإن كان فاعله (ما) لأنه في معنى الحاجة، فحمل على المعنى فأنَّث، وإن كان اللفظ مذكرًا كما حمل على المعنى فجمع في قول الله تعالى (ولا يستطيعون) بعد قوله: (مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ)، وكما قُرِئَ (ومن يَقْنُتْ منكنَّ) أنَّثَ على المعنى، وقال عز وجل: (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) فجمع على المعنى، وفي موضع آخر (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ) على اللفظ، وقال سبحانه: (وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا) فجمع على المعنى وإن كان لفظ كم مفردًا،

---

(١) المصدر السابق، ٢٩٥/٣.

(٢) سورة النحل: ٧٣.

(٣) سورة الأحزاب: ٣١.

(٤) سورة يونس: ٤٢.

(٥) سورة محمد: ١٦.

(٦) سورة النجم: ٢٦.

(٧) سورة الأعراف: ٤.

(٨) التعليقة، ٨٤/١.

لأنه في المعنى جميع ولا تغني في موضع خبر (كَمْ) والهاء والميم راجع إلى (كم) وفي السموات ظرف ليس بخبر، وقال: (وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا). فأنَّثَ (كمْ) على المعنى، لأنه في المعنى للقرية، وأفرد الضمير، و(أهْلَكْنا) الخبر".

التوضيح والتحليل:

تخريج القراءة:

قرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء فيهما: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يؤتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾، وقرأ الباقون بالتاء في الأول والنون في الثاني ﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا نؤتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾[1].

توجيه القراءة:

من قرأ (تَعْمَلْ) فحجته أن الفعل تقدمه منكن، فأنث الفعل لأن (مِنْكُنَّ) أقرب إليه من لفظ (مَنْ)، وحجة من قرأ (يَعْمَل) بالياء فلإجماع القراء على الياء في قوله:(مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ)، و (مَنْ يَقْنُتْ)، فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه.

وبذلك من قرأ بالياء فإنه حمل الكلام على اللفظ دون المعنى، فاللفظ (مَنْ) وهو مذكر، ومن قرأ بالتاء فإنه حمل على المعنى دون اللفظ، لأن المعنى من التأنيث والجمع، ومما يقوي حجة من حمل على المعنى اتفاق حمزة والكسائي معهم في قوله (نُؤْتِهَا)، حملًا على المعنى ولو حمل على اللفظ لقالوا (نُؤْتِه)، فكذلك قوله: (وَتَعْمَل) كان ينبغي أن تحمل على المعنى.

وأما من قرأ (نُؤْتِهَا) فحجته أن الكلام أتى بعده ﴿ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ بلفظ الجمع، فأجراه على لفظ ما أتى بعده، فهي على إخبار الله تعالى عن نفســـه، وحجة من قرأ (يُؤْتِهَا) أن الكلام جرى بعد الخبر من الله في قوله: ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ ﴾، فكان المعنى (يُؤتِهَا الله)، فجعله من إخبار الرسول عن ربه [2].

---

(١) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٣٤٨/٢.

(٢) معاني الفراء، ٣٤١/٢. وجامع البيان، الطبري، ٩٣/١٩. وإعراب القرآن، النحاس، ص٧٧٠. والحجة في القراءات، ابن خالويه، ص٢٩٠. والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٤٧٤/٥. وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص٥٧٦. والدر المصون، السمين الحلبي، ٧٢٧/٩.

وقال بعض النحويين إن الحمل على معنى التأنيث ضعيف؛ لأن التذكير أصل فلا يجعل تبعا للتأنيث [١]، وقد جعل التذكير تبعا للتأنيث في القرآن ومنه قوله تعالى: ﴿ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴾[٢].

و(مَن) لفظ مذكر توقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، والحمل عليه هو الكثير [٣].

والصحيح أنهما قراءتان مشهورتان ولغتان معروفتان في كلام العرب، وللقارئ حرية الاختيار، فقد جاء مثل هذا في كلام العرب وشعرهم، وكذلك جاء في القرآن.

وأما قول العرب: (ما جاءت حاجتك)، فقد أجروها مجرى (صارت)، وجعلوا لها اسمًا وخبرًا، نحو ما يجري في باب كان وأخواتها؛ وعليه جعلوا (ما) مبتدأ وجعلوا في (جاءت) ضمير (ما) وجعلوا ذلك الضمير اسم (جاءت)، وجعلوا (حاجتك) خبر (جاءت) فصار بمنزلة (هند كانت أختك)، وأنثّوا (جاءت) لتأنيث معنى (ما)، على تقدير: (أية حاجة جاءت حاجتك)، وجعلوا (جاء) بمنزلة (صار) في هذا الموضع لا غير، وهو من أمثال العرب، ولم يسمع إلا بتأنيث (جاءت) وإنما أجروه مجرى (صارت)؛ لضرب من الشّبه بينهما، فعندما تقول: (صار زيد إلى عمر) كما تقول: (جاء زيد إلى عمرو)؛ ففي (جاء) من الانتقال ما في (صار)، فحملوا (ما جاءت حاجتك) في جعل الاسم والخبر له على (صار) في جعل الاسم والخبر له إذ قلت: (صار الطين خزفًا) و(صار زيد منطلقًا) لما بينهما من الاشتراك في معنى الانتقال، وإنما يقوله الرجل للرجل إذا أتاه في معنى قوله: (ما جاء بك) [٤].

وقال سيبويه[٥]: إنما أنّث (جاءت) لمعنى التأنيث في (ما)؛ لأن معناها: أيّة حاجة، ولو حمل (جاء) على لفظ (ما) لقال: (ما جاء حاجتك)، إلا أنّ العرب لا تستعمل هذا المثل إلا مؤنثا، والأمثال إنّما تحكي. ومن العرب من يجعل (حاجتك) اسم (جاءت) ويجعل خبرها (ما)، كما يجعل من خبر (كانت)، ويجعل (أمّك) اسمها، وما في موضع نصب، كأنك قلت: (أيّة حاجة كانت حاجتك، وأيّة امرأة كانت أمّك)، كما تقول: (قائمة كانت هند)، ولا يجوز تأخير (ما) و (من)، وإن كانتا منصوبتين في التقدير؛ لأنهما استفهام، والاستفهام لا يتأخر.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ١٠٥٦. والدر المصون، السمين الحلبي، ٧٢٧/٩.

(٢) سورة الأنعام: ١٣٩.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٤١٥/٢.

(٤) شرح الكتاب، السيرافي، ٣١٠/١-٣١١.

(٥) شرح الكتاب، السيرافي، ٣١١/١-٣١٢.

وقال سيبويه[١]: "ومثل قولهم: (ما جاءت حاجتك)، إذا صارت تقع على مؤنث: قراءة بعض القراء: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) [٢] وكذلك قوله (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) [٣].

فـ"تكن" مؤنث، واسمها "أن قالوا" وليس في "أن قالوا" تأنيث لفظيًا، وإنما حمل تأنيثه على معنى "أن قالوا" إذا تأوّلته تأويل مقالة، كأنه قال: ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم. وحمل "تلتقطه" على المعنى في التأنيث؛ لأن لفظ البعض الذي هو فاعل الالتقاط مذكّر، ولكنّ بعض السّيّارة في المعنى سيّارة، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: تلتقطه السّيّارة، وأنت تعني البعض، فهذا مثل: ما جاءت حاجتك، حين أنّث فعلها على المعنى[٤].

والتأنيث على المعنى كثير في لغة العرب، وأبو علي أورد عددا من الآيات كشواهد على التأنيث حملًا على المعنى.

٩- تذكير الفعل أو تأنيثه بناء على المعنى

قال الله تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾ [٥].

قال أبو علي[٦]: "قال سيبويه وقال الخليل: ومثله ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾".

تخريج القراءة:

"قرأ أبو عمرو وعاصم: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ ﴾، بالياء، وقرأ الباقون: (تَدْعُونَ)"[٧].

توجيه القراءة:

اختلف القراء في قراءة قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ ﴾، فقرأ الجمهور: (تَدْعُونَ)، بالخطاب لمشركي قريش، فقل لهم يا محمد إن الله يعلم ما تدعون إليه، ومن قرأ: (يَدْعُونَ) بياء

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٥١/١.

(٢) سورة الأنعام: ٢٣.

(٣) سورة يوسف: ١٠.

(٤) شرح الكتاب، السيرافي، ٣١٣/١.

(٥) سورة العنكبوت: ٤٢.

(٦) التعليقة، ٢٦١/٢.

(٧) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص٥٥٢.

الغيبة بمعنى الخبر عن الأمم، فالله يعلم ما يدعو هؤلاء الذين أهلكناهم من الأمم، وحجتهم أن الذي تقدمه غيبة: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ.. ﴾[1].

١٠- تأنيث الفعل على اللفظ

قال الله تعالى:﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا ﴾ [2]

قال أبو علي الفارسي[3]: "ومثل قولهم: ما جاءت حاجتك، إذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾".

تخريج القراءة:

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب والعلمي عن أبي بكر بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء، وقرأ الباقون بالنصب [4].

توجيه القراءة:

الحجة لمن قرأ بالتاء أنه أنث الفعل لتأنيث لفظ الفتنة، وقيل: لأن المصدر قد يقدر مؤنثا ومذكرًا، والتقدير: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلا مَقَالَتهم).

وحجة من قرأ بالياء أنه أتى بلفظ المذكر، لتذكير المصدر (إلا أن قالوا) خاصة إذا نصب فتنتهم، وإن رفع الفتنة ذكر أيضا على معنى الفتنة، فالفتنة هي القول، والقول هو الفتنة.

وحجة من رفع الفتنة لأنها معرفة وتقدمت القول، فكان أولى بها أن تكون اسم كان، والمصدر الخبر من غير تقديم ولا تأخير، لا سيما إذا قرئ بالتاء، فهو أقوي لرفع الفتنة، فتأنيث الفتنة يدل على إضافة الفعل إلى الفتنة.

وحجة من نصب الفتنة أنه وقع بعد كان معرفتان، أحدهما أعرف، جعل الأعرف اسم كان وهو أن وما بعدها، وإنما كانت أنها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فأشبهت المضمر،

---

(١) جامع البيان، الطبري، ٤٠٥/١٨. والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٤٣٤/٥. والتحصيل، المهدوي، ١٩٩/٥. والبحر المحيط، أبو حيان، ١٩٦/٧. والدر المصون، السمين الحلبي، ٢٢/٩.

(٢) سورة الأنعام: ٢٣.

(٣) التعليقة، ٨٥/١.

(٤) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٢٥٧/٢.

ولأنها لا تأتي نكرة، بينما الفتنة تأتي نكرة وتنفصل عما أضيفت إليه، ويقوى نصب الفتنة إذا قرئ يكن بالياء؛ لأنه قد بين أن الفعل ل (القول) في التذكير [١].

ويرى أبو حيان أن الأشهر قراءة ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا ﴾[٢]، وحجتهم إجماع القراء على نصب قوله ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَومِه إِلا أَنْ قَالُوا ﴾[٣].

وكلا القراءتين من القراءات المتواترة ولا اختلاف كبير بين القراءتين في المعنى، وقد جاء في الكتاب أنه ورد على لسان العرب من يقول في كلامه (اجتمعتِ أهل اليمامة) لأنه يقول في كلامه (اجتمعتِ اليمامة) يعني أهل اليمامة فأنث الفعل في اللفظ [٤].

١١- أضرب (أَحَد)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [٥].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَا منْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[٦].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدً﴾[٧].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [٨].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا ﴾ [٩].

قال أبو علي[١٠]: "(أحدٌ) يجري على ضربين: أحدهما: يراد به (واحدٌ) كقولك: أحدٌ وعشرون، أردت واحدًا وعشرين، فالهمزة بدل من الفاء التي هي (واو) وهذا يقع في الإيجاب كما يقع في النفي، لأن (واحدًا) الذي هو في معناه كذلك أيضًا، وعلى هذا قول الله عز وجل (قُلْ هُوَ

---

(١) جامع البيان، الطبري، ١٩٠/٩. السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص٢٥٤-٢٥٥. الحجة في القراءات، ابن خالويه، ص١٣٧. الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٢٨٨/٣. الكشف عن وجوه القراءات، مكي القيسي، ص٢٤٦. الكشاف، الزمخشري، ص٣٢٣.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ١٢٦/٤.

(٣) سورة النمل: ٥٦.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٥٢/١.

(٥) سورة الإخلاص: ١.

(٦) سورة الحاقة: ٤٧.

(٧) سورة النساء: ١٥٩.

(٨) سورة مريم: ٧١.

(٩) سورة مريم: ٧٢.

(١٠) التعليقة، ٩٠/١.

اللَّهُ أَحَدٌ) تقديره الأمرُ اللهُ واحدٌ. والضرب الثاني من ضربَيْ (أحدٍ) أن يقع حيث يراد العموم نفيًا كان أو إيجابًا بعد أن يكون بمعنى الجماعة، كقولك في الإيجاب: (كلُّ أحدٍ يعلم هذا) أو (كل أحد جاء فَلَه درهمٌ). فهذا الإيجاب".

وأما وقوعه في النفي وغير الإيجاب فقولك: (ما جاءني من أحدٍ وهل من أحدٍ)، ويدلك على وقوعه بمعنى الجميع قوله تعالى: (فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) فجمع، وقوله سبحانه: (وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) ثم قال: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا)، والمعنى: وإن من أهل الكتاب أحد، ومثله (وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا)، ثم قال: (ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا)" [١].

التوضيح والتحليل:

تأتي كلمة (أحد) على مذهبين الأول أن تكون في معنى (واحد)، والآخر أن يكون موضوعا في غير الإيجاب بمعنى العموم. وتأتي بمعنى واحد في العدد نحو (أحد وعشرون) أي واحد وعشرون، ومن ذلك قوله تعالى: (قل هو الله أحد) أي واحد[٢].

والموضع الآخر لأحد في موضع غير الإيجاب كالنفي والاستفهام، وتنفي به ما يعقل نفيا عاما، سواء أكان مؤنثا أم مذكرا صغيرًا أم كبيرًا، نحو (ما بالدار أحد) ولا يجوز أن تقول (بالدار أحد)، وتقول أيضا (هل بالدار أحد) لأنه غير واجب. وقد جاز أن يقع في النفي ما لا يصح أن يقع في الإيجاب؛ لإن النفي قد يصح لأشياء متضادة في وقت واحد ولا يصح في الإيجاب فتقول (زيد ليس بقائم ولا قاعد) فتقصد مضجعا أو ساجدا، ولا يصح أن تقول: (هو قائم قاعد) [٣].

ويرى الفارسي أن أحدا في قوله (قل هو الله أحد) بمعنى واحد، وتقع (أحد) ويراد بها الجمع كما في قوله تعالى: (فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)، فجَمَعَ (حاجزين) لأنَّ (أحد) يقع في معنى الجماعة في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث[٤].

وكذلك قوله تعالى: (وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) فـ (إن) نافية بمعنى (ما) والخبر محذوف قامت صفته مقامه، وقال أبو حيان[٥]: (ليؤمنن به) جملة جواب القسم، والقسم محذوف، والقسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ (أحد) المحذوف، والزمخشري عدّ

---

(١) المصدر السابق، ٩٠/١.

(٢) شرح الكتاب، السيرافي، ٣١٧/١-٣١٨.

(٣) انظر: المصدر السابق، ٣١٨/١.

(٤) البحر المحيد، أبوحيان، ٤٦٢/٨. وجامع البيان، الطبري، ٢٤٥/٢٣.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ٥٥٤/٣.

جملة (ليؤمنن) جملة قسمية واقعة صفة لموصوف، والتقدير (وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به)[١].

و(أحد) مبتدأ محذوف، ويقوي هذا الرأي قراءة أبي (إلا ليؤمنُنَّ به قبل موته) بضم النون، والتقدير (وإن منهم أحد إلا سيؤمنون به مثل موتهم)؛ لأن أحدًا هنا وإن كان لفظه مفردًا، فمعناه جمع، ففي قراءة أبي مراعاة لمعنى (أحد) المحذوفة [٢].

كما حذف في قوله (وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) والمعنى (وما أحد منكم إلا واردها)، وكذلك قوله (وَمَا مِنْكم إلا لَه مَقام معلوم)، والزجاج يرى أن حذف (أحد)؛ لأنه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء، نحو (ما قام إلا زيد) والتقدير (ما قام أحد إلا زيد) [٣].

١٢- بناء أو إعراب (مثل)

قال الله تعالى:﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[٤].

قال أبو علي[٥]: "قال: وبعض العرب يرفع –مثل– فيما حدّثنا يونس، وزعم أنهم يقولون: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾".

تخريج القراءة:

"قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: ﴿ لَحَقٌّ مِّثْلُ مَا ﴾، برفع مثل، وقرأ الباقون: ﴿ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا ﴾، بنصب مثل، وكذلك حفص بنصبها"[٦].

توجيه القراءة:

حجة من قرأ برفع (مِثْلُ) فعلى أنها نعت لحق، ولا يضر تقدير إضافتها إلى معرفة، فهي لا تتعرف لإبهامها أو خبر ثان.

ومن قرأ بالنصب فتحتمل ثلاثة أوجه:

- أحدهما: أنه لما أضاف مثل إلى مبني، وهو (أَنَّكُم) بناه كما بنى (يَومَئذٍ) في قوله: ﴿ مِن خِزْيِ يَومَئذٍ ﴾[٧]، وإنما بنيت الكلمات المبهمة نحو: (مثل ويوم وحين وغير) إذا

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ص٢٧١. والإملاء، العكبري، ١١٧/١.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ٥٥٤/٣. والدرر المصون، السمين الحلبي، ١٤٨/٤.

(٣) معاني الزجاج، ١٢٩/٢. والبحر المحيط، أبو حيان، ٥٥٤/٣.

(٤) سورة الذاريات: ٢٣.

(٥) التعليقة، ٢٥٣/٢.

(٦) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٢١٦/٦.

(٧) سورة هود: ٦٦.

أضيفت إلى المبني؛ لأنها تكتسي منه البناء كما يكتسي المضاف من المضاف إليه ما فيه من التعريف والتنكير.

- الثاني: أن تجعل ما مع مثل بمنزلة شيء واحد وتبنيه على الفتح مثل خمسة عشر، وقد ردّه الفارسي.
- الثالث: أن ينتصب على الحال من النكرة، وقد يكون منصوبا على التوكيد والتقدير (إنه لحق حقا مثل نطقكم) [1].

وسيبويه يرفض قراءة الرفع مع أنها قراءة سبعية، وقال في ذلك[2]: "وبعض العرب يرفع فيما حدَّثنا يونس، وزعم أنه يقول أيضًا: "إنَّه لحقٌ مثل ما أنَّكم تنطقون"، فلولا أنَّ ما لغوٌ لم يرتفع مثل، وإن نصبت مثل فما أيضًا لغوٌ، لأنَّك تقول: مثل أنك ها هنا"[3]، ويرى أن (مِثْل) مبني؛ لأنه أضيف إلى مبني، وقال الفارسي: "الدليل على أن (مِثْل) مبني؛ لأنه أضيف إلى مبني أنه لو أضيف إلى معرب لم يبنَ، لكنه يرى بناء (مِثْل) مع (ما) بعيد على اعتبار أن (ما) زائدة، وإنما بنيت؛ لأنها أضيفت إلى (أَنَّكُم).

١٣- ضمير الفصل

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [4].

قال أبو علي[5]: قال: في قول قوم زعموا أن (هو) في مثل قولك: كان زيدٌ هو الظريفَ صفة، يدخل عليهم (إنْ كان زيدٌ لَهُوَ الظَّريفَ) و (إنْ كُنّا لَنَحْنُ الصّالِحِين). وقال: لم تدخل اللام على (زيدٍ) في هذا الموضع لأنه مرتفع (بكان)، وحكم هذه اللام أن تدخل على المبتدأ، فلم تدخل عليه بعد كان، كما لم تدخل في (ضَرَبَ لزيدٌ). وقال: ومِنْ ذلك أيضًا ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾.

التوضيح والتحليل:

مذهب البصريين أن ما يُمَيِّز به بين النعت والخبر يسمى فصلا؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت، نحو: (زيد هو العاقل)، ولا

---

(١) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٢١٦/٦. وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص٦٧٩. والكشاف، الزمخشري، ص١٠٥١. والبحر المحيط، أبو حيان، ١٩٥/٨.

(٢) التعليقة، ٢٥٥/٢.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ١٤٠/٣.

(٤) سورة آل عمران: ١٨٠.

(٥) التعليقة، ١٠٠/٢-١٠١.

موضع له من الإعراب، بينما مذهب الكوفيين أنه يسمى عمادا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، فذهب البعض إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب البعض إلى أن حكمه حكم ما بعده [١].

ولضمير الفصل ثلاثة شروط: [٢]

- أحدهما: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع؛ وذلك لأن فيه ضربا من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل.
- الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره أو مما يدخل على المبتدأ والخبر من أفعال أو حروف نحو: (كان وأخواتها وظن وأخواتها) و (إنَّ وأخواتها).
- الثالث: أن يقع بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات.

ولا يظهر حكم الفصل في باب المبتدأ والخبر وباب إنَّ وأخواتها؛ لأن الأخبار مرفوعة، نحو: (زيدٌ هو القائم) أو (إنَّ زيدا هو القائم) فلا تعلم أن (هو) مبتدأ أو فصل إلا بالإرادة. والفرق يظهر مع الفعل؛ لأن الأخبار منصوبة، نحو: (كان زيدٌ هو القائمَ)، فأنت تعلم أنَّ (هو) فصل بنصب ما بعده[٣].

وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله إنَّ ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر نحو قوله تعالى (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ) [٤].

وتدخل لام الابتداء على ضمير الفصل؛ وذلك لأنه مقو للخبر، حيث يرفع توهم كون الخبر تابعا له، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، وقال ابن عصفور: لأنه اسم إن في المعنى وذلك بلا شرط ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر، نحو: (هو القائم زيدٌ) على أن أصله (زيد هو القائم) [٥]، ولذلك قال ابن عقيل: إن شرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر [٦].

---

(١) الإنصاف، ابن الأنباري، ص٧٠٦.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٢٨/٣. وانظر: شرح ابن عقيل، ٣٧٢/١. والتصريح، الأزهري، ٣٢٧/١.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٣١/٢.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٣٩٠/٢-٣٩١.

(٥) التصريح، الأزهري، ٣٣٠/١.

(٦) شرح ابن عقيل، ٣٧٢/١.

وأنكر سيبويه من عدَّ ضمير الفصل صفة، ولو كان كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسِه، والعرب تنصب نحو: (إن كان زيدٌ لهو الظريفَ)، ونحو قوله: (وإن كنا لنحن الصالحين)، فـ (هو) و(نحن) لا يجوز أن يكونا ها هنا صفة وفيهما اللام [١].

فدخول اللام على ضمير الفصل يفرق بينه وبين الصفة والبدل، فالفصل تدخل عليه اللام ولا تدخل على الصفة والبدل [٢].

وقد وضح سيبويه أنَ ضمير الفصل لا يكون فصلًا إلا في الفعل، ولا يكون كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، ومن تلك الأفعال (حسبت وخلت وظننت) [٣].

من خصائص أفعال القلوب إذا ذكر أحد المفعولين ذكر الآخر، على عكس باب أعطيت، فيجوز حذف المفعولين بلا قرينة دالة عليهما، نحو قولك: (عمرو يعطي ويكسو).

وفي باب (علمت وظننت) لا تحذف مفعوليهما بدون قرينة دالة، ولا بأس بالحذف مع وجود القرينة، نحو: (من يسمع يَخَل) والتقدير: يخل مسموعه صادق.

وأما حذف أحد المفعولين فهو قليل بلا شك، مع كون أصلهما مبتدأ وخبرا، ومن المعلوم جواز حذف المبتدأ أو الخبر مع القرينة.

وسبب قلة حذف أحد المفعولين؛ أنهما معا كاسم واحد، فهما معا مفعول به في الحقيقة[٤]، وقد ورد في القرآن حذف المفعول الأول نحو قوله تعالى: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم) [٥]

والتقدير: بُخْلهم هو خير لهم.

وأما حذف المفعول الثاني فكما في قول الشاعر: [٦]

لا تَخَلْنَا عَلَى غَرَائِكَ، إنَّا قَبْلُ مَا قَدْ، وَشَى بِنَا الأَعْدَاءُ

وفي قوله تعالى (ولا تحسبن) قرأ حمزة (ولا تحسبن) على أنه خطاب للنبي –صلى الله عليه وسلم–، فـ(الذين) مفعول أول، و (خيرا لهم) مفعول ثانٍ، والمعنى (ولا تحسبن بخل الباخلين

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٢/٣٩٠-٣٩١.

(٢) شرح الكتاب، السيرافي، ٣/١٥٩.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٢/٣٨٩-٣٩١.

(٤) شرح الرضي، ص٩٨٩-٩٩٠.

(٥) سورة آل عمران: ١٨٠.

(٦) ديوان الحارث بن حلزة، ص٦٨.

خيرا لهم). وقال أحمد بن يحيى: "الوجه عندنا بالتاء؛ ليكون لحسب اسم وخبر، فيكون (الذين) نصبا باسم المحسبين و(هو خيرا لهم) خبرا". وقرأ الباقون (ولا يحسبن) وعليه موضع (الذين) الرفع، و(يبخلون) صلة الموصول، والمفعول الأول مصدر محذوف وهو (البخل) دلّ عليه يبخلون، والمعنى (ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرا لهم)[١]، وفي هذه القراءة استشهد بها سيبويه والفارسي .

ومن سمات أسلوب أبي على الإسهاب في بعض المواضع في توضيح الشواهد، وفي هذا الموضع نجد أبا علي أسهب في التوضيح ومن ذلك قوله: "وتقرأ أيضًا "ولا تحسبن" بالتاء، والقراءة الجيدة بالياء لأن حكم المفعول الثاني في باب (ظننتُ) أن يكون الأول في المعنى والبخل المضمر الذي دل عليه (يبخلون) هو الخير في المعنى، و(الذين هم) فاعلو (يَحْسَبَنَّ)، فإذا قرئ بالتاء صار الذي المفعول الأول، و (خيرًا) المفعول الثاني، وليس الذين يبخلون هو خيرًا في المعنى، كما كان البخل المضمر إياه في المعنى، فإن لم تحمل هذه القراءة على إضمار بَخِلَ قبل قوله (الذين) وحذفه وإقامة المضاف إليه مقام المضاف لم يجز، ومن قرأ بالياء لم يحتج إلى إضمار البخل الذي يدل عليه يبخلون الذي في الصلة، كما يضمره من قرأ بالتاء، لأنه يضمر "لا تحسبنَّ بُخْل الذين يبخلون خيرًا"، وحذف البخل بعد ذكر (يبخلون) أحسن من حذفه قبله، لأنك إذا حذفته من يبخلون دلَّ يبخلون عليه كما يدل الفعل على مصدره، وإذا حذفته قبل يبخلون لم يدل على حذفه شيء من اللفظ"[٢].

ويرى السيرافي أن قراءة الياء أجود القراءتين على تقدير (ولا يحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله البخلَ هو خيرا لهم)؛ وعلل ذلك بأن الذي يقرأ بالياء يضمر (البخلَ) بعدما ذكر (يبخلون)، نحو: (من كذب كان شرا له) فجهل في (كان) ضمير الكذب؛ لأن (كذب) قد دلّ عليه، والذي يقرأ بالتاء يضمر البخل من قبل أن يأتي بلفظ يدل عليه [٣].

١٤- إعراب (لا جَرَمَ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [٤].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ﴾ [٥].

---

(١) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص١٨٣-١٨٤. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ١٧٧/٣.

(٢) التعليقة، ١٠١/٢.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ١٦٠/٣.

(٤) سورة النحل: ٦٢.

(٥) سورة الحديد: ٢٩.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ﴾ [1]

قال أبو علي[2]: "وأمّا قولُه: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾، قال أبو علي: موضعُ (أنَّ) بعد (جَرَمَ) لأنَّه فاعِلٌ، والتّقديرُ: لقدْ حقَّ كونُ النّار لهم، ولا زيادةَ كزيادتِها في ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ﴾، ﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ﴾.

التوضيح والتحليل:

وقع الخلاف بين النحاة حول لفظة (لا جرم)، وملخص ذلك الخلاف في خمسة أوجه:[3]

- أحدهما: أنها مركبة من (لا النافية وجرم)، وبنيتا على تركيبها كما بنيت (خمسةَ عشرَ)، ومعناها في هذه الحالة معنى (فعل)، وهو (حق)، وعليه ما بعده مرفوع على أنه فاعل، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، فقوله ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ المقصود (حق وثبت كون النار لهم أو استقرارها لهم).
- الثاني: أنّ (لا) نافية للجنس، و (جرم) اســـمها مبني، فهي بمنزلة (لا رجلَ)، وهي واسمها في محل رفع على الابتداء، وما بعدها خبر لا النافية للجنس، وعليه معناها (لا محالة ولا بد).
- الثالث: مثل الرأي السابق، إلا أن (أنَّ) وما بعدها في محل نصب أو جر بحرف محذوف، والتقدير (لا محالة في أنهم في الآخرة).
- الرابع: (لا جرم) بمعنى (لا صد ولا منع)، ويكون بمعنى (القطع)، وتكون (جرمَ) اسم لا مبني على الفتح، وخبرها (أن لهم النار).
- الخامس: (لا) نافية لكلام متقدم تكلم به الكفار، فكان ردّ الله عليهم قولهم بقوله (لا)، كما ترد (لا) قبل القسم، نحو قوله: (لا أقسم)، ثم أتى بعدها بجملة فعلية، (جرم أنهم) و (جرم) فعل ماض بمعنى (كسب)، والفاعل مستتر، و(أنَّ وما بعدها) في محل نصب مفعول به؛ لأنَّ (جرم) متعدٍ، فهو بمعنى (كسب).

وجعل أبو علي (لا) في قولُه: ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)، زائدةَ كزيادتِها في ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ)، ﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ).

---

(١) سورة فصلت: ٣٤.

(٢) التعليقة، ٢/٢٥٠.

(٣) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٦/٣٠٣.

من مواضع (لا) أن تأتي زائدة، و(لا) الزائدة تنقسم إلى قسمين:

قسم تكون باقية على معناها، فلا تخرج من الكلام؛ لأن خروجها يؤثر على المعنى، وقسم آخر يكون دخولها وخروجها واحد.

القسم الأول له موضعان:

- الموضع الأول: ان تزاد بمعنى (غير) بين النعت والمنعوت، والمعطوف والمعطوف عليه، الجار والمجرور، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض، قال تعالى: ﴿انطَلِقُوا إِلَىٰ ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ (١)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (٢)، وقد أتت (لا) في الآيتين بمعنى (غير)، وهي أيضا زائدة، إلا أنَّه لا يجوز حذفها من الكلام؛ لئلا يصبح النفي إثباتا، ومعناه في الأصل منفي، لكن عُدَّت زائدة من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها.
- الموضع الثاني: أن تزاد (لا) بين الناصب للفعل المضارع ومنصوبه، ومنه قوله تعالى: ﴿ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ (٣)، ومنه ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ﴾ (٤).

وبين الجازم ومجزومه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ (٥).

القسم الثاني: أن يكون دخولها كخروجها وموضعها أن تكون زائدة لتأكيد النفي، نحو (ما قام زيد ولا عمرو)، والمقصود به (ما قام زيدٌ وعمرو)؛ لأن الواو تشرك بين الاسمين والفعلين في النفي، كما تشرك بين النوعين في الإثبات، فلا يحتاج إلى (لا) النافية، لكن زيدت لضرب من التأكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿لا بارد ولا كريم﴾، ومنه أيضا قوله ﴿وَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾.

وخلاصة المسألة أن الفارسي جعل (أنهم) في موضع رفع بـ (جرم) كقولك: (حق كون النار لهم)، كما عدّ (لا) فيها زائدة كزيادتها في (لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ).

---

(١) سورة المرسلات: ٣٠.

(٢) سورة الفاتحة: ٧.

(٣) سورة الأعراف: ١٢.

(٤) سورة الحديد: ٢٩.

(٥) سورة التوبة: ٤٠.

١٥- زيادة (من) في الإيجاب

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ [١].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [٢].

قال أبو علي[٣]: "موضع الباء في قوله: (كفى بالشّيب) مع ما بعده رفع، لأن (الشَّيْبَ) هو الفاعل، وكذلك "كفى بالله"، كما أن موضع (مِنْ) في قولك: (ما جاءني من رجلٍ)، وقوله تعالى: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ رفع، ومثل هذا في أن الجار مع المجرور رفعٌ قولك: (أكْرِمْ بزيدٍ)، موضع الباء مع زيد رفع (بأكْرِمْ)".

التوضيح والتحليل:

تأتي (الباء) للتوكيد، وهي الباء الزائدة، وتزاد الباء في ستة مواضع، أحدها الفاعل، نحو قولك (أكرمْ بزيدٍ) فـ (الباء) تزاد في هذه الصيغة، وحكمها الوجوب، والذي عليه الجمهور أن أصلها (أحسن زيدٌ) بمعنى (ذا حُسن)، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء اصلاحًا للفظ. كما تزاد (الباء) في فاعل (كفى)، نحو ﴿كفى بالله شهيدًا﴾ [٤]، وقولهم (كفي بالشيب) قال سيبويه لو حذفت الباء لاستقام المعنى [٥]، وأورد سيبويه قول الشاعر:

كَفَي الشَّيْبُ والإِسْلامُ للمرءِ ناهِيا[٦]

والشاهد فيه: رفع الشيب بـ (كفى) بعد إسقاط حرف الجر، والمشهور قولهم (كفى بالشيب).

وتأتي (من) لتوكيد العموم، وهي الزائدة في نحو (ما جاءني من أحد)، وتزاد بشروط ثلاثة:[٧]

- أحدها: أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام، نحو قوله عز وجل [٨]﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾، وزاد الفارسي الشرط.
- الثاني: تنكير المجرور.

---

(١) سورة النساء: ١٦٦.

(٢) سورة البقرة: ١٠٥.

(٣) التعليقة، ٢٤٧/٤.

(٤) مغني البيب، ابن هشام، ص١٢٣-١٢٤.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٢٢٥/٤.

(٦) البيت لسحيم بن الحساس، أوله: عميرة ودّع إن تجهزت غازيا. خزانة الأدب، البغدادي، ١٩٦/١.

(٧) مغني البيب، ابن هشام، ص٣٥٣-٣٥٤.

(٨) سورة الملك: ٣.

- الثالث: كونه فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ.

وتزاد (من) في الإيجاب على مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي، وحكى أبو الحسن أنهم يقولون (قد كان من مطر وكان من حديث)، والتقدير (كان مطرٌ وكان حديثٌ)، وسيبويه لا يجيز ذلك، وقال (ولا يفعلون هذا بـ (من) في الواجب، ويقصد بقوله ذلك أنَّ (من) لا تزاد كما زيدت (الباء) في (كفى بالله)[١]، وحمل أبو الحسن على هذا قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [٢]، فقد جعل الأخفش (من) في الآية السابقة كـ (من) في قولهم (قد كان من مطر وكان من حديث)، ومثل (من) في قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [٣]، فالأخفش جعلها زائدة[٤]، وقال السمين الحلبي[٥]: الأظهر أنَ (من) تبعيضية، وهي صفة لموصوف محذوف، هو مفعول الأكل والتقدير (فكلوا شيئا مما أمسكن عليكم).

وعلق أبو علي على قول الأخفش عن العرب (قد كان من مطر وكان من حديث)، إذا ثبتت رواية ثقة مما يدفع القياس لزم قبوله واستعماله ولم يجب دفعه [٦].

وفي قوله تعالى: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ فإن (مِنْ خَيْرٍ) قائم مقام الفاعل، و(من) زائدة والتقدير (أن يُنَزَّلَ خَيْرٌ من ربكم)، وقد أجاز البصريون زيادة هنا وإن كان (يُنَزَّل) لم تسبق بنفي مباشر ؛ لأنها واقعة في معنى النفي؛ لأنك إذا نفيت الودادة انتفى مُتَعَلَّقها، ونظير ذلك هذا قولهم (ما أظن أحدًا يقول ذلك إلا زيدٌ) برفع (زيدٌ) بدلا من فاعل (يقول) الذي لم يباشر النفي، لكنه في معنى النفي، والتقدير (ما يقول أحدٌ لك إلا زيدٌ في ظني)، ونظيره أيضًا قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [٧] فـ (الباء) في قوله (بقادر) زائدة؛ لأنها في معنى (أو ليس الله بقادر)، وهذا التأويل على رأي سيبويه وأتباعه، وأما الكوفيون والأخفش فلا يحتاجون إلى شيء من هذا[٨].

---

(١) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٨٣.

(٢) سورة المائدة: ٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٧١.

(٤) معاني الأخفش، ص٢٧٦.

(٥) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٠٤/٤.

(٦) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٨٣.

(٧) سورة الأحقاف: ٣٣.

(٨) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٨٣.

ومن النحاة من جعل (من) في قوله (أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ) تبعيضية، والتقدير (ما يودون أن ينزل من الخير قليل ولا كثير) وعلى هذا يكون القائم مقام الفاعل (عليكم)، والمعنى (أن ينزل عليكم بخير من الخيور) [١].

ووافق الفارسي الأخفش في كون (من) تزاد في الإيجاب، فقال[٢] في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ [٣] يجوز كون (من) الأخيرتين زائدتين، وبذلك جوز الزيادة في الإيجاب، وخالف جمهور البصريين.

١٦- التخلص من التقاء الساكنين بالتحريك

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[٤]

قال الله تعالى: ﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ ﴾[٥]

قال الفارسي[٦]: "وأما الواو في (ضَربوا) فإنها وإن كانت قد حركت لالتقاء الساكنين في مثل ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ و:﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ ﴾، فليست هذه الحركة بحركة أصلية".

تخريج القراءة:

قرأ الجمهور﴿ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ ، و﴿ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ ﴾ بضم الواو، وكسرها يحيى بن يعمر، وقرأ علي ومجاهد وأبو حيوة وابن أبي عبلة ﴿ ولا تَنَاسَوُا الفَضْلَ ﴾[٧].

توجيه القراءة:

القراءة المشهورة في الآيتين ضم الواو، وحجة من قرأ بالضم لالتقاء الساكنين تشبيها لها بتاء الفاعل، وقيل للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية نحو (لَوِ اسْتَطَعْنَا)، وقيل لأن الضمة أخف من الكسرة فهي من جنس الواو. ومن قرأ بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وتشبيها للضمير الواو بالواو الأصلية[٨]، وهي لغة قليلة كما وصفها سيبويه [٩].

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢/٥٣-٥٤.

(٢) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٨٢.

(٣) سورة النور: ٤٣.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٥) سورة البقرة: ١٦.

(٦) التعليقة، ١/٣٦٧.

(٧) البحر المحيط، أبو حيان، ٢/٣٨٠.

(٨) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٤/١٧٤. والبحر المحيط، أبو حيان، ٢/٣٨٠.

(٩) الكتاب، سيبويه، ٤/١٥٥.

وأصل (اشتروا) (اشْتَرَيُوا) فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها فقلبت (ألفًا) ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دالة عليها، وقيل بل حذفت الضمة من الياء فسكنت فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقائهما، ولما حركت واو الجمع لم يعد الساكن المحذوف؛ لأنَّ هذه الحركة عارضة فهو في حكم الساكن [١].

وتناول سيبويه هذه المسألة في باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل، كما في قوله عز وجل: " ولا تنسوا الفضل بينكم "، و(رموا ابنك)، و(اخشوا الله)، فذهب الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو واو (لَوْ) و(أَوْ)[٢].

وقال أبو علي[٣]: (الواو) في (اشتروا) ساكنة، وهمزة الوصل سقطت للدرج، فالتقى ساكنان (الواو) مع الساكن المبدل من (لام المعرفة)، فحرك الساكن الأول منهما، ولا يخلو التحريك فيها من أن تكون بالضم أو بالكسر، والضم هو الأولى؛ ليفصل بالضم بينها وبين واو (أوْ)، و(لَوْ)، فحركت بالضم دون الكسر لذلك وأصل (اشتروا) (اشْتَرَيُوا) فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها فقلبت (ألفًا) ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دالة عليها، وقيل بل حذفت الضمة من الياء فسكنت فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقائهما، ولما حركت واو الجمع لم يعد الساكن المحذوف؛ لأنَّ هذه الحركة عارضة فهو في حكم الساكن.

وقال أبو الفتح[٤]: "في هذه الواو ثلاث لغات: الضم، والكسر، وحكى أبو الحسن فيها الفتح: "اشتروَا الضَّلالة"، وروي عن قطرب، والحركة في جميعها لسكون الواو وما بعدها، والضم أفشى، ثم الكسر، ثم الفتح. وإنما كان الضم أقوى لأنها واو جمع، فأرادوا الفرق بينها وبين واو (أو) و(لو)؛ لأن تلك مكسورة، نحو قول الله سبحانه: (لَو اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ)، ومنهم مَن يضمها، فيقول: (لوُ اطلعت)، كما كسر أبو السَّمَّال وغيره من العرب واو الجمع تشبيهًا لها بواو (لو).

وأما الفتح فأقلها، والعذر فيه خفة الفتحة مع ثقل الواو، وأيضًا فإن الغرض في ذلك إنما هو التبلغ بالحركة لاضطرار الساكنين إليها، فإذا وقعت من أي أجناسها كانت أقنعت في ذلك، كما روي عن قطرب من قراءة بعضهم: (قُمَ اللَّيْل) بالفتح، و(قُلَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ)" [٥].

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ١٥٢/١.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٥٥/١.

(٣) الحجة، الفارسي، ٣٦٩/١.

(٤) المحتسب، ابن جني، ٥٤/١-٥٥.

(٥) المصدر السابق، ٥٤/١-٥٥.

ونقل أحمد بن يحيى عن الفراء في أن قوله: (اشتروا الضّلالة) إنما حرّكها بالحركة التي كانت تجب للام الفعل من الضمة، فقد ذهب في ذلك إلى أن الحركة فيها ليست لالتقاء الساكنين، كما يذهب إليه سيبويه وأصحابه، وردّ أبو علي هذا الرأي من غير جهة، منها وهو أن الحركة في (اشتروا الضلالة، ومصطفو القوم، واخشي القوم يا هذه) لا تخلو من أن تكون منقولة، من اللام كما قاله، أو حركة لالتقاء الساكنين كما ذهب إليه غيره. فلو كانت حركة نقل كما قال لوجب أن يتحرك الحرف الذي نقلت إليه بها، التقى مع الساكن، أو لم يلتق، والواو في (اشتروا) وفي (مصطفو القوم) والياء في (اخشي الله يا هذه)، لا تتحرك حتى تلتقي مع ساكن منفصل منها دلالة على أنّها تحركت لالتقاء الساكنين [١].

وقد فرق ابن جني بين (لا تَنْسَوُا) و(ولا تَنَاسَوُا الفَضْل)، فقال[٢]: أن تنسوا نهى عن النسيان على الإطلاق أُنْسُوه أو تناسوه، أما تناسوه فإنه نهي عن فعلهم الذي اختاروه، ويُحسن هذه القراءة أنك إنما تنهي الإنسان من فعله هو، والتناسي من فعله، فأما النسيان فظاهره أنه من فعل غيره.

وخلاصة المسألة السابقة أن الفارسي وافق سيبويه والخليل في أن ضمة (الواو) للفرق بينها وبين الواو الأصلية، وصرح بأن الضم هو الأقوى والوجه المختار في هذه الآية وما شابهها، وخالف الفراء في قوله أنَّ (الواو) حركت بالحركة التي كانت تجب للام الفعل من الضمة، فهي ليست لالتقاء الساكنين، كما يذهب إليه سيبويه وأصحابه.

١٧- التحريك لغير التقاء الساكنين

قال الله تعالى﴿ لِيَ دِين ﴾ [٣].

قال الفارسي[٤]: "... وقد حرك لغير التقاء الساكنين في مثل ﴿ لِيَ دِين ﴾.

تخريج القراءة:

"فتح الياء من (وليَ دين) نافع والبزي وابن كثير باختلاف عنه وهشام عن ابن عامر وحفص وعاصم، وأسكنها الباقون"[٥].

---

(١) الحجة، الفارسي، ٣٧٣/١.

(٢) المحتسب، ابن جني، ١٢٧/١.

(٣) سورة الكافرون: ٦.

(٤) التعليقة، ٣٦٨/١.

(٥) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٥٣٧/٢٢. والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٤٠٤/٢.

توجيه القراءة:

حجة من حرك الياء بالفتح أنها حرف واحد اتصلت بحرف مكسور فقويت بالحركة لأنها اسم، والحجة لمن سكّن أنها ياء إضافة اتصلت بلام مكسورة وحركتها تثقل فخففت بالإسكان [1]، وقد استشهد بها الفارسي لبيان وجود تحريك للكلمة لغير التقاء الساكنين، ففي هذه الآية التحريك لتقوية الحرف.

(١) إعراب النحاس، ص١٣٧٣. والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص٣٧٧. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٥٣٧/٢٢. والدر المصون، السمين الحلبي، ١٣٨/١١.

المَبْحَثُ الثَّانِي

مَسَائِلُ فِي المَرْفُوعَاتِ

١٨- حذف العائد على الموصول إذا كان مبتدأ

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾[١].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾[٢]

قال أبو علي الفارسي[٣]: "واستحسن الخليل حذف الراجع إلى الموصول إذا طالت الصلة، وحكى "ما أنا بالذي قائل لك سوءًا"، ونظير هذا الحذف قراءة من قرأ ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾، ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾".

تخريج القراءة:

"قرأ جمهور القراء (أَحْسَنَ) بفتح النون، وقرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق برفعهما"[٤].

توجيه القراءة:

في القراءة المشهورة (أَحْسَنَ) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير إما أن يكون عائدا على لفظ الجلالة الله، وإما أن يعود على موسى، ويرى بعض نحاة الكوفة أنه يصح أن يكون (أَحْسَن) اسما مجرورا على أنه نعت للذي، والمعنى عندهم على المحسن، ورفض البصريون هذا الرأي لأنه نعت للاسم قبل أن يتم المعنى، فالموصول لا بد له من صلة.

وتوجيه قراءة الرفع على أنه اسم خبر، والمبتدأ محذوف وهو العائد على الذي، أي (عَلَى الَّذِي هُو أَحْسنُ) [٥]، وقد علل أبو الفتح ضعف هذا الرأي ووصفه بمستضعف الإعراب لحذف المبتدأ العائد على الذي، ويرى أنه يحذف من صلة الذي الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها نحو: مررت بالذي ضربتَ أي ضربته، فالهاء ضمير المفعول، وطال الاسم بصلته فحذفت الهاء لذلك، والمبتدأ ليس فضله فيحذف تخفيفا لا سيما وهو عائد الموصول [٦].

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٦

(٣) التعليقة، ١٣/١.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٢٢٨/٥.

(٥) إعراب القرآن، النحاس، ص٢٩٣. ومشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص٢٧٨. والبيان في غريب القرآن، الأنباري، ٣٥٠/١. والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ص٥٥٠. والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٣٢٩/٤. والدر المصون، السمين الحلبي، ٢٢٧/٥.

(٦) المحتسب، ابن جني، ٢٣٤/١.

والكوفيون لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة، ويقيسون على الآية، وابن مالك يرى أن الحذف قليل، بينما يرى البصريون ذلك نادرا [١].

وفي الآية الثانية قرأ الجمهور ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ بالنصب، وقرأ رؤبة وابن أبي عبلة والضحاك بالرفع [٢].

من قرأ بنصب (بعوضةً) فعلى أكثر من وجه، أذكر ثلاثة منها: أحدها: أن تكون (ما) زائدة، و(بعوضة) بدلا من مثلا، وثانيها: أن تكون (ما) في موضع نصب نكرة، وبعوضة نعتًا لما، والوجه الثالث الذي اختاره الكسائي والفراء أن تجعل المعنى على أن الله لا يستحيي أن يضرب مثلا ما بين البعوضة إلى ما فوقها، كقول العرب: "مطرنا ما زُبالة فالثعلبية"[٣].

وقد رجح السمين الحلبي أن تكون (ضَرَبَ) متعديا لمفعول واحد بمعنى بَين، و (مَثَلًا) مفعول به، و (مَا) صفة للنكرة، و(بَعُوضَةً) بدل[٤].

ومن قرأ (بَعُوضَةٌ) بالرفع فعلى أنها خبر لمبتدأ محذوف، ولكن اختلفوا في المبتدأ، فقيل هو (ما) على أنها استفهامية، ورجحه الزمخشري، وقيل المبتدأ مضمر تقديره (هو بَعُوضَةٌ)، وفي ذلك وجهان: إما أن تكون الجملة الاسمية صلة (مَا)، ولكنه حذف العائد وهذا لا يجوز عند البصريين وقد ورد في المسألة السابقة، وإما أن تجعل (مَا) زائدة أو صفة [٥].

والحذف في (مَا) أقبح منه في الذي لأن (الَّذِي) له وجه واحد، والاسم معه أطول [٦]، وجاء في الأمالي [٧]:" وهذا وإن كان قبيحا من حيث المحذوف أحد ركني الجملة فقد جاء مثله في الشعر، وفي كلام العرب".

---

(١) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، ١٧٣/١. وهمع الهوامع، السيوطي، ٢٩٤/١. وشرح ابن طولون، ابن طولون، ١٥٩/١.

(٢) المحتسب، ابن جني، ٦٤/١. والدر المصون، السمين الحلبي، ٢٢٥/١.

(٣) معاني القران، الفراء، ٢١/١-٢٢، وجامع البيان، الطبري، ٤٢٨/١. وإعراب القرآن، النحاس، ص٣٠. والدر المصون، ٢٢٥/١.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٢٢٥/١.

(٥) المحتسب، ابن جني، ٦٤/١. والدر المصون، السمين الحلبي، ٢٢٥/١.

(٦) إعراب النحاس، ص٣٠.

(٧) الأمالي، ابن الشجري، ١١٢/١.

وخلاصة المسألة أن هذه القراءة على مذهب البصريين شاذة وعلى مذهب الكوفيين جائزة، والأصل ألا يحمل كتاب الله على تلك الآراء خاصة أنَّ مثل هذه القراءة ورد في الشعر وفي كلام العرب.

١٩- لام الابتداء

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأولَى﴾ [١].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [٢].

قال أبو علي[٣]: "الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع تشابه الأسماء من غير جهة: منها دخول اللام عليها إذا وقعت خبرا لـ (إنّ) في نحو (إن زيدا ليضربُ)، وحكم هذه اللام أن تدخل على الأسماء دون الأفعال نحو (وللدار الآخرة خير)".

وقال أيضا[٤]: " ... فكما لا يجتمع حرفان بمعنى واحد كذلك لم يجتمعا فعلى هذا قول الله عز وجل (وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأولَى) و (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا)".

التوضيح والتحليل:

لام الابتداء هي اللام المفتوحة، وفائدتها التوكيد، ويرى جل النحاة أنها لا تدخل إلا على الاسم نحو قوله تعالى: (لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً)[٥]، والفعل المضارع نحو (إنَّ زيدا ليقوم).

ويري ابن مالك أنها تدخل على المضارع إذا لم يكن بعد (إنَّ) ومثل على ذلك بقوله (ليحبُّ الله المحسنين)، وكذلك قال المالقي إنها تدخل على المضارع إذا صدر به، ومثل على ذلك (ليقوم زيد)[٦]، وإنما دخلت على المضارع لأنه شابه الاسم في الإبهام والتخصيص.

ويرى الزمخشري أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع ولم تتقدم (إنَّ) فالمبتدأ محذوف نحو قوله (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)[٧]، فاللام لام الابتداء المؤكدة والمبتدأ محذوف تقديره (ولأنت سوف يعطيك). ولا يجيز أن تكون اللام لام القسم هنا، لأنها لا تدخل على المضارع إلا

---

(١) سورة الليل: ١٣.

(٢) سورة الأعراف: ١١٣.

(٣) التعليقة، ١٨/١.

(٤) المصدر السابق، ١٨/١.

(٥) سورة الحشر: ١٣.

(٦) رصف المباني، المالقي، ص٢٣٢.

(٧) سورة الضحى: ٥.

مع نون التوكيد، فبقي أن تكون لام الابتداء التي لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بد من تقدير مبتدأ وخبر[١].

ورد المرادي على قول الزمخشري (أن لام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد): إن هذا ليس على إطلاقه بل هو مشروط عند البصريين بألا يفصل بين الفعل واللام بحرف تنفيس أو قد فيمتنع حينئذ دخول النون، فعدم دخول النون في الآية ليس مانعا من جعل اللام جواب قسم. وتدخل على الفعل الجامد نحو (لَبِئْسَ ما كانُوا يَعْمَلُونَ)[٢]؛ وذلك لأنه يفيد الإنشاء والإنشاء يستلزم الحضور فيحصل بذلك شبه المضارع، ولا تدخل على الفعل الماضي المتصرف الخالي من (قد)؛ لأن (قد) قرينة في الحال فأشبه الفعل الماضي المضارع بدخول قد عليه، ومن النحاة من يمنع دخولها على الماضي مطلقا[٣].

وقد اختلف النحاة في اللام الداخلة على خبر (إنَّ)، فالبصريون يرون أنها لام الابتداء أخرت لأنه اجتمع أداتان للتأكيد هما (اللام و إنَّ)، فكره العرب توالي حرفين لمعنى واحد، والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا ضرورة، وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما، وذهب معاذ الهراء وثعلب إلى أنها جيء بها مقابل الباء في خبرها، فقولك (إنَّ زيدا منطلق) جواب (ما زيدٌ منطلقا)، و(إنَّ زيدا لمنطلق) جواب (ما زيدٌ بمنطلق)، ويرى الأخفش أن العرب بدأت بـ (إنَّ) لقوتها لأنها عاملة واللام غير عاملة فقدموا الأقوى[٤].

ويرى الفارسي أنَّ اللام في قوله: (وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأولَى)، و (إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا) هي لام الابتداء التي تدخل على الأسماء دون الأفعال، وحكمها أن تدخل قبل (إنَّ) لتكون في الصدارة كما هي قبل دخول (إنَّ) على الجملة، ولكن لما كانت بمعنى (إنَّ) في التأكيد وتلقي القسم فإنَّ اللام أُخرت إلى الخبر ليحصل الفصل بينهما [٥].

وتناول الفارسي في هذه المسألة مشابهة الفعل المضارع للاسم، وإنما سمي مضارعا لمضارعته الاسم، والمضارعة المشابهة، ووجه الشبه بين الاسم والفعل المضارع من خمسة أوجه:[٦]

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ص١٢٠٩.

(٢) سورة المائدة: ٦٢.

(٣) الجنى الداني المرادي، ص١٢٧.

(٤) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٥٠٧/١.

(٥) التعليقة، ١٨/١.

(٦) أسرار العربية، الأنباري، ص٣٦.

- أحدها: أن يتخصص بعد الشيوع كما أن الاسم يكون شائعًا فيتخصص، نحو قولك (يقوم) يصلح للحال والاستقبال، فلما اقترن بالسين أو سوف اختص بالاستقبال، ونظيره (رجل) يصلح لجميع الرجال، فلما اقترن بـ (أل) اختص برجل معين، ولما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم اختص بعد شياعه فقد شابهه من ها الوجه.
- ثانيًا: دخول (لام الابتداء) على الفعل المضارع كما تدخل على الاسم، فتقول (إن زيدًا ليقوم) كما تقول (إن زيدًا لقائم)، ولام الابتداء تختص بالأسماء فلما دخلت على الفعل المضارع دلّ على مشابهة بينهما.
- ثالثًا: يشترك في الفعل المضارع الحال والاستقبال، وبذلك يشابه الأسماء المشتركة، فمثلًا (العين) يطلق على العين كعضو البصر، وعلى عين الماء، وغير ذلك.
- رابعًا: يأتي المضارع صفة كما يأتي الاسم كذلك، فتقول (مررت برجلٍ يضرب) كما تقول (مررت برجلٍ ضاربٍ).
- خامسًا: يجري الفعل المضارع مجرى اسم الفاعل في حركاته وسكونه، فمثلًا (يضرب) على وزن (ضارب) في حركاته وسكونه؛ ولهذا عمل اسم الفاعل عمل الفعل.

فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه استحق الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم.

٢٠- بناء الفعل الماضي

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾[١].

قال أبو علي[٢]: "وكذلك الفعل الماضي حُرِّك ولم يسكَّن، إذ وجد فيه مشابهة الفعل للاسم، وهو وصفك به النكرة في نحو قوله تعالى: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ)، ووقوعه موقع المشابهة للاسم في الجزاء، لئلا يكون كفعل الأمر الذي لم يشابه الاسم من جهة ألبتة".

التوضيح والتحليل:

الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون مبنيا على السكون، وما أعرب من الأفعال أو بني على الفتح فإنما بني لمشابهة للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء فبني على السكون [٣]. وقد انقسمت الأفعال إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٥.

(٢) التعليقة، ٢١/١.

(٣) الإنصاف، الأنباري، ص٥٣٤.

- القسم الأول: ضارع الأسماء مضارعة تامة استحق بها أن يكون معربًا وهو الفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع.
- القسم الثاني: ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الفعل الماضي.
- والقسم الثالث: ما لم يضارع الأسماء بوجه من وجوه المضارعة وهو فعل الأمر.

ونقص الفعل الماضي عن درجة الفعل المضارع لنقصان مضارعته، وزاد على فعل الأمر لفضلة عليه [١].

وقد شابه الفعل الماضي الاسم مصاحبته اللام الواقعة بعد لو كقوله تعالى: (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من الله)، وقوله تعالى: (ولو أسمعهم لتولوا)، وكذلك اتصال تاء التأنيث بآخر الماضي كما تتصل بآخر الاسم، وكذلك مباشرة (مذ ومنذ) للفعل الماضي كما الاسم.

وفضل الماضي على الأمر لشبهه بالمضارع من حيث وقوعه صفة وصلة وحالا وشرطا ومسندا بعد كان وإنَّ وظنَّ وأخواتها بخلاف الأمر [٢].

قال الأنباري[٣]: "بني الفعل الماضي على حركة تفضيلا له على فعل الأمر؛ لأن الماضي أشبه الأسماء في الصفة، ومن ذلك قولك (مررت برجل ضَرَبَ) كما تقول (مررت برجل ضارب)، وأشبه أيضا الأسماء في الشرط والجزاء، كما تقول (إن فعلت فعلت) والتقدير (إن تفعل أفعل)، فلما قام الماضي مقام المضارع، والمضارع قد أشبه الاسم، وجب أن يبنى على حركة تفضيلا له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها". وهذا ما أثبته الفارسي في هذه المسألة.

والشاهد في قوله تعالى: (وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ) أنَّ جملة (أنزلناه) من الفعل الماضي والفاعل والمفعول به في محل رفع صفة لـ (كتاب)، وبذلك شابه الفعل الماضي المضارع من حيث وقوعه صفة، وفيه دليل أيضًا على تقدم الصفة غير الصريحة على الصفة الصريحة، فـ (أنزلناه) جملة وليست صفة مفردة، و(مباركٌ) صفة مفردة، وردّه بعض النحويين بأن (مباركٌ) خبر مبتدأ محذوف، وذهب بعض النحويين إلى أن الصفة الصريحة إذا اجتمعت مع الصفة المؤولة وجب تقديم الصريحة إلا في ضرورة الشعر [٤].

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٧٧/١.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، ٣٥/١. وانظر: الكتاب، سيبويه، ١٦/١.

(٣) أسرار العربية، الأنباري، ص١٦٤.

(٤) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٣٠٨/٤.

كقول امرئ القيس:

وَفَرْعٍ يُغَشِّي الْمَتْنَ أسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيْثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثْكِلِ[1]

فالشاهد: (يُغَشِّي) وهو جملة على (أسْوَدَ) وما بعده وهن مفردات.

وقدم الوصف بالإنزال على الوصف بالبركة على العكس من قوله (وهذا ذكر مبارك أنزلناه)، وعلل ذلك؛ لأن الأهم في هذا الموضع وصفه بالإنزال؛ لأنه جاء بعد إنكارهم أن ينزل الله على بشر من شيء، وجاءت الصفة الأولى جملة فعلية؛ لأن الإنزال يتجدد وقتا مؤقتا، والثانية اسمًا صريحًا؛ لأن الاسم يدل على الاستقرار والثبوت، وهو المقصود في هذا الموضع، فبركة القرآن ثابتة ومستقرة [2].

٢١- رفع الفعل على الاستئناف

قال الله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[3]

قال الفارسي[4]: "قوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾، الرفع ها هنا وجه الكلام، قال أبو علي: يريد أنه خبر لمبتدأ محذوف".

تخريج القراءة:

"قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بالنون وجزم الراء، ووافقهم الشنبوذي عن الأعمش، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ويعقوب بالنون ورفع الراء ووافقهم ابن محيصن واليزيدي، وقرأ ابن عامر وحفص بالياء ورفع الراء"[5].

توجيه القراءة:

حجة من قرأ بالياء ففيه ثلاثة أوجه: [6]

- أولها: وأقواها أنه أضمر في الفعل ضمير يعود على لفظ الجلالة الله، لأنه هو المكفر الحقيقي، ويقوي هذا الرأي قراءة النون.

---

(١) ديوان امرئ القيس، ص١٦.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ٢٣٢/٤. والدرر المصون، السمين الحلبي، ٣٧/٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٧١.

(٤) التعليقة، ٢٠٠/٢.

(٥) إتحاف فضلاء البشر، أحمد البنا، ٤٥٦/١.

(٦) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ٢٢٩/١.

- الثاني: أن الضمير يعود على الصرف المدلول عليه من السياق، أي ويكفر صرف الصدقات.
- الثالث: أنه يعود على الإخفاء المفهوم من قوله: (وَإِنْ تُخْفُوهَا)، ونسب التكفير للصرف والإخفاء مجازيا؛ لأنهما سبب للتكفير.

وحجة من قرأ بالنون فهي نون المتكلم المعظّم نفسه.

وحجة من قرأ بجزم الفعل فقد عطف على محل (فَهُو خَيرٌ لَكُم) الجملة الواقعة جوابا للشرط[١].

ومن رفع فعلى ثلاثة أوجه: [٢]

- أحدها: الرفع على الاستئناف، والتقدير: (وَنَحنُ نُكَفِّرُ عنكم)، وتكون الواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام آخر.
- الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمر.
- الثالث: أنه عطف على محل ما بعد الفاء، إذ لو وقع مضارع بعدها لكان مرفوعا، كقوله: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتقمُ اللهُ مِنْهُ ﴾[٣].

وقال ابن عطية[٤]: "إنَّ الجزم في الراء أفصح هذه القراءات؛ لأنها تؤذن بدخول التكفير في الجزاء، وكونه مشروطا إن وقع الإخفاء، وأما رفع الراء فليس فيه هذا المعنى".

في حين يرى أبو حيان بأن[٥]: "الرفع أبلغ وأعم لأن الجزم يكون على أنه معطوف على جواب الشرط الثاني، والرفع يدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات أبديت أو أخفيت".

وسيبويه أيضًا يرى أن الرفع وجه الكلام، وهو الجيد [٦].

وقد علق الفارسي على ذلك[٧]: إنَّ سيبويه يريد أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (ونحن نكفّ) فتعطف جملة اسمية على اسمية.

---

(١) شرح الهداية، أبو العباس المهدوي، ص٢٠٩. والدر المصون، السمين الحلبي، ٦١٠/٢.

(٢) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ٢٢٩/١.

(٣) سورة المائدة: ٩٥.

(٤) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص٢٤٩.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ٥٢٤/٢.

(٦) الكتاب، سيبويه، ٩٠/٣.

(٧) التعليقة، ٢٠١/٢.

ووافق الفارسي سيبويه في قراءة الرفع، وكلا القراءتين متواترتان، لا يحق لنا تخطئتهما، فهو من باب التعدي على المتواتر.

٢٢- المسند والمسند إليه

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ (١)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُه﴾ (٢)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ﴾ (٣)

قال أبو علي(٤): "الجار الذي يدخل على المبتدأ على ضربين: أحدهما: أن يدخل في غير الإيجاب، والآخر: أن يدخل في الإيجاب. فأما غير الإيجاب فنحو النفي والاستفهام إذا قلت: هل من أحدٍ في الدار، وقوله تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ ، فأحد مرتفع بـ (ما) وهي حجازية، ولم تمتنع من أن تعمل مع الفعل بالظرف كما لم تمتنع (إنَّ) والدليل على ذلك نصب الخبر، ومن ذلك قوله تعالى (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُه) فالجار والمجرور في موضع رفع ولذلك أتبع (غيرُه) في إعرابه، والاستفهام نحو قولك: (هل من أحدٍ)، وقوله تعالى: (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ)".

حدّ النحاة المبتدأ بأنه(٥): "الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفي به. فالاسم جنس للمبتدأ يدخل ضمنه الصريح والمؤول، والمجرد عن العوامل اللفظية مثل كان وإنّ وظنّ واخواتها. غير المزيدة مدخل لنحو (بحسبك زيد)، (وما من إله إلا الله)، مما جاء مبتدأ مجرورا بحرف جر زائد. وقوله (مخبرا عنه أو وصفا) مخرج لأسماء الأفعال، و(رافعا لمكتفي به) فخرج نحو قائم من قولك: (أقائم أبوه زيد؟)، فإنَّ مرفوعه ليس يكتفي به معه".

ويدخل الجار على المبتدأ في قولك (ما عندي من أحد) و (هل عندك من مال؟) والأصل (ما عندي أحدُ، وهل عندك مالٌ؟)، فـ (أحدٌ ومالٌ) يرتفعان بالابتداء، ثم دخل عليهما الجار وهو حرف زائد، ومن ذلك قولك (حسبُك زيد) فـ (حسب) مبتدأ و (زيد) الخبر، ثم تقول (بحسبك زيدٌ) فيدخل الجار على ما كان مبتدأ قبل دخوله (٦).

---

(١) سورة الحاقة: ٤٧.

(٢) سورة هود: ٥٠/ ٦١/ ٨٤. وسورة المؤمنون: ٢٣/ ٣٢.

(٣) سورة الأعراف: ٥٣.

(٤) التعليقة، ١/٤٧-٤٧.

(٥) شرح ابن الناظم، ص٧٤.

(٦) شرح الكتاب، السيرافي، ١/١٧٥.

ويرى السيوطي بأن الأرجح في قولنا (بحسبك زيد) أنّ (بحسبك) خبر مقدم، و(زيد) المبتدأ نظرا للمعنى؛ لأنه محط الفائدة وهذا قول شيخه الكافيجي [١].

فالجار الذي يدخل على المبتدأ قد يدخل في الإيجاب كقولنا (بحسبك زيد)، وفي غير الإيجاب كقول الله تعالى: (فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ) [٢] فـ (أحد) اسم ما العاملة عمل ليس، و(حاجزين) خبرها، و(منكم) متعلق بمحذوف تقديره (أعني)، ويجوز أن تكون (حاجزين) نعت لأحد على المعنى فتكون في موضع جر، والخبر (منكم) [٣].

وتعمل (ما) الحجازية عمل ليس بأربعة شروط:

- أحدها: أن يتقدم اسمها على خبرها.
- الثاني: ألا يقترن الاسم بإن الزائدة.
- الثالث: ألا يقترن الخبر بـ (إلا).
- الرابع: ألا يليها معمول الخبر إلا إذا كان ظرفا أو حرف جر.

وتعمل عمل (ليس) بتلك الشروط سواء أكان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة [٤].

ومن ذلك قوله تعالى: (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُه) حيث قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة برفع (غيره) أي (ما لكم من إلهٌ غيرُه) فـ (غيره) نعت على الموضع، وقرأ الكسائي (غيره) بالخفض على الموضع [٥].

٢٣- (لات) من الحروف العاملة عمل (ليس).

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [٦]

قال أبو علي[٧]: "(لاتَ) هي (لا) زيد فيها حرف التأنيث نحو: ثُمَّ، وثُمَّتَ، ورُبَّ، ورُبَّتَ... كما أن قول الله عز وجل: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قليل".

---

(١) همع الهوامع، السيوطي، ٣٥٩/١.

(٢) سورة الحاقة: ٤٧.

(٣) إعراب النحاس، ص١١٩٥.

(٤) شرح ابن الناظم، ص ١٠٣-١٠٤. شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص١٠٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٣٤٨/٢. وإعراب النحاس، ص٣١٠. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٢٦٠/٩.

(٦) سورة ص: ٣.

(٧) التعليقة، ٩٩/١.

التوضيح والتحليل:

تعمل (لات) عمل (ليس) وفي عملها خلاف بين النحاة، فمذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرطين: كون معموليها اسمي زمان وحذف أحدهما، والغالب حذف المرفوع.

ومنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل، فإن وليها مرفوع فمبتدأ خبره محذوف، وإن وليها منصوب فمفعول لفعل محذوف، والأخفش يرى أنها تعمل عمل (إنَّ) فتنصب اسمها وترفع خبرها. وعلى ذلك تحصّل في (حين) في قوله تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ثلاث قراءات: الرفع والنصب والجر.

الرفع على الابتداء أو على أنها اسم لـ (لات) العاملة عمل (ليس) وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل (إنَّ).

والنصب على أنها اسم (لات) العاملة عمل (إنَّ) أو على الخبرية إن كانت عاملة عمل (ليس) أو على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره (لا أرى حين مناص) وفي الجر وجه واحد حيث يرى الفراء أن (لات) تستعمل حرفا جارا لاسم الزمان مثل (منذُ ومذْ) [1].

والفارسي وسيبويه يريان بأن رفع (حين) قليل، والأكثر حذف الاسم وإظهار الخبر.

٢٤- لغة (أكلوني البراغيث).

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [2].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [3].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ۚ بَلَاغٌ﴾ [4]

قال أبو علي[5]: "قوله تعالى (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى) على قوله تعالى (اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ)، فالضمير الذي في (أسَرُّوا) راجع إلى قولهم (وهم)، ولما جاء (وأسَرُّوا) متراخيًا عن الأوّل كأنه قيل: مَن المُسِرّون؟ فقيل الذين ظَلموا، أي هُم الذين ظلموا، وقد يَسوغ ذلك في غير المتراخي، من ذلك قوله تعالى (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ) كأنه قيل: ما هو؟

---

(١) التصريح على التوضيح، ابن هشام، ٢٨٥/١. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٥١/٧. والدرر المصون، السمين الحلبي، ٣٤٧/٩. والمساعد، ابن عقيل، ٢٨٣/١.

(٢) سورة الأنبياء: ٣.

(٣) سورة الحج: ٧٢.

(٤) سورة الأحقاف: ٣٥.

(٥) التعليقة، ٢٤٤/١-٢٤٥.

فقيل: هو النار، فالنّار خبرٌ محذوف المبتدأ، ومثله (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ۚ بَلَاغٌ). على قولهم: ما هي؟ أو كيف هي؟ فقال: ذاك بلاغٌ".

التوضيح والتحليل:

إذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة تثنية ولا جمع، وهذا مذهب جمهور العرب، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول (قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات)، كما تقول (قام زيد).

ومذهب طائفة من العرب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو جمع ألحق به علامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول (قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات)، والألف والواو والنون حروف تدل على التثنية والجمع، كما التاء في قامت هند حرف تدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد المذكور مرفوع بالفعل كما أنَّ (هند) ارتفعت بالفعل الذي قبلها[١].

والنحويون يعبرون عن هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث)، وحكى اللغويون أنّ أصحاب هذه اللغة هم طَيئ يلتزمون العلامة أبدًا، ولا يفارقونها، وحكى أيضًا بعض الرواة من لغة (أزْد شَنُوة)[٢]، ووصفها ابن عقيل بأنه لغة قليلة [٣]، واشتهر عن ابن مالك تسميتها (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)، وقال عنها إنها لغة قوم وجب تصديقها كما تصدقهم في غيرها[٤].

وقال أبو حيان[٥]: اختلف النحاة في تخريجها، فذهب بعضهم إلى أنها ضمائر وأن ما بعدها بدل منها، وذهب آخرون إلى أنها ضمائر وما بعدها مبتدأ، والجملة السابقة في موضع الخبر، واختار أبو حيان أنها علامات كتاء التأنيث تدل على تثنية الفاعل وجمعه، كما دلت التاء على تأنيثه. ومما جاء على تلك اللغة قول الشاعر:

تَوَلّى قِتالَ المارِقينَ بِنَفسِهِ وَقَد أَسلَماهُ مُبعَدٌ وَحَميمُ[٦]

---

(١) شرح ابن عقيل، ٧٩/٢-٨٥. وانظر: نتائج الفكر، السهيلي، ص٥٨١. وشرح الكافية، ابن مالك، ص٥٨٠. وشرح التسهيل، ابن مالك، ١١٦/٢. والتذييل والتكميل، أبو حيان، ١٨٠/٦. والاقتراح في الأصول، السيوطي، ٤٦/١. وهمع الهوامع، السيوطي، ٥١٣/١.

(٢) التذييل والتكميل، أبو حيان، ٢٠٣/٦.

(٣) شرح ابن عقيل، ٨١/٢.

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، ١١٦/٢.

(٥) التذييل والتكميل، أبو حيان، ج٢٠٣/٦.

(٦) شرح ابن عقيل، ٤٦٩/١.

الشاهد فيه: قوله (وَقَد أَسلَماهُ مُبعَدٌ وَحَميمُ) حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، والقياس أن يقول " وَقَد أَسلَمهُ مُبعَدٌ وَحَميمُ).

وعلى هذه اللغة جاء قوله تعالى: "وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا"[١] وقد خرجها النحاة على أوجه عدة [٢] فـ(الذين) يجوز أن يكون في موضع رفع ونصب وجر، فالرفع من أربعة أوجه:

- أحدها: أن يكون بدلا من الواو في (أسروا)، وعزاه ابن عطية لسيبويه [٣].
- الثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره (هم الذين ظلموا)، وبه قال أبو علي في كتابه التعليقة.
- الثالث: أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، تقديره (الذين ظلموا يقولون ما هذا إلا بشر مثلكم) فحذف القول، وهو كثير في لغة العرب.
- الرابع: أن يكون فاعل (أسروا) على لغة (أكلوني البراغيث)، والواو حرف لمجرد الجمع، وإليه ذهب الأخفش [٤] وأبو عبيدة [٥].
- الخامس: أنه مرفوع بفعل مقدر تقديره (يقول الذين) واختاره النحاس [٦].

والنصب من وجهين: على إضمار (أعني) أو (أذم).

والجر من وجهين أيضا: أحدهما: نعت والثاني: بدل من (الناس) ويعزى هذا القول للفراء، حيث يقول في معانيه: "و(الذين) تابعة للناس مخفوضة، كأنك قلت: اقترب للناس الذين هذه حالهم، وإن شئت جعلت الذين مستأنفة مرفوعة"[٧].

وفي قوله تعالى: (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ ۖ النَّارُ) قرأ الجمهور (النَّارُ) بالرفع على إضمار مبتدأ، وكان سائلا: (ما هو؟) قال: (النار)، وأجاز الزمخشري [٨] أن تكون (النَّارُ) مبتدأ، وجملة (وعدها) هي الخبر.

---

(١) سورة الأنبياء: ٣.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، ص١٥٨وانظر: شرح الكتاب، السيرافي، ٣٧١/٢. ومشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص٤٧٧. والدرر المصون، السمين الحلبي، ١٣٢/٨.

(٣) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص١٢٧٤.

(٤) معاني الأخفش، ص٤٤٧.

(٥) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص١٢٧٤.

(٦) إعراب النحاس، ص٦٠٠.

(٧) معاني الفراء، ١٩٨/٢.

(٨) الكشاف، الزمخشري، ص٧٠١.

وقرأ إبراهيم بن يوسف وزيد بن علي وابن أبي عبلة (النَّارَ) بالنصب على الاختصاص، وقال أبو حيان "من أجاز في الرفع أن يكون (النارُ) مبتدأ، فقياسه أن يجيز في النصب أن يكون في باب الاشتغال" [١].

وقرأت بالجر وتوجيه الجر على البدل من (شر) [٢].

وفي قوله (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ۚ بَلَاغٌ)، قرأ الجمهور (بلاغٌ)، وفي رفعه وجهان:

- أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير (تلك الساعة بلاغٌ)، وقيل التقدير (هذا بلاغ) أي القرآن بلاغ.
- الثاني: أنه مبتدأ والخبر (لهم) الواقع بعد (ولا تستعجل)، وهو ضعيف؛ لأن فيه تفكيك الكلام بعضه من بعض، وفصل بالجملة التشبيهية.

وقرأ عيسى والحسن وزيد بن علي (بلاغًا) فنصب على المصدر، ويجوز نصبه نعتا لـ(ساعة). وقرأ الحسن (بلاغ) بالجر نعتًا لـ (نهار)، والتقدير من نهار ذي بلاغ) [٣].

والفارسي استشهد بالآيات الثلاثة على حذف المبتدأ في تراخي الكلام، وهو جائز في غير التراخي.

٢٥- (إنْ) بمعنى (ما)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾[٤].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[٥]

قال أبو علي[٦]: "(إنْ) التي بمعنى (ما) مثل التي في قوله تعالى (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) وكالتي في (مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ)، وعلى هذا تأويل بيت الفرزدق:

بِفِي الشامتينَ التربُ إن كان مَسَّني رَزِيَّة شِبْلي مُخدِرٍ في الضَّراغِمِ [٧]

معناه: ما كان مَسَّني".

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان، ٤٧٢/٦.

(٢) الكشاف، الزمخشري، ص٧٠١. والبحر المحيط، أبو حيان، ٤٧٢/٦.

(٣) البحر المحيط، أبو حيان، ٩٦/٨. والدرر المصون، السمين الحلبي، ٦٨١/٩.

(٤) سورة الملك: ٢٠.

(٥) سورة الأحقاف: ٢٦.

(٦) التعليقة، ٢٩٠/١-٢٩١.

(٧) ديوان الفرزدق، ص٥٣٤.

التوضيح والتحليل:

تأتي (إن) نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو: (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) والتقدير: ما الكافرون إلا في غرور، وتدخل على الجملة الفعلية، نحو (إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ) [١].

وجاء في الأمالي أنَّ (إنْ) النافية تأتي على ثلاثة أوجه: [٢]

- أحدها: ألا تأتي بعدها بحرف إيجاب، كما في قوله تعالى (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا)[٣].
- الثاني: أن تأتي بعدها بـ (إلا)، فتجعل الكلام موجبًا، ومنه قوله (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) [٤].
- الثالث: أن تدخل (لما) التي بمعنى (إلا)، ومنه قوله تعالى (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) [٥].

تدخل (إنْ) على الأفعال وعلى الأسماء ولا تؤثر فيها لأنها ليست بمختصة، واختلف النقل عن النحاة في إعمال (إنْ) عمل (ليس)، فابن مالك يقول في إعمالها [٦]"مقتضى النظر أن يكون إلحاق (إنْ) النافية بـ (ليس) راجحًا على إلحاق (لا) لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة وعلى الظرف والجار والمجرور وعلى المخبر عنه بمحصور" وأجاز إعمالها إعمال (ما) الحجازية الكسائي، وابن السراج والفارسي وابن جني، وأكثر الكوفيين، ومنع إعمالها أكثر البصريين والفراء[٧].

ونقل النحاة عن الفارسي إعمالها، ولو رجعنا إلى البصريات لوجدنا عكس ذلك، الفارسي يقول: "من شبه (ما) بـ (ليس) فنصب بها لدخولها على المبتدأ والخبر كما أنَّ (ليس) كذلك، ولأنها نفي الحال كـ (ليس)، ولا يجوز على هذا أن تنصب بـ (إنْ) كما تنصب بـ (ما) وإن كانت نافية؛ لأنها ليست لنفي الحال كـ (ما) ... وباب هذه الحروف وقياسها ألا تعمل فلا ينبغي أن يخرج شيء عن أصله إلا بسماع ولم نعلم ذلك جاء مسموعًا في (إنْ)" [٨].

---

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٣/١.

(٢) الأمالي، ابن الشجري، ١٤٤/٣.

(٣) سورة يونس: ٦٨.

(٤) سورة الملك: ٢٠.

(٥) سورة الطارق: ٤.

(٦) شرح التسهيل، ابن مالك، ٣٧٥/١.

(٧) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص١٢٠٧. وانظر: شرح التصريح، خالد الأزهري، ٢٨٦/١

(٨) المسائل البصريات، الفارسي، ص٦٤٦.

واختلف النقل أيضًا عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها وأن المبرد منع ذلك، وقد أورد النحاس عكس ذلك حيث قال: إن سيبويه والفراء يرفعان، والكسائي والمبرد ينصبان [١]، ولعل ما أورده النحاس هو الصحيح؛ لأنه يتوافق مع رأي المبرد الذي أورده في المقتضب حيث قال: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما) وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك في (ما)، وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى"[٢]، والفارسي أيضًا نقل عن المبرد الإعمال فنجده يقول: "وأما ما يقوله أبو العباس أنه يجيز قياسًا (إنْ زيدٌ قائمًا)، ويقيسه على (لا)، فليس بشيء"[٣].

والمالقي نقل بأن المبرد أعملها إجراء لها مجرى (ما) الحجازية، فرفع بها ما كان مبتدأ، ونصب ما كان خبرا، وعدم عملها هو الكثير والأصل، لعدم الاختصاص [٤].

وقول بعض النحاة لا تأتي (إن) النافية إلا وبعدها (إلّا) أو (لمّا) التي بمعناها مردود بقوله تعالى (إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا) (قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ).

وخرج بعضهم على أنّ (إن) النافية في قوله (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ) أي في الذي ما مكناهم فيه، وقيل زائدة، ويؤيد الرأي الأول قوله (مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ)، وكأنه إنما عدل عن (ما) لئلا يتكرر فيثقل اللفظ، وقيل بل هي في الآية بمعنى قد [٥].

وأورد السمين الحلبي ثلاثة أوجه لـ(إن) في قوله عز وجل: (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ):[٦]

- أحدها: (إنْ) شرطية، وجوابها محذوف، والجملة الشرطية صلة (ما) والتقدير (في الذي إنْ مكناكم فيه طغيتم).
- الثاني: أنَّها مزيدة، والتقدير (مكناهم في الذي مكناكم فيه)

---

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص١٢٠٧.

(٢) المقتضب، المبرد، ٣٥٩/٢.

(٣) المسائل البصريات، ص٦٤٦.

(٤) رصف المباني، المالقي، ص١٠٧.

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٣/١.

(٦) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٦٧٥/٩-٦٧٦. وانظر: أمالي ابن الشجري، ١٤٤/٣.

- الثالث: والذي اختاره السمين الحلبي والفارسي من قبله، أنها نافية، بمعنى (مكناهم في الذي ما مكناكم فيه من القوة والبسطة وسعة الرزق، وعدل عن لفظ (ما) النافية إلى (أن) كراهية اجتماع متماثلتين لفظًا.

وخلاصة هذه المسألة أن الراجح من كلام سيبويه والفارسي أن مذهبهما في إعمال (إنْ) هو مذهب البصريين، فالفارسي لا يرى صحة قياس (إنْ) على (ما)؛ لأن (ما) عملت عمل (ليس)؛ لأنها أشبهتها من وجهين، أما (إنْ) وإن كانت نافية فهي ليست لنفي الحال، وهذا ما صرح به ابن جني حين قال: "إعمال (إنْ) عمل (ما) فيه ضعف؛ لأن (إنْ) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) [1].

٢٦- حذف المبتدأ العائد من الصلة إلى الموصول

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [2]

قال أبو علي الفارسي[3]: "وقوله: وفيه ضعف، أي بحذفك المبتدأ العائد من الصلة إلى الموصول وهو (هو) نحو: مررت بأيهم أفضل لأن تقديره: أيهم هو أفضل، وكذلك ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ عند سيبويه".

تخريج القراءة:

"قرأ جمهور القراء (أيُّهم) بالضم، وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء وزائدة عن الأعمش (أيَّهم) بالنصب"[4].

توجيه القراءة:

في توجيه (أيُّهم) أقوال عديدة، أهمها ما ذهب إليه سيبويه في أن (أي) موصولة بمعنى الذي وحركتها حركة بناء، وأشد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، و(أيُّهم) في محل نصب مفعول لـ (لننزعن).

ويرى الخليل أن (أيُّهم) مبتدأ، و(أشد) خبره، وهي استفهامية، وتقدير الجملة: (لننزعن من كل شيعة المقول فيهم: أيُّهم أشد). وذهب يونس إلى ما ذهب إليه الخليل من أنها استفهامية مبتدأ

---

(١) المحتسب، ابن جني، ١/٢٧٠.

(٢) سورة مريم: ٦٩.

(٣) التعليقة، ١/٢٧٢.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان، ٦/٢٥٧.

إلا أنه علق عمل (لَنَنْزِعَنَّ)، في حين ذهب الكسائي إلى أن معنى (لَنَنْزِعَنَّ) لننادينّ؛ فلم يعمل في (أي)[١].

وتوجيه قراءة النصب فعلى أنها معربة، وهذه القراءة تدل على أن مذهب سيبويه أنه لا يتحتم فيها البناء، وقد قال أبو جعفر: "ما علمت أحد من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه"[٢].

وقد قال سيبويه[٣]: "حدثنا هارون أن ناسا وهم الكوفيون يقرؤونها ﴿ثمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾ وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها".

وأي الموصولة لها أربعة أحوال: [٤]

- الأول: أن يذكر مضافها وعائدها (حضر أيُّهم هو قائم).
- الثاني: أن يحذف مضافها ويذكر العائد (اضرب أيّا هو قائم)، وفي الحالتين السابقتين معربة بإجماع النحاة.
- الثالث: أن تضاف ويحذف العائد كما في الآية السابقة، وفي هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور لشدة افتقارها إلى المحذوف، وذهب والخليل ويونس الكوفيون إلى إعرابها، وقال ابن مالك إعرابها قوي.
- الرابع: أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد نحو: (اضرب أيّا قائم)، وفي هذه الحالة معربة، وذهب بعض النحويين إلى بنائها قياسا على الحال الثالث.

ولعل الراجح الرأي القائل بأن (أي) معربة إلا إذا أضيفت وحذف العائد، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة، وأما قراءة النصب فهي لغة من لغات العرب نص على ذلك سيبويه ووصفها بأنها جيدة، فلا داعي لرفض تلك اللغة، وقد كان أبو عمرو يقرأ (أيَّهم) بالنصب، ويرد من يقرؤها بالرفع.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣٩٩/٢. ومشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص٤٥٨. والبحر المحيط، أبو حيان، ٢٥٧/٦.

(٢) إعراب النحاس، ٢٨٥/١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٣٩٩/٢.

(٤) همع الهوامع، السيوطي، ٢٩٤/١.

٢٧- العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [١].

قال أبو علي[٢]: "تقدير قوله تعالى (والصّابِئون) على أن (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) كلهم كذا والصابئون، أي والصابئون من آمن منهم فله كذا، فحذف خَبَرهم لموافقة خبرهم خبر من تقدم، كقولك: إن زيدًا منطلق وعمروٌ، إذا أردت: وعمرو منطلق، فحذفت خبره لاشتراكه مع الأول في الخبر وحمل (عَمرو) على موضع (إنّ)، كما حُمِل (الصابئون) عليه، ومثل هذا قوله: فإنّي وَقَيَّارٌ بها لَغَريب".

التوضيح والتحليل:

إذا أتى بعد اسم إنَّ وخبرها بعاطف، جاز في الاسم الذي بعده وجهان:

- أحدهما: النصب، عطفا على اسم (إنَّ)، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرًا).
- الثاني: الرفع، نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ)، واختلف النحاة في توجيهه، والمشهور أنه معطوف على محل اسم (إنَّ)، فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا ظاهر كلام ابن مالك، وذهب آخرون إلى أنه مبتدأ خبره محذوف، ورجحه ابن عقيل.

فإن كان العطف قبل استكمال الخبر تعين النصب عند جمهور النحاة، نحو: (إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان) وأجاز بعضهم الرفع [٣]. والعطف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف بشرط استكمال الخبر مذهب بعض البصريين والمحققون من البصريين يشترطون بالرفع ليس بالعطف على محل الاسم بل على أنه مبتدأ خبره محذوف.

ولم يشترط الكسائي وتلميذه الفراء استكمال الخبر متمسكا بالشواهد الشعرية والقرآنية [٤]، والكسائي يجيز الرفع في الاسم الثاني قبل الخبر مطلقًا نحو قولك (إنَّ زيدًا وعمروٌ قائمان) و(إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، والفراء إنما يجيز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر إذا كان اسم (إنَّ) لا تظهر عليه العلامة الإعرابية، نحو قولك: (إنَّ هذا وزيدٌ قائمان)، و(إنَّك وزيدٌ قائمان) [٥]، وابن مالك

---

(١) سورة المائدة: ٦٩.

(٢) التعليقة، ٢٩٨/١.

(٣) شرح ابن عقيل، ٣٧٥/١.

(٤) التصريح، خالد الأزهري، ٣٢٢/١.

(٥) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٥٦/١-٢٥٧. وانظر: شرح الجمل، ابن عصفور، ٤٥٥/١. وارتشاف الضرب، أبو حيان، ص١٢٨٨. وشفاء العليل، السلسيلي، ٣٧٦/١.

ضعف المذهبين؛ لأن (إن وأخواتها) قوية الشبه بكان وأخواتها، فكما امتنع بـ (كان وأخواتها) أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ امتنع أيضًا بـ (إنَّ) [١].

وقد جاء في الشعر والنثر وقوع الاسم المرفوع مسبوقا بالواو بعد اسم (إنَّ) المنصوب وقبل خبرها، ومنه قول الشاعر:

مَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإِنّي وَقيَّارٌ بهَا لغَرِيبُ[٢]

الشاهد فيه (فإِنّي وَقيَّارٌ بهَا لغَرِيبُ) حيث استشهد فيه الكسائي والفراء على أنه عطف الاسم المرفوع (قيارٌ) على اسم (إنَّ) المنصوب وهو (ضمير المتكلم) قبل أن يأتي بالخبر الذي هو (لغريب)، وخَرَّجَ المحققون من العلماء بأنه مبتدأ خبره محذوف يدل عليه الخبر المذكور، وقد يكون المحذوف خبر (إنَّ) أو خبره المذكور، وفي الشاهد الشعري المذكور يتعين أن يكون خبر (إنَّ) هو المذكور، والمحذوف هو خبر المبتدأ؛ لأن الخبر المذكور اقترن باللام، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذًا [٣].

وقد جاء في القرآن آيتان بالرفع للاسم المعطوف قبل تمام الخبر، وذلك في قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ) والثانية قراءة البعض: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) [٤]. وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك، فسيبويه حمل قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِونَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) على التقديم والتأخير، والتقدير عنده (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك) [٥].

ويرى ابن مالك أنَّ الأسهل من التقديم والتأخير، تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: (إن الذين آمنوا فرحون والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)؛ فإن حذف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته في كلام العرب [٦].

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ٥١/٢.

(٢) المصدر السابق، ٥١/٢.

(٣) خزانة الأدب، البغدادي، ٤٢/٤.

(٤) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، ص٥٣٥.

(٦) شرح التسهيل، ابن مالك، ٥٠/٢.

أما الكسائي والفراء فظاهر التأويل للآية القرآنية والشاهد الشعري حجة لهم ولرأيهم، والفارسي ومن معه من المحققين خرجوا هذه الشواهد على أنها مبتدأ وخبره محذوف.

٢٨- إعمال (أنَّ) المخففة

قال الله تعالى:﴿ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ ﴾[١]

قال الفارسي[٢]: "أي مثل: ﴿ أَنْ غَضَبُ الله ﴾".

تخريج القراءة:

"قرأ نافع وحده ﴿ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ ﴾، بفتح غضب على أنها فعل ورفع لفظ الجلالة، وقرأ الباقون ﴿ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ ﴾، بالنون المشددة ونصب غضب"[٣].

توجيه القراءة:

قال أبو الحسن[٤]: إن (أنَّ) أجود في العربية فهي الأصل، وفي التخفيف إضمار وحذف، وما ليس فيه إضمار وحذف أجود.

وأما قراءة نافع: ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾، فإنَّ (أن) المخففة من الثقيلة، وغضب فعل ماض ولفظ الجلالة فاعل، وأهل العربية يستقبحون أن تلي الفعل مباشرة، فلا بد وأن يفصل بينهما فاصل، كقوله تعالى: ﴿علمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[٥]، و﴿أَفَلا يَرَونَ أنْ لا يَرجِعُ إلَيهِم قَولًا﴾[٦]، أما قوله تعالى ﴿وأنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى﴾[٧]، فقد عاملوا (ليس) معاملة (ما) ونحوها؛ لقلة تمكن (ليس) في الأفعال، وأما قوله ﴿ نُودِي أَنْ بُوْرِكَ مَنْ فِي النَّارِ ﴾[٨] فإن قوله: (بُورِكَ) على معنى الدعاء[٩].

---

(١) سورة النور: ٩.

(٢) التعليقة، ٢/٢٧٢.

(٣) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٥/٣١٤.

(٤) المصدر السابق، ٥/٣١٤.

(٥) سورة المزمل: ٢٠.

(٦) سورة طه: ٨٩.

(٧) سورة النجم: ٣٩.

(٨) سورة النمل: ٨.

(٩) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٥/٣١٤-٣١٦.

ويرى أبو حيان أنه لا فرق بين (أَنْ غَضِبَ) و(أَنْ بُورِكَ) في كون الفعل دعاء لا يفصل بينه وبين الفعل بشيء[١]، و(أن) المفتوحة انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية[٢].

وقرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة والسلمي وعيسى بتخفيف (أَنْ) و(غضبُ اللهِ)، بالرفع على الابتداء، والجار بعده خبره، والجملة خبر (أن)[٣]، وهذه هي القراءة التي استشهد بها سيبويه والفارسي على إنّ (أَنْ) مخففة، وجيء بعدها باسم مرفوع، والعرب لا تخففها في الكلام وبعدها اسم، إلا وتريد الثقيلة، واسمها ضمير الشأن [٤].

٢٩- إعمال (إنْ) المخففة وإهمالها

قال الله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٥]

قال الفارسي[٦]: "كما أنهم لم يعملوا (لما) و(لكن) إذا خففوه، فقلت ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، كما قلت: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ﴾، لكان قويًّا".

تخريج القراءة:

"قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (لَمَا) مخففة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة (لَمَّا) مشددة"[٧].

توجيه القراءة:

قال الفارسي[٨]: "من خفف (لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ) كانت (إنْ) عنده المخففة من الثقيلة، واللام هي التي تدخل معها لتخلصها من (إنْ) النافية، وما صلة كالتي في قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِن اللهِ﴾[٩]، وتكون (إن) متلقاه للقسم كما تتلقاه مثقلة. وإذا خففت (إنّ) فإهمالها هو الأغلب، وإذا أهملت لزمتها اللام الفارقة بينها وبين (إن) النافية، وممن أجاز إعمالها سيبويه والأخفش، وحينئذ لا تلزمها اللام الفارقة.

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان، ٥٣٢/٦.

(٢) شرح ابن عقيل، ٣٤٧/١.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٣٨٦/٨.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٦٣/٣ والتعليقة، ٢٧٢/٢.

(٥) سورة الطارق: ٤.

(٦) التعليقة، ٢٧٤/٢

(٧) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٣٩٧/٦.

(٨) ابن عقيل، ٣٧٨/١.

(٩) سورة آل عمران: ١٥٩.

وعليه تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة، (كُلُّ) مبتدأ، اللام الفارقة ما زائدة، (عَلَيهِا) خبر مقدم، (حَافِظٌ) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر (كل)، ومن ثقل (لمّا) كانت (أنْ) نافية، ولما بمعنى (إلا) [١].

قال الكسائي لا أعرف وجه التشديد، وقيل: إنّ ابن سيرين كره قراءة التشديد وأنكرها [٢]، وقال أبو الحسن[٣]: (لمّا) بمعنى (إلا) لغة مشهورة في هُذيل.

وتأتي (أنَّ) مخففة في الإيجاب، فإن عملت لم يحتج إلى (اللام) كما لا يحتاج إليها في الثقيلة كقولك: (أنْ زيدًا قائم) وإن شئت أدخلت اللام فقلت: (أنْ زيدًا لَقائمٌ)، ولا تدخل إلا على اسم وخبر. وإن خففتها ولم تعملها اقترن ما بعدها بـ (اللام)؛ للدلالة على الفرق بينها وبين (أنْ) في معنى الجحد، وتدخل (أنْ) المخففة على الاسم والفعل، فالاسم نحو قولك: (أنْ زيدٌ لذاهبٌ) والفعل (أن قام لزيد)، ومنه قوله عز وجل: (إِنْ كانَ وَعْدُ رَبِّنا لَمَفْعُولًا) [٤]، وقوله عز وجل: (وَإِنْ كانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ) [٥].

وذهب أهل الكوفة إلى أنَّ (أن) بمعنى (ما)، وفي اللام إلى أنها بمعنى (ألا) [٦]، وأما قول الشاعر:

... ... شَلَّتْ يمينُك إن قتلتَ لَمُسلِمًا[٧]

فمعناه عند الكوفيين (ما قتلت إلا مسلما)، وجه الاستشهاد في هذا البيت عند النحاة: مجيء فعل غير ناسخ بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة المهملة، وحكم مجيء الفعل غير الناسخ بعد (أنْ) نادر، ولا يقاس عليه، خلافا للأخفش الذي لا يرى بأسًا بدخول الفعل غير الناسخ بعدها.

---

(١) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص٣٦٨. وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص٧٥٨.

(٢) الحجة للقراء، الفارسي، ٣٩٧/٦.

(٣) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص١٩٦٦.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٨.

(٥) سورة الصافات: ١٦٧.

(٦) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٨٤/٣.

(٧) البيت لعاتكة بنت زيد، الشطر الثاني منه: حلت عليك عقوبة المتعمد. شرح المفصل، ابن يعيش، ٧١/٨. والإنصاف، الأنباري، ص٦٤١. وهمع الهوامع، السيوطي، ١٤٢/١.

وأجاز النحويون مجيء الفعل الناسخ بعد (إنْ) المخففة لأنّها لما كانت مشددة كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، فلما خففت ضعفت، وزال اختصاصها؛ فعوضوها بفعل ناسخ يختص بالمبتدأ والخبر [1].

والفارسي أورد رأي الكسائي وابن سيرين في قراءة (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)، ولم يعلق على رأيهما مع أن القراءة سبعية.

٣٠- (أنْ) بعد الفعل حَسِبَ

قال الله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[2]

قال الفارسي[3]: "وعلى هذا قرئ ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾، و﴿ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾، مرفوعًا ومنصوبًا".

تخريج القراءة:

"قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونُ ﴾، بالرفع، وقرأ الباقون: ﴿ أَلَّا تَكُونَ ﴾، بالنصب"[4].

حجة القراءة:

من قرأ: ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونُ ﴾ بالرفع عدّ (أَنْ) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف تقديره: (أنه)، و(لا) نافية، و(تكونُ) تامة، وفاعلها (فتنة)، والجملة الفعلية خبر أن، وعليه تكون (حَسِبَ) هنا لليقين لا للشك؛ لأن (أنْ) المخففة لا تقع إلا بعد يقين.

ومن نصب (تَكونَ) فـ (أنْ) عنده الناصبة للمضارع، دخلت على فعل منفي بـ (لا)، و(لا) لا ضير أن يعمل ما قبلها فيما بعدها من ناصب أو جازم أو جار، وعليه تكون (حَسِبَ) هنا على بابها من الظن. وحجة من نصب قوله ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾، ولما أجمعوا على إحداهما واختلفوا في الأخرى رُدَّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه [5].

ويرى الفارسي أنّ (أن) التي تنصب الفعل المضارع لا تكون لليقين والتثبت، فإذا ما دخلت على ظن وحسب وخال فإنّ (أن) تكون فيها على وجهين الناصبة والمخففة، فإذا وقعت

---

(١) شرح الأشموني، ٣٦٨/١.

(٢) سورة المائدة: ٧١.

(٣) التعليقة، ٢٧٦/٢.

(٤) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص٢٣٣.

(٥) المصدر السابق، ص٢٣٣. والدر المصون، السمين الحلبي، ٣٦٥/٤.

المخففة فالمراد اليقين، وإذا وقعت الناصبة فما بعد الظن لم يثبت وعلى هذا قرئت الآية السابقة بالرفع والنصب [١].

والقراءتان متواترتان ووردت على ألسنة العرب، فمن رفع جعل الفعل (حَسِبَ) بمعنى علم، ومن نصب جعله بمعناه الأصلي.

٣١- حذف الخبر

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [٢]

قال أبو علي[٣]: "ولا بد من أن تضمر خبرًا إذا قلت: (هل من رجل)، وكذلك إذا قلت (لا رجلَ)، لأن لا رجل، وهل من رجل في موضع المبتدأ، فكما لا تتم المبتدآت نحو: (ليسَ زَيْدٌ)، (وهَلْ عَمْرٌو) كلامًا إلا بالأخبار، كذلك لا يتم (هل من رجل) و (لا رجل) كلاما مفيدا حتى تجعل له خبرًا، والخبر قد يكون إما مضمرًا وإما مظهرًا، وإضماره في السوغ والحسن كإظهاره، وعلى هذا قوله تعالى ﴿مَثَل الْجَنَّةِ﴾ ونحوه".

التوضيح والتحليل:

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ)، فتنصب المبتدأ اسما لها، وترفع الخبر خبرا لها، وقد تأتي مفردة غير مكررة، نحو: (لا رجلَ قائمٌ)، أو مكررة نحو: (لا حولَ ولا قوة إلا بالله) ، ويشترط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فإذا جاءا معرفة لا تعمل، وكذلك لا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما ألغيت، نحو قوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [٤]، وفي الآية الكريمة جاءت "لا" مهملة؛ لأنه فصل بينها وبين اسمها بالجار والمجرور، وكررت بقوله تعالى: ﴿وَلَآ هُمْ عَنْهَا يَنْزِفُوْنَ﴾؛ وحكم إهمالها وتكرارها واجب عند الجمهور ويبنى اسمها على الفتح إذا كان مفردا –لا مضاف ولا شبيه بالمضاف – أو جمع تكسير، نحو: (لا رجلَ، ولا رجالَ)، ويبنى على الكسر إذا كان جمعا بألف وتاء، وينصب إذا كان اسمها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف [٥].

والبناء مذهب سيبويه وأبي العباس وتبعه السيرافي، ومذهب الكوفيين والزجاج أنّ الفتحة فتحة إعراب لا بناء، ويرى المبرد أن (مسلمَين ومسلِمين) معربان [٦].

---

(١) التعليقة، ٢٧٦/٢، والحجة، ٢٤٦/٣.

(٢) سورة محمد: ١٥.

(٣) التعليقة، ٢٤/٢.

(٤) شرح ابن عقيل، ٥/٢-٦.

(٥) أوضح المسالك، ابن هشام، ٨/٢.

(٦) شرح الكتاب، السيرافي، ١٥/٣. وشرح ابن عقيل، ٨/٢.

وذهب قوم إلى ان جمع المؤنث السالم مبني على ما كان ينصب به وهو الكسر، وأجاز بعضهم الفتح [١].

وقد يحذف خبرها، ولحذفه ثلاثة أوجه [٢]:

- أحدها: يمتنع الحذف إذا لم يكن فيه دليل لفظي أو معنوي، نحو قولك مبتدئا مقتصرا: (لا رجلَ)، فمثل هذا لا يعد كلاما في العربية.
- الثاني والثالث: ما يجوز حذفه أو يجب، فحذف ما دل عليه دليل، نحو قول: (لا رجلَ) لمن قال: (هل في الدار من رجل؟)، وقولك للشاكي: (لا بأسَ).

وهذا عند الحجازيين جائز الحذف والإثبات، وعند التميميين والطائيين واجب الحذف، بشرط ظهور المعنى.

والفارسي يجيز حذف الخبر إذا دلّ عليه المعنى، ففي قولك: (لا رجلَ) لا بد من إضمار الخبر؛ لأن قولك: (لا رجلَ) في موضع المبتدأ، والمبتدأ لا يتم إلا بخبر، والخبر يجوز إضماره إذا دلّ عليه السياق، نحو قوله تعالى: ﴿مَثَل الْجَنَّةِ﴾.

وفي قوله تعالى: ﴿مَثَل الْجَنَّةِ﴾ عدة أقوال: [٣]

- أحدهما: هناك حذف والتقدير: (فيما يتلى عليكم مثل الجنة).
- الثاني: مثل بمعنى صفة، قاله يونس، وكذلك أبو حيان، وهو مرفوع بالابتداء، وقال محمد بن يزيد (كلا القولين حسن وجميل).
- الثالث: قال الكسائي: (مثل الجنة كذا، وفيها كذا ولهم فيها كذا).
- الرابع: عن أبي إسحاق قال [٤]: " ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ تفسير لقوله تعالى [٥]: (إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) ، ثم فسر تلك الأنهار، فالمعنى (مثل الجنة...) مما عرفتموه في الدنيا من الجنات والأنهار جنة (فيها أنهار من ماء غير آسن).

والخلاصة أن هناك اتفاقا عند معظم النحاة على إعراب ﴿مَثَل الْجَنَّةِ﴾ مبتدأ، والخلاف في الخبر، فقيل هو مذكور وهو ﴿كمن هو خالد في النار﴾، وقيل محذوف، واختلف في تقديره،

---

(١) شرح ابن عقيل، ٩/٢.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، ٥٦/٢.

(٣) إعراب النحاس، ص٩٩٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٩/٥.

(٥) سورة الحج: ١٤.

فسيبويه يرى أنه مقدر قبله، وقيل بعده [١]. وقد صرح أبو علي بحذف الخبر في قوله ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ دون أن يقدره أو يؤول معنى الخبر المحذوف.

٣٢- البناء والإعراب في اسم (لا النافية للجنس)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [٢]

قال أبو علي[٣]: "أجاز الخليل: (لا آمِرَ بمعروفٍ) فجعل (بمعروف) تبيينًا، فهذا على قول من قال: (أمرت)، ولم يعد الفعل ومن هنا جاز مثل قوله عز وجل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾، فقدم (فيه) على الصلة، لأن (فيه) تبيين، وليس في الصلة ولو كان فيها لم يجز تقديمه عليها، وهذا أيضا على قول من قال: (زَهِدْتُ)، ولم يعدّه، ولم يخبر فيم زهده".

التوضيح والتحليل:

يبنى اسم (لا) إذا كان اسما مفردا وهو اسم نكرة، وفي النداء يبنى الاسم المفرد أيضا لكنه معرفة.

ولا يبنى اسم (لا) المضاف؛ لأنك لو بنيت مع المضاف والمضاف إليه لكان بمنزلة ثلاثة أشياء جعلتها شيئا واحد، وهذا ليس من كلام العرب.

ويجري مجرى المضاف والمضاف إليه الموصول بشيء هو من تمامه؛ لأن الاسم مع تمامه يضاهي المضاف والمضاف إليه، ومن ذلك قول الخليل (لا أمرًا بالمعروف لك)؛ لأن الباء من (بمعروف) منصوب بآمر، فاسم الفاعل يعمل عمل فعله، ولو حذفت الباء فقلت: (لا آمرًا معروفًا) جعلت (المعروف) مفعول (آمر).

وإن قلت (لا آمرَ بمعروف) فإن الباء ليست في صلة (آمر)، والمعنى أنك قلت (لا آمر) وسكتَّ، وأضمرت خبره، ثم جئت بالباء للتبيين، والتقدير: (أعني بمعروف)، ونظيره قولك: (سقيا لك) كأنك تقول: (سقيًا) ثم تأتي بـ (لك) على تقدير (أعني لك)، فـ (لك) ليس معمولا لـ (سقيا)؛ لأنه قد وردت (سقيا) بكثرة من غير ذكر (لك) [٤].

وقال الرماني[٥]: "وتقول (لا آمرًا بالمعروف لك) فيجوز التنوين وتركه، والفرق بينهما أن أحدهما نفي عام والآخر نفي خاص بالمعمول، إذ المعمول يخصص كما تخصص الإضافة وكما

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان، ١١٠/٨.

(٢) سورة يوسف: ٢٠.

(٣) التعليقة، ٣٤/٢.

(٤) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٦/٣-٢٧. وانظر: شرح الرماني، ص٣٧٥.

(٥) شرح الرماني، ص٣٧٣-٣٧٤.

تخصص الصفة، وإذا جعل منفصل جرى الأول على عموم النفي، وصار العامل في الثاني عاملا آخر، إما مذكور أو محذوف".

والخلاصة من قول الرماني أنّ الاسم إذا عمل فيما بعده يكون النفي مقيدا بالمعمول والاسم منصوبا، وإذا لم يعمل الاسم فيما بعده يكون النفي مطلقا والاسم مبنيا.

وفي قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ عدّ الفارسي أن (فيه) ليس من صلة (الزاهدين)، وتبعه الزمخشري، وعلة ذلك أن الصلة لا تتقدم على الموصول، ألا تراك لا تقول: (وكانوا زيدًا الضاربين)، وإنما هو بيان، كأنه قيل: في أي شيء زهدوا؟ فقال: زهدوا فيه [1].

(١) الكشاف، الزمخشري، ص٥٠٨. والمحرر الوجيز، ابن عطية، ص٩٨٥.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

مَسَائِلُ فِي المَنْصُوبَاتِ

٣٣- نيابة المصدر المضمر عن الفاعل مع وجود مفعول صريح

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُنْجِي المُؤْمِنِينَ ﴾[١]

قال أبو علي الفارسي[٢]: "فإن قلت: أضمر المصدر في قوله: أن يُعَلَمَ، لتصير الجملة التي هي قوله: "ما الكلم" في موضع نصب، ويكون إضماري للمصدر كقراءة من قرأ: ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي المُؤْمِنِينَ ﴾، يريد نُجِّيَ النجاءُ المؤمنين، فإن ذلك غير جائز، لأن المفعول المنتصب حكمه أن يكون المرتفع في المعنى المقام مقام الفاعل".

تخريج القراءة:

"قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحده: ﴿ نُجِّيْ المُؤْمِنِينَ ﴾، بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يُسمَّ فاعله والياء ساكنة "[٣]، وجاء في النشر أن ابن عامر كان يقرأ بهذه القراءة [٤]، وروى حفص عن عاصم ﴿ نُنْجِي المُؤْمِنِينَ ﴾، بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة، والجيم خفيفة وكذلك قرأ حمزة والباقون [٥]".

توجيه القراءة:

الحجة لمن قرأ "ننجي" بنونين فعل مضارع من أنجى ينجي، مع أنها في الرسم بنون واحدة، أن النون تخفى عند الجيم فلما خفيت لفظا سقطت رسمًا، ونصب المؤمنين دل على أن في الفعل فاعلًا هو الله -عز وجل [٦].

أما من قرأ ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي المُؤْمِنِينَ ﴾، بنون واحدة والجيم مشددة فتوجيه ذلك من وجوه عدة [٧]:

---

(١) سورة الأنبياء: ٨٨.

(٢) التعليقة، ٧/١.

(٣) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص٤٣٠.

(٤) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٣٢٤/٢.

(٥) السبعة في القراءات العشر، ابن مجاهد، ص٤٣٠.

(٦) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص٢٥٠.

(٧) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٩١/٨.

الوجه الأول: أن يكون أصلها "نُنَجِّي " فاستثقل توالي مثلين فحذفت الثانية، وبه قرأ خارجة بن أبي عمرو وأبو معاذ [١] ﴿ونُزِّلُ الملائكةَ﴾[٢]، وكما في قوله: ﴿ تَذَكَّرُونَ﴾[٣]، و﴿تَظَاهَرُونَ﴾ [٤]، ويرى ابن جني أن سكون لام "نُجِّي" يقوي هذا الرأي فلو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا في الضرورة[٥].

وقد ضعف هذا الرأي من وجهين: [٦]

- الأول: لأن المثلين لا يحذف الثاني استخفافا إلا إذا اتفقت حركة المثلين نحو: تتفرقون، فإن اختلفت حركة المثلين لم يجز حذف الثاني نحو تتنافر الذنوب، والنونان في ننجي اختلفت حركتهما فلم يجز الحذف.
- الثاني: أن النون الثانية أصلية والتاء المحذوفة في مثل (تَذَكَّرُونَ) زائدة، فحذفها حسن لأن الحركتين متفقتان.

الوجه الثاني: أن نُجِّي فعل ماضٍ مبني للمفعول، وسكنت لامه تخفيفا، كما سكنت في قراءة الحسن [٧] ﴿مَا بَقِيْ مِن الرِّبَا﴾ [٨]، وأسند هذا الفعل (نُجِّي) إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول به، والتقدير: (نجي النجاءُ المؤمنين) كقولهم: (من كذب كان شرا)، أي كان الكذب شرا له [٩].

وكقراءة أبي جعفر وشيبة وجاءت أيضا عن عاصم قوله: ﴿لِيُجَزَى قَومًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[١٠][١١].

---

(١) المصدر السابق، ٤٧٧/٨.

(٢) سورة الفرقان: ٢٥.

(٣) سورة الأنعام: ١٥٢.

(٤) سورة البقرة: ٨٥.

(٥) الخصائص، ابن جني، ٣٩٨/١.

(٦) مشكل إعراب القرآن، مكي القيس، ٤٨٣.

(٧) الدر المصون، السمين الحلبي، ٦٣٧/٢.

(٨) سورة البقرة: ٢٧٨.

(٩) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص٢٥٠.

(١٠) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٣٧٢/٢.

(١١) سورة الجاثية: ١٤.

وقد بين العكبري أنه ضعيف من وجهين: الأول: تسكين أخر الماضي، والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول [١].

وابن جني علق على هذا[٢]: بأنه أقبح الضرورة ولا يعتد به أصلا.

أما الزمخشري فكان شديد الانتقاد حيث قال[٣]: "ومن رأى بهذا الرأي فهو متعسف بارد التعسف".

الوجه الثالث: أن أصله (نُنجي) كقراءة العامة إلا أن النون الثانية قلبت جيمًا، وأدغمت في الجيم بعدها، وهذا ضعيف جدًّا؛ لأن النون لا تقارب الجيم فتدغم فيها.

ويرى الفارسي أن هذا وهم، ولعله التبس عليه الإخفاء بالإدغام [٤].

الوجه الرابع: أن الفعل: (نجي) أسند لضمير المصدر لكم، (المؤمنين) منصوب بفعل مقدر.

وعلى الرغم من أن هذه القراءة من القراءات المتواترة، فقد خطأ كثير من النحويين هذه القراءة واعتبروها لحنا في العربية لا يجوز، وممن لحن هذه القراءة الزجاج حيث قال:" فأما ما روي عن عاصم بنون واحد فلحن لا وجه له لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل"[٥].

أما الفارسي فقد وجه القراءة على خطأ الراوي عن عاصم وأنه وَهَمَ في نقله عن عاصم حيث قال: "ينبغي أنه قرأ (ننجي) بنونين وأخفى الثانية؛ لأن هذه النون تخفى مع حروف الفم، وتبيينها لحن فلما أخفى عاصم ظن السامع الإخفاء بالإدغام من حيث كان كل واحد من الإخفاء والإدغام غير مبين"[٦].

ومن المعلوم أن الفعل إذا بني للمفعول فالمفعول به يقوم مقام الفاعل، وإذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه، وإذا وجد المفعول به فمذهب

---

(١) التبيان في، العكبري، ص٩٢٥.

(٢) الخصائص، ابن جني، ٣٩٧/١.

(٣) الكشاف، الزمخشري، ٦٨٥.

(٤) الحجة للقراء السبع، الفارسي، ٢٥٩/٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٤٠٣/٣.

(٦) الحجة للقراء السبع، الفارسي، ٢٥٩/٥.

البصريين أنه لا يجوز إقامة غيره مقامه وما ورد من ذلك فهو شاذ أو مؤول، ومذهب الكوفيين والأخفش أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود سواء تقدم المفعول به أم تأخر [١].

وأميل إلى مذهب الكوفيين والأخفش؛ لأنه يدعمه ما ورد عن العرب من شعر ونثر.

وأما موقف الفارسي وبعض النحاة من تلحين هذه القراءة لا أميل إليه ولا آخذ به، لأنها قراءة متواترة تلقتها الأمة بالقبول، ولعل الرأي الراجح في توجيه تلك القراءة الرأي القائل بحذف النون ويقوي هذا الرأي قراءة ابن كثير: ﴿ وَنُزِّلَ المَلاَئِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾ [٢] فكما أجيز حذف النون هنا فما المانع من حذفها في (نُجِّي).

٣٤- (مُذْ ومُنْذُ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [٣]

قال الفارسي[٤]: "كل من (مُذْ ومُنْذُ) لابتداء الغاية إلا أنَّ (مُذْ) تختص بابتداء عامة الأزمنة دون الأمكنة وغيرها من الأسماء ...، وأما قوله عز وجل: (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) فيكون على ابتداء أول يوم".

التوضيح والتحليل:

(مُنْذُ ومُذْ) لفظان مشتركان، والأغلب على (مُذْ) الاسمية، وعلى (مُنْذُ) الحرفية؛ لأن (مُذْ) دخلها الحذف، والحذف إنما يكون في الأسماء، وأصلها (مُنْذُ) بدليل لو صُغرت أو جمعت جمع تكسير ردّت النون إليها، ففي تصغيرها نقول (مُنيذ)، وفي جمعها نقول (أمناذ)، وفي التصغير والتكسير تعود الأشياء إلى أصولها، فدل على أن أصل (مُذْ) هو (مُنْذُ) [٥].

وجاء في المغني أنّ (مُنْذُ ومُذْ) لهما ثلاث حالات: [٦]

- أحدهما: أن يليهما اسم مجرور، والمشهور أنهما حرفا جر بمعنى (من) إن كان الزمان ماضيا، وإن كان حاضرا بمعنى (في)، وبمعنى (من وإلى) إن كان معدودا نحو: (ما رأيته مُذْ يومِ الخميس).

---

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ٨١/١. وشرح التسهيل، ابن مالك، ١٢٨/٢. وشرح ابن عقيل، ١١٩/٢. وخزانة الأدب، البغدادي، ٣٣٧/١.

(٢) سورة الفرقان: ٢٥.

(٣) سورة التوبة: ١٩٠.

(٤) التعليقة، ٢٤/١.

(٥) أسرار العربية، الأنباري، ص١٤٧.

(٦) مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٦٧/١-٣٦٨.

- ثانيا: أن يليهما اسم مرفوع، نحو: (مُذْ يومُ الخميس، ومُنْذُ يومان)، ففي هذه الحالة يرى المبرد وابن السراج والفارسي أنهما مبتدآن، وما بعدهما خبر، وقد جاءتا بمعنى الأمد إن كان الزمن حاضرا أو معدودا، وبمعنى أول المدة إن كان الزمن ماضيا، وقال الأخفش والزجاج والزجاجي ظرفان، ومعناهما (بين وبين) مضافين، فمعنى (ما لقيته مذْ يومان) بيني وبين لقائه يومان، وقال أكثر الكوفيون ظرفان مضافان لجملة حُذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل (مذْ كان يومان) وعليه السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف.
- ثالثا: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، والمشهور أنهما في هذه الحالة ظرفان مضافان، إما إلى الجملة وإما إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل مبتدآن، فيجب تقدير زمن مضاف للجملة يكون هو الخبر.

و(مذْ ومنذُ) تختصان بابتداء الغاية في الزمان كما أنّ (مِنْ) تختص بابتداء الغاية في المكان، وذهب الكوفيون إلى أنّ (مِنْ) تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان، واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) فدخلت (مِنْ) على (أول يوم) وهو ظرف زمان، ويستدلون بقول زهير:

لِمَنِ الديارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ أقوينَ مِن حِجَجٍ ومِن دَهْرِ[1]

ويردّ الأنباري على هذا الرأي[2]: بأنَّ الرواية الصحيحة فيه (مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دهر)، وإن صحت الرواية الأولى فالتقدير (من مرَّ حجج، ومن مرَّ دهر)، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مكانه.

وفي قوله تعالى: (من أول يوم) فمن مقابلة (منذُ)، فـ (مُنذُ) للزمان بمنزلة (مِن) للمكان[3]؛ لذلك قيل إنَّ معناها هنا (منذُ) والتقدير (منذ أول يوم ابتدئ بنيانه)، وقيل المعنى (من تأسيس أول يوم)، وعلة هذا التأويل أن (مِن) عند أصول النحويين لا يجر بها الزمان، وإنما يجر الزمان بـ (منذُ) [4].

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمة، ص٥٤. في الديوان: من شهر وليس من دهر.

(٢) أسرار العربية، الأنباري، ص١٤٧-١٤٨.

(٣) الكتاب، سيبويه، ١٧/١.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٣٨١/١٠.

ويرى ابن عطية[1]: أنّ الأفضل ترك التقدير، وأن تكون (مِن) قد جرت على لفظة (أول) لأنها بمعنى البداءة.

٣٥- ظنَّ وأخواتها

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ [2]

قال الفارسي[3]: "الباء في ظننت به لا تخلو من أن تكون ظرفا أو زائدة كزيادتها في (كَفَىٰ بِاللَّهِ)، وبحسبك صنيعُ الخير، لو كانت زائدة كزيادتها في هذين الموضعين لكان موضعه نصبا على أنه المفعول الأول، ولو كان كذلك للزمك ذكر مفعول ثان، فلما اقتصر على (به) بطل أن تكون الباء زائدة، فبطل كونها في موضع المفعول الأول، فثبت أنه ظرف إذ ليس قسم ثالث".

التوضيح والتحليل:

قد يقع بعد إسناد ظن وأخواتها إلى فاعلها ظرف أو جار ومجرور أو ضمير أو اسم إشارة فيمتنع الافتقار عليه إن كان أحد المفعولين، والاقتصار على عندك إذا قلت ظننت عندك جائز إن جعل ظرفا وغير جائز إن جعل مفعولا ثانيا والآخر محذوف.

وتقول (ظننتُ به) كما تقول (نزلت به ونزلت عليه) مجراه ههنا مجرى الظرف فلا حاجة إلى ذكر مفعول آخر، فإن جعلت الباء زائدة كان الضمير مفعولا ولا بد حينئذ من ذكر المفعول الثاني لأنك ذكرت المفعول الأول وكان التقدير (ظننتُ زيدًا) [4].

والباء تزاد مع المفعول كثيرا، قال تعالى (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [5]، (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ) [6]، ولو لم تكن الباء زائدة لما كان الاسم معها فاعلا نحو، والذي يدل على زيادتها أنها إذا حذفت يرتفع الاسم بالفعل [7].

وهذا ما أكده أبو علي في المسألة السابقة حيث بين أن الباء في ظننت به ليست زائدة لأنها لو كانت زائدة مثل الباء في قوله (كَفَىٰ بِاللَّهِ) لكانت الضمير في موضع نصب على أنه

---

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص٨٨٢.

(٢) سورة العنكبوت: ٥٢.

(٣) التعليقة، ٧١/١.

(٤) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٨٤/١-٢٨٥.

(٥) سورة البقرة: ١٩٥.

(٦) سورة النساء: ٧٩.

(٧) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٢٧/٤.

مفعول أول ولو كان كذلك لوجب ذكر المفعول الثاني وبذلك ثبت أن الباء في (ظننت به) ظرف وليس هناك قسم ثالث وبذلك وافق سيبويه الرأي في ذلك [١].

٣٦- أضرب الحال

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [٢]

قال الفارسي[٣]: "لا يصلح عندي أن تكون خبرا، ويجوز أن تكون حالا لأن الحال آخر ضروبها أن تجيء لازمة للتأكيد كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ ".

التوضيح والتحليل:

تأتي الحال على ضربين: الضرب الأول ما كان منتقلا وهو الحال المؤسسة وتسمى مُبَيِّنة، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، نحو (جاء زيدٌ راكبًا) فـ (رَاكبًا) حال، وليس الركوب بصفة لازمة ثابتة، إنما هي صفة له في حال مجيئه، وقد ينتقل عنها إلى غيرها، وليس الهدف من ذكرها التأكيد، وإنما زيادة في الفائدة وفضلة.

والضرب الثاني: فهو ما كان ثابتا غير منتقل يذكر لقصد التوكيد، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي على ضربين:

- أحدهما: أن تكون مؤكدة لعاملها، والحال المؤكدة لعاملها كل وصف وافق عامله إما معنى ولفظا نحو قوله عز وجل (وأرسلناك للناس رسول)، أو معنى دون اللفظ، نحو قوله تعالى: (وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ)، أو مؤكدة لصاحبها نحو قوله (لآمن من في الأرض كلهم أجمعين).
- الثاني: أن يؤكد بها مضمون الجملة، وشرط الجملة أن تكون ابتدائية، وجزآها معرفتان، جامدان نحو (زيدٌ أخوك عطوفًا) و (أنا زيد معروفًا) فـ (عطوفا ومعروفا) حالان، ونصبا بفعل محذوف تقديره على الترتيب (أحُقُّه عطوفا، وأُحَقُّ معروفًا)، ويلزم هذه الحال تأخيرها وإضمار عاملها، فلا تقول (عطوفا زيد أخوك، ولا معروفا أنا زيد) وأيضًا لا تتوسط بين المبتدأ والخبر، فلا تقول (زيدٌ عطوفًا أخوك) [٤].

---

(١) التعليقة، ٧١/١.

(٢) سورة البقرة: ٩١.

(٣) التعليقة، ٨٠/١.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٢/٢. وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، ص٧٥٦. وأوضح المسالك، ابن هشام، ٢٩٣/٢. وشرح الأشموني، ٧٩/٣. وشرح ابن عقيل، ٢٧٦/٢.

وأجمع البصريون والكوفيون على الانتقال في باب الحال، مع مجيء بعض منها لا ينتقل، كالحال المؤكدة، نحو (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)، و (هذا زيدٌ حقًا)، فالحال المؤكدة لازمة غير مفارقة[١]، ومثله قول الشاعر:

أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وهلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِن عارِ[٢]

الشاهد: (معروفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية التي قبلها، وفي هذه الحال فعل محذوف وجوبًا، والتقدير: (أحق معروفًا بها).

ويرى الفارسي[٣]: أنَّه لا يسوغ جعل "حقًا" على المصدر دون الحال؛ فأنت تجعل (مصدقًا)، و(معروفًا) منصوبين على الحال من حيث كونهم أسماء الفاعلين، و(الحقُّ) وإن كان مصدرًا فالمصدر يقع موقع اسم الفاعل واسم الفاعل لا يقع في الاتساع موقع المصدر كوقوع المصدر موقع اسم الفاعل، فإذا كان كذلك حملت على الحال دون المصدر.

وأشار الفارسي في قوله (لا يصلح عندي أن تكون خبرًا) إلى كلمة (أشنعًا) في قول عمرو بن شأس:

بَني أَسَدٍ هل تَعْلَمونَ بَلاءَنا إذا كان يومًا ذا كواكِبَ أَشْنعًا[٤]

استشهد به سيبويه على أنه أراد الشاعر إذا كان اليوم يوما، وأضمر لعلم المخاطب، ومعناه إذا كان اليوم الذي يقع فيه قتال.

قال سيبويه[٥]: "وأنشد بعض العرب: إذا كان يومٌ ذو كواكب أشنعًا"، ومعنى كان في الروايتين بمعنى وقع، وكأنه قال (إذا وقعَ يوم ذو كواكبَ أشنعًا)، و(يومًا) منصوب على الحال، و(أشنعًا) حال أيضًا مؤكدة على الرواية الثانية"، وردَّ ابن الشجري كون (أشنعًا) خبرًا، ورد قول المبرد عن ذلك بقوله[٦]: "وزعم المبرد أنه خبر كان، وردوا عليه بأنه لا فائدة في هذا الإخبار"،

---

(١) البصريات، الفارسي، ص٩٠٣-٩٠٤.

(٢) شرح ابن عقيل، ٦٥٤/١. خزانة الأدب، البغدادي، ٣٩٦/١.

(٣) البصريات، الفارسي، ص٩٠٣-٩٠٤.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٢٢/١. وخزانة الأدب، البغدادي، ٥٢١/٨. وشرح المفصل، ابن يعيش، ٩٨/٧.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٤٧/١.

(٦) خزانة الأدب، البغدادي، ٥٢١/٨.

ووافق ابن السراج وأبو سعيد [١] المبرد في جواز كون (أشنعًا) (خبرًا)، فقال في ذلك: "يجوز أن يكون خبرًا من حيث جاز أن يكون حالا لأن الحال أيضًا خبر"[٢].

وذهب أبو إسحق إلى أنَّه لا يجوز أن يكون (أَشْنَعًا) خبر كان؛ لأنَّ الخبر لم يقدم هنا فائدة، فكل يوم ذي كواكب فهو أشنع، وإنما هو حال، ويجوز أن تجيء الحال مؤكدة، وإن كانت لا تفيد، فتقول: (هذه نارُك حارةً)، ولا تقول: (كانت نارَكَ حارةً)، ووافق الفارسي الزجاج في رأيه فقال لا يصلح عندي أن تكون خبرًا، ويجوز أن تكون حالًا [٣].

والفارسي في هذه المسألة خالف المبرد وابن السراج في قولهما أنَّه يجوز أن تكون (أشنعًا) خبر لـ (كان)، وإنما جعلها (حالًا)؛ لأنَّ الحال ليس بخبر محض، إنما هو زيادة في الخبر، فيجوز أن تصرف تلك الزيادة إلى التأكيد[٤]، ووافق بذلك الزجاج كما في قوله تعالى (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا)".

٣٧- تأنيث الفعل

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[٥]

قال أبو علي[٦]: "ولو قلت: كانت زيدًا الحُمّى تأخذُ، أو تأخذُ الحُمَّى لم يَجزْ؛ لأنك فصَلْتَ بين (كان) واسمها بمعمول معمولها، وهو (زيدٌ) الذي هو مفعول (تأخذُ) الذي هو مفعول (كان) تصحيح المسألة: أن تقول: كان زيدًا الحمّى تأخذُ، فتحذف علامة التأنيث وتُضمر الحديث في كان، وتصير الجملة التي هي (الحمى تأخذ) في موضع نصب، ولو قدَّمت فقلت (كانت تأخذ زيدًا الحمى) لكان جيدًا، لأنك لم تفصل بين (كان) واسمها بمعمول معمولها، إنما قدمت الخبر على الاسم فصار بمنزلة كان منطلقًا زيد، ولو قلت (كانت زيدًا الحمى تأخذُ)، فجَعَلت علامة التأنيث في الفعل لغير الحمى لكان حَسَنًا، ومثله قوله عز وجل ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ ، فالهاء ضمير القصة وكذلك تجعل (كانت) فاعلة القصة ولا تجعلها للحشو".

التوضيح والتحليل:

يرى النحاة أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور، وهذا يأتي على صورتين:

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٠٣/١.

(٢) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٢٢١-٢٢٢. وانظر: الأصول، ابن السراج، ٢١٤/١.

(٣) التعليقة، ٨٠/١.

(٤) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٢٢٢.

(٥) سورة الحج: ٤٦.

(٦) التعليقة، ١٠٥/١-١٠٦.

- أحدهما: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم، نحو: كان طعامَك زيدٌ آكلا، وهذه ممتنعة عند البصريين وأجازها الكوفيون.
- الثاني: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر، نحو (كان طعامَك آكلا زيدٌ) وهي ممتنعة عند سيبويه وأجازها بعض البصريين منهم ابن السراج [١] والفارسي[٢] وابن عصفور [٣].

والمقصود بـ (معمول الخبر) كل ما ينصب بالخبر من مفعول به وحال ومفعول لأجله، وغير ذلك [٤].

وعلة المانعين من تقديم المعمول وحده؛ لأنك تولي الفعل ما ليس بمعمول له وتترك معموله، وإن قدمته مع الخبر منعه البعض لإيلائك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر، الذي يجيز ذلك حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إنما أوليته الخبر [٥].

ولم يجز قولك (كانت زيدًا الحمى تأخذ)؛ لأنك فصلت بين كان واسمها بمعمول معمولها، فـ (زيدا) مفعول به لـ (تأخذ) التي هي خبر كان، وأنت إنما أنث (كان) لأن اسمها (الحمى) مؤنث، ولو قلت (كانت زيدًا الحمى تأخذ) على أنّ علامة التأنيث في الفعل ليست للحمى، وإنما لضمير مضمر لحسن ذلك، ومن ذلك قوله عز وجل (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ)، فالضمير في (إنَّها) للقصة، وقوله (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) جملة مفسرة للضمير، وقد جاء الضمير مؤنثا؛ لأن الفعل الذي جاء بعده (تعمى) جاء بعلامة تأنيث، ولو قيل (إنَّه) لجاز، ومنه قراءة واردة عن عبد الله، والتذكير باعتبار الأمر والشأن [٦].

وقال السيرافي: إن كل جملة هي حديث أمرٍ وشأن، وقد تقدم العرب قبل الجملة ضمير الأمر والشأن، ثم تليه الجملة، فتكون الجملة هي خبر ذلك الأمر والشأن، ومن ذلك قولك (إنَّه زيدٌ قائمٌ)، فـ (الهاء) ضمير الأمر، وجملة (زيدٌ ذاهبٌ) في موضع خبر الأمر والشأن. وقد يأتي

---

(١) الأصول، ابن السراج، ٨٩/١.

(٢) التذييل والتكميل، أبو حيان، ٢٣٨/٤.

(٣) شرح الجمل، ابن عصفور، ٣٧٧/١.

(٤) شرح المرادي، ص٣١١.

(٥) شرح الجمل، ابن عصفور، ٣٧٧/١.

(٦) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٨٨/٨.

مكان ضمير الأمر والشأن ضمير القصة، فتقول (إنها جاريتك منطلقة) والتقدير (فإنَّ القصة)، وأكثر ما يأتي إضمار القصة مع المؤنث، وإضمارها مع المذكر جائز قياسًا [١].

٣٨- نصب الفعل بـ (حتى)

قال الله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [٢]

قال أبو علي[٣]: "قال سيبويه: وبلغنا أن مجاهدا قرأ ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾، وهي قراءة أهل الحجاز".

تخريج القراءة:

"قرأ الجمهور (حَتَّى يَقُوْلَ) نصبا، وقرأ نافع وحده (حَتَّى يَقُولُ) رفعا، وكان الكسائي يقرؤها دهرا رفعا ثم رجع إلى النصب"[٤].

توجيه القراءة:

حجة من قرأ بالنصب على وجهين: أحدهما أن حتى بمعنى إلى، والتقدير (إلى أن يقول) فهو غاية لما تقدم من المس والزلزال، والثاني أن حتى بمعنى كي فتفيد العلة، وهذا ضعيف لأن قول الرسول والمؤمنين ليس علة للمس والزلزال. وحجة من قرأ بالرفع أنها بمعنى قال الرسول على الماضي وليست على المستقبل، فرفع يقول ليعلم أنه ماضٍ [٥] وحتى تنصب الفعل المضارع الدال على المستقبل، نحو:﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [٦].

قال أبو علي[٧]: "من نصب فالمعنى (وَزُلْزِلُوا إِلَى أَنْ قَالَ الرسُولُ)، ومن رفع فالفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعا لا يكون إلا فعل حال ومعنى الآية (وَزُلْزِلُوا فِيما مَضَى حَتَّى أَنْ الرَّسُولَ يَقُول الآن متى نَصْرُ اللهِ) فالحال ماضية محكية".

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٤٨/١.

(٢) سورة، البقرة: ٢١٤.

(٣) التعليقة، ١٧٤/٢.

(٤) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص١٨١.

(٥) جامع البيان، الطبري، ٦٣٨/٣. وإعراب النحاس، ص٩٠. وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص١٣١. والدر المصون، السمين الحلبي، ٣٨٢/٢. والبحر المحيط، أبو حيان، ٢٢٦/٢.

(٦) سورة يونس: ٩٩.

(٧) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٣٠٦/٢.

٣٩- نصب الفعل بـ (واو المعية)

قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [١]

قال الفارسي[٢]: "قال: ومن النصب في هذا الباب قوله عزَّ وجل: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾، وقد قرأها بعضهم: ﴿وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾".

تخريج القراءة:

قرأ عامة القراء (ويعلمَ) بالنصب، وقرأ الحسن وابن يعمر وأبو حيوة بكسر الميم، وعبد الوارث عن أبي عمرو بن العلاء بالرفع [٣].

حجة القراءة:

من قرأ بالفتح فحجته أن الفعل منصوب بإضمار أن بعد واو المعية، نحو (لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) وهذا مذهب البصريين، وعلى مذهب الكوفيين منصوب بواو الصرف يعنون أنه كان من حق الفعل أن يعرب بإعراب ما قبله فلما جاءت الواو صرفته إلى وجه آخر.

وقيل إنَّ الفتحة فتحة التقاء الساكنين، والفعل مجزوم، فلما التقى الساكنان حرك الساكن الأول بالفتح، وكانت الفتحة أولى لأنها أخف وتبعا لحركة اللام.

وحجة من قرأ بكسر الميم لأنه عدّ الفعل (يعلم) مجزوما على العطف، ولما التقى ساكنان حرك الساكن الأول بالكسر على الأصل [٤].

ومن قرأ بالرفع على وجهين: أظهرهما على الاستئناف أي (وهو يَعْلَمُ الصَّابِرِينَ)، وقال الزمخشري على أن الواو للحال كأنه قال: (وَلَمَّا يُجَاهِدُوا وَأَنتُم صَابِرونَ) [٥]، وقد خطّأ أبو حيان هذا الرأي؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع، فلا يجوز جاء زيد ويضحك، وأنت تريد جاء زيد يضحك؛ لأن المضارع واقع موقع اسم الفاعل فكما لا يجوز جاء زيد وضاحكا لا يجوز جاء زيد ويضحك[٦].

---

(١) سورة آل عمران: ١٤٢.

(٢) التعليقة، ١٦١/٢.

(٣) الدر المصون، السمين الحلبي، ٤١١/٣.

(٤) جامع البيان، الطبري، ٩٢/٦. ومعاني القرآن، الزجاج، ٤٧٢/١. والدر المصون، السمين الحلبي، ٤١١/٣.

(٥) الكشاف، الزمخشري، ص١٩٧.

(٦) البحر المحيط، أبو حيان، ٩٩/٣.

وقال أبو علي[1]: "من نصب (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) فالمعنى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يجتمع العلمُ بالمجاهدين والعلم بالصابرين) فتقدير الكلام جملة واحدة، ومن جزم فالتقدير جملتان".

٤٠- رفع الفعل عطفًا على ما قبله

قال تعالى: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [2]

قال أبو علي[3]: "قال تعالى ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، فالرفع على وجهين".

تخريج القراءة:

قرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص (وَلَا نُكَذِّبَ) و(وَنَكُونَ) بنصبهما، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وعاصم في رواية عن أبي بكر بالرفع [4].

توجيه القراءة:

من قرأ: ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، بنصبهما جعل الفعلين جواب التمني؛ لأن الجواب بالواو ينصب كما ينصب بالفاء.

وقراءة الرفع فيها ثلاثة أوجه:

- أحدهما: أن الرفع فيهما على العطف على الفعل (نردُّ)، وبذلك يكونون قد تمنوا ثلاثة أشياء: الرد إلى الدنيا وعدم التكذيب وكونهم من المؤمنين، وبه قال سيبويه [5].
- الثاني: أن الواو واو الحال، والفعل خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية حالية، والتقدير: (يا ليتنا نرد غير مكذبين وكائنين من المؤمنين)، وبذلك يكون الفعلان أيضا داخلين في التمني، وردّ هذا بأن التمني إنشاء، والإنشاء لا يدخله الصدق والكذب، وهذا قد دخله الكذب لقوله تعالى: (وَإِنَّهُم لَكَاذِبُونَ)، وقد أجيب على ذلك بأن هذا تمن تضمن معنى العِدَة فجاز أن يدخله التكذيب كما يقول الرجل (ليت الله يرزقني مالا فأحسن إليك) فلما رزق لم يحسن إليه كان كاذبا، وقيل إن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُم لَكَاذِبُونَ﴾، ليس متعلقا بالتمني، بل هو إخبار من الله بأن ديدنهم الكذب.

---

(١) التعليقة، ١٦١/٢.

(٢) سورة الأنعام: ٢٧.

(٣) التعليقة، ١٦١/٢.

(٤) الحجة للقراء السبع، الفارسي، ٢٩٢/٣.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٤٤/٣.

- الثالث: أن قوله: ﴿وَلاَ نُكَذِّبَ﴾، خبر لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة [١].

وقال الفارسي[٢]: إن الرفع في ﴿ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، على قولك: (دعني ولا أعود) أقوى من الرأي الأول فهم يتمنون الرد وقد صدقوا بآيات الله والإيمان به لما ظهر لهم من علامات القيامة، فهم يتمنون الرد والرجوع فقط، ومن نصب (وَلَا نُكَذِّبَ) و(وَنَكُونَ) جعلهما داخلين في التمني جميعا.

وقد اختار الطبري قراءة الرفع لأنها ملائمة لمعنى الآية، وهو الإخبار من الكفار عن حالهم، وليست على وجه التمني، لكنه لا يرد قراءة النصب لأنها متواترة [٣].

٤١- أوجه نصب (غير) في الآية

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [٤].

قال أبو علي[٥]: "قال: وسألْتُه عن قولِه عزَّ وجلّ " قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ".

فقال: (تأمرونّي) كقولك: هو يقولُ ذاك بَلَغَني، فبَلَغني لغوٌ، فكذلك (تأمرونّي)، كأنّه قال: (فيما تأمرونني) وإنْ شئتَ كان بمنزلة: احضُر الوَغَى".

التوضيح والتحليل:

أورد السمين الحلبي في توجيه وإعراب قوله عز وجل (أَفَغَيْرَ الله تأمروني أَعْبُدُ) ثلاثة أوجهٍ:

- أحدها: أنَّ (غير) منصوب ب (أَعْبُدُ) و (أعبدُ) معمولٌ لـ (تَأْمروِنّي) على إضمارِ (أنْ)، فلما حُذِفَت بطل عملها وهو أحد الوجهين، والتقدير: (أفتأمروِنّي بأَنْ أعبدَ غيرَ الله)، ثم قُدِّم مفعول (أعبدُ) على (تَأْمُروِنّي) العامل في عامله، ويَدُلُّ على إرادة (أنْ) في الأصل قراءة بعضِهم (أعبدَ) بنصب الفعل على وجود (أَنْ).
- الثاني: أنَّ (غيرَ) منصوبٌ بـ (تأمروِنّي) و (أعبد) بدل منه بدل اشتمال، و (أنْ) مضمرة معه أيضًا، والتقدير: (أفغيرَ اللَّهِ تأمروِنّي عبادتَه)، والمعنى: (أفتأمروِنّي بعبادة غيرِ الله).

---

(١) جامع البيان، الطبري، ٢٠٨/٩. ومعاني القرآن، الزجاج، ٢٣٩/٢. ومعاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ٣٤٩/١ والحجة للقراء السبعة، الفارسي. ٢٩٢/٣. وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص٢٤٥. والدر المصون، السمين الحلبي، ٥٨٤/٤.

(٢) التعليقة، ١٦٢/٢.

(٣) جامع البيان، الطبري، ٢١٠/٩.

(٤) سورة الزمر: ٦٤.

(٥) التعليقة، ٢٠٥/٢.

وقدَّره الزمخشري: (تُعَبِّدُوني وتقولون لي: اعْبُدْه)، والأصل: (تَأْمُرونني أن أعبدَ)، فَحَذَفَ (أنْ) ورَفَع الفعلَ، فكما تقول: (أفغيرَ اللَّهِ تقولون لي اعبده، وأفغيرَ اللَّهِ تقولون لي اعبد)، فكذلك (أفغيرَ الله تقولون لي أَن أعبده، وأفغيرَ الله تأمروني أَنْ أعبدَ)، والدليلُ على صحةِ هذا الوجهِ قراءةُ مَنْ قرأ (أعبدَ) بالنصبِ.

وأمّا قوله (أعبد) ففيه ثلاثة أوجه:

- أحدُها: أنه مع (أَنْ) المضمرة في محل نصب على البدلِ مِنْ (غير).
- الثاني: في محلِّ نصبٍ على الحال.
- الثالث: لا محلَّ له البتَةَ.

وقرأ ابن كثير (تَأْمُرُوْنّي) بإدغام نون الرفع في نون الوقاية وفتح الياء، وأرسلها الباقون، وقرأ نافع (تَأْمرونيَ) بنون خفيفة وفتح الياء، وقرأ ابنُ عامر (تأْمروننني) بالفكّ وسكونِ الياء [١].

وأجود ما يقال فيه ما ذكره سيبويه عن الخليل، نصب (غير) بـ (أعبد) و (تأمروني) غير عامل، كما يقول (هو يفعل ذاك فيما بلغني، وزيد قائم فيما ظننت)، هذا ما ذهب إليه أبو سعيد في شرحه الكتاب. وقال سيبويه: وإن شئت كان بمنزلة (أَلا أَيُّهَا ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى) وضعَّفه أبو سعيد؛ لأنه يؤدي إلى أن يقدر (أعبد) بمعنى (عابد غير الله)، والذي عليه النحاة هو الوجه الأول [٢].

٤٢- إعراب يومئذ

قال الله تعالى: ﴿ يَوْمِئِذٍ ﴾[٣]

قال أبو علي[٤]: "ف(مِثَل) على قول أبي عمر معرب وإن كان مضافا إلى مبني، وهو من هذا الوجه جيد، ولا موضع لـ (مثل) من الإعراب على قوله، ونظيره قراءة من قرأ: ﴿مِنْ عَذَابِ يومِئذٍ﴾".

تخريج القراءة:

قرأ نافع والكسائي بفتح ميم (يَومَئذٍ)، وأبو حيوة بتنوين (عَذَابٍ)، وقرأ الباقون بخفض الميم.

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٤٣٩/٩-٤١٤.

(٢) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٠٥/٣. وانظر: المقتضب، المبرد، ٨٣/٢.

(٣) سورة المعارج: ١١.

(٤) التعليقة، ٢٥٦/٢.

توجيه القراءة:

حجة من قرأ بكسر (يَومِ) فقد اتبع أصل الإضافة، فقد كسرت؛ لأن الذي يضاف إليه الأول مجرور بالإضافة، ومن فتح (يَومَ)؛ فلأنه أضيف إلى غير متمكن، فقد أضيفت إلى (إذ)، و(إذ) مبهمة، ومن نون (عذابٍ) نصب (يَومَئذٍ) على الظرفية [١].

ومما أضيف من المعرب إلى غير المتمكن، قوله عز وجل: (مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)، ففيه وجهان:

- أن (مثل) مبني بإضافته إلى غير متمكن، حيث أضيف إلى (ما أنكم تنطقون)،
- والوجه الثاني: أنَّ (مثل) منصوب على الحال، كأنه قال: إنه لحق مشبها لذلك، وسبق وأن تناولت الباحثة هذه الآية بالتفصيل [٢]، وإنما استشهد الفارسي بإعراب (يَومئذٍ) وعدم بنائها؛ ليرد على أبي عمر الذي قال: ليس لإعراب (مثل) إذا أضيف إلى مبني نظير، فإعراب (يوم) عند إضافتها لمبني مثلها.

٤٣- حذف المنادى

قال الله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[٣]

قال أبو علي[٤]: "وقوله: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾، فـ(يا) هذه نظير (هاء) في (هلم) في اللغتين جميعا".

تخريج القراءة:

"قرأ الكسائي ويعقوب الحضرمي: ﴿أَلَا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ خفيفة اللام ليس فيها (أن)، وإذا وقفا يقفان (أَلَا يَا) ويبتدئان (اسْجُدُوا)، وقرأ الباقون: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾"[٥].

توجيه القراءة:

من قرأ: ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾، بتخفيف اللام، و(ألا) تنبيه وبعدها (يا) حرف نداء أو تنبيه، و(اسجدوا) فعل أمر، وعلى هذه القراءة الأصل أن يكون (يَا اسْجُدُوا)، لكن أسقطت ألف (يا)،

---

(١) معاني القرآن، الزجاج، ٢٢٥/٥. والبحر المحيط، أبو حيان. ٤٦٩/٨. والدر المصون، السمين الحلبي، ٤٥٤/١٠.

(٢) شرح الكتاب، السيرافي، ١٢٣/١-١٢٤.

(٣) سورة النمل: ٢٥.

(٤) التعليقة، ١٥١/٣.

(٥) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ٢٣٨/٢.

وكذلك همزة الوصل من (اسجدوا) خطا كما أسقطت لفظا، واتصلت الياء بـ (اسْجُدُوا) فأصبحت (يَسْجُدُوا)، وبذلك اتحدت القراءتان لفظا وخطا، والاختلاف في التقدير.

واختلف النحاة في (يا)، هل هي للنداء أم للتنبيه، فيرى ابن مالك أنها للنداء، ويجوز حذف المنادى قبل الأمر والدعاء، وعليه قراءة الكسائي [1]، فالمنادى محذوف تقديره: (يا هؤلاء اسجدوا).

وقال أبو حيان: لا يجوز لأن الجمع بين حذف فعل النداء والمنادى إجحاف، ووافقه الفارسي وقال: إنها لمجرد التنبيه، وبذلك لا يقدر منادى محذوف، ولذلك أتى بعدها فعل.

والراجح أن تكون للتنبيه، حيث أن هذا الرأي يوافق المعنى دون حاجة إلى تقدير محذوف، وإذا قيل: إن قبلها حرف تنبيه آخر (إلا) ردّ أنه جمع بينهما للتوكيد.

وقراءة الكسائي كثيرة الورود في لغة العرب، ومنها قولهم: (ألا يا ارحمونا).

وقرأ الباقون: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾، بالتشديد وحجتهم اختلفوا فيها، منها:

- أحدها: أن (ألّا) أصلها (أن الناصبة، لا النافية)، فالفعل (يسجدوا) منصوب بحذف النون، والمصدر المؤول في محل مفعول يهتدون، على نزع الخافض، والتقدير: (إلى أن لا يسجدوا)، ولا تكون مزيدة.
- الثاني: أن ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا﴾، بدل من (أعمالهم).
- الثالث: أنه بدل من (السبيل) على زيادة (لا)، والتقدير: (فَصَدَهم عَن السُّجُودِ لِله).

ويرى الزجاج من قرأ بالتشديد فالمعنى (لئلا يسجدوا)، وهذا ما رآه الفارسي والتقدير عنده (فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا)، واللام داخلة على مفعول له.

ويرجح أبو علي أن (ألّا) الثقيلة لأنها لو كانت مخففة ما كانت في (يسجدوا) ياء، فالأصل (اسجدوا)، ففي ثبات الياء في المصحف دلالة على التشديد، والفعل انتصب بـ(أن) [2].

٤٤- الاشتغال

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾ [3]

---

(١) همع الهوامع، السيوطي، ٣٤/٢.

(٢) الحجة للقراء، الفارسي، ٣٨٥/٥.

(٣) سورة طه: ٧٤.

قال أبو علي[١]: يريد: إنَّ هذا الفعل الناصب لزيد في قولك: زيدًا ضربْتُهُ فعل مضمر لا يظهر، لتفسير الفعل الثاني له، كما لا تظهر الهاء التي هي ضمير القصة والحديث في نحو قوله عز وجل: (إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا)، لأن ما بعده مفسر له، ودالٌّ عليه.

وكذلك المضمر في نِعْمَ من قولك (نِعْمَ رَجلًا) والهاء في قولهم: (رُبَّه رجلًا) كل هذا من المضمر الذي لا يظهر لتفسير ما بعده له، ودلالته عليه، وقد نَصَّ سيبويه هنا على أن المضمر في (نِعْمَ) على شريطة التفسير لا يظهَرُ، فليس لما اعترض به سيبويه وجهٌ في باب نِعم وبِئسَ لأنه لا يوجد فيما أُضمر على شريطة التفسير شيء يجوز إظهاره، وقد شرحنا هذه المسألة واحتججنا فيها في بعض أجزاء النوادر".

التوضيح والتحليل:

الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير: (زيدًا ضربته، وزيدًا مررت به)، ومثال المشتغل السببي (زيدًا ضربت غلامَه) [٢].

فإذا قلت (زيدًا ضربته) فعلى تقدير (ضربت زيدًا ضربته)، ولم يجمع بين الفعلين؛ اكتفاء بتفسير الثاني له، والدليل على أنه ينتصب بالفعل الأول أنك تقول: (زيدًا مررتُ به)، فتنصبه ولم لم يكن فعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لأن (مررت) لا يتعدى إلا بحرف جر[٣].

واختلف النحاة في ناصب (زيدًا): [٤]

- المذهب الأول: مذهب الجمهور أن ناصبه فعل مضمر وجوبا لأنه لا يجمع بين المفسَّر والمفسِّر.
- المذهب الثاني: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهذا مذهب كوفيّ، واختلفوا في ذلك: فقال بعضهم[٥]: إن الفعل عمل في الضمير وفي الاسم، وردَّ هذا الرأي بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير ومظهره. وقال آخرون: الفعل عامل في الظاهر، والضمير مُلغى، وردَّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل. وفي قولنا (زيدًا ضربته) يجوز النصب والرفع؛ حيث لا

---

(١) التعليقة، ١/١١٤.

(٢) شرح ابن عقيل، ٢/١٢٩.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ١/٣٧٤.

(٤) شرح ابن عقيل، ٢/١٢٩.

(٥) المصدر السابق، ٢/١٢٩.

يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء، والمختار الرفع؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار.

وترك إظهار الفعل المضمر في (زيدًا ضربته) مع مجيء التفسير بمنزلة قولك: (نعم رجلًا زيدٌ)، وتقديره: (نعم الرجل رجلًا زيدٌ)، أضمر الرجل في (نعم)؛ لأن نعم فعل ولا بد له من فاعل، و(رجلًا) تفسير له، ولا يجوز الجمع بينهما فتقول: (نعم الرجل رجلًا) [١].

وأيضًا نظير عدم إظهار الفعل المضمر مع مجيء المفسر عدم إظهار ضمير القصة والشأن، كما في قوله تعالى (إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا)، فالهاء – ضمير القصة والشأن يفسرها ما بعدها– اسم (إنّ)، والجملة الشرطية خبر (إنَّ) [٢].

٤٥– إعراب كلمة (الجمع)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ﴾ [٣]

قال أبو علي[٤]: "قال ابو العباس: قال أبو عثمان: جَمْعًا لا يكون في الحال ولا يكون إلا مصدرًا، وغلطٌ عندي، قال الله تعالى: (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ)، فوجب أنه اسم، إن نزعت منه الألف واللام كان نكرةً ووقع حالًا".

التوضيح والتحليل:

قال سيبويه في باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم[٥]: "وذلك قولك: مررت بهم جميعا وعامة وجماعة"، وقد جعل لها بابًا خاصًا معللًا ذلك بأن الجميع وعامة اسمان متصرفان.

ويرى أبو سعيد قولك: (مررت بهم جميعًا) له وجهان:

- أحدهما: أن تريد مررت بهم، وهم مجتمعون، وفي هذا الوجه تكون حالا لا وجه له غيره.
- الثاني: أن تقدر: مررت بهم، فجمعتهم بمروري، وفي هذا الوجه جاز أن يكون في موضع مصدر، بإضمار فعل آخر أي: (جمعتهم جمعا في مروري).

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٧٤/١.

(٢) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٨٠/٨.

(٣) سورة القمر: ٤٥.

(٤) التعليقة، ٢٠٥/١-٢٠٦.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٣٧٦/١.

وعامة وجماعة بمنزلة جميع، ولا يجوز مررت بهم الجميع والعامة والجماعة ولا مررت بهم جميعهم وجماعتهم على أنها حال [١].

وفي قوله: (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ)، جاء الفعل مبنيًا للمفعول، و(الجمعُ) مرفوعًا به، وقرئ (سَتَهْزِم) خطابًا للرسول، و (الجمع) مفعول به، وفي رواية لأبي حيوة وابن أبي عبلة (سَيَهْزِمُ) مبنيًا للفاعل، و(الجمع) مفعول به، والتقدير (سَيَهزِمُ اللهُ الجمعَ)، وفي رواية أخرى لأبي حيوة ويعقوب (سَنَهْزِمُ) و(الجمعَ) منصوب[٢]، وجاء إعراب (الجمع) تارة فاعلا وتارة مفعولا به وذلك حسب موقعه في الجملة، وهذا ما أراد أن يوصله الفارسي أن (جميعا) إذا اقترنت (بأل) لا تعرب حالًا.

٤٦- المصدر المضاف (صنع الله)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [٣]

قال أبو علي[٤]: "وقوله تعالى: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً) يدل على أن ذلك صنع الله تعالى وخلقه، فحمل (صُنْعَ الله) على (صَنَعَ) لأن فيما قبله دليلا على (صنَعَ) قال: لأنه ليس في معنى كيف، ولا لِمَ ولا (ما كان) على معنى كيف ولِمَ، هو الحال والمفعول له، وهذان ينتصبان على الجملة المتصلة بهما، وما ذُكر في هذا الباب وفي الذي قبله ينتصب على إضمار فعل دلَّ ما قبل المنتصب عليه، فالحال والمفعول له ينتصبان من جملة واحدة، وهذا الباب لم ينتصِب من الجملة المذكورة قبل المُنتصِب، إنما هو على فعل آخر".

التوضيح والتحليل:

جاء في باب ما يكون المصدر فيه توكيدًا لنفسه نصبًا: "قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلا من اللفظ بالفعل... وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام، فأما المضاف فقوله تبارك تعالى: "وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً" والشاهد: صنع الله، فكأنه قال جل وعز "صنعا"، وأجاز سيبويه الرفع في مثل قوله (صنع الله) والتقدير: (ذاك صبغة الله)[٥].

وقوله: (صنع الله) منصوب على المصدر؛ لأنه سبحانه لما قال (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) دل على أنه صنع ذلك، فكأنه قال: صنع صنعا الله، ثم أضاف

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٢/٢٦٣.

(٢) الدرر المصون، السمين الحلبي، ١٠/١٤٤. وانظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٢/٣٨٠.

(٣) سورة النمل: ٨٨.

(٤) التعليقة، ١/٢٠٧-٢٠٨.

(٥) الكتاب، سيبويه، ١/٣٨١-٣٨٢.

المصدر إلى الفاعل [١]، وقال أبو حيان[٢]: "وصنع الله مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، وهي جملة الحال".

ويجوز نصبه على الإغراء، كما يجوز الرفع على معنى ذلك صنع الله [٣].

٤٧- التمييز

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [٤].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [٥].

قال أبو علي[٦]: "قال أبو بكر وأبو إسحاق: إذا كان المميز عددًا كان المميز واحدًا وإذا لم يكن عددًا فإن شئت جَعلت المميز واحدًا، وإن شئت جعلته جمعًا وعلى كلا القولين جاء القرآن، قال تعالى: (بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) وقال سبحانه (يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا) فأفرد".

التوضيح والتحليل:

الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا نكرات، تدل على الأجناس، وإذا كانت العوامل فيها أفعالا أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته وإن شئت أفردته [٧]، وكلا القولين جاء القرآن الكريم.

وإذا وقع المميز بعد عدد نحو: (عشرين وثلاثين) لم يكن المميز إلا واحدا، نحو: (عندي ثلاثون ثوبا)؛ لأن العدد قد دل على الكمية، ولا يبقى إلا بيان نوع ذلك المبلغ، وحصل ذلك بالواحد وهو الأخف، وأما إذا وقع مفسرا لغير عدد جاز الإفراد والجمع؛ لاحتمال أن يكون له أكثر من شيء، قال تعالى: (هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) فهم من ذلك النوع، وأنه كان من جهات شتى لا من جهة واحدة، وإذا أردت فُهم منه النوع لا غير [٨].

---

(١) البيان في غريب القرآن، الأنباري، ٢٢٧/٢. وانظر: المسائل المشكلة، الفارسي، ص١٧٦.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ١٣٠/٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن، مكي القيس، ص٥٤٠. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ص٧٩٢. والمحرر الوجيز، ابن عطية، ص١٤٣١.

(٤) سورة الكهف: ١٠٣.

(٥) سورة غافر: ٦٧.

(٦) التعليقة، ٣١٦/١.

(٧) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢٢٣/١.

(٨) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٧/٢.

٤٨- إعراب (قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾ [١]

قال أبو علي[٢]: "قال: وأما قوله تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ) الفصل، قال أبو إسحاق: أُجِيز أن يكون (فاطِرَ السموات) صفة لقوله: (اللهمّ) كما كان يجوز أن يكون صفة له في ما الميم عِوَضٌ منه".

التوضيح والتحليل:

لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) في غير اسم الله، وما سمي به من الجمل إلا في الضرورة الشعرية [٣].

والأكثر في نداء لفظ الجلالة (الله) اللهمَّ، والميم المشددة زائدة عند البصريين، وهي عوض من حرف النداء، وبه صرح سيبويه عن الخليل: "اللهمَّ نداء، والميم ها هنا بدل من (يا)، فهي هاهنا بمنزلة (يا) في أولها"[٤].

ومذهب الكوفيين أنَّ الميم في اللهمَّ بقية جملة محذوفة، وهي (أمنا بخير) وليست عوضا عن حرف النداء، وقد رد أبو البركات الأنباري على رأي الكوفيين بقوله [٥]: "والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وأما قول الكوفيين إن أصله (يا الله أمنا بخير) فهو فاسد، فلا شك أنه يجوز أن يقال (اللهمَّ العنه) وما أشبه ذلك، ومن الأدلة على فساد قولهم قوله تعالى:(وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) [٦] ولو كان الأمر على ما ذهب إليه الكوفيون لكان التقدير فيه: (أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد، إذ لا يكون أمُّهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء".

---

(١) سورة الزمر: ٤٦.

(٢) التعليقة، ٣٤٢/١.

(٣) شرح ابن عقيل، ٢٦٤/٣.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٩٦/٢.

(٥) أسرار العربية، الأنباري، ص١٣١.

(٦) سورة الأنفال: ٣٢.

وعلى مذهب البصريين لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(اللهمَّ)، إذ فيه جمع بين العوض والمعوض، وأجاز الكوفيون ذلك في متسع الكلام لأن الميم عندهم ليست عوضا عن حرف النداء[١].

وفي قول الفارسي في المسألة السابقة[٢]: "قال: وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾ الفصل"، إشارة إلى رأي الخليل وسيبويه في قوله (اللهمَّ) أنه لا يوصف لكونه مع الميم كالصوت، أي غير متمكن في الاستعمال، وفي ذلك قال سيبويه: "وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: (ياهناه)، وأما قوله عز وجل: ﴿اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ﴾ فعلى (يا)".

ولم يورد الفارسي رأي سيبويه وإنما أورد الرأي الآخر للنحاة، وهذا من أسلوبه في كتابه التعليقة حيث يشير إشارة في بعض المسائل دون ذكر رأي سيبويه.

وقال المبرد والزجاج[٣]: يوصف على اللفظ والموضع، وخرجا على ذلك قوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ و﴿قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ﴾[٤]، وهذا أيضا رأي المبرد كما ورد في (المقتضب): "ولا يجوز عنده –أي عند سيبويه– وصفه ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلا من (يا) فكأنك قلت (يا الله)، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع".

ولعل رأي الزجاج والمبرد أقوى من رأي سيبويه فهو لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير والشواهد القرآنية تقوي رأيهم، ولم يبد الفارسي رأيه في هذه المسألة إلا أنه نقل لنا رأي الزجاج.

٤٩– الاستثناء المنقطع

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٥].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾[٦].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [٧].

---

(١) المساعد، ابن عقيل، ٥٠٩/٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٩٦/٢.

(٣) المقتضب، المبرد، ٢٣٩/٤.

(٤) المساعد، ابن عقيل، ٥٠٩/٢.

(٥) سورة هود: ٤٣.

(٦) سورة الحج: ٤٠.

(٧) سورة هود: ١١٦.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[1]

قال أبو علي[2]: "قال أبو العباس: الفرق بين قوله عز وجل " لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ" وقولك (ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ)، أن الحمار يصلح أن يكون الأحد الذي في ذلك الموضع، وإذا قلتَ: (لا عاصمَ)، فعاصم فاعل، وقوله "إلا من رحم" مفعول، ولا يكون المفعول مردودًا على فاعل، أي بدلًا منه، وقوله "بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ"، لا يكون إلا منقطعًا، لأنه يرجع على قولك (بغير حق)، وكذلك قولك: (ما زاد إلا ما نَقَصَ)، (وما نَفَعَ إلاّ ما ضَرَّ) لا يرجع على الأول، لأنك لو قلت: ما زاد إلا النقصان كان محالًا، وقوله "إلا قليلًا مِمَّنْ أنجيْنا منهم" لولا الخطّ لجاز فيه ما جاز في قوله " إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ" على قول أبي عمرو".

التوضيح والتحليل:

الاستثناء المنقطع: وهو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول، وسمي منقطعًا؛ لانقطاعه منه، حيث إنه ليس من نوعه، وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه.

وفي هذا النوع من الاستثناء لا يكون المستثنى فيه إلا منصوبًا، نحو قولك (ما جاءني أحدٌ إلا حمارًا)، فالمستثنى فيه منصوب لتعذر البدل، إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضًا للأول [3].

وهذا النوع على ضربين، أحدهما النصب فيه مختار، والآخر واجب، فالأول نحو قولك (ما جاءني احدٌ إلا حمارًا)، فهذا فيه مذهبان:

- الأول: مذهب أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى، وهي النصب.
- الثاني: مذهب بني تميم، وهو جواز الرفع والنصب، وتأويل رفعه على وجهين:

أحدهما: أنك إذا قلت (ما جاءني أحدٌ إلا حمار) وذكرت أحدا وما أشبهه توكيدا، والتقدير (ما جاءني شيء، رجل ولا غيره إلا حمار).

الثاني: أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاء من الرجال على التمثيل، كما تقول (عتابك السيف وتحيتك الضرب).

---

(١) سورة يونس: ٩٨.

(٢) التعليقة، ٢/٥٧-٥٨.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/٥٣.

ومما يستشهد فيه على الرفع قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ ليس بها أَنِيسُ إلّا اليَعَافِيرُ وإلّا الْعِيسُ[1]

الشاهد فيه: رفع "اليعافير" على الإبدال –على لغة تميم– مع أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور؛ وقد حملهم على ذلك أن المقصود هو المستثنى؛ فكأنه قال: ليس بها إلا اليعافير –وهذا رأي سيبويه– وأما المستثنى منه، فكأنه غير مذكور، فصار كالاستثناء المفرغ؛ أو أنه توسع في معنى المستثنى، حتى جعله نوعا من المستثنى منه، فقدر اليعافير والعيس نوعا من الأنيس، أو توسع في المستثنى، حتى جعله نوعا من المستثنى منه، فقدر اليعافير والعيس نوعا من الأنيس، أو توسع في المستثنى منه، فكأن الاستثناء في الحالتين متصل [2].

وأما الضرب الثاني: وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب؛ لأن الثاني ليس من نوع الأول فيبدل منه، فالنصب على أصل الاستثناء على معنى (ولكن)، وذلك نحو قوله تعالى: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ) فـ (من) في موضع نصب؛ فـ (عاصم) فاعل، و(من رحم) معصوم، أي من رحمه الله، والفاعل ليس من جنس المفعول، فالاستثناء منقطع إذا أبقى عاصم على أصل معناه ويكون المراد بمن رحم المعصوم [3].

وقال العكبري[4]: (لا عَاصِمَ اليوم) فيه ثلاثة أوجه:

- أحدها: اسم فاعل على أصله، وعليه يكون قوله (إلا من رحم) فيه وجهان: إما استثناء منقطع، والتقدير (ولكن من رحمه الله يعصم)، وإما استثناء متصل (من رحم) بمعنى الراحم، والتقدير (لا عاصم إلا الله).
- الثاني: عاصم بمعنى معصوم نحو: (ماء دافق)، أي مدفوق، وعليه الاستثناء متصلا، بمعنى (إلا من رحمه الله).
- والوجه الثالث: عاصم بمعنى ذا عصمة، والاستثناء على هذا متصل أيضًا.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١٣٣/١. خزانة الأدب، البغدادي، ٤٥٣/٣. وهمع الهوامع، السيوطي، ٢٢٥/١. وشرح المفصل، ابن يعيش، ٥٣/٢.

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢٦١/٢.

(٣) المقتضب، المبرد، ٤١٢/٤. وشرح المفصل، ابن يعيش، ٥٤/٢.

(٤) التبيان، العكبري، ص٧٠٠.

وفي قوله (بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ) الاستثناء منقطع، وهذا قول سيبويه [١]، ولا يجيز فيه البدل، وجوزه أبو إسحاق، وقال ابن عطية قول سيبويه الأصوب [٢]، وجعل سيبويه قولهم (ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر) على شاكلة الآية السابقة، فـ (إلا) بمعنى (لكن)، والتقدير (ما زاد ولكن النقصان أمره وما نفع ولكن الضرّ أمره) [٣].

وقوله تعالى: (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ) يجوز الرفع والنصب في غير القرآن؛ لأن (لولا) هنا هي التحضيضية التي صحبها التوبيخ فهي بمعنى (هلّا)، والنحويون يجيزون الرفع في مثل هذا من الكلام ولا يجيزونه في القرآن؛ لئلا يغير خط المصحف، ورفعه على الوصف [٤].

وقال أبو حيان[٥]: لا يصح أن يكون متصلا مع بقاء التحضيض على ظاهره؛ لفساد المعنى حيث يصبح أن الناجين لم يحرضوا على النهي عن الفساد، الكلام عند سيبويه بالتحضيض واجب وغيره يراه منفيا من حيث معناه أنه لم يكن فيهم أولو بغية، ولهذا قال الزمخشري بعد أن منع أن يكون متصلا، فإن قلت في التحضيض على النهي عن الفساد معنى نفيه عنهم، فكأنه قيل (ما كان من القرون أولو بقية إلا قليلا) كان استثناء متصلا، والمعنى صحيحا كذلك، وكان النصب على أصل الاستثناء، والأفصح البدلية.

وقوله تعالى: (إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ) فمنصوب على الاستثناء المنقطع؛ لأن المستثنى منه القرية، وهي ليست من جنس القوم، وهو قول سيبويه والكسائي والفراء والأخفش، وقال الزمخشري[٦]: يجوز أن يكون استثناء متصلا؛ لأن التقدير (فلولا كان أهل القرية)، ولو قرئ بالرفع فعلى جعل (إلا) فيه بمنزلة (غير) فيكون صفة.

وقال ابن عطية[٧]: هو على اللفظ استثناء منقطع وكذلك رسمه النحويون، وعلى المعنى متصل؛ لأن التقدير (ما آمن أهل قرية إلا قوم يونس) والنصب هو الوجه؛ لذلك أدخله سيبويه في باب ما لا يكون فيه إلا النصب.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣٢٥/٢.

(٢) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص١٣١٤.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ٧٢/٣.

(٤) المقتضب، المبرد، ٤١٣/٤.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ٣٥٤/٥. وانظر: الكشاف، الزمخشري، ص٥٠١.

(٦) التبيان، العكبري، ص٦٨٨. والبحر المحيط، أبو حيان، ٢٥٠/٥.

(٧) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص٩٢٧.

والشواهد القرآنية السابقة أوردها سيبويه كلها في باب (ما لا يكون إلا على معنى لكن)[١]، ووافقه أبو علي في ذلك، وبعض النحاة أجاز البدلية في بعض الآيات.

٥٠- حمل (إلا) على (غير)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [٢].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾[٣].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٤]

قال أبو علي[٥]: الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنه إذا قدر (الله) مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلًا منها كما أنك إذا قلت: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، فزيدٌ بدل من (أحد) ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: (ما جاءني إلا زيدٌ)، ولا يجوز أن تقول على هذا: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا " لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر فقال: هذا الذي فرّ منه سيبويه. قال: ومثل ذلك "لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ" وقوله تعالى " صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ".

التوضيح والتحليل:

الأصل في (غير) الوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل، فقولك: (عمرو غير زيد) بمعنى مغاير له.

وقد تخرج غير عن الصفة، وتتضمن معنى (إلا) فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وكذلك تخرج (إلا) عن معنى الاستثناء، وتتضمن معنى (غير)، فيوصف بها جمع منكر قبلها، نحو قوله تعالى: (: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) أي غير الله، لما حمل (إلا) على (غير) انتقل إعراب (غير) إلى الاسم الذي بعد (إلا)، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد (إلا) إلى (غير) في الاستثناء [٦].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣٢٥/٢.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣) سورة النساء: ٩٥.

(٤) سورة الفاتحة: ٧.

(٥) التعليقة، ٦١/٢-٦٢.

(٦) التصريح، خالد الأزهري، ٥٧٢/٢.

وفي قوله (إلا الله) لا يكون إلا وصفًا، ولا تأتي بدلًا يراد به الاستثناء؛ لأن تقديره عند ذلك (لو كان فيهما إلا الله لفسدتا) وذلك فاسد، ولو نصبت على الاستثناء فقلت (لو كان فيهما آلهة إلا اللهَ) لجاز ذلك [١].

ونحو ذلك قال الشاعر:

وكلُّ أخٍ مُفارقُه أخوه لعمرُ أبيكَ إلاّ الفَرْقدانِ[٢]

الشاهد: (إلا) صفة لـ (كل) مع صحة جعلها أداة استثناء، ونصب (الفرقدين) على الاستثناء[٣].

وقصد الفارسي بقوله: "ومثل ذلك" أي مثلما حملت إلا على غير، تحمل غير على إلا نحو قوله: (لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ).

و"قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة (غيرُ) بالرفع، ونافع وابن عامر والكسائي بالنصب، وقرأ الأعمش وأبو حيوة بكسرها"[٤].

وقد وجَّه الأكثرون قراءة الرفع على الصفة، وهو قول سيبويه كما جعلها صفة في قوله (غير المغضوب عليهم)، وأجاز البعض فيه البدل، ويرى أبو حيان أن البدل أولى من الصفة؛ وذلك لعلتين:

- أحدهما: أن النحاة قالوا إنَّ الأفصح في النفي البدل ثم النصب على الاستثناء والمرتبة الثالثة الوصف.
- الثاني: أن (غير) نكرة في أصل الوضع وإن أضيفت إلى المعرفة، وهذا مذهب سيبويه وهو المشهور، فجعلها صفة هنا يخرجها عن أصل وضعها.

ومن قرأ بالنصب فعلى الاستثناء من (القاعدين)، وقيل من (المؤمنين)، والأول أقوى لأنه المحكي عنه، وقيل (غير) حال من (القاعدين).

وتوجيه قراءة الجر فعلى أنها صفة (للمؤمنين) [٥].

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٣/٢.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، ٤٣٢/١٥.

(٣) خزانة الأدب، البغدادي، ٤٢١/٣.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان، ٣/ ٤٦٩.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ٣/ ٤٦٩. وانظر: الحجة، الفارسي، ٤٦٩/٣.

وفي قوله (غير المغضوب) قال الزجاج: " تخفض (غير) على وجهين: [1]

- على البدل من (الذين)، والتقدير (صراط غير المغضوب عليهم)، ويجوز صفة (الذين)، وإن كان (غير) أصله أن يكون صفة للنكرة.
- ويجوز النصب على الحال، والتقدير (صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوبا عليهم)، وعلى الاستثناء، والتقدير (إلا المغضوب عليهم).

واستشهاد الفارسي بهذه الآيات الثلاثة مع تنوعها دلالة على تعمقه في علم النحو ومدى فهمه لكلمات الكتاب وأسراره.

٥١- إلغاء العمل في (ظنَّ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [2]

قال أبو علي[3]: "أما (أَشْهَدُ) فقد علق، لأنه قد شابه (عَلِمْتُ وظننْتُ) في أنه غير مؤثر، كما أن هذين وبابها غير مؤثرين وهو علم مثل (عَلِمْت)، وقد استعمل استعمال القسم كما استعمل هذين استعمالها في قولك: عَلِمْتُ لِيَنْطَلِقَنَّ، "وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ" فكذلك تقول: أَشْهَدُ لَيَنْطَلِقَنَّ".

التوضيح والتحليل:

(ظن وأخواتها) لها ثلاثة أحكام:

- أحدهما: الإعمال، وهو الأصل.
- الثاني: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظا ومحلا؛ وذلك لضعف العالم بتوسطه أو تأخره، نحو: (زيدٌ ظننتُ قائمٌ) و(زيد قائمٌ ظننتُ)، والمتأخر إلغاؤه أقوى من إعماله، والمتوسط عكسه.
- الثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظا لا محلا؛ لمجيء ما له حق الصدارة بعده [4]، ويكون التعليق في أفعال القلوب سواء كان بمعنى العلم أم الظن، وبه قال أبو حيان، وذهب ابن كيسان وثعلب، وروي عن المبرد إلى أنه لا يعلق إلا أفعال العلم، ولا يعلق بأفعال الظن وما كان نحوه، ورأى بعض النحاة انه حسن في (علمت) قبيح في غيرها[5].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٥٣١٧٩/١.

(٢) سورة فصلت: ٤٨.

(٣) التعليقة، ١٠٩/٢.

(٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ٥٤/٢-٦٢.

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص٢١١٤.

والمعلقات للفعل استفهام داخل على الجملة نحو (علمت أزيدٌ في الدار أم عمرو)، أو اسم تضمن معنى الاستفهام نحو (علمتُ أيُّهم قائمٌ)، أو لام الابتداء، نحو: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)، وأيضًا مما له حق الصدارة ويعلق العمل في اللفظ (ما النافية) نحو قوله تعالى (لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ)، وكذلك (لا وإن النافيتان) في جواب قسم ملفوظ أو مقدر، نحو: (علمت والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) و (وعلمت إنْ زيدٌ قائم)، والذي جعل (لا) النافية من المعلقات ابن السراج والنحاس، وابن مالك أضاف لام القسم [١]، نحو قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي إنَّ المَنَايَا لا تَطيشُ سِهامُها[٢]

الشاهد فيه قوله: (وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي)، حيث إن الفعل (علمت) –الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر– وقع قبل لام جواب القسم، لذلك علق عن العمل في لفظ الجملة، ولولا اللام لنصب مفعولين، وكان الأصل (وَلَقَدْ عَلِمْتُ مَنِيَّتِي آتية) بنصب (منيتي) بفتحة مقدرة على أنها المفعول الأول، ونصب (آتية) نصبا ظاهرا على أنها المفعول الثاني، ومنع من تحقيق ذلك في اللفظ وجود اللام، وجعله موجودا في المحل، والدليل على ذلك لو عطفت على محل جملة (لتأتين منيتي) لعطفت بالنصب.

وذهب سيبويه وتبعه جمهرة من النحاة إلى أنَّ (علم) في هذه الشواهد كلها خرجت عن معناها الأصلي ونزلت منزلة القسم وما بعدها جملة جواب القسم –الذي هو علمت– لا محل لها من الإعراب، وبذلك تخرج عما نحن بصدده، ولا تكون شاهدًا في هذا الموضع؛ لأنها لا تقتضي معمولًا ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال [٣]، وفي ذلك قال رضي الدين[٤]: "فإنما أجرى (ولقد علمت) مجرى القسم؛ لتأكيده للكلام لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع (قد) المؤكدة، وفي علمت معنى التحقيق".

وقال أبو حيان[٥]: "ولم يذكر أصحابنا (لا) ولا (لام القسم) من المُعَلِّقَات"، وجاء في شرح ابن عقيل أن ممن جعل (لام القسم) من المعلقات الأعلم الشنتمري وتبعه ابن مالك وابنه وابن

---

(١) أوضح المسالك، ابن هشام، ٢/٥٤–٦٢. وارتشاف الضرب، أبو حيان، ص٢١١٤.

(٢) خزانة الأدب، البغدادي، ١٥٩/٩. مغني اللبيب، ابن هشام، ٤٠١/٢. همع الهوامع، السيوطي، ١٥٤/١.

(٣) شرح ابن عقيل، الحاشية، ٥٢/٢.

(٤) شرح الرضي على الكافية، ص٩٩٧.

(٥) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص٢١١٤.

هشام الأنصاري في أغلب كتبه، ومثلوا لذلك بقوله ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [1].

وخلاصة الأمر أنّ الإلغاء ترك العمل لفظا ومعنى، لا لمانع نحو: (زيدٌ ظننت قائمٌ)، فظننت لا عمل لها في (زيد أو قائم)، أما التعليق فهو إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب، وسمي تعليقًا؛ لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العالم بالمحل وتقدير إعماله [2].

وفي قوله تعالى: "وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ" (ما) هنا حرف نفي؛ لذلك لم يعمل فيه الظن، وجعل الفعل ملغيا تقديره (وظنوا ما لهم محيص ولا مهرب)، فالنفي جرى مجرى القسم، فيكون حكمه حكم القسم [3].

٥٢- أصل كلمة (ماذا)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [4].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [5]

قال أبو علي[6]: "يقول: لو لم يكن (ماذا) على ضربين، مرة بمنزلة اسم واحد ومرة (ذا) بمنزلة (الذي)، وكانت (ذا) بمنزلة (الذي) ألبتة، لكان الوجه إذا قيل له: ماذا رأيتَ؟ أن يقول له: خَيْرٌ، إذا أجاب، كأنه قيل له: ما الذي رأيْتَهُ، فقال: الذي رأيتُه خيرٌ، وليس الأمر كذلك لأنه قد جاء "مَاذَا أَنْزَلَ رَبّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا" فهذا لم يجئ على أن (ذا) بمنزلة (الذي)، وجاء في موضع "مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ"، فدل ذلك على أن ماذا على وجهين، كلاهما قد جاء به التنزيل، وقال الشاعر: دَعِي ماذا عَلِمْتِ سَأَتّقيهِ".

التوضيح والتحليل:

يجوز في (ماذا) في قولك (ماذا رأيت) أن تأتي على وجهين:

- أحدهما: أن تكون (ما) استفهاما، وهي اسم تام، في محل رفع مبتدأ، و(ذا) بمعنى (الذي) في محل رفع خبر، وما بعده من الفعل والفاعل صلته، والعائد محذوف والتقدير (رأيته).

---

(١) شرح ابن عقيل، الحاشية، ٥٢/٢.

(٢) شرح ابن عقيل، ٤٥/٢. والمساعد، ابن عقيل، ٣٦٩/١.

(٣) التبيان، العكبري، ص١١٢٩.

(٤) سورة النحل: ٣٠.

(٥) سورة النحل: ٢٤.

(٦) التعليقة، ١١٨/٢.

- الثاني: أن تجعل (ما) و(ذا) جميعًا بمنزلة اسم واحد، وتكون قد ركبت من كلمتين فأصبحت كلمة واحدة، نحو (إنَّما وحيثما) وما كان على شاكلتهما من المركب، ويكون جواب الأول مرفوعًا، وجواب الثاني منصوبًا؛ لأن الجواب بدل السؤال [١].

وفي قولك: (ماذا رأيت؟) جوابه يحتمل وجهين:

أن تقول: (متاعًا حسنًا) و (متاعٌ حسنٌ)، وكلاهما على مطابقة الجواب للسؤال [٢].

وأجاز سيبويه[٣] كون (ذا) بمعنى (الذي) مع (ما) و (من)، وإجراؤهم (ذا) مع (ما) بمنزلة الاسم الواحد نحو قولك: (ماذا رأيت) فتقول: (خيرا)، وإجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو على قولك: (ماذا رأيت فقلت: (خير).

ولو كانت (ذا) بمعنى (الذي) على كل وجه لم يحسن نحو (مَاذَا أَنْزَلَ رَبّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا) بالنصب ولكان وجه الكلام الرفع [٤].

وقال الشاعر:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سأَتَّقِيهِ ولكِن بالمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي[٥]

جمهور النحاة على أنَّ (ماذا) كلها مفعول (دعي)، ثم اختلفوا فقال سيبويه لا يجوز (الذي) في هذا الموضع، و(ما) لا يحسن أن تلغيها [٦]، وجعل الأخفش (ماذا) في هذا البيت (ما) و(ذا) بمنزلة (ما) وحدها، ولا يجوز أن تكون (ذا) بمنزلة (الذي) في هذا البيت؛ لأنك لو قلت (دعي ما الذي علمت) لم يكن كلامًا [٧].

والسيرافي وابن خروف (ما) موصولة بمعنى (الذي)، ووافق الفارسي سيبويه في عدم جواز كونها موصولة، وجعلها بمعنى شيء[٨]، حيث قال[٩]: "إنه لا يخلو من أن يكون (ما) و(ذا) فيه اسمًا واحدًا، أو يكون (ذا) بمنزلة (الذي)، و(ما) أيضًا بمنزلة (الذي) أو يكون (ما) استفهامًا

---

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٨٧/٢.

(٢) شرح الرماني، ص٧٦٢.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٤١٦/٢.

(٤) شرح الرماني، ص٧٦٢.

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٠١/١.

(٦) الكتاب، سيبويه، ٤١٨/٢.

(٧) معاني الأخفش، ص١٨٥.

(٨) مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٣١/١.

(٩) المسائل المشكلة، الفارسي، ص١٤٤-١٤٥.

و(ذا) بمنزلة (الذي) أو يكون (ذا) لغوًا و(ما) بمنزلة (الذي)، أو يكون (ما) لغوًا و(ذا) بمنزلة (الذي)، فلو كان (ذا) بمنزلة (الذي) و(ما) كذلك لاحتاجت (ذا) إلى صلة احتياج (الذي) وصلتها كانت تكون (عملت) كأنه التقدير (الذي عملته) و(الذي) مع (علمته) في موضع اسم مفرد في صلة (ما) ويحتاج إلى ما يكون خبرًا لـ (ذا) الذي بمعنى (الذي)، ولا يخلو من جهتي خبر المبتدأ ثم يلزم بعد أن يرجع إلى (ما) من صلته شيء، فلينزل (أن سأتقيه) خبر (ذا) بمعنى (الذي) و(الهاء) عائدة إليه، فيبقى (ما) لم يرجع من صلته شيء، فإذا كان كلك فقد بطل أن يكون (ما) و(ذا) كل واحد منها بمنزلة (الذي)، ولا يجوز أن يجعل (ما) استفهاما و(ذا) بمنزلة (الذي) فيكون التقدير (ما الي علمته)؛ لأن الاستفهام بعد (دعي)، وما أشبهه من الأفعال، إنما يقع بعد الأفعال التي تعلق وتلغى".

من مقولة الفارسي نلاحظ أن الفارسي بين صحة الوجه الأول، وأبطل الوجوه الأخيرة، وقال ابن مالك: "وعندي أن جعل (ماذا) في البيت بمعنى (الذي) أولى من جعلها بمعنى شيء"[١].

وأنشد أبو الحسن بيتا شاهدًا على ان (ذا) لا يكون مع (ما) بمنزلة (الذي) قول القائل:

يا خَزْرَ تغْلبَ ماذا بالُ نِسوتكم لا يسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَينِ تَحْنانا[٢]

الشاهد فيه قوله (ماذا بال نسوتكم) حيث أن (ماذا) اسم استفهام، ويجوز إلغاء (ذا) وجعل (ما) استفهامًا وحدها [٣]، ولو قلت (ما الذي بال نسوتكم) لم يحسن أو لم يجز في ذا أن تكون موصولة؛ لأن العرب لا تقول إلا: ما بالك، ولا تقول ما الذي بالك.

وفي قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٤]

فـ (ما) في موضع رفع مبتدأ، و(ذا) بمعنى (الذي) وهو خبر (ما)، و(أساطير الأولين) خبر والمبتدأ مضمر تقديره (هو) [٥].

وأورد الأخفش قول أهل التأويل في تفسير هذه الآية[٦]: "لأن الكفار جحدوا أن يكون ربهم أنزل لهم شيئا، فقال لهم: (ما تقولون أنتم أساطيرُ الأولين)، أي: الذي تقولون: أنتم أساطيرُ الأولين، وليس على أنزل ربنا أساطيرَ الأولين" واختار الأخفش هذا الرأي.

---

(١) المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٥.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، ١٩٨/١.

(٣) المصدر السابق، ١٩٧/١.

(٤) سورة النحل: ٢٤.

(٥) إعراب النحاس، ص٤٩٨. وانظر: معاني الزجاج، ١٩٤/٣.

(٦) معاني الأخفش، ص١٨٦.

والفارسي في هذه المسألة وافق سيبويه وغيره من النحويين في كون (ماذا) تأتي على وجهين، وقد بين ذلك من خلال الشاهد القرآني والشاهد الشعري، وتناول هذه المسألة بإسهاب في كتابه المسائل المشكلة.

٥٣- إعمال (إذن) وإلغاؤها

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾[١]

قال أبو علي[٢]: لم يعمل (إذَنْ) في (لا أقيلها)، لأنّ الفعل معتمد على اليمين كأنه قال: واللهِ لئنْ عاد لي وأمكنني لا أقيلُها، فلا أقيلُها معتمد على اليمين. قال: وإن شئْتَ رَفَعْتَ على قول مَنْ ألغى، أي على قول من ألغى إذا جعلها بين الواو والفعل أو الفاء والفعل كقوله عز وجل " فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا".

التوضيح والتحليل:

من الحروف التي تنصب الفعل المضارع (إذن)، ولعملها ثلاثة شروط:[٣]

- أحدهما: أن يكون الفعل الذي دخلت عليه مستقبلا، فلا يجوز نحو: (إذن تصدق) جوابا لمن قال: (أحبُ زيدًا).
- الثاني: أن تكون مُصدرة فلو وقعت حشوا لم تعمل، نحو قول الشاعر:

لَئِنْ عَادَ لي عبدُ العزيز بمثْلِها وأمْكَنَنِي منها إِذَنْ لا أَقِيلُها[٤]

الشاهد فيه: (إذن لا أقيلُها) فقد ألغي عمل (إذن) ورفع (أقيلُها)، وقال الأعلم ألغيت (إذن) لاعتمادها على القسم المقدر في أول الكلام، والتقدير (والله لئن عاد لي بمثلها لا أقيلها)، وهذا رأي سيبويه والفارسي [٥]، ووافق الشاطبي هذا الرأي [٦].

- الثالث: أن يتصل بها الفعل إلا إذا كان الفصل بالقسم، فلا يبطل العمل، وقال ابن طولون لا حجة لمن أجاز الفصل بالنداء والدعاء أو معمول الفعل.

---

(١) سورة النساء: ٥٣.

(٢) التعليقة، ١٣٤/٢.

(٣) شرح ابن طولون، ٢٠٩/٢.

(٤) خزانة الأدب، البغدادي، ٤٧٥/٨. وشرح المفصل، ابن يعيش، ١٢٦/٥.

(٥) الكتاب، سيبويه، ١٥/٣.

(٦) خزانة الأدب، البغدادي، ٤٧٣/٨-٤٧٤.

وإن تقدمها حرف عطف كالواو والفاء فأكثر النحاة عدّها غير متصدرة، وبذلك رفع ما بعدها، نحو قوله تعالى [١]: (وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) فقد قرأها السبعة بالرفع، وكذلك قوله تعالى [٢]: (فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)، وبعض النحاة ينصب بها ولا يخرجها عن النص بسبق العاطف لها [٣].

وممن أجاز الفصل بالنداء ابن عصفور، وابن باشاذ أجاز الفصل بالدعاء وبالنداء، بينما أجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، ورجح الكسائي حينئذ النصب، ورجح هشام الرفع[٤].

وقال سيبويه[٥]: (إذن) من عوامل الأفعال بمنزلة أظن في عوامل الأسماء؛ لأنها تلغى إذا لم يكن الكلام معتمدا عليها، والناصب للفعل عند سيبويه إذن لمضارعتها (أن) [٦]، وعند الخليل (أن) المضمرة بعد إذن.

وقال الرضي[٧]: إن جواز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي رأي الخليل وإنها لا تنصب بنفسها كـ (أن ولن) إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله.

وفي قوله تعالى: (فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا) إذن ملغاة غير عاملة لدخول فاء العطف عليها، ويجوز النصب فتقول في غير القرآن أن تعمل مع الفاء، ولم يبطل عملها وجود (لا النافية)؛ لأن (لا) يتخطاها العامل [٨]، وقد قرئ شاذًا بالنصب فيهما، ولعل قراءة النصب توافق الرأي القائل[٩]: "إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز الوجهان"، وجواز الإعمال والإلغاء قال به سيبويه[١٠]: "واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار".

---

(١) سورة الإسراء: ٧٦.

(٢) سورة النساء: ٥٣.

(٣) شرح ابن طولون، ٢٠٩/٢، وانظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص٢٩.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام، ص٢٩. وانظر: الجني الداني، المرادي، ص٣٦٣.

(٥) إعراب النحاس، ص١٨٩.

(٦) الكتاب، سيبويه، ١٣/٣-١٦.

(٧) شرح الرضي، ص٨٤٩.

(٨) مشكل إعراب القرآن، مكي القسي، ص٢٠٠. والتبيان، في إعراب القرآن، العكبري، ص٣٦٥.

(٩) مغني اللبيب، ابن هشام، ص٢٩.

(١٠) الكتاب، سيبويه، ١٣/٣.

وفي قول الشاعر: (إذن لا أقيلُها) فقد ألغي عمل (إذن) ورفع (أقيلُها)، لاعتمادها على القسم المقدر في أول الكلام، وهذا رأي سيبويه والفارسي، وأضاف الفارسي كونها ملغية؛ إذا سبقت بحرف عطف مثل قوله تعالى (فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا).

٥٤- باب من أبواب (أنَّ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ (١)

قال أبو علي(٢): "قال: وسألْتُه عن قوله تعالى " وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ".

التوضيح والتحليل:

اختلف القراء في همزة (إن)، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (وما يشعركم إنها)، وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي (أنها) بالفتح.

(ما) في قوله (ما يشعركم) استفهامية، وفاعل يشعركم ضمير (ما)، ولا يجوز أن تكون (ما) نافية؛ لأن الفعل سيكون بلا فاعل، ولا يجوز في الوقت نفسه جعلها نافية ويكون الفاعل يعود على لفظ الجلالة؛ لأن التقدير يكون (وما يشعركم الله انتفاء إيمانهم) وهذا المعنى لا يستقيم، فالله عز وجل أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله (٣) (وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَةَ)، فتقدير المعنى (ما يدريكم إيمانهم إذا جاءت) فالمفعول محذوف وحذفه كثير (٤).

وقال أبو سعيد(٥): من قرأ بالكسر فقد أتم الكلام بقوله (وما يشعركم) ثم أخبر الله عز وجل (أنهم لا يؤمنون). ومن قرأ بفتح (أن) فعلى وجهين: أحدهما: أن يكون بمعنى لعل كقوله:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَّى تَغذّى القومُ من شوائِهِ(٦)

أي لعلنا. فالمعنى (وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون)، وهذا ما فسره الخليل في قوله (ائت السوق أنك تشتري لنا شيئا) أي لعلك. ويدل على صحة هذا قوله تعالى (٧):(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)، وقوله(٨): (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ). والتأويل الآخر وهو أن تكون (أنها) في

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٢) التعليقة، ٢٣٤/٢.

(٣) سورة الأنعام: ١١١.

(٤) الحجة، الفارسي، ٣٧٨/٣.

(٥) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٤١/٣.

(٦) خزانة الأدب، البغدادي، ٥٠٢/٨.

(٧) سورة عيسى: ٢.

(٨) سورة الشورى: ١٧.

قوله: (أنها إذا) أن الشديدة التي تقع بعد أفعال اليقين والثبات نحو: علمت وتيقنت، على أن تكون (لا) زائدة، فيكون التقدير (وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون) والمعنى على هذا (أنهم لم يؤمنوا ولو جاءت)، وهذا المذهب لم يذهب إليه سيبويه والخليل [١].

٥٥- الجمع بين (إنَّ وأنَّ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأولَى﴾ [٢].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾[٣]

قال أبو علي[٤]: "وقال عن أبي العبّاس أيْضًا: إنّما لمْ يَلِ (إنّ) المكسورةَ (أنَّ) المفتوحةُ، ولم يجتمعا في موضعٍ واحدٍ، لأنّهما جميعًا للتأكيد، فلمْ يجتمعا، كما لم يجتمع تأنيثان واستفهامان ونحو ذلك، ونظيرُ (أنّ وإنّ) في أنّهما لم يجتمعا معًا لاتّفاقهما في المعنى (اللامُ) وإنّ في قولِك: إنّ زيدًا لمنطلقٌ، لما اتّفقا في المعنى لم يجتمعا في قولك معًا، فإنْ فصَلْتَ بينهما جاز اجتماعُهما، وأنْ يقَعَ اللامُ في الاسم العامل فيه (إنَّ)، كقوله: "وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأولَى" فكذلك يجوزُ في (أنَّ) أنْ يكون اسمُها (أنّ) في مثل قولك: إنّ لك أنّك لا تؤذي، قال تعالى: "وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا" بعد قوله "إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى".

توجيه القراءة:

"قرأ عاصم ونافع بكسر (إنك)، وقرأ أبو عمرو والأعمش وأبو جعفر والكسائي وحمزة بفتح (أنك)".

التوضيح والتحليل:

لا تلي (أنَّ) (إنَّ) وكذلك (إنَّ) لا تلي (أنَّ)؛ لأنهما للتأكيد، يجريان مجرى واحدا، لذلك كره النحاة الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين (اللام) و (إنَّ)، فإن فصلت بينهما أو عطفت جاز ذلك، نحو قولك في الفصل بينهما: (إنَّ لك أنك تحيا وتكرم)، والعطف نحو: (إن كرامتك عندي وأنك تعان).

---

(١) الحجة، الفارسي، ٣/٣٨١.

(٢) سورة الليل: ١٣.

(٣) سورة طه: ١١٨-١١٩.

(٤) التعليقة، ٢/٢٣٧.

والجمع بينهما فاسد؛ فلا يصح أن تقول (إنَّ أنَّك ذاهب في الكتاب) ولا (قد عرفت أنَّ إنَّك منطلق في الكتاب)، ولو فصل بينهما لكان جائزا، فتقول (إنَّ في الكتاب أنَّك ذاهب)، والمقصود به (إنَّ الكتاب اشتمل معناه على أنه ذاهب وعلى أنه منطلق) [١].

وفي قوله (إنّك) فمن قرأ بالكسر فيصح أن يكون على الاستئناف، وأن يكون عطفا على إن الأولى.

ومن فتح (أنك) فعلى عطف مصدرًا مؤولًا على اسم (إنّ) الأولى، والخبر (لك) المقدم، وعليه يكون التقدير (إنَّ لك عدم الجوع وعدم العُري وعدم الظمأ والضحى)، وقد جاز أن تكون (أنَّ) اسما لـ (إنَّ)؛ لأنه فُصل بينهما، ولولا ذلك لم يجزْ [٢]، كما جاز أن يُجمع بين (إنَّ) و(اللام) الواقعة في اسمها لما فصل بينهما، كما في قوله تعالى (وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأولَى).

٥٦- العطف على اسم (أنَّ) بعد تمام الخبر

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [٣]

قال أبو علي[٤]: "قال سيبويه: ومثله (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ). فابتدأ، لأن معنى الحديث حين قال: إن زيدًا منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، ولكنه أكَّد كما أكَّد".

توجيه القراءة:

"قرأ الأعرج والحسن (إنَّ) بكسر الهمزة، على إضمار القول على مذهب البصريين، أو لأن الأذان في معنى القول على مذهب الكوفيين، وقراءة الجمهور بالفتح (أنَّ) على تقدير (بأنَّ).

وقرأ زيد بن علي وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر (ورسولَه) بالنصب عطفًا على لفظ اسم (أنَّ)، وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنه مفعول معه، وقرئ شاذًا بالجر"[٥].

التوضيح والتحليل:

قال سيبويه[٦]: يجوز قولك: (إنَّ زيدًا فيها وعمرو)، ومثله (أن الله برئ ... ورسولُه) الرفع على الابتداء؛ لأن معنى الحديث حين قال (إنَّ زيدًا منطلق) زيد منطلق، ولكنه أكد (بإنَّ).

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٤١/٣.

(٢) الدرر المصون، السمين الحلبي، ١١٣/٨. وانظر: إعراب النحاس، ص٥٩٦.

(٣) سورة التوبة: ٣.

(٤) التعليقة، ١٥٦/١-١٥٧.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ٩/٥.

(٦) الكتاب سيبويه، ٢٣٨/١.

وقال ابن مالك: "ومثال إنَّ ولكنَّ في رفع المعطوف على معنى الابتداء (أنَّ) وذلك إذا تقدمها علم أو معناه، وصريح العلم كقوله الشاعر:

وَإِلّا فَاعْلمُوا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ[1]

والتقدير: (فاعلموا أنّا بغاةٌ وأنتم كذلك) حمله سيبويه على التقديم والتأخير. وفيما معناه كقوله تعالى (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)، وقد سوى سيبويه بين (إنَّ وأنَّ)، ومن فرق بينهما مخالف لسيبويه"[2].

ولم يلتفت السيرافي ومن تابعه إلى استدلال سيبويه، وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم (أنَّ) المفتوحة مطلقًا، فلا تحمل معنى الابتداء؛ لأنها مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد في موضع رفع أو نصب أو جر.

ووافق الرضي السيرافي وقال[3]: إن قوله (ورسولُه) عطف على الضمير في (بريء)، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل؛ لأنه فصل بالجار والمجرور (من المشركين)، فقام الفصل مقام التأكيد.

وفي قوله تعالى: (أَنَّ الله) قرأ الجمهور برفع (ورسولُه)، وفيه ثلاثة أوجه: [4]

- أحدها: أنه مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير (ورسولُه بَرِئٌ منهم) وإنما حذف لدلالة السياق عليه.
- الثاني: معطوف على الضمير المستتر في الخبر، وقال مكي [5]: "وأما عطف (رسولُه) على المضمر المرفوع في (بريء) فهو قبيح عند كثير من النحويين إذا لم يؤكد، وقد أجازه كثير في هذا الموضع؛ لأن المجرور يقوم مقام التوكيد، فعطفه على المعنى في (برئ) حسن جيد".
- الثالث: معطوف على محل اسم (أنَ)، وهذا عند من يجيز ذلك في المفتوحة قياسا على المكسورة.

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ٣٥٢/٤. والإنصاف، ابن الأنباري، ص١٩٠، وشرح المفصل، ابن يعيش، ٦٩/٨.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، ٥٠/٢-٥١.

(٣) شرح الرضي على الكافية، ص١٢٦٠-١٢٦١.

(٤) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٧/٦. وانظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ٥٠/٢. والبحر المحيط، أبو حيان، ٩/٥. والتصريح، خالد الأزهري، ٣٣٦/١.

(٥) مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص٣٢٣.

وفي نصب (ورسولَه) وجهان:

- الأقوى أنه عطف على لفظ الجلالة، والثاني أنه مفعول معه.

وفي قراءة الجر (ورسولِه) وجهان:

- أحدهما: أنه مقسم به، أي (ورسوله إن الأمر لذلك)، وحذف جوابه لفهم المعنى.
- الثاني: أنه على الجوار، كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار.

والشاهد في هذه الآية أنه عطف (رسولُه) على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو (بريء).

٥٦- باب من أبواب (أنَّ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (١).

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾(٢)

قال أبو علي(٣): "قال: ونظيرُها، يعني ونظير " وأنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ" "لإيلافِ قُرَيْشٍ" لأنّه إنّما هو لذلك "فَلْيعبدوا"، فإنْ حذفت اللاّم مِنْ (أنْ) فهو نَصْبٌ، كما أنّك لو حذفت اللامَ من (لإيلاف) كان نَصْبًا، هذا قولُ الخليل".

التوضيح والتحليل:

قال أبو سعيد: "إذا تقدمت (أنَّ) ووليها حرف جر مقدم فقول الخليل: إنها في موضع نصب بالفعل الذي كان يعمل في حروف الجر، فإذا قلت (جئتك أنك تريد المعروف) (فأنك) في موضع نصب بـ (جئتك)، لما حذفت اللام وصل الفعل إلى ما بعدها وكانت اللام في موضع نصب. ويرى الكسائي أنها في موضع جر وقد قوى سيبويه كونها في موضع جر من غير أن يبطل قول الخليل أو يرده. وكان أبو العباس يذهب مذهب الخليل في كونها في موضع نصب. والزجاج يجوّز الأمرين جميعًا، ورجَّح أبو سعيد أنَّ موضعه جر لأن حروف الجر تحذف من "أن" و"أنّ" مخففة ومشددة. لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد وقد طال فحسن الحذف (٤).

---

(١) سورة المؤمنون: ٥٢.

(٢) سورة قريش: ١.

(٣) التعليقة، ٢/٢٣٩.

(٤) شرح الكتاب، السيرافي، ٣/٣٤٦.

وفي قوله تعالى: (وإن هذه أمتكم) ثلاثة أوجه من القراءات: [١]

- "قرأ المدنيون وأبو عمرو (وأنَّ هذه أمتُكم أمةً واحدةً)، بفتح الهمزة ونصب (أمةً واحدةً).
- وقرأ الكوفيون (وإنَّ هذه أمتُكم أمةً واحدةً) بكسر الهمزة ونصب أمة واحدة أيضا.
- وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق (وإنَ هذه أمتُكم أمةٌ واحدةٌ)".

وتوجيه قراءة فتح الهمزة على ثلاثة أقوال:

- أحدهما: مذهب البصريين أن المعنى (ولأن هذه أمتكم) وحذفت اللام، و(أن) في موضع نصب.
- الثاني: قال الكسائي وهذا أحد قولي الفراء (أن) في موضع خفض نسقا على (ما تعملون)، والتقدير (إنّي بما تعملون عليم وبأنّ هذه أمتكم أمة واحدة).
- والقول الثالث: (أنَّ) في موضع نصب على إضمار فعل، والتقدير (واعلموا أن هذه أمتكم).

ومن قرأ بكسر (إنَّ) فعلى الاستئناف، وعند الكسائي عطف على (إني بما تعملون عليم).

ومن قرأ (أمةً واحدةً) بالنصب فعلى الحال، ومن قرأ بالرفع فعلى أوجه منها: إضمار مبتدأ وعلى البدل وقيل خبر بعد خبر [٢].

وقال أبو علي في الحجة[٣]: "في قراءة (وأن هذه) مذهب الخليل وسيبويه أنه محمول على الجار، أي (ولأنَّ هذه أمتكم) ومثل ذلك عندهم قوله تعالى: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) [٤]، والتقدير: (ولأن المساجد لله)، وكذلك قوله تعالى: (لإيلافِ قُرَيْشٍ) والتقدير: (فليعبدوا رب هذا البيت لإيلاف قريش) أي ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنعم عليهم بها".

٥٨- البدل من شيء آخر

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [٥].

قال أبو علي[٦]: "هذا بابٌ تكون فيه أنَّ بدلًا مِنْ شيءٍ ليس بالآخِر. قال: وقال تعالى: " أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ".

---

(١) إعراب النحاس، ص٦٣٧والدرر المصون، السمين الحلبي، ٣٤٩/٨.

(٢) إعراب النحاس، ص٦٣٧.

(٣) الحجة، الفارسي، ٢٩٧/٥. وانظر: شرح الكتاب، السيرافي، ٣٤٦/٣.

(٤) سورة الجن: ١٨.

(٥) سورة يس: ٣١.

(٦) التعليقة، ٢٤٥/٢.

التوضيح والتحليل:

في قوله تعالى: (كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ) قال بعض النحاة (كم) خبرية مفعول بـ(أهلكنا). والتقدير: (كثيرا من القرون أهلكنا)، وهي معلقة (يروا) ذهابا بالخبرية مذهب الاستفهامية.

وقوله تعالى: (وأنهم إليه لا يرجعون) فيه عدة أوجه منها:

- الأول: (أنهم) بدل من (كم)، وبه قال ابن عطية، وعدّ (كم) خبرية، والرؤية بصرية، وردّ هذا الرأي أبو حيان [١] لأنَّ (كم) إذا كانت خبرية فهي في موضع نصب بـ (أهلكنا)، وإذا كانت كذلك امتنع كون (أنهم) بدل منها؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، ولو سلطت (أهلكنا) على (أنهم) لم يصح ذلك، فلا يصح المعنى في قولك (أهلكنا انتفاء رجوعهم، أو أهلكنا كونهم لا يرجعون).
- الثاني: (أنهم) بدل من الجملة قبله، والمعنى (ألم يروا أنَّ القرون التي أهلكناها أنهم لا يرجعون) وهذا قول الزجاج، وردَّه أبو حيان أيضا وقال عنه [٢]"ليس بشيء؛ لأنه بدلا صناعيا وإنما فسر المعنى ولم يلحظ صناعة النحو"، وقال السمين الحلبي بل هو بدل صناعي؛ لأن الجملة في قوة المفرد، فهي سدت مسد مفعول (يروا) فإنها معلقة لها.
- الثالث: (ألم يروا) (ألم يعلموا)، وهو مُعَلق عن العمل في (كم)؛ لأن (كم) لا يعمل فيها عامل قبلها، سواء (كم) الخبرية أم الاستفهامية، إلا أن معناها نافذ في الجملة، وإن لم يعمل في لفظه، وهذا قول الزمخشري.

و(أنَّهم إليهم لا يرجعون) بدل من (كم أهلكنا) على المعنى لا على اللفظ، أي: (ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم).

وقال أبو حيان[٣]: "قوله لأن كم لا يعمل فيها عامل قبلها، سواء (كم) الخبرية أم الاستفهامية ليس على إطلاقه".

- الرابع:(أنهم) بدل من موضع (كم أهلكنا) تقديره (ألم يروا أنّهم إليهم) قاله أبو البقاء.

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان، ٤٤٠/٧.

(٢) المصدر السابق، ٤٤٠/٧.

(٣) المصدر السابق، ٤٤٠/٧.

- الخامس: أن يكون (يروا) عاملا في الجملتين من غير إبدال، وهذا قال به الفراء، ولم يبين كيفية العمل، وقوله الجملتين تجوز؛ لأن أنهم ليس بجملة لتأويله بالمفرد إلا أنه اشتمل على مسند ومسند إليه، قاله الحلبي.
- السادس: (أنَّهم) معمول لفعل محذوف دلَّ عليه السياق، والمعنى تقديره (قضيناه وحكمنا أنهم لا يرجعون)، ويدل على صحة هذا قراءة الحسن وابن عباس (إنَّهم) بالكسر على الاستئناف، وقطع لهذه الجملة عما قبلها، وهذه القراءة مقوية لأن تكون معمولة لفعل محذوف يقتضي انقطاعها عما قبلها [١].

وذهب أبو علي[٢]: إلى أنَّ (كم) لا يجوز أن يكون منصوبًا (بِيَرَوْا)، ولكنّها في موضع نصب ممّا بعده (وأنّ) بدل مِن موضع (كم) فعلى هذا يكون (أنَّ) بدلًا من (كَمْ).

٥٩- باب من أبواب (أنَّ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أنكم مخرجون﴾ [٣]

قال أبو علي[٤]: "ومِمّا جاء من هذا الباب قولُه تعالى " أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا" ... الفصل.

التوضيح والتحليل:

قال المبرد[٥]: "قولك (قد علمت أنَّ زيدا إذا أتاك أنه سيكرمك)، وذلك أنك قد أردت (قد علمت أنَّ زيدا إذا أتاك سيكرمك) وإنما كررت الثانية توكيدا، ولست تريد بها إلا ما أردت بالأولى، ومن ذلك قوله تعالى (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا)، فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية، وقد قيل فيها غير هذا، ونظير تكرير (أنّ) هنا قوله (وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ) [٦]، وقوله تعالى (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا) [٧]".

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٦١/٩. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٤٤٠/٧.

(٢) التعليقة، ٢٤٥/٢.

(٣) سورة المؤمنون: ٣٥.

(٤) التعليقة، ٢٤٥/٢.

(٥) المقتضب، المبرد، ٣٥٤/٢.

(٦) سورة هود: ١٦.

(٧) سورة الحشر: ١٧.

وجاء في الدرر أن قوله (أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا) في إعرابه ستة أوجه: [1]

- أحدهما: (أنَّ) مضاف لضمير الخطاب المحذوف، وأقيم المضاف إليه (إذا متم) مقامه، و(أنكم مخرجون) تكريرا لـ (أن) الأولى؛ للتأكيد، والتقدير (أنَّ إخراجكم إذا متم وكنتم ترابا).
- الثاني: خبر (أنَّ) الأولى هو (مخرجون)، وهو العامل في الثانية، توكيد لما طال الفصل، وإليه ذهب الجرمي والمبرد.
- الثالث: (أنكم مخرجون) مؤول بمصدر مرفوع بفعل محذوف، والفعل المحذوف جواب (إذا) الشرطية، و(إذا) وجوابها المقدر خبر (أنكم) الأولى، والتقدير (يحدث أنكم مخرجون).
- الرابع: خبر (أنَّ) الأولى محذوف؛ لدلالة خبر الثانية عليه، والتقدير (أنَّكم تبعثون) وهو العامل في الظرف، و(أنَّ) الثانية وما في حيزها بدل من الأولى، قاله سيبويه.
- الخامس: (أنكم وما حيزها) في محل نصب أو جر بحرف محذوف، والأصل (أيعدكم بأنكم) ويجوز أن يكون في محل نصب نحو: (وعدت زيدا خيرا).
- السادس: لا يجوز أن يكون العامل في (إذا) (مخرجون) على كل رأي؛ لأن ما في حيز (أنَّ) لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها (متم)؛ لأنه مضاف إليه.

وظاهر كلام سيبويه أنه جعل "أنكم" الثانية بدلا من "أنكم" الأولى، وفي هذا الكلام عندي خلل لأنه لا يجوز البدل من الاسم حتى يتم الاسم، وقوله: (إذا متم) ليس باسم تام لأنه لم يأتي (لأنه) بخبر، وتمام الاسم (بأن واسمها وخبرها) والذي عندي: أنه لا بدل في هذه الآية [2].

٦٠- إعمال (إنْ) المخففة

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الأَوَّلِينَ﴾ [3]

قال أبو علي[4]: "قال: وحَدَّثني مَنْ لا أتّهِمُ عن رجُلٍ مِنْ أهلِ المدينة موثوقٍ به أنّه سَمِع عربيا يتكلم بمثل قوله: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وهي التي في قوله: "وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا"، وهذه (إنْ) محذوفةٌ".

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٣٣٣/٨-٣٣٤.

(٢) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٥٥/٣.

(٣) سورة الصافات: ١٦٨.

(٤) التعليقة، ٢٦٤/٢.

التوضيح والتحليل:

أمّا إنَّ"، فهي على ضربَيْن: مكسورة ومفتوحة، وقد جاء التخفيف فيهما جميعًا، فأمّا المكسورة إذا خُفّفت؛ فلك فيها وجهان: الإعمال والإلغاء، والإلغاؤها أكثر؛ وذلك لإنها إذا خُفّفت زال اللفظ. ومثل ذلك لا يلزم في الفعل إذا خُفّف بحذف شيء منه؛ لأن الفعل لم يكن عملُه للفظه بل لمعناه، فإذا أُلغيت؛ صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللام فصلًا بينها وبين (إن) النافية، إذ لو قلت: (إنْ زيدٌ قائمٌ)، لالتبس الإيجاب بالنفي. فمثالُ الاسم قولك: (إنْ زيدٌ لَقائمٌ)، ومثله قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)، المعنى: لَعليها حافظٌ، و(ما) زائدةٌ. ومنه قوله تعالى: (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)، أي: لَجميعٌ لدينا محضرون. ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى: (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)، وقال: (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)، ولا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلَّا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأن (إنَّ) مختصّةٌ بالمبتدأ والخبر، فلمّا ألغيت، ووليها فعل؛ كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنّها وإن كانت أفعالًا، فهي في حكم المبتدأ والخبر؛ لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر، أو الشك فيه لا لإبطال معناه.

وقد أجاز الكوفيون وقوع أيّ الأفعال شئت بعدها، وأمّا إعمالها مع التخفيف، فنحو: (إنْ زيدًا منطلقٌ)، حكى سيبويه ذلك في كتابه، قال: حدّثنا مَن نَثِقُ به أنّه سمع من العرب وقُرّاءِ أهل المدينة، (وإنْ كُلًا لَما لَيوفينّهم ربُّك أعمالَهم) يُجْرونها على أصلها فيخففون وينصبون[1]، ويشبّهونها بفعل حُذف بعض حروفه، وبقي عملُه، نحوِ: (لم يَكُ زيد منطلقًا).

والأكثر في المكسورة الإلغاء، قال سيبويه[2]: وأمّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضمّوا إليها (ما) في قولك: "إنّما زيدٌ أخوك". وإذا أُعملت، لم تلزمها اللام؛ لأن الغرض من اللام الفصل بين (إن) النافيةِ وبين التي للإيجاب، وبالإعمال يحصل الفرق، وإن شئت أَدخلت اللام مع الإعمال، فقلت: (إنْ زيدًا لقائمٌ).

وأهل الكوفة يذهبون إلى جواز إعمال (إن) المخفّفة، ويرون أنها في قولهم: (إنْ زيدًا لَقائمٌ) بمعنى النفي، و(إنْ) واللام بمعنى (إلَّا)، فالمعنى: (ما زيدٌ إلَّا قائمٌ)، والصواب مذهب البصريين؛ لأنه وإن ساعدهم المعنى، فإنه لم يرد أن تكون اللام بمعنى "إلَّا" [3].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١٤٠/٢.

(٢) المصدر السابق، ١٤٠/٢.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٤٧/٤.

وقال أبو علي[1]: (إنْ) هذه مخففة مِن الثقيلة، وإنّما لم تدخل الثقيلةُ على الأفعال، فلمّا خُففت زال الشبه بالفعل، فدخلت عليه، ولم يمتنع ذلك، لأنّه حرف تأكيد، والفعل يُؤكد كما يُؤكد الاسم.

وفي قوله: (وإن كانوا ليقولون لو أن) فعند البصريين (إنْ) مخفّفة من الثقيلة، ولزمتها اللام في خبرها للفرق بينها وبين أن الخفيفة التي بمعنى (ما)، واسم (أنْ) مضمر، و(كانوا) وما بعدها خبر (أن)، و(الواو) اسم كان، و(ليقولون) خبر كانوا، و(إنْ) عند الكوفيين بمعنى (ما)، و(اللام) بمعنى (إلا)، والتقدير (ما كانوا إلا يقولون لو أن)، و(أن) بعد (لو) مرفوع على إضمار فعل عند سيبويه[2].

٦١- (إنْ) المخففة من الثقيلة

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [3].

قال أبو علي[4]: "قال: ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ، كما أنّ مَنْ قال: إنَّ زيدًا منطلقٌ إذا أدْخَلَ (ما) قال: إنّما زيدٌ منطلقٌ، ولا يجوزُ أنْ تكون (إنْ) في قولك: (ما إنْ لنا فيه)، كالتي في قوله (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)، لأنّها لو كانت تلك، لَكان الكلامُ إيجابًا".

التوضيح والتحليل:

قد تأتي (إنْ) المخففة وتكون نافية، وتجري مجرى (ما) في نفي الحال، وتدخل على الجملة الفعلية والجملة الاسمية، نحوَ قولك: (إن زيدٌ إلَّا قائم)، قال الله تعالى: (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)، وتقول في الفعل: (إنْ قام زيدٌ) أي ما قام زيد، قال الله تعالى: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً)، وتقول: (إن يقوم زيد)، قال الله تعالى: (إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ)، وقال تعالى: (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) [5].

---

(١) التعليقة، ٢٦٤/٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص.٦٢١. وانظر: المقتضب، المبرد، ٣٦٠/٢.

(٣) سورة الملك: ٢٠.

(٤) التعليقة، ٢٦٦/٢.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٩/٥.

وإعمال إن إعمال ما الحجازية فيه خلاف أجاز ذلك الكسائي[١] وأكثر الكوفيين ومن البصريين ابن السراج والفارسي وابن جني ومنع من إعماله الفراء وأكثر البصريين والمبرد وقال أبو حيان[٢]: الصحيح أن إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم.

واختلف النقل عن سيبويه، فنقل ابن يعيش عنه عدم الإعمال، فقال في ذلك[٣]: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على الابتداء والخبر، والفعل والفاعل كما تدخل همزة الاستفهام، فلا تُغيِّره، وذلك كمذهب بني تميم في (ما)".

ونقل ابن مالك عن سيبويه إعماله لـ (إنْ)، وصرح بذلك في مؤلفاته، فقال "وأكثر النحويين يزعمون أنَّ مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأنَّ مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنَّه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "وأما إنْ مع ما في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس"، فابن مالك لمح من هذه العبارة أنَّ في الكلام حروفًا مناسبة لـ (ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا (إنْ) و(لا) فتعين كونهما مقصودين[٤].

وقد أجازه أبو العباس المبرّد، قال[٥]: لأنه لا فَصلَ بينها وبين (ما) ، وذهب ابن يعيش مذهب سيبويه؛ لأنَّ الاعتماد في عملِ (ما) على السماع، والقياسُ يرفضه، ولم يُوجد في (إنْ) من السماع ما وجد في (ما) [٦].

وممن أجاز ذلك أيضًا أبو علي الفارسي وابن جني، وذكر أبو الفتح[٧]: أن سعيد بن جبير رضي الله عنه قرأ: (إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم) على أنَّ إنْ نافية، والذين اسمها، وعبادا خبرها، وأمثالكم صفة، وقال: معناه: ما الذين تدعون من دون الله أمثالكم في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلا لكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم".

---

(١) شرح الأشموني، ٤٢٤/١.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ٥٦١/٤.

(٣) شرح المفصل، ابن يعيش، ٣٩/٥.

(٤) شرح التسهيل، ابن مالك، ٣٧٥/١.

(٥) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ص٤٤٦-٤٤٧. وشرح المفصل، ابن يعيش، ٣٩/٥.

(٦) المقتضب، المبرد، ٣٥٩/٢. وشرح المفصل، ابن يعيش، ٣٩/٥.

(٧) المحتسب، ابن جني، ٢٧٠/١.

وذهب ابن عصفور[١]: إلى إعمالها في الشعر، وأنَّ النحاة أجروا (إنْ) النافية في الشعر مجرى (ما) في نصب الخبر لشبهها، ولا يجيز ابن عصفور ذلك في الكلام؛ لأنها مختصة.

٦٢- (أنْ) المخففة

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢].

قال أبو علي[٣]: (قال: في قوله عزَّ وجلّ " وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، لا تكونُ (أنْ) التي تَنْصِبُ الفعلَ، لأنَّ تلك لا يُبْتَدَأ بعدَها الأسماءُ، ولا تكونُ (أيْ)، لأنّ (أيْ) إنّما تجيءُ بعد كلامٍ يستغني، ولا تكون في موضع المبنيّ على المبتدأ).

التوضيح والتحليل:

في قوله تعالى (وآخر) (وآخر دعواهم) مبتدأ، و (أن) المخففة من الثقيلة، واسمها مضمر، والجملة الاسمية (الحمد لله) في محل رفع خبرها، نحو قول الشاعر:

فِي فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الهِندِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هالِكٌ كُلُ مَنْ يَحْفي وَيَنْتَعِلُ[٤]

ويرى الجرجاني أن (أنْ) هنا زائدة، وقال السمين أن هذا الرأي لا حجة له، ومخالف لنص سيبويه والنحويين.

وقرأ العامة بتخفيف (أنْ) ورفع (الحمد)، وقرأ بعضهم بتشديد (أنَّ) ونصب (الحمد) على أنَّه اسمها، وهذه القراءة تقوي الرأي القائلة بأنها مخففة وترد رأي الجرجاني [٥].

وفي قوله تعالى (وآخر) لا يصح أن تكون (أن) بمعنى (أي)؛ لأن قوله (دعواهم) مبتدأ لا خبر له، فهو غير تام، فلا يكون بعده (أن) بمعنى (أي).

وتأتي (أنْ) بمعنى (أي)، بشروط ثلاثة، هي:

- أولا: أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول.
- ثانيا: ألا يتصل بشيء من صلة الفعل الذي تفسره؛ لأنه إذا اتصل به شيء منه صار في جملته، ولم يكن تفسيرا له.

---

(١) المقرب، ابن عصفور، ١/١٠٥.

(٢) سورة يونس: ١٠.

(٣) التعليقة، ٢/٢٧١.

(٤) ديوان الأعشى، ص١٠٩.

(٥) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٦/١٥٦-١٥٧.

- الثالث: أن يكون ما قبله كلام تام، وما بعده جملة تفسر جملة قبلها [١].

قال أبو علي[٢]: "تأتي (أنْ) التي للتفسير بمنزلة (أيْ) بعد كلام تام، كما أنَّ (أيْ) لا يفسر به إلا بعد كلام مُستغنٍ، وعليه فإنَّ (أنْ) في قوله تعالى "وآخِرُ دعواهم أن الحمدُ لله" أن لا تكون للتفسير لأنَّ خبر المبتدأ لم يأتِ.

٦٣- معنى قولهم (أريد لأفعل)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [٣].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [٤].

قال أبو علي[٥]: "قال أبو بكر: قال أبو العباس: الفعل يَدُلُّ على مصدرٍ، فلَمّا قال: أرَدْتُ، دَلَّ على الإرادة، فكأنّه قال: أرَدْتُ وإرادتي لهذا، فحُذِفَتْ (إرادتي) لدلالة (أريدُ) عليه، وكذلك "رَدِفَ لَكُم" و"إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ" وما أشْبَهَهُ، أي رَدِفَ هذه الرَّدافَة لكُمْ، وإنْ كنتم تعبرون العبارةَ للرُّؤْيا".

التوضيح والتحليل:

قال السيرافي "في قولهم أريد لأفعل، و(وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) ففيها وجهان:

- أحدهما: وهو الأغلب، ومذهب البصريين أن الإرادة وقعت على أمر آخر غير مذكور، وقوله (لأن أفعل) و(لأن أكون) بمنزلة المفعول، وكأنه قال (أريد لأن تفعل أنت ما تفعله)، وكذلك (أمرت به لأكون).
- الوجه الثاني: أن تكون اللام توكيدا، أدخلت على المفعول، كما قال الله تعالى: (للذين هم اربهم راهبون)، وقوله: (إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)، وقوله (قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم)، وتأويله (الذين هم لربهم يرهبون) و (الرؤيا تعبرون) و (ردفكم) [٦].

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٤٠٢/٣.

(٢) التعليقة، ٢٧١/٢.

(٣) سورة النمل: ٧٢.

(٤) سورة يوسف: ٤٣.

(٥) التعليقة، ٢٧٠/٢.

(٦) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٩٦/٣.

وقال السمين الحلبي[١]: في قوله تعالى (وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) في هذه اللام وجهان:

- أحدهما: للتعليل، والتقدير (وأمرت بما أمرت به لأكون) وعطف أمرت على أمرت لاختلافهما من جهتين: الأول: وذلك لأن الأمر بالإخلاص وتكليفه شيء والأمر به ليحرز به قصب السبق في الدين شيء آخر. والثاني: أن تكون اللام مزيدة في (أن)، كأنها زيدت عوضا من ترك الأصل إلى ما يقام مقامه، ويقوي هذا الرأي مجيئه بغير (لام) في قوله: (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ[٢]).

ونقل الكوفيون لغات ذكروا أنها في معنى واحد وهي: (أردت أن أقوم، وأردت لأن أقوم، وأردت كي تقوم، وأردت لكي تقوم، وأردت لأقوم، وأردت لكي أن أقوم).

وإذا دخل بعض هذه الحروف على بعض كان الاعتماد عندهم في العمل على الأول منها، وما بعده توكيد له، فإذا قلت: (جئتك لأكرمك) فـ (اللام) هي الناصبة لـ (أكرمك) وإذا دخلت بعد هذه (اللام) كي فالنصب للام و (كي) مؤكدة لها، وإذا انفردت فالعمل لها، وكذلك إن جاءت (أن) بعدها فهي مؤكدة لها، ويجوز أن تأتي بعد (كي) فتكون مؤكدة (لكي)، ويجوز أن تأتي بعد اللام (كي أن) فتؤكد بهما [٣].

وفي قوله: (ردف لكم) أوجه ثلاثة، أظهرها: أنَّ (ردف) ضمن معنى فعل يتعدى باللام، أي: دنا وقرب وأزف، و(بعض الذي) فاعل به وقد عدي بـ (من) أيضًا على تضمينه معنى دنا.

- والثاني: أن مفعوله محذوف، واللام للعلة، والتقدير: (ردف الخلق لأجلكم ولشؤمكم).
- والثالث: أن اللام مزيدة في المفعول تأكيدًا [٤].

٦٤- (قبل وبعد) من حيث البناء والإعراب

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[٥].

قال أبو علي[٦]: "وإنما يحذف المضاف منه إذا علم المضاف إليه، لذكر له قد سبق نحو قول الله تعالى (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ)".

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٤١٨/٩.

(٢) يونس: ٧٢.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٩٧/٣.

(٤) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٦٣٩/٨.

(٥) سورة الروم: ٤.

(٦) التعليقة، ١٠٠/٣.

التوضيح والتحليل:

من الأسماء التي لازمت الإضافة معنى لا لفظا (قبل وبعد) وعند التجرد ينوى الإضافة؛ لذلك لا يدخل عليها (أل) [١].

وتعرب إذا أضيفت لفظًا نحو (جئت من قبلِ زيدٍ)، وتعرب أيضا إذا حذف المضاف إليه ونوي اللفظ، كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة.

وتعامل في هذه الحالة كالمضاف لفظا فلا تنون إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولمْ ينَو لفظه ولا معناه، فتكون حينئذٍ نكرة [٢]، ومنه قراءة من قرأ (من قبلٍ) بالتنوين، ووجه أنه لم ينو إضافتهما فأعربهما، وحكى الفراء كسرهما من غير تنوين [٣].

وكقول الشاعر:

فَسَاغَ لي الشَّرابُ وكُنتُ قَبلًا أكَادُ أغَصُّ بالماءِ الفُراتِ[٤]

والحالة الرابعة التي تبنى فيها فهي إذا حذف ما تضاف إليه، ونوي معناه دون لفظه، فإنها تبنى على الضم كما في القراءة المشهورة (من قبلُ) [٥]، وقد بنيت (قبلُ وبعدُ) على الضم لقطعهما عن الإضافة، وقال السمين الحلبي[٦]: في قوله تعالى (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ) قرأ الجمهور من القراء بالضم على البناء؛ لقطعهما عن الإضافة، والمعنى (من قبل الغلب ومن بعده)، وحكى الفراء كسرهما من غير تنوين، وغلطه النحاس، وقال إنما يجوز الكسر مع التنوين، على أنه لم ينو إضافتهما فأعربهما.

قال أبو علي[٧]: "الغاية على الحقيقة هو الاسم الذي يضاف إليه الاسم المبني على الضم، لأن غاية الشيء نهايته، ونهايات هذه الأسماء المبنية على الضم هي ما تضاف إليه، فغاية (قبل) هو ما هو قبل له، ويحذف المضاف منه إذا علم المضاف إليه من السياق، نحو قول الله تعالى "لله الأمر من قبل ومن بعد" فالتقدير: (الأمر من قبل أن تغلب الروم وبعده)، فحذف المضاف إليه؛ لتقدم ذكره، فقبل غاية، أي أنه قد تعرف في هذا الموضع كما يتعرف لو

---

(١) تسهيل الفوائد، ابن مالك، ص١٥٨.

(٢) شرح ابن عقيل، ٧٢/٣. وانظر: شفاء العليل، السلسيلي، ص٧١٤-٧١٥.

(٣) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٣١/٩.

(٤) شرح ابن عقيل، ٣٨٥/١. همع الهوامع، السيوطي، ٢١٠/١.

(٥) شرح ابن عقيل، ٧٢/٣. وانظر: شفاء العليل، السلسيلي، ص٧١٤-٧١٥.

(٦) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٣١/٩.

(٧) التعليقة، ١٠٠/٣.

أضفته إلى ما هو غاية له، والغاية على الحقيقة إنما هو المضاف إليه، فإنما تكون هذه الظروف مبنية على الضم متى حذف منها غاياتها، لعلم المخاطب بما هو غايته، وإن لم يعلم الغاية لم يجز أن يبنى على أنه غاية".

٦٥- المنادى المعرف بـ (أل)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[١].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [٢]

قال أبو علي[٣]: "قال: ولا يجوز أن تقول: (يا أيُّها الذي رأيْتُ)، لأنه اسم غالب، كما لا يجوز أن تقول: (يا أيها النَّضرُ)، وأنت تريد الاسم الغالب. قال أبو علي: لأن (أيًّا) لا توصف إلا بأسماء الأنواع لا بالأسماء المختصة فإن جعلت (الذي) مبهمًا كالذي في قوله تعالى "وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ" ثم قال "أُولَٰئِكَ هُمُ"، والذي في قوله "كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا" جاز أن يصف به (أي)، لأنه ليس بمختص فصار بمنزلة (الرَّجُل) في الإبهام".

التوضيح والتحليل:

ولا يجوز أن تقول: يا أيُّها الذي رأيت؛ لأنه اسمٌ غالب كما لا يجوز يا أيُّها النَّضر وأنت تريد الاسم الغالب[٤].

هذا باب الحكاية التي لا تغيّر فيها الأسماء في الرفع والنصب والجر

وجملته أن يسمى الشيء بجملة، أو باسم معه عامل، أو حرف يجري مجرى العامل، فمن ذلك قول العرب في رجل يسمى تأبّط شرّا أو برق نحره: هذا تأبّط شرّا قد جاء ورأيت تأبّط شرّا، ومررت بتأبّط شرا، وهذا برق نحره، ورأيت برق نحره ومررت ببرق نحره وفي تأبط ضمير فاعل وهو فعل ماض. وقال الشاعر من بني طهية:

إنّ لها مركنا إرزبّا كأنّه جبهة ذرّى حبّا[٥]

وإن قال قائل: إنه تغير الجملة إذا سمي بها، لزمه أن لو سمي ببيت من الشعر أن يغير كرجل سمي بقوله:

---

(١) سورة الزمر: ٣٣.

(٢) سورة البقرة: ١٧.

(٣) التعليقة، ١٥٣/٣.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٣٣٣/٣.

(٥) المقتضب، ٩/٤. شرح المفصل، ابن يعيش، ٩٦/١.

ما هاج أحزانا وشجنا قد شجا ... ...[1]

فإن التزم هذا فليت شعري: أي شيء يغير من هذا؛ وهو قول لا يعرّج عليه.

وقال الشاعر:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصرّ وتحلب [2]

"شاب" فعل ماض وقرناها تثنية قرن وهو الخصلة من الشّعر وقرناها رفع ب " شاب " وأضاف بني إليها، وإنما هجاهم بهذا كأنه قال: بني الراعية؛ لأن المعنى ابيضّ رأسها وهي تصرّ الإبل وتحلبها، وعلى هذا تقول: بدأت بالحمد لله ربّ العالمين.

وإن سميته الذي مع صلته لم تغيره كرجل سميته " الذي رأيت " تقول: جاءني الذي رأيته ومررت بالذي رأيت. ولا يجوز أن تناديه من أجل الألف واللام. فإن قال قائل: فأنت لو سميته "الرجل منطلق" لقلت: يا الرجل منطلق فهلا قلت: يا الذي رأيت؟ قيل له "الذي رأيت" اسم واحد قد كان يستعمل قبل التسمية به اسمًا واحدًا ولم يغير من حاله بالتسمية، فلم يجز فيه ما كان يمتنع منه قبل التسمية من النداء و "الرجل منطلق" جملة تحكى على حد ما كانت قبل التسمية، ولا يجزم منهما شيء؛ لأنها بمنزلة تأبط شرّا، والذي وصلته بمنزلة الضارب أبوه ولو سميته الرجل والرجلان، لم يجز فيه النداء؛ لأنك إنما سميته بالرجل وعطفت عليه "الرجلان" فلا يجوز أن تناديه؛ لأنه بمنزلة الجملة [3].

والمسمى بما فيه الألف واللام لا يجوز أن تجعله نعتا لاسمها في النداء لا تقول " يا أيها النضر " لرجل اسمه النضر؛ لأنه قد صار علما، وإنما تنعت أيها بالأسماء الأجناس أو صفاتها، وكذلك إذا كان اسمه " الذي رأيت " لم يجز: يا أيها الذي رأيت[4].

لا ينادى الاسم المحلى بالألف واللام؛ لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة (هذا وذاك)؛ ولا يدخل تعريف على تعريف فلا تقول يا الرجل وتعال، فتأتي بـ (أي) لتوصل بها إلى النداء[5].

---

(١) البيت لرؤبة العجاج، الشطر الثاني منه: مِن طَلَلٍ كَالأَتحَمِيِّ أَنهَجا. شرح المفصل، ابن يعيش، ١/١٨٠.

(٢) المصدر السابق، ١/٩٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٤/٨٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ٤/٩٠.

(٥) المقتضب، المبرد، ٤/٢٣٩.

في نداء (أي) يجب البناء على الضم، وتلحقها هاء التنبيه، إما عوضًا من مضافها المحذوف، أو تأكيدًا لمعنى النداء، وتوصف با١٠سم محلى (أل الجنسية) مرفوعًا، نحو (يا أيها الإنسان)، وقيل عطف بيان؛ لأنه ليس مشتقًا[١].

ومن النحاة من أجاز نصبه، قال المازني: جاز نصبه حملًا على موضع (أي)، وردَّ بأن الحمل على الموضع، إنما يكون بعد تمام الكلام، والنداء لم يتم بـ (أيها) فلا يجوز الحمل على موضعها، والمقصود بالنداء هو الرجل، وهو مفرد، وأتى بـ (أي) ليتوصَّل بها إلى النداء، وتوصف بموصول مصدر بـ (أل) خال من خطاب، نحو (يا أيها الذي نزل عليه)، ولا يجوز (يا أيها الذي رأيت)، وإما باسم إشارة عار من الكاف [٢]، ومنه قول الشاعر:

أَلا أَيُّهَا ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى وَاَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[٣]

ألا: أداة استفتاح، أيهذا: أي: منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم. وهذا: اسم إشارة، نعت لأي. الزاجري: بدل من اسم الإشارة. وأحضر: مضارع يروى بالنصب بأن المصدرية المحذوفة، ويروى مرفوعا لتجرده من الناصب والجازم. والشاهد قوله: أيّ هذا الزّاجري: حيث نعت أي: باسم الإشارة، ثم نعت اسم الاشارة بالاسم المحلى بأل، وهذا هو الغالب إذا نعت «أي» باسم الإشارة. وشاهد آخر: نصب (أحضر) بحرف مصدري محذوف في لغة الكوفيين، وذلك لعطف (وأن أشهد) عليه، ومنه المثل: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)، والبصريون يرفعون الفعلين في البيت والمثل[٤].

قوله تعالى: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذي استوقد نَارًا} : «مثلُهم» مبتدأ و «كمثل» : جارٌّ ومجرور خبره،و «الذي» في محلِّ خَفْضٍ بالإضافة، وهو موصولٌ للمفردِ المذكرِ، ولكن المرادَ به هنا جَمْعٌ، ولذلك رُوعي معناه في قوله: {ذَهَبَ الله بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ} فأعاد الضمير عليه جمعًا، والأَوْلى أن يقال إن «الذي» وقع وصفًا لشيء يُفْهِم الجمعَ، ثم حُذِفَ ذلك الموصوفُ للدلالةِ عليه، والتقديرُ: مَثَلهم كَمَثَل الفريق الذي استوقد أو الجمعِ الذي استوقَدَ، ويكون قد رُوعي الوصفُ مرةً، فعادَ

(١) المصدر السابق، ٢٣٩/٤.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ٣٨/٢، وشرح ابن عقيل، ج٢٦٩/٣.

(٣) ديوان طرفة بن العبد٢٤، ص. في الديوان: ألا أيهذا اللائمي.

(٤) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ٢٧٧/١.

الضميرُ عليه مفردًا في قوله: «استوقد» و «حَوْلَه» ، والموصوفُ أخرى فعاد الضميرُ عليهِ مجموعًا في قوله: «بنورِهم، وتركَهم»[١].

قوله: (والذي جَآءَ): بالصدق لَفْظُه مفردٌ، ومعناه جمعٌ لأنه أُريد به الجنسُ. وقيل: لأنه قُصِدَ به الجزاءُ، وما كان كذلك كَثُرَ فيه وقوعُ «الذي» موقع «الذين»، ولذلك رُوْعي معناه فجُمِع في قولِه: {أولئك هُمُ المتقون} كما رُوْعِيَ معنى «مَنْ» في قولِه: «للكافرين»؛ فإنَّ الكافرين ظاهرٌ واقعٌ موقعَ المُضْمرِ؛ إذ الأصلُ: مثوىً لهم. وقيل: بل الأصلُ: والذين جاء بالصدق، فحُذِفَتِ النونُ تخفيفًا، كقولِه: {وَخُضْتُمْ كالذي خاضوا}[٢]. وهذا وهمٌ؛ إذ لو قُصِد ذلك لجاء بعده ضميرُ الجمع، فكان يُقال: والذي جاؤوا، كقوله: «كالذي خاضُوا» وقيل: «الذي» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ بمعنى الجمعِ، تقديرُه: والفريق أو الفوج ولذلك قال: {أولئك هُمُ المتقون}[٣].

٦٦- التمييز

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [٤].

قال أبو علي[٥]: "قال: وقال الله عز وجل "مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا".

التوضيح والتحليل:

من حق العدد أن يبين بالأنواع لا بالصفات، واستقبح جماعة من النحاة ومنهم –سيبويه– كون مميز العدد في أي درجة كان صفة، نحو قولك (سبعة طوال، وأحد عشر طويلا، ومائة أبيض) [٦]، ولم يحسن أن تقول (ثلاثة قرشيين)؛ لأنهم ليسوا نوعا، وإنما تقول (ثلاثة رجالٍ قرشيين)، وإقامة الصفة مقام الموصوف ليست بالمستحسنة في كل موضع، وفي بعض الأحوال جرت الصفة في كلام العرب مجرى الموصوف فيستغنى بها لكثرتها عن الموصوف، كقولك: (مررت بمثلك)[٧]، ونحو قوله تعالى: (فله عشر أمثالها)، حيث أضيفت (عشر) إلى (الأمثال)، و(الأمثال) هي (العشر)؛ لأن المراد (فله عشر حسنات أمثالها) فحلت (الأمثال) محل المفسر،

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ١/١٥٤-٢٧٧.

(٢) سورة التوبة: ٦٩.

(٣) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٩/٤٢٧-٤٢٨.

(٤) سورة الأنعام: ١٦٠.

(٥) التعليقة، ٤/٦٧.

(٦) شرح الرضي على الكافية، ٢/٥٨٠.

(٧) شرح الكتاب، السيرافي، ٤/٣٠٢.

وأضيف (العشر) إليها، و(المثل) مذكر لا مؤنث، ولكنها لما وضعت موضع الحسنات، وكان المثل يقع للمذكر والمؤنث فجعلت خلفا منها[١].

وفي الآية الكريمة راعى الموصوف المحذوف والتقدير (فله عشر حسنات أمثالها)، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وأبقى العدد على حاله، ونظيره في التذكير (مررت بثلاثة نسابات) راعى الموصوف المحذوف، والتقدير (بثلاثة رجال نسابات)، وقال أبو علي اجتمع هنا أمران كل منهما يوجب التأنيث فلما اجتمع قوي التأنيث، أحدهما: أن الأمثال في المعنى حسنات، فجاز التأنيث، والآخر: أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنث، وإن كان مذكرًا، كقول من قال (قطعت بعض أصابعه) [٢].

٦٧- مميز الأعداد من حيث جمع القلة والكثرة

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [٣].

قال أبو علي[٤]: " قال: أضاف أسماء العدد القليل إلى معدود كثير، وكان الوجه إضافتها إلى المعدود القليل نحو (أَكْلُبٍ) لو لم يحمله على ما ذكره من التأويل، وعلى هذا قوله تعالى: "ثَلاثَةَ قُرُوءٍ".

التوضيح والتحليل:

مميز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة مجرور مطلقا، ويأتي غالبا جمعا مكسرا بلفظ القلة، نحو (أربعة أشهر) و (سبعة أبحر) و (وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا).

وقد يأتي جمع تصحيح فيما أهمل تكسيره في الأغلب، نحو (سبع سموات) أو جاور ما أهمل تكسيره كـ (سبع سنبلات) لمجاورته لـ(سبع بقرات)، أو شابه جمع التكسير لعدم سلامة لفظ الواحد، نحو (سبع سنين) و (سبع أرضين).

ويأتي جمع كثرة إذا كان جمع القلة فيه مهمل، كقولك (خمسة دراهم) و(ستة رجال)، وإما لقلته، كقولك (أربعة شُسُوع)؛ لأن (أشساع) نادر، وقد يأتي جمع كثرة لضعف جمع القلة قياسا، كقوله تعالى: (ثلاثة قروء)، فجمع (فَعْل) صحيح العين على (أَفْعَال) شاذ قياسًا [٥].

---

(١) جامع البيان، القرطبي، ٤٣/١٠.

(٢) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٣٦/٥. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٣٣٧/٤.

(٣) سورة يونس: ٧١.

(٤) التعليقة، ٦٩/٤.

(٥) شرح ابن طولون، ٢٦٥/٢. وانظر: شرح الرضي، ٥٧٢/٢. وشفاء العليل، السلسيلي، ص٥٦٣.

٦٨- (الواو) بمعنى (مع)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[١].

قال أبو علي[٢]: "ومن هذا الباب قوله تعالى: "فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ".

التوضيح والتحليل:

معنى (الواو) الاجتماع، وهي لا تكون للعطف إلا ومعنى الاجتماع لازم، وقد تكون للاجتماع ولا معنى عطف فيها، نحو (جاء البرد والطيالسة)، فـ (الواو) بمعنى (مع)، ومعنى (مع) المصاحبة، ومعنى المصاحبة ومعنى (الواو) الاجتماع، والمصاحبة ضرب منه[٣]، فالفارسي قصد بقوله (ومن هذا الباب) أي الباب التي تكون فيه (الواو) بمعنى (مع).

في قوله: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) قرأ القراء بالهمز وكسر الميم، وقوله: (أجمعت على أمر كذا وكذا إذا عزمت عليه، وأجمعت الأمر أيضا حسن، من غير حرف جر، كما قال تعالى (إذا أجمعوا أمرهم)، فيكون نصب (الشركاء) على العطف على المعنى، وهو قول المبرد، وقال الزجاج هو مفعول معه، وقيل (الشركاء) عطف على الأمر؛ لأن التقدير (فأجمعوا ذوي الأمر منكم)، وقيل (تأويل الأمر) هنا هو (كيدهم)، فيعطف (الشركاء) على الأمر بغير حذف، وقيل انتصب (الشركاء) على عامل محذوف تقديره (وأجمعوا شركاءهم)، فدل أجمع على جمع؛ لأنك تقول (جمعت الشركاء والقوم)، ولا تقول (أجمعت الشركاء)، وإنما تقول (أجمعت في الأمر خاصة)، فلذلك لم يحسن عطف الشركاء على المر على التقدير المتقدم.

وقال الفراء والكسائي[٤]: التقدير (وادعوا شركاءهم)، وكذلك هي في حرف أُبي (وادعوا شركاءكم)، وقرأ نافع (فاجمَعوا) بهمزة وصل وفتح الميم، وعلى هذه القراءة يحسن عطف الشركاء على الأمر، كما يحسن أن تكون الواو بمعنى (مع) ، وقد قرأ أبو عبد الرحمن والحسن ويعقوب وابن أبي إسحاق، ورويت عن أبي عمرو (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ)، وقال أبو الفتح[٥]: حجة رفع (شركاؤكم) فرفعه على العطف على الضمير في (أجمعوا)، وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير في (أجمعوا) من أجل طول الكلام بقوله (أمركم). وأورد الفارسي في التعليقة[٦]: قول

---

(١) الحجة، الفارسي، ٣/٦٢-٦٨.

(٢) التعليقة، ٤/٢٤٢.

(٣) المصدر السابق، ٤/٢٤٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص٣٥٠.

(٥) المحتسب، ابن جني، ١/٣١٤.

(٦) التعليقة، ٤/٢٤٢.

أبي العباس أن معنى (وَشُرَكَاءَكُمْ) (مع شركائكم)، فالواو بمعنى (مع)؛ لأنه لا يقال (أجمعت قومي وشركائي) إنما يقال (جمعت قومي وشركائي)، وعلق الفارسي على قوله (وهذا تأويل حسن)، وأضاف رأيًا آخر، وهو كون (شركاءكم) منصوبًا بفعل مضمر.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

مَسَائِلُ فِي المَجْرُورَاتِ

٦٩- (إذا) وإضافتها إلى الأفعال

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [١].

قال أبو علي[٢]: "(إذا) هذه تضاف إلى الأفعال، وهي ظرف من الزمان ومعناها على ذلك، أعني أن تدخل على الأفعال، لأن معناها الشرط والجزاء، وقد جُوزِيَ بهما في الشعر، فإذا وقع بعدها اسم مرتفع فليس ارتفاعه بالابتداء، ولكن بأنه فاعل، والرافع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم، وعلى هذا يُقَدَّر قوله: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) وما أشبهه، وكذلك حكمها في البيت أن يليها الفعل لما ذكرنا، فإذا وَلِيَها نُصِبَ الاسم الذي هو (ابْنَ) فصار على تقدير: (إذا بَلَغْتِ ابن ابي موسى) فيصير النصب على هذا الوجه، وإن رفعته فليس على الابتداء ولكن على إضمار فعل هذا الظاهر تفسيره، كأنه قال: إذا بَلَغَ ابنُ أبي موسى، وفسره بَلَغْته كما فسَّر الناصب".

التوضيح والتحليل:

من الألفاظ المشتركة (إذا) حيث يأتي اسمًا وحرفًا، فإذا كانت (إذا) اسما فلها أقسام [٣]:

- أحدها: أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، ولم يجزم بها لكونها لما يتيقن وجوده، بخلاف (إنَّ) فإنها للمشكوك فيه.
- الثاني: أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان، غير متضمنة معنى الشرط، نحو قوله تعالى: (والليل إذا يغشى)، والماضي بعدها في معنى المستقبل.
- الثالث: أن تكون ظرفا لما مضى من الزمان واقعة موقع (إذ)، نحو قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا).
- الرابع: أن تخرج عن الظرفية فتكون اسما مجرورة بـ (حتى)، نحو قوله تعالى: (إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا).

والقسم الثاني (إذا) الحرفية فقسم واحد وهو (إذا) الفجائية، كقوله تعالى: (فَلَمَّا جَاءَهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ).

ومذهب سيبويه في (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط أنه لا يليها إلا فعل ظاهر ومعمول فعل، فالظاهر نحو قوله تعالى: (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)، ومعمول الفعل نحو قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)، فالسماء مرفوع بفعل مضمر دل عليه الفعل المذكور (انشقت)، ولا

---

(١) سورة الانشقاق: ١.

(٢) التعليقة، ١/١١٦.

(٣) الجني الداني، المرادي، ص٣٦٩-٣٧٣.

يجيز سيبويه غير ذلك. واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد (إذا مبتدأ، وبهذا الرأي قال ابن مالك[١].

وقال الفارسي[٢]: "في قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) ونحوه مما وقع الاسم فيه بعد (إذا) فالتقدير فيه بالفعل التقديم، وارتفاع الاسم بعدها في هذه المواضع وما أشبهها بفعل مضمر ظهر تفسيره، فهي لا تضاف إلى الأسماء؛ لما فيها من الشرط والجزاء، ومعلوم أن الشرط والجزاء لا يكون إلا بالفعل، وهي هنا كـ (إن) إلا أنها تفارقها في الوقت، فلا يشترط بـ (إذا) ولا يجازى إلا على أمر معلوم كونه، نحو قولك: (إذا احمرَّ البسر جئتك) وعليه قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) وقوله تعالى: (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) مما هو كائن لا محالة، ولو جوزي في هذه الأسماء المؤقتة بـ (إن) لم يجز، كما لو جوزي بالأشياء غير المؤقتة بـ (إذا) لم يسغ".

٧٠- عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [٣].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [٤].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [٥]

قال أبو علي[٦]: "ويدلك على شدة اتصال المضمر، وأن المُظهر دونه في الاتصال، أنك تفصل بين المُظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسعة وبالظرف في الشعر، ولا تفصل شيئًا من ذلك في المُضمر وذلك نحو (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ) و(مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)، و(فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)، ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمر.

ومما جاء في الشعر قوله:

كأنَّ أصوات مِن إيغالِهِنَّ بنا أواخِر المَيْسِ أنقاضُ الفراريجِ[٧]

"حذف قياس".

---

(١) شرح التسهيل، ابن مالك، ٢/٢١٣.

(٢) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٧٢.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) سورة نوح: ٢٥.

(٥) سورة النساء: ١٥٥.

(٦) التعليقة، ١/١٦٢-١٦٤.

(٧) ديوان ذي الرمة، ص٣٤٩.

التوضيح والتحليل:

ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجو ز العطف على الضمير المجرور، نحو قولك (مررت بك وزيدٍ)، وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز مُحْتَجِّين بالسماع.

واحتج البصريون بقولهم لا يجوز العطف على الضمير؛ وذلك لأنَّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف غير جائز.

ومن النحاة من علل عدم جواز ذلك؛ لأنَّ الضمير قد صار عوضا عن التنوين فينبغي ألا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين.

واحتج الكوفيون بالسماع نظما ونثرًا [١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَام﴾[٢] حيث قرأ حمزة الزيات أحد القراء السبع (والأرحامِ) بالجر، وهي أيضًا قراءة قتادة والأعمش والنخعي، بينما قرأ الجمهور (والأرحامَ) بالنصب.

وتوجيه النصب على أن (والأرحامَ) معطوف على لفظ الجلالة، وبذلك يكون حذف المضاف على تقدير (واتقوا الله وقطع الأرحام)، وقال أبو حيان هي من قبيل عطف الخاص على العام؛ وعطف الأرحام على لفظ الجلالة دلالة على عظم ذنب قطع الرحم [٣]، وأضاف أبو علي توجيهًا آخر للنصب، وهو أن يكون معطوفًا على موضع الجار والمجرور.

وتوجيه الجر فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ما أجازه الكوفيون، وقال الفارسي هو ضعيف في القياس؛ لأن الضمير قد صار عوضًا مما كان متصلًا باسم نحو (غلامِه وغلامِك وغلامِي) من التنوين، فقبح أن يعطف عليه كما لا تعطف الظاهر على التنوين، وكما أنه ضعيف في القياس فهو قليل في الاستعمال، فترك الأخذ به أحسن[٤]. وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال[٥]: لا تحلّ القراءة بها، وهذا القول قد جانب الصواب؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، وغذا صحت الرواية فلا سبيل إلى ردّها.

---

(١) الإنصاف، ابن الأنباري، ص٤٦٣.

(٢) سورة النساء: ١.

(٣) البحر المحيط، أبو حيان، ٢٢١/٣.

(٤) الحجة في القراءات، الفارسي، ١٢٢/٣.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢٨٣/٢.

وممن ردَّ هذه القراءة رضي الدين حيث قال:[١] "ولعل حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا نسلم بتواتر القراءات السبع".

وقال الفراء بعد توجيه قراءة الجر[٢]: "إنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"، فالفراء يجيز العطف على الضمير في الضرورة الشعرية، ومن المعلوم أن الفراء كان من أشهر الكوفيين وأكثرهم اطلاعًا على علوم النحو واللغة وفنون الأدب، ولعل ذلك يبين أن الكوفيين لا يجيزون ذلك على إطلاقه.

وممن خطَّأ قراءة الجر أيضًا الزجاج[٣]، فقد رجح قراءة النصب ووصفها بالجيدة، وأما قراءة الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية ولا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأ في أمر الدين عظيم؛ لأنَّ النبي قال (لا تحلفوا بآبائكم)، وإنما خطأ في أمر الدين على قول من وجه قراءة الجر في قوله (بالأرحام) أنه جر بحرف القسم، والواو للقسم، وجواب القسم (إن الله كان عليكم رقيبا)، وقال السمين الحلبي وهذا ضعيف من وجهين:

- أحدهما: أن قراءتي النصب وإظهار حرف الجر في (وبالأرحام) يمنعان من ذلك،
- الثاني: كما قال الزجاج أنه نهي عن الحلف بغير الله.

وبين الزجاج سبب خطأ ذلك في العربية في أن إجماع النحويين على أنه يقبح العطف بالاسم الظاهر على المضمر المجرور إلا بإظهار الجار، وقد جاز ذلك في الشعر [٤]، وأنشد سيبويه:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وَتَشْتُمُنَا فاذْهَبْ فما بكَ والأيام من عَجَب[٥]

واحتج الكوفيون أيضًا بقوله تعالى: (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)[٦] فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك)، وقال الزجاج (المقيمين) عطف على (ما) والتقدير (يؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة)، وقال آخرون عطف على الضمير في (منهم) والتقدير (لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يؤمنون بما أنزل إليك)، وبين الزجاج أن هذا العطف ردئ عند النحويين؛ لأنّه لا يعطف بالظاهر المجرور على المضمر

---

(١) شرح الرضي على الكافية، ص١٠٢٥.

(٢) معاني الفراء، ٢٥٢/١.

(٣) معاني الزجاج، ٦/٢.

(٤) معاني الزجاج، ٦/٢.

(٥) شرح ابن عقيل، ٢٤٠/٢. ديوان عمرو بن معدي بن يكرب اليزيدي، ص١٩٧.

(٦) سورة النساء: ١٦٢.

المجرور إلا في الشعر، ورجح الزجاج أن يكون (المقيمين) منصوب بفعل محذوف تقديره (أمدح)، وأورد ما رجحه النحويون ومنهم (الخليل وسيبويه) من جعلهم توجيه مثل هذه الآية في باب المدح، أي على تقدير فعل محذوف (أمدح المقيمين) [١].

وقد تناول أبو علي مسألة العطف على الضمير المجرور في المسائل المشكلة وعلل عدم جواز عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور؛ لأن المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين، والعطف نظير التثنية، فكما لا يعطف الاسم على التنوين ولا يثنى معه كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلته.

ويرى أن الضمير المجرور يشبه التنوين، فكلاهما غير منفصل عن الاسم الظاهر، وكذلك الضمير يحذف في المضاف من النداء نحو (يا عبادِ) ولو كان مكان الضمير اسم ظاهر لم يحذف.

فوجه الشبه بينهما قوي، فالتنوين لا يفصل بين المنون كما لا يفصل بين الضمير والاسم الظاهر، ويحذف في الموضع الذي يحذف فيه.

ومما يدلل على شدة اتصال المضمر، وأن المُظهر دونه في الاتصال، أنك تفصل بين المُظهر وبين الجار بحرف الزيادة في الكلام والسعة وبالظرف في الشعر، ولا تفصل شيئًا من ذلك في المُضمر وقد مثل على ذلك بآيات قرآنية، نحو قوله تعالى: (فبما رحمةٍ من الله)، ففي هذه الآية فصل بين (الباء) ومجرورها بـ (ما) الزائدة، وفي قوله (مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ) فصل بين (من) ومجرورها أيضا بـ (ما) الزائدة، وكذلك في قوله تعالى: (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)، ولا يجوز شيء من هذا الفصل مع المضمر [٢].

ومما يدلل أيضًا على أن الظاهر ليس كالمضمر فصلهم بين المضاف والمضاف إليه، إذا كان المضاف إليه ظاهرًا بالظروف وغيرها [٣]، ومنه قول الشاعر ذي الرمة:

كأنَّ أصوات مِن إيغالِهِنَّ بنا أواخِر المَيْسِ أنقاضُ الفراريجِ[٤]

الشاهد: الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر الميس) بالجار والمجرور (من إيغالهنَّ) فالتقدير (كأن أصواتَ أواخر الميس من إيغالهنَّ بنا أصوات الفراريج).

---

(١) معاني الزجاج، ٢/١٣٠-١٣٢.

(٢) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٢٢٧.

(٣) الحجة في القراءات، الفارسي، ج٣/١٢٢-١٢٣.

(٤) ديوان ذي الرمة، ص٣٤٩.

وخلاصة المسألة أن النحاة اختلفوا في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فالمشهور عن البصريين المنع، والمشهور عن الكوفيين الجواز، والفارسي ذهب مذهب البصريين، ولعل مذهب البصريين هو الأرجح؛ فالشواهد القرآنية لها توجيهات أقوى من توجيهات عطف المظهر على المجرور المضمر، والشواهد الشعرية لا حجة فيها؛ لأن جلَّ النحاة أجاز ذلك في الضرورة الشعرية.

٧١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ (١).

قال أبو علي(٢): "(وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)، قال أبو علي: التقدير والله أعلم أنه لَمّا قال: (زُيِّنَ) دَلَّ على أن لهم مُزيّنًا فقال: شركاؤهم، أي زينه شركاؤهم".

توجيه القراءة:

"قرأ ابن عامر (وكذلك زُيِّنَ) بضم الزاي، (قتلُ) بالرفع، (أولادَهم) بالنصب، (شركائِهم) بالجر، وقرأ الباقون وكذلك (زَيَن) بفتح الزاي، (قتلَ) بالنصب، (أولادِهم) بالجر، (شركاؤُهم) بالرفع"(٣).

التوضيح والتحليل:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد، وكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين(٤).

وأجاز ابن مالك(٥) الفصل بقوة في الشعر بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور إن كان تعلقا، وإلا فبضعف، وإن كان المضاف مصدرًا أو اسم فاعل جاز الفصل – نثرًا ونظمًا– بين المصدر المضاف فاعله المضاف إليه بمفعوله أو بالظرف وما شابه، أرجع ابن مالك الضرورة في الفصل إذا كان الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف، وكذلك ضعف الفصل بينهما بالفاعل مطلقًا.

---

(١) سورة الأنعام: ١٣٧.

(٢) التعليقة، ١/١٨٣-١٨٤

(٣) حجة القراءات، ص٢٧٣.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش، ٢/١٩٠.

(٥) شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/٢٧٢.

ومن أمثلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قول الشاعر:

فَرِشْني بِخَيْرٍ لا أكُونَ وَمِدْحَتِي كناحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بعَسِيلِ[1]

والتقدير (كناحت صخرة يومًا)، فـ"ناحت" اسم فاعل مضاف، و"صخرة"، مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و(يومًا) ظرف زمان فصل به بين المضاف والمضاف إليه، ووصفه ابن مالك بأن هذا النوع من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف، ومنه قوله –صلى الله عليه وسلم– (هل أنتم تاركو لي صاحبي)، فـ (تاركو) اسم فاعل أضيف إلى مفعوله وهو "صاحبي" والدليل حذف النون، و(لي) جار ومجرور فصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل (هل أنتم تاركو صاحبي لي).

وأجاز ابن مالك الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعًا، ومن أقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر؛ لأنها ثابتة بالتواتر وصاحبها موثوق بعربيته وفصاحته [2].

ولعل ابن مالك وافق الكوفيين في هذه المسألة حيث ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور، بينما ذهب البصريون إلى عدم جواز الفصل إلا بالظرف والجار والمجرور، وإنما أجازوا الفصل بينهما بالظرف والجار؛ لأنَّ الظرف والجار يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما [3].

ومن الشواهد الشعرية التي احتج بها الكوفيون قول الشاعر:

فَزَجَجْتُـــــهَا بِمِزَجَّـــــةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ[4]

والتقدير: والشاهد فيه قوله: (زج القلوصَ أبي مزادة) حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله (زجّ)، والمضاف إليه الذي هو قوله (أبي مزادة) بمفعول المضاف الذي هو قوله (القلوص)، فالفصل هنا ليس بظرف أو بحرف جر، وإنما بالمفعول، وتقدير العبارة: (زجَّ أبي مزادة القلوص)[5].

قرأ جمهور القراء – ما عدا ابن عامر– بفتح الزاي والياء من (زَيَّن) مبنيا للمعلوم، ونصب (قتلَ) به، و (أولادِهم) بالجر على الإضافة للمصدر، و(شركاؤهم) بالرفع على الفاعلية بـ (زَين)،

---

(١) لسان العرب، ابن منظور، ٤٤٧/١١.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، ٢٧٣/٣.

(٣) الإنصاف، الأنباري، ص٤٢٧–٤٢٨.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٧٦/١. الخصائص، ابن جني، ٤٠٦/٢. خزانة الأدب، البغدادي، ٩٢/٢.

(٥) الإنصاف، الأنباري، ص٤٢٨.

وهي قراءة واضحة والمعنى (زين لكثير من المشركين شركاؤهم قتل أولادِهم). وقرأ ابن عامر (زُيِّن) بالبناء للمجهول، و(قتلُ) بالرفع على النيابة على الفاعل، و(أولادَهم) بالنصب على المفعول للمصدر، فأعمل المصدر عمل الفعل، وأضافه إلى الفاعل (شركائِهم) والمعنى (قتلُ شركائِهم أولادَهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به [١].

وقال أبو حيان: "وجمهور البصريين يمنعون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الفصيح ابن عامر؛ ولوجودها في لسان العرب ولا التفات إلى من ضعفها".

وقال أبو علي[٢]: "وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى"، وأنكر أبو حيان على الفارسي مقولته، وقال[٣] "ولا التفات لقول أبي علي الفارسي هذا قبيح قليل في الاستعمال" وأورد أبو حيان قول ابن جني: "إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي وما جاء به فإن كان فصيحًا وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يحسن الظن؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها"، وكذلك أورد قول أبي عمر بن العلاء "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير".

كل ما سبق يؤكد ضرورة عدم الحكم بالخطأ على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور، وهذا ما أكده ابن جني.

وعلى الرغم من أنَّ أبا علي ضعف القراءة إلا أنَّه مَثَّل على ورودها في لسان العرب ببيتين من الشعر.

والقراءة التي استشهد بها الفارسي في المسألة هي قراءة ذكرها سيبويه في كتابه (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتل أولادِهم شركاؤُهم)، برفع الشركاء على تقدير فعل مضمر غير هذا الظاهر، وكأنه لما قيل (وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) قيل: من زينه؟ فقال: زينه شركاؤهم، ومثله (ليبك يزيد)، كأنه لما قال: ليُبْكَ يَزيدُ، دل على أنَّ له باكيا فقال: يبكيه ضارعٌ [٤]، وهذه المسألة من المسائل التي وردت عند الفارسي في كتابه التعليقة وكذلك الحجة.

---

(١) الحجة، الفارسي، ٣/٤١٠.

(٢) الحجة، الفارسي، ٣/٤١٠.

(٣) البحر المحيط، أبو حيان، ٤/٢٩٨.

(٤) الحجة، الفارسي، ٣/٤١٢

المَبْحَثُ الخَامِسُ

مَسَائِلُ فِي تَوَابِعِ النَّحْوِ

٧٢- من معاني (الواو)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [١]

قال أبو علي[٢]: "الواو معناها الجمع، ومما يدل على أن معناها ذلك دُخولها على الجملة التي هي في موضع الحال كقوله عز وجل: (يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ)".

التوضيح والتحليل:

الواو العاطفة هي أم الباب لكثرة استعمالها، ومعناها الجمع والتشريك، ولا تخلو من هذين المعنيين في عطف المفردات، فهي إما أن تعطف مفردا على مفرد، أو جملة على جملة، فإن عطفت مفردا على مفرد فإنها تشرك بينهما في اللفظ والمعنى، ومعنى تشرك في اللفظ أي: الاسمية والفعلية والرفع والنصب والجر والجزم، وأما الجمع فهو الجمع بين الاثنين في إثبات الفعل أو نفيه، نحو: جلس زيدٌ وعمروٌ، وما زيدٌ جالسٌ ولا عمروٌ [٣].

والواو لمطلق الجمع عند البصريين، فإذا قلت جاء زيدٌ وعمروٌ دل على اجتماعهما في المجيء، دون الترتيب، وإنما يتبين الترتيب بقرينة. ومذهب الكوفيين أنها للترتيب، وردَّ بقوله تعالى: (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ) [٤].

ومن مواضع الواو أن تكون للحال، وذلك بأن يأتي بعدها جملة تكون في موضع حال، نحو: جاء زيد وهو يبتسم، إلا أنها تقدر تارة بـ (إذ) الظرفية، وتارة بـ (في حال) وفي كلا التقديرين للحال، فإذا لم يأت بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالا بها قدرت بـ (إذ) نحو: (جاء زيد والشمس طالعة)، أي: إذ الشمس طالعة، ومنه قوله تعالى (يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ).

وإذا كان في الجملة ضمير يعود على ذي الحال قدرت بـ (في حال) نحو: جاء زيد وهو يضرب عبده، أي في حال ضربه عبده [٥].

وما أكده المالقي في رصف المباني هو ما أورده الفارسي في هذه المسألة، وبين أن (الواو) لمعنى الجمع، والحال حكمها أن تكون مصاحبة لذي الحال في وقت حديثه، ولو كان غير الواو من حروف العطف في هذا الموضع لم يجز ذلك؛ لأنَّ هذا المعنى غير موجود إلا في

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٢) التعليقة، ١٨٥/١.

(٣) رصف المباني، المالقي، ص٤١٧.

(٤) شرح ابن عقيل، ٢٢٦/٣.

(٥) رصف المباني، المالقي، ص٤١٧.

الواو [1]، فالفارسي عدّ الواو في قوله (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ) واو الحال، وللنحاة في هذه (الواو) ثلاثة أوجه:[2]

- أحدها: أن تكون (واو) الحال، وما بعدها في محل نصب حال، والعامل فيها يغشي.
- الثاني: أن تكون (واو) الاستئناف.
- الثالث: أن تكون بمعنى (إذ)، وهو ضعيف.

و(طائفةٌ) مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة؛ إما للاعتماد على الحال، وقد عدَّه بعض النحويين مسوغًا للابتداء بالنكرة، وإما لأن الموضع موضع تفصيل فالتقدير (يغشى طائفة وطائفة لم يغشهم)، والخبر (قد أهمتهم أنفسهم) [3].

واستشهد أبو علي بهذه الآية للدلالة على أنَّ الواو ها هنا لمعنى الجمع، قال[4]: "وإنَّ حكم الحال أن تكون مُصاحبة لذي الحال في وقت حديثه، ولو وقع غير الواو من حروف العطف هذا الموقع لم يَجُزْ، لأن هذا المعنى غير موجود إلا في الواو".

٧٣- (الفاء السببية)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [5].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [6]

قال أبو علي[7]: "قال: فمثل النصب قوله عزَّ وجَلَّ "لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا" ومثلُ الرَّفْع قولُه تعالى "هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ".

التوضيح والتحليل:

تنصب (أن) – مع وجوب حذفها – الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض، أو طلب محض، وقصد بالنفي المحض أن يكون خالصا من معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصا من الإثبات وجب الرفع، نحو: (ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا)، وقصد بالطلب المحض ألا يكون

---

(١) التعليقة، ١٨٦/١.

(٢) الإملاء، أبو البقاء، ٩١/١. ومشكل إعراب القرآن، ص١٧٧. والدرر المصون، السمين الحلبي، ٤٤٦/٣.

(٣) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٤٤٧/٣.

(٤) التعليقة، ١٨٦/١.

(٥) سورة فاطر: ٣٦.

(٦) سورة المرسلات: ٣٥.

(٧) التعليقة، ١٥٢/٢.

مدلولا عليه باسم فعل ولا يلفظ الخبر[١]، وقال سيبويه[٢]: "ما ينتصب في باب الفاء فإنه ينتصب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنَّه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ".

والفاء عند جمهور النحاة حرف مهمل، ورأى بعض الكوفيين أنها ناصبة، وقال المبرد إنها خافضة، والذي عليه الجمهور أنَّ النصب بـ (أنْ) مضمرة [٣].

وقال ابن عصفور[٤]: إن الفاء الجوابية معناها الربط وتلازمها السببية، وبعضهم أضاف ملازمتها الترتيب، واختلف النحاة في الجواب بـ (الفاء) فذهب سيبويه إلى أن الناصب (أن) المضمرة، وذهب أهل الكوفة إلى أن الناصب الخلاف، بينما ذهب الجرمي إلى أن الفاء هي الناصب بنفسها.

وقال أبو سعيد[٥]: العطف بالفاء على وجهين: أحدهما: عطف ظاهر، والآخر عطف متأول. فأما عطف الظاهر فهو عطفك ما بعدها على ما قبلها، فتدخله في إعرابه، وظاهر معناه، ويكون حكمها حكم (ثم) في الإعراب والمعنى، نحو قولك (أريد أن تأتيني فتحدثني)، والمنصوب بعد (الفاء) في هذا الموضع ليس بإضمار (أنْ) بل بالناصب الذي نصب ما قبل (الفاء)، ويجوز في هذا الموضع أن يكون مكانها (ثم).

وأما عطف المتأول فهو أن يكون ما قبل (الفاء) غير موجب، ومن ذلك (لا تأتيني فتحدثَني)، وفي (تحدثني) النصب من وجهين:

- أحدهما: أن يكون الإتيان منفيًا نفيًا مطلقًا، والحديث ممتنع من أجل عدم الإتيان، ولو وجد الإتيان لوجد الحديث.
- الثاني: معناه (ما تأتيني أبدًا إلا لم تحدثني) فتقديره: (منك إتيان كثير ولا حديث منك)، فالإتيان المنفي هو الإتيان الذي معه حديث.

---

(١) مشكل إعراب القرآن، مكي القسي، ص٢٠٠. والتبيان، في إعراب القرآن، العكبري، ص٣٦٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢٨/٣.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، ص١٨٣.

(٤) شرح الجمل، ابن عصفور، ٢٤٧/٢.

(٥) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٣٠/٣-٢٣١.

والرفع من وجهين: [1]

- أحدهما: أن تعطف تحدثني على تأتيني، وتكون (لا) مشتملة عليهما جميعًا في النفي، فكأنه قال (لا تأتيني ولا تحدثني)، وعليه يكون قد عطف فعلًا على فعل، والنفي قد شملهما.
- والثاني: أن يكون الإتيان منفيًا، والحديث موجبًا، ويكون عطف جملة على جملة، وكأنه قال (لا تأتيني ثم أنت تحدثني الآن).

قرأ الجمهور (لا يقضى فيموتوا) بالنصب على جواب النفي، وهو على معنيين: فالمعنى انتفاء القضاء عليهم فانتفى مسببه، أي لا يقضى عليهم ولا يموتون، كقولك ما تأتينا فتحدثنا، أي ما يكون حديث انتفى الإتيان فانتفى الحديث، ولا يصح الوجه الآخر؛ لأن المعنى (لا يقضى عليهم ميتين، أو لا يبقى عليهم إلا لم يموتوا) [2].

وقرأ عيسى والحسن (فيموتون) بالرفع، ووجهها أن تكون معطوفة على يقضى، والتقدير (لا يقضى عليهم ولا يموتون) والمفعول محذوف أي لا يقضى عليهم الموت، والحذف حسن هنا؛ لأنه لو قيل (لا يقضى عليهم الموت فيموتون) كان تكريرا [3]، وقال ابن عطية قراءة ضعيفة.

وفي قوله تعالى: (هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) فـ (يعتذرون) عطف على (ولا يؤذن) داخل في حيز نفي الإذن، أي (لا ينطقون ولا يعتذرون)، كما أن معنى ما تأتينا فتحدثنا ما تأتينا وما تحدثنا، فالثاني منفي كما أن الأول منفي[4].

وقد فصّل القول الفارسي في هذه الآية في كتابه التعليقة فقال في تفسيرها[5]: "تأويل هذه الآية: لا ينطقون ولا يعتذرون، كما أن معنى ما تأتينا فتُحَدّثُنا: ما تأتينا وما تحدثُنا، فالثاني منفي كما أن الأول منفي، وقد جاز لا ينطقون مع يعتذرون وقد نُفي عُذْرُهم، والاعتذار نُطْقٌ؛ لأن الاعتذار منفي، كما أن النطق منفي، فالفعل الثاني قد شرك، والتأويل الثاني أنه لم يَشْرِكْ الفعلُ الثاني الأول، وجُعل الثاني منقطعًا من الأول، وخبرُ المبتدأ محذوفٌ، وكان التقدير: ولا ينطقون، ولا يُؤذن لهم فهم يعتذرون، فالتأويل الأول أسوغ لأن الكلام فيه على وجه لا إضمار فيه. ولو

---

(١) يَنظر المصدر السابق، ٣/٢٣٠-٢٣١.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ٤١٧/٧. وانظر: المقتضب، المبرد، ١٧/٢. وشرح الرماني، ص٨٦٢. وكشف المشكلات، الباقولي، ص١٢٢٣.

(٣) المحتسب، ابن جني، ٢٠٢/٢.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان، ٥٦٨/٨.

(٥) التعليقة، ١٥٣/٢.

حملت الآية على الوجه الثاني لكان اعتذارهم ليس بعذر على الحقيقة كَـ (لا نُطْقَ)، وصار هذا كقولك: تَكَلَّمْتَ ولم تتكلّمْ إذا لم يأتِ بكلامٍ جَيّد".

٧٤- ارتفاع الفعل بعد (الفاء)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾[١].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[٢]

قال أبو علي[٣]: "قال: وقال عَزّ وجَلَّ: "فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا" فارتفع لأنه لم يُخبر عن المَلكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون ليجعلا كُفره سببًا لِتَعَلُّم غيره ولكنّه على كفروا فيتعلمون. قال: ومثْلُه "كُن فَيَكُونُ" كأنّه قال: إنّما أمرنا ذاك فيكون".

التوضيح والتحليل:

ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أنَّ (أنْ) لا تضمر بعد (الفاء) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع وذلك نحو قولك: (إنه عندنا فيحدثنا)، و(سوف آتيه فأحدثه)، فإن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعًا؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع. ومنه قوله عز وجل: " فلا تكفر فيتعلمون " فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سببًا لتعليم غيره، ولكنه على (كفروا فيتعلّمون) [٤]، وقال ابن عصفور إن عدم النصب إذا ما كان ما قبلها واجبًا؛ لأن العطف مقبول فالثاني غير مخالف للأول، فلا داعي لتكلف الإضمار [٥].

وأجاز سيبويه النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة [٦].

فمما نصب في الشعر اضطرارًا قول الشاعر:

سأتْرُكُ منزلي لبني تميم وأَلْحَقُ بالحجاز فأَستَرِيحَا[٧]

---

(١) سورة البقرة: ١٠٢.

(٢) سورة النحل: ٤٠.

(٣) التعليقة، ١٥٤/٢-١٥٥.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٣٨/٣. وشرح الكتاب، السيرافي، ٢٢٧/٣.

(٥) شرح الجمل، ابن عصفور، ٢٤٨/٢.

(٦) الكتاب، سيبويه، ٣٩/٣.

(٧) الكشاف، الزمخشري، ١٠٨/٣.

وفي قوله تعالى: (فلا تكفر) يرى السيرافي أن (يتعلمون) استئناف، وليس بعطف على ما قبله، وقال أيضًا " لم يجعل سبب تعليمهم قوله (ولا نكفر)، كما تقول (لا تأتني فأضربك) لأنه يقول (إنك إن أتيتني ضربتك)، وقوله (فلا تكفر) حكاية عنهم، وقوله (فيتعلمون) ليس متصلا به، ولو كان متصلا كان المعنى (لا نكفر فتتعلَّم)، ولكن هو محمول على قوله (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ) (فيتعلمون) منهم، فعلى هذا فالمعنى صحيح [1]، أو ارتفع (فيتعلمون) على تقدير (فهم يتعلمون)، لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا (فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا) ليجعلا كفره سببا لتعليم غيره [2].

وقال الفارسي[3]: "في قوله تعالى (ولكن الشياطين كفروا فيتعلمون منهما) فإن قوله (فيتعلمون) معطوف على (كفروا)، وإن كان الفعل (كفروا) ماضيًا، و(يتعلمون) مضارعًا؛ لأن (كفروا) في موضع فعل مرفوع، ولو حمل على الابتداء والقطع على (فلا تكفر فهم يتعلمون) كان حسنًا، ولا يجوز أن يكون جوابًا لتكفر لأنه لو كان كذلك لكان (لا تكفر فيتعلمون)".

واختلف القراء في قوله عز وجل: (كُنْ فَيَكُونُ) في فتح النون وضمّها، فقرأ ابن عامر وحده: (كُنْ فَيَكُون) بنصب النون، وقرأ الباقون: فَيَكُونُ رفعا [4].

توجيه قراءة الرفع في قوله (فَيكونُ) على ثلاثةُ أوجه:

- أحدُها: أن يكون مستأنفًا أي خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: (فهو يكونُ)، ويُعزى لسيبويه، وبه قال الزجاج في أحد قوليه.
- الثاني: أَن يكون معطوفًا على (يقولُ) وهو قول الزجاج والطبري، وردّ ابن عطية هذا القول وجعله خطأ من جهة المعنى؛ لأنَّه يقتضي أنَّ القول مع التكوين والوجود، فالأمر قديم، والتكوين حادث، وقال الحلبي هذا الردُّ إنما يلزم إذا قيل بأنَّ الأمر حقيقة.
- الثالث: أن يكون معطوفا على (كُنْ) من حيث المعنى، وهو قول الفارسي، وضعف أن يكون عطفًا على (يقولُ)؛ لأنَّ من المواضعِ ما ليس فيه (يقولُ)، نحو قوله تعالى: (ثُمَّ قالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[5]، ولم ير عطفه على (قال) من حيث إنه مضارع، فلا يعطف على ماض، وهذا غير دقيق.

---

(١) المقتضب، المبرد، ١٩/٢.

(٢) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٢٧/٣.

(٣) التعليقة، ١٥٥/٢.

(٤) الحجة، الفارسي، ٢٠٦/٢.

(٥) سورة آل عمران: ٥٩.

وقرأ ابن عامر (فيكونَ) نصبًا هنا، وفي الموضع الأول من آل عمران: (لَهُ كُنْ فَيَكُونُ وَيُعَلِّمُهُ)[١]، وقوله عز وجل: (كُن فَيَكُونُ وَإِنَّ الله رَبِّي)[٢]، وفي قوله تعالى: (كُن فيَكُونُ أَلَمْ تَرَ إِلَى الذين يُجَادِلُونَ)[٣]، ووافق الكسائي ابن عامر في نصب (يكون) في سورة النحل ويس: (أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُون)[٤].

وتوجيه النصب في آيتي النحلِ ويس ظاهر؛ على أنه عطف على الفعل المنصوب الذي قبله، وأمّا ما انفرد به ابن عامر في هذه المواضع الأربعة فقد اختلف النحاة فيه؛ حتى تجرأ بعض النحاة على هذا الإمام الكبيرِ، فقال ابن مجاهد: قرأ ابن عامر (فيكونَ) نصبًا وهذا غير جائز في العربية؛ لأنه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في يس والنحل، فإنه نسق لا جواب، وفي آل عمران قراءة النصب وهمٌ، وقال الزجاج: (كن فيكونُ) رفع لا غير[٥].

وذهب السمين الحلبي[٦]: إلى أنَّ أكثر التوجيهات على أنّ هذا مما رُوعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى، لما وجِد في اللفظ صورة أمر نصب في جوابه بالفاء، وهذا من جهة المعنى لا يصح لوجهين، هما:

- أحدهما: أنَّ هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبرُ، وإذا كان معناه الخبرَ لم ينتصِب في جوابِه بالفاء إلا ضرورة.
- الثاني: أنَّ من شرط النصب بالفاء في جواب الأمرِ أَنْ ينعقد منهما شرط وجزاء نحو: (ائتني فأكرمك) تقديرُه: (إنْ أتيتني أكرمتُك)، وههنا لا يصح ذلك فالتقدير: (إنْ تَكُنْ تَكُنْ)، فيتحد فعلا الشرط والجزاء معنى وفاعلًا.

وقال أبو علي[٧]: "لا يخلو قوله: (يَقُولُ) من أن يكون المراد به القول الذي هو كلام ونطق، أو يكون الذي يتسع فيه فلا يراد به النطق ولا الكلام، وأما قوله: (كُنْ) فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، فالتقدير (يكوّن فيكون)، نحو قولك: (أكرم بزيد)، فاللفظ لفظ الأمر، والمعنى والمراد الخبر وإذا لم يكن قوله: كُنْ أمرا في المعنى، وإن كان على

---

(١) سورة آل عمران: ٥٩.

(٢) سورة مريم: ٣٥.

(٣) سورة غافر: ٦٨.

(٤) سورة يس: ٨٢.

(٥) السبعة، ابن مجاهد، ص١٦٩.

(٦) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢/٨٧-٩٠.

(٧) الحجة، الفارسي، ٢/٢٠٦-٢٠٨.

لفظه؛ لم يجز أن تنصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه، كما لم يجز النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب نحو: آتيك فأحدّثك، ومما يدل على امتناع النصب في قوله: فَيَكُونُ أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء، يدل على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه، ففي قولك: (اذهب فأعطيك) المعنى: (إن تذهب أعطيتك)، فلا يجوز: (اذهب فتذهب)؛ لأن تقدير المعنى: (إن ذهبت ذهبت)، وهذا كلام لا يفيد".

وقد ضعف الفارسي قراءة النصب ووصفها بالضعف، قال[١]: "ومن ثم أجمع الناس على رفع يكون، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف بحيث رأيت، فالوجه فيه يكون الرفع".

وممن ضعف قراءة النصب أيضًا المبرد حيث قال[٢]: إنّ قراءة النصب غير جائزة؛ لأنه لم يجعل (فيكون) جوابًا فهو خلاف المعنى لأنه ليس ههنا شرط، وإنما المعنى (فإنه يقول له كن فيكون) و(كن) حكاية.

٧٥- ارتفاع الفعل بعد (الفاء)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [٣].

قال أبو علي[٤]: قال: وسألتُه عن "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً"، فقال: هذا واجب وهو تنبيه ليس بنفي فيُحْمَلَ عليه (فتُصبحُ)، ألا ترى أنَّ اخضرارَ الأرض ليس سببُها رؤيَتَكَ؟!.

التوضيح والتحيل:

تعطف حروف العطف ما بعدها إذا دخل في معنى الأول، فإن لم يدخل في معناه رفع على الاستئناف، وبذلك يُنصب بحروف العطف ما يصح دخوله في معنى الأول، ولذلك نجد في قوله تعالى: (لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ)[٥]. لا يصح نصب (نُقِرَّ) وحمله على نبين؛ لأن الله –عز وجل– لما ذكر خلق الإنسان ومراحل الخلق يعلم أن الكافرين معترفون به، لذلك ذكره ليبين به البعث الذي لا يعترفون به [٦].

---

(١) الحجة، الفارسي، ٢٠٨/٢.

(٢) المقتضب، المبرد، ١٧/٢.

(٣) سورة الحج: ٦٣.

(٤) التعليقة، ١٥٧/٢.

(٥) سورة الحج: ٥.

(٦) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٤٩/٣.

وسأل سيبويه[1] الخليل عن قوله تعالى: "(ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرّة)، فقال: هذا واجبٌ، وهو تنبيهٌ، كأنك قلت: أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا. وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول: ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر، فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنه قد كان".

وتقول: ما تأتيني فتحدثني، إذا أردت معنى فكيف تحدثني، فأنت لا تنفي الحديث، ولكنك زعمت أن منه الحديث، وإنما يحول بينك وبينه ترك الإتيان.

وقال المبرد[2]: في قوله (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) الرفع كذلك هو الوجه؛ لأنه ليس بجواب، فالمعنى إنما هو (انتبه وانظر كيف أنزل الله من السماء ماء فكانت الأرض مخضرة)، ولا تقاس على قول (إن تأت زيدا فيكرمك)؛ لأن الإكرام يقع بالإتيان، واخضرار الأرض لا يقع بالرؤية.

وقد خالف الواجب النفي في أن لم يحسن انتصاب الفعل بعد الفاء بإضمار في الواجب، وحسن انتصابه في النفي؛ لأنك تنقض النفي معنى النفي حتى يؤول إلى الإيجاب إذا نصبت بعد الفاء، فالنفي يغير معنى الكلام، فيصير المنفي موجبًا، فإذا قلت: (ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر)، فقد نفيت الإتيان في اللفظ وأوجبته في المعنى، لأن المعنى (أنك تأتيه فتحدثه بالشر)[3].

٧٦- أصل كلمة (مهما)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [4].

قال أبو علي[5]: قال أبو علي: لَمّا اسْتُعْمِلَ (ما) في الجزاء كما اسْتُعْمل في الاستفهام فجُوزِيَ به، كما استُفْهِمَ به ضُمَّ إليها في الجزاء، كما ضُمَّ إلى (أيّ) في قوله عزّ وجلَّ "أَيًّا مَّا تَدْعُوا" إلاّ أنَّ (ما) لَمَّا ضُمَّ إليها (ما) الزائدةُ قُلِبَتْ ألفُها هاءً لتقارُب المخرجين، وكراهة اجتماع اللفظين.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/٤٠.

(٢) المقتضب، المبرد، ٢/١٩.

(٣) التعليقة، ٢/١٥٧-١٥٨.

(٤) سورة الإسراء: ١١٠.

(٥) التعليقة، ٢/١٧٤.

التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في (مهما) هل هي مركبة أم غير مركبة، فقال بعض النحاة غير مركبة، وإنها على وزن (فَعلى)، وبذلك يكون حقها أن تكتب بالياء. وقال الخليل هي مركبة من (ما) التي للجزاء، و (ما) الزائدة بعد الجزاء، فاستقبحوا التكرار فأبدلوا من الألف الأولى هاء، وجعلوها كالشيء الواحد. وذهب الزجاج والأخفش والبغداديون هي مركبة من (مَه) بمعنى (كُفَّ)، و(ما الشرطية)، وأجاز ذلك سيبويه ولا يجوز على ذلك إلا كون (ما) شرطية [١].

وقال ابن هشام[٢]: بأنها بسيطة، لا مركبة من (مَه) و(ما) الشرطية، ولا من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة، فابن هشام يرفض كونها مركبة. وذكر ابن مالك أن (مهما) قد يستفهم بها، والمشهور عن النحاة كونها شرطية.

وقد جاءت ظرف زمان، نحو: (مهما تجلس أجلس)، وبه قال ابن مالك [٣].

وهي اسم بدليل رجوع الضمير إليها، نحو قوله تعالى: (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ)[٤]، وقال الزمخشري وغيره[٥]: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملًا على اللفظ وعلى المعنى، وقال ابن هشام الأولى أن يعود عليها ضمير (بها).

وفي قوله عزّ وجلَّ: (أَيًّا مَّا تَدْعُوا) (أيًّا) منصوب على انه مفعول به، والمضاف إليه محذوف والتقدير (أي الاسمين)، و(تدعوا) مجزوم فعل الشرط، والجواب جملة (فله الأسماء الحسنى)، والتنوين (أيًّا) عوض من المضاف إليه، وفي (ما) قولان: أحدهما: أنها مزيدة للتأكيد، والثاني: أنها شرطية جمع بينهما تأكيدًا، وحسنه اختلاف اللفظ، كما جمع بين حرفي الجر، ويؤيد هذا قراءة طلحة بن مصرف (أيًّا من تدعوا) فقيل (من) تحتمل الزيادة [٦].

وذهب أبو علي[٧]: إلى أنَّ رأي الخليل وسيبويه في زيادة (ما) في (مهما) هو الأقوى، وجعل من أضرب مجيء (ما) زائدة، وهي أن تلزم الكلمة التي تزاد عليها فلا تفارقها في الكلام، والاختيار من ذلك قول الخليل عن (مهما)، وردَّ الفارسي على من جعل (مهما) مكونة من (مه)

---

(١) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص١٨٦٣. وانظر: شرح الرضي، ٩٠٥.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام، ص٣٦١.

(٣) شرح الرضي، ص٩٠٥. وانظر: الجنى الداني، المرادي، ص٦٠٩.

(٤) سورة الأعراف: ١٣٢.

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام، ص٣٦١.

(٦) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٤٢٩/٧.

(٧) المسائل المشكلة، الفارسي، ص١١٦.

بمعنى الكف، وتكون (ما) الثانية للشرط والجزاء، بأن هذا يلزم قائله أنَّ يكون كل موضع جاء فيه (مهما) أريد فيه الكف، والأمر بالإمساك، وليس الغرض في الاستعمال هذا، ففي قول الشاعر:

أغَرَّكِ مِنِّي أنَّ حُبَّكِ قَاتِلِي وأنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ[1]

لم يقصد الشاعر وأنك اكففي ما تأمري القلب يفعل.

٧٧- الفرق بين (إذا) و(إنْ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[2].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾[3]

قال أبو علي[4]: "ما بعد إذا مُعَيّن معلومٌ، وما بعد الحروف التي جُزِمَ بها في المجازاة ليس بمُعَيّن ولا كائنٍ لا محالة كقوله تعالى "إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ" و"إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ".

التوضيح والتحليل:

تحتاج (إذا) إلى الابتداء والجواب، تقول (إذا جاءني عمرو أكرمته)، ومنع أن يجازى بها؛ لأنها مُوَّقتة، وحروف الجزاء مبهمة، فإذا قلت (إن تأتني آتك) فلا تعلم أيقع منه الإتيان أم لا، فإذا قلت (إذا أتيتني) وجب الإتيان، ونحوه قوله تعالى: (إذا السماء) فالتكوير والانفطار واقع لا محال، ولا يجوز في هذا الموضع أن تأتي (إن)؛ لأن مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر، والموضع في هذه الآيات ليس بموضع الظن [5].

وأضاف الفارسي سببًا لمنع (إذا) من المجازاة وهو أن (إذا) تضافُ إلى الجُمل التي هي من الفعل والفاعل كقولك: (إذا يقوم زيدٌ)، فالجملة بعده في موضع جرّ بالإضافة، فالفعل بعده في موضع اسم فلا يجوز أن يُجزم، كما لا يجوز أن يُجزم بعد (حيثُ وإذْ) حتّى تُكفّا بـ (ما) عن الإضافة؛ فلمْ يُجاز به في الكلام لذلك [6].

---

(١) ديوان امرئ القيس، ص١٣.

(٢) سورة الانشقاق: ١.

(٣) سورة الانفطار: ١.

(٤) التعليقة، ١٧٥/٢.

(٥) المقتضب، المبرد، ١٧٥/٢.

(٦) التعليقة، ١٧٥/٢.

٧٨- (إذا) في موضع (الفاء)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [١].

قال أبو علي[٢]: "قال: وسألت الخليل عن قوله عز وجل: "وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ"، فقال: هذا مُعَلّقٌ بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا ها هنا في موضع (قنطوا) كما كان الجوابُ بالفاء في موضع الفعل".

التوضيح والتحليل:

في قوله تعالى: "وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ "جعلت إذا في موضع الفاء في الجواب، فلا تكون إلا معلقة بما قبلها مع صلاح معناها في هذا الموضع، فهو بمنزلة (يقنطوا) على جهة المفاجأة للقنوط لا عن تقدمه، وقد دلت (إذا) على معنى جواب الجزاء بهذا الوجه المخصوص [٣].

وقال السيرافي[٤]: "يمكن أن يكون جعلهم إذا في موضع الفاء تشبيها بـ (إذا) الفجائية؛ لأن الشرط يؤدي إلى الجواب، فكأنه هجم عليه وأثاره، وكذلك المفاجأة فقولك (أصابتهم سيئة فإذا هم يقنطون) كانت مفاجأة، وإصابة السيئة هجمت بهم على القنوط". ولا يصح أن تجتمع (الفاء) مع (إذا) في هذا الموضع؛ لأنها سدت مسدها، وقال سيبويه: لو كان يصلح ذكر الفاء هنا لكان حذفها قبيحا، على قياس قبح حذفها في قول: (إن تأتني أنت كريم) والوجه (إن تأتني فأنت كريم). ونظير ذلك قوله تعالى: (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ) [٥].

والأصل أم صمتم، لما تقتضيه المعادلة (أدعوتم أم صمتم) إلا أنه حسن قوله: (أم أنتم صامتون)؛ فدلالته أقوى، وفائدته أعظم؛ لأنه دل على (أم صمتم) وعلى اتصال ذلك بالحال، فهو نظير (إذا هم يقنطون) في أنه وقع موقع الأصل لأنه أكثر فائدة [٦].

ومما جعل (إذا) هذه بمنزلة (الفاء) أنها لا تجيء مبتدأة، وإنما تجيء بعد كلام كقولك (خرجت فإذا زيدٌ)، كما أنَّ (الفاء) لا تجيء مبتدأة في اللفظ، و(إذا) هذه التي للمفاجأة، ولو كانت

---

(١) سورة الروم: ٣٦.

(٢) التعليقة، ١٧٧/٢.

(٣) شرح الرماني، ص٩٤٦.

(٤) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٦٦/٣.

(٥) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٦) شرح الرماني، ص٩٤٧.

(إذا) الظرفية لم يحتج إلى وقوعها هنا؛ لأنَّ تلك لا يكون بعدها إلا الفعل، والجملة التي هي فعل وفاعل إذا وقعت في جواب الشرط اتصل به غير محتاج إلى ما يربطه بالشرط.

فـ(الفاء) لا تقع في الجزاء إلا إذا كان الجزاء جملة من مبتدأ أو خبر، وفي قوله (إذا هم يقنطون) جملة ابتدائية، فلو كانت (إذا) هذه ظرفية لم يحتج إلى وقوعها هنا.

وفي مسألة سابقة ذكرت أن (إذا) الظرفية إذا وقع بعدها اسم مرتفع نحو (إذا السماء انشقت)، لم يقدر ارتفاعه على الابتداء، إنما يقدر ارتفاعه على فعل مضمر يفسره ما بعده.

والاسم الذي يقع بعد (إذا) الفجائية يرتفع بالابتداء، وحكم ما يقع جوابًا للشرط ألا يكون مما يقع مبتدأ إنّما حكمه أن يكون تابعًا لشيء كـ (الفاء)، فهذا يستدل على أنَّ (إذا) هذه هي التي للمفاجأة[1].

٧٩- (اللام) الواقعة في جواب الشرط

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [2].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾[3]

قال أبو علي[4]: "قولُه: لأنّها لليمين، أي دخَلَتْ مِنْ أجلِ اليمين، لا أنّها هي التي يعتمدُ عليها القَسَمُ، قال تعالى: "وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ"، وقال: "لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ".

التوضيح والتحليل:

تقع (إذا) الفجائية عوضًا عن (فاء) الجزاء الواجب اقترانه بها، نحو قوله تعالى: (وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)، ودخول الفاء في جواب الشرط له ثلاث أحكام، واجب وجائز وممتنع [5]:

يجب دخول الفاء على ما لا يصلح وقوعه شرطا لـ (إن) أو غيرها من أدوات الشرط، وقد يكون المانع في الجواب نفسه.

كأن يكون جملة اسميه، نحو قوله تعالى: (وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ)[6].

---

(١) التعليقة، ١٧٨/٢.

(٢) سورة المائدة: ٧٣.

(٣) سورة مريم: ٤٦.

(٤) التعليقة، ١٧٩/٢.

(٥) شرح ابن طولون، ٢٣٨/٢-٢٣٩.

(٦) سورة يونس: ١٠٧.

أو فعل أمر نحو قوله تعالى: (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي)[١].

وقد يكون لما يتصل به مثل أن يكون مقرونا بـ (قد) أو (حرف تنفيس) أو (لن)، نحو قوله تعالى: (قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ) [٢]، وقوله: (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ) [٣]، وقوله: (وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) [٤].

أو فعلا غير متصرف، نحو قوله تعالى: (إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ)[٥].

ويجوز دخول الفاء على الماضي المجرد والمضارع غير المجزوم، وورودها مجردة أكثر، نحو قوله تعالى: (وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ)[٦]، وقوله: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا)[٧].

ويمتنع دخول الفاء على ما كان جوابه فعلا مضارعا مجزوما.

دخلت الفاء في جواب الجزاء؛ لأن أصل الجواب كونه مستقبلا لأنه شيء مضمون، وإن هي التي تربط أحدهما بالآخر، ومما يجازى به المبتدأ والخبر؛ لنيابتهما عن الجواب، ولا يقعان موقع فعل مجزوم، كما أنّ (إن) لا تعمل فيهما، فأتوا بحرف يقع بعده المبتدأ والخبر، وجعلوه مع ما بعده في موضع جواب الشرط [٨].

وفي قول الفارسي (قوله: لأنها لليمين) اختصار لكلام سيبويه في كتابه وهذا يمثل أسلوب الفارسي في التعليقة، فالاختصار في هذا الموضع لا يمكنك فهمه إلا بالرجوع للكتاب، والكلام المختصر هو قول سيبويه عن الخليل "وزعم أنه لا يحسن في الكلام إن تأتني لأفعلن، من قبل أنّ لأفعلنّ تجئ مبتدأةً. ألا ترى أن الرجل يقول لأفعلن كذا وكذا. فلو قلت: إن أتيتني لأكرمنك،

---

(١) سورة يونس: ١٠٧.

(٢) سورة يونس: ١٠٧.

(٣) سورة يونس: ١٠٧.

(٤) سورة آل عمران: ١١٦.

(٥) سورة الكهف: ٣٩-٤٠.

(٦) سورة النمل: ٩٠.

(٧) سورة طه: ١١٢.

(٨) شرح الكتاب، السيرافي، ٣/٢٦٤.

وإن لم تأتني لأغمنك، جاز لأنه في معنى لئن أتيتني لأكرمنك ولئن لم تأتني لأغمنك، ولا بد من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمنك" [١].

وفي قوله (إن تأتني لأفعلن) فعلى وجهين:

- أحدهما تقدير الفاء، (إن تأتني فلأفعلن)، وهذا غير حسن؛ لأن حذف الفاء يقع في الضرورة الشعرية.
- والثاني فعلى نية التقديم، أي (لأفعلن إن تأتني)، وهو أيضا غير حسن؛ لأن التقديم لا يحسن مع جزم الشرط بـ (إن)، فإذا لم يجزم بها فحسن، نحو (إن أتيتني لأكرمنك، وإن لم تأتني لأغمنك).

وقد ألزموا الشرط الفعل الماضي قي القسم، نحو: (والله لئن أتيتني لأكرمنك)؛ لأن جواب القسم يغني عن جواب الشرط، كما أنه يبطل جزمه.

و(إن) إذا جزمت اقتضت مجزوما بعدها، وجزمها يتعلق بمجزومين، فإذا لم يظهر جزمها في الثاني أصبحت بمنزلة حرف جازم لا يؤتي بعده بمجزوم [٢].

وقد جاء في القرآن " وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا " فقال (ليمسن) لأن الفعل (ينتهوا) جزم بـ (لم) ولم يجزم بـ (إن).

٨٠- الأسماء التي يجازى بها بمنزلة (الذي).

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [٣]

قال أبو علي[٤]: "وحُكمُ (إنْ) في أنّه لا يجوزُ أنْ يعملَ في مَنْ، وأنْ ينقطعَ منه حكمُ (كان)، وقال تعالى: "أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا"، وليس هذا، أي قولُ الشّاعر: (فلو أنَّ حُقَّ اليومَ) قَوِيّ في الكلام كقُوَّة ألا تقولُ".

التوضيح والتحليل:

الأسماء التي يجازى بها منها ما يصلح أن يخرج إلى معنى الذي، فـ (ما ومن وأي) يصلح أن تخرج إلى معنى الذي، يجوز أن يخبر عنها؛ لأنها على طريقة الجنس.

ومنها ما لا يصلح، فـ (متى وأين وأنى) و(حيثما وإذْما وإذا ما) لا يصلح أن تخرج إلى معنى الذي؛ لأنها ظروف غير متمكنة، ولا يجوز الإخبار عن الظرف غير المتمكن.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/٦٥-٦٦.

(٢) شرح الكتاب، السيرافي، ٣/٢٦٤.

(٣) سورة طه: ٨٩.

(٤) التعليقة، ٢/١٨٢.

وأما (مهما) فهي مُغيرة بما يقتضيه الجزاء، فلم يجز أن تخرج عنه إلى معنى الذي ولا إلى معنى الاستفهام إلا برجوعها إلى أصلها وهو (ما) [١].

وقال سيبويه في قولك[٢]: إن من يأتيني آتيه، أذهبت الجزاء منه لأنك أعملت إنَّ، ولم يسغ ترك (إنَّ) وأشباهه معلقةً لا تعملها في شيء، فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه.

وقال الرماني[٣]: يجوز الجزاء في قولك: (إنه من يأتنا نأته)؛ لأنه في موضع الخبر، ولا يجوز (إن من يأتنا نأته)؛ لأنه في موقع الاسم.

ويجوز أن تقول (قد علمت أنْ من يأتني آته)؛ لأنَّ (أنْ) هنا المخففة من الثقيلة وأضمر ضمير القصة الهاء، ولا تجيء مخففة هنا إلا على ذلك [٤].

وفي قوله تعالى (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) الرؤية بمعنى العلم؛ لذلك جاء بعدها (أنْ المخففة من الثقيلة)، كما جاء (ألم يروا أنه لا يكلمهم) بـ (أنَّ). وقرأ الجمهور برفع (يرجع)، وقرأ أبو حيوة بالنصب، على أنَّ (أنْ) الناصبة للمضارع، وتكون الرؤية من الإبصار [٥].

وفي قول الشاعر:

فلو أَنّ حَقّ اليَوْم مِنْكُم إِقامةٌ وإن كان صَرْحٌ قد مَضَى فَتَسَرَّعا[٦]

الشاهد فيه: (فلو أَنّ حَقّ اليَوْم) حيث وقع الفعل الماضي (حقَّ) بعد (أنَّ) المؤكدة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، ولو أبقى الكلام على ظاهره لم يصح الكلام؛ لأن (إنَّ وأخواتها) مختصة بالدخول على الجملة الاسمية إلا إذا اقترنت بهن (ما) فإنه يجوز حينئذٍ أن تدخل على الجملة الاسمية، ولما لم تقترن (ما) بـ (إنَّ) في هذا البيت علم أنَّ هناك محذوفًا بعد (إنَّ) قدره البعض بأنه ضمير القصة والشأن، وعليه يكون التقدير (فلو أَنّه حَقّ)، وبذلك يكون اسم (إنَّ) الضمير، وخبرها الجملة الفعلية، ومنهم من قدر المحذوف بأنه ضمير المخاطب، وعليه التقدير (فلو أَنّكم حَقّ اليَوْم).

---

(١) شرح الرماني، ص٩٦٧-٩٦٨.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣/٧١.

(٣) شرح الرماني، ص٩٦٨.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٣/٧١.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ٦/٣٣٣.

(٦) خزانة الأدب، البغدادي، ١٠/٤٤٧. ديوان الراعي النميري، ص١٦٧.

وقال سيبويه[1]: "وليس قول الشاعر (فلو أَنّ حَقّ اليَوْم) بقويٍ في الكلام كقوة أنْ لا يقول، لأنَّ لا عوض من ذهاب العلامة، فأهل اللغة لا يكادون يتكلّمون به بغير الهاء، فيقولون: قد علمت أن عبدُ الله منطلقٌ".

٨١- باب الجزاء

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾[2].

قال أبو علي[3]: "قال: وأمّا قولُه تعالى: "وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ"، فإنّما هو كقولك: أمّا غَدًا فلك ذاك، حَسُنَتْ لأنّها لم يُجزَمْ بها كما حَسُنَتْ في قوله: أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ".

التوضيح والتحليل:

(أما) حرف معناه التفصيل، يفيد معنى الشرط بمنزلة (مهما)، جوابه (فسلام)، وقد حذف الشرط وأقيم (أما) مقامه، والتقدير (مهما يكن).

ولما قامت (أما) مقام الفعل ونابت منابه لم يجز أن يأتي الفعل بعدها، ووليها الاسم والجمل؛ لأنَّ الفعل لا يدخل على الفعل. وفصل بين (أما) و(الفاء) بقوله (إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ)؛ لئلا يلي حرف الشرط فاء الجواب.

و(أما مع جوابها) في موضع جواب (إن)، وإن كانت متقدمة، نحو: (أنت ظالم إن فعلت)[4].

وقال أبو حيان[5]: (أما) في تقدير الشرط، و(إن كان من أصحاب اليمين) شرط، وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف؛ ولذلك يأتي فعل الشرط ماضيا أو مصحوبا بـ (لم)، وأغنى عنه جواب (أما) على مذهب سيبويه، وافقه أبو علي في أحد أقواله، وله قول آخر: إنَّ الفاء جواب (إن)، وجواب (أما) محذوف. ويرى الأخفش أن (الفاء) جواب لـ (أما) والشرط معًا.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٧٤/٣.

(٢) سورة الواقعة: ٩٠-٩١.

(٣) التعليقة، ١٨٥/٢.

(٤) البيان في غريب القرآن، الأنباري، ٤١٩/٢. وانظر: شرح الكتاب، السيرافي، ٢٧٨/٣.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ٣٠٥/٨.

وقال المبرد[1]: إن الفاء لا بد منها في جواب (أما)، و(الفاء) وما بعدها سد مسد جواب (إن).

وقال الرماني[2]: إنّ مذهب سيبويه هو الأقوى والأولى؛ لأنه جاء على القياس، فإذا اجتمع القسم والجزاء كان الجواب للقسم دالا على جواب الجزاء.

قال أبو علي[3]: "وحسن ألا يأتي في قوله تعالى "إن كان من أصحاب اليمين" جوابٌ في اللفظ لأنَّه غير منجزم، كما أنَّ قولك: (أنت ظالمٌ) قد دلَّ متقدّمًا على الجملة التي تكون جوابًا للشّرط، فكذلك قوله تعالى، وأمّا مع ما اتصل به يدل على الجملة التي تكون جوابًا، كما دَلَّ أنت ظالمٌ عليه، كأنّك قلت: مهما يكنْ من شيءٍ فسلامٌ لك إنْ كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك، إلاّ أنّك استغنيت عنه للدّلالة عليه بما تقدَّم ولم يكن الشّرطُ منجزِمًا".

٨٢- باب الجزاء إذا أدخلت فيه (ألف) الاستفهام

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [4]

قال أبو علي[5]: "قال: وقال عزَّ وجلَّ: "أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ"، لو كان ليس موضعَ جزاءٍ قَبُحَ فيه (إنْ)".

التوضيح والتحليل:

تدخل (ألف الاستفهام) على الجمل، كما تدخل بين العامل والمعمول فيه، ولا تعمل شيئا، فأشبهت (واو العطف وفائه) التي يقع بعدها المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والشرط والجزاء، كما أشبهت (لا) فهي أيضا تدخل على الجمل وتدخل بين العامل والمعمول فيه، ولا تعمل شيئا، نحو: (لا زيدٌ منطلق، ولا عمروٌ ذاهب) [6].

وفي قوله تعالى: (أفأن) فالفاء عاطفة، وقد تقدمت عليها همزة الاستفهام؛ لأن الاستفهام له حق الصدارة، ودخلت (الفاء) على (أن) الشرطية، والجملة بعدها جواب للشرط، وليست مصب الاستفهام، فتكون الهمزة داخلة عليها، وقد اعترض الشرط بينهما فحذف جوابه، وهذا مذهب سيبويه. ويرى يونس أن تلك الجملة هي مصب الاستفهام والشرط معترض بينهما وحذف جوابه.

---

(١) المقتضب، المبرد، ٢/٢٨.

(٢) شرح الرماني، ص٩٨٣.

(٣) التعليقة، ٢/١٨٦.

(٤) سورة الأنبياء: ٣٤.

(٥) التعليقة، ٢/١٩٦.

(٦) شرح الكتاب، السيرافي، ٣/٢٨٢.

قال ابن عطية[١]: وألف الاستفهام داخلة في المعنى على جواب الشرط، وهذه الآية دليل على مذهب سيبويه، لو كانت على مذهب يونس لكان التقدير (أفإنْ مت هم الخالدون).

ورد أبو علي رأي يونس بقوله[٢]: "يُفْسد قول يونس أنَّ الجزاء لا يعتمد على ألف الاستفهام قوله تعالى (أفإن مت فهم الخالدون) فقوله: (إنْ) معتمدٌ على ألف الاستفهام، والفاءُ جوابُ الشّرْط، ولا يجوز أن يقدر بقوله: (فَهُم) التَّقديم، كأنّه (فهم الخالدون إن مِتَّ)، كما قُدِّرَ في إنْ تأتني آتيك: (آتيك إن تأتِني)؛ لأنّه لو قدّر في الآية هذا التقدير لصارت الفاءُ الأولى لغوًا لا معنى لها، وإنّما الفاء الأولى دخل عليها ألفُ الاستفهام كما دخلت على الواو في قوله (أوَ أمِنَ أهلُ القرى) والثانيةُ جوابُ الشّرط، لأنّ الجملةَ التي هي جوابُ الشّرط مِن مُبتدأ وخبر، فهذه الآيةُ ليس يجوزُ فيها أنْ يعتمدَ الاستفهامُ إلا على ما عَمِلَ فيه (إنْ) الجزاء، وهذا يَرُدُّ قول يونس".

٨٣- باب من أبواب الجزاء

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [٣].

قال أبو علي[٤]: "قال: ومِمّا جاء من هذا في القرآن وغيره قوله عزّ وجلّ: "هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ"، فلَمّا انقضت الآيةُ قال "يغفرْ لكم".

التوضيح والتحليل:

قال سيبويه[٥]: هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض، ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) ، واختلف النحاة في توجيه هذه الآية:

فذهب المبرد إلى أن قوله (تؤمنون وتجاهدون) بمعنى (آمنوا وجاهدوا) بدليل جزم قوله (يغفر لكم ويدخلكم)؛ لأنه جواب الأمر الذي جاء بلفظ الخبر، فهو محمول على المعنى، ويقوي هذا الرأي أنه جاء في خرف عبد الله (آمنوا وجاهدوا).

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان، ٣٨٢/٦.

(٢) التعليقة، ١٩٦/٢.

(٣) سورة الصف: ١٠-١١.

(٤) التعليقة، ٢٠٣/٢.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٩٣/٣-٩٤.

وقال الفراء[١]: (يغفر) جواب الاستفهام، وقال ابن الشجري إن كان مراده المعنى الذي ذكرته، فهو حسن، وإن أراد قوله (يغفر) جواب لظاهر قوله (هل) فذلك غير جائز؛ لأنَّ المغفرة ودخول الجنة لا تحصل بالإيمان والجهاد، وإنما تحصل بالقبول والعمل [٢].

وقال الزجاج [٣]: (يغفر لكم) جواب (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم) أي (إن فعلتم ذلك)، والدليل على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود (آمنوا) وردَّ الزجاج على من قال هو جواب (هل)، لأنه ليس إذا دلهم الرسول –صلى الله وعليه وسلم– على ما ينفعهم غفر الله لهم ذلك، إنما يغفر لهم إذا (آمنوا وجاهدوا) فإنما هو جواب (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون) إن تفعلوا ذلك (يغفر لكم).

وقال الأخفش[٤]: (يغفر وتجاهدون) عطف بيان على ما قبله، فلما قال (هل أدلكم على تجارة) لم يعلم ما التجارة، فبينها بالإيمان والجهاد، فعلم بذلك المراد بها، فيكون بذلك (يغفر لكم) جواب الاستفهام، فهو محمول على المعنى؛ لأن المعنى (هل تؤمنون وتجاهدون يغفر لكم)؛ لأن التجارة لما بينت بالإيمان والجهاد صار (تؤمنون وتجاهدون) كأنهما قد وقعا بعد (هل) فحمل (يغفرْ لكم ويدخلكم) على هذ المعنى.

وقال أبو سعيد[٥]: "والأقوى عندي أنَّه جواب (هل)؛ لأن تؤمنون تفسير (للتجارة)، وهي جملة ما وقعت عليه (هل)، فالاعتماد في الجواب على (هل)، و(هل) في معنى الأمر؛ لأنه لم يكن القصد عن استفهام منهم عن الدلالة على التجارة المنجية، وإنما المراد الأمر لهم والحث على ما ينجيهم، وقد يكون بلفظ الخبر ما يراد به الأمر أو الدعاء".

٨٤- العطف على الموضع

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ [٦]

قال أبو علي[٧]: "قال: سألتُ الخليلَ عن قوله تعالى " فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ". فقال: هذا كقول زُهَيْرٍ: .... ولا سابِقٍ شيئًا".

---

(١) معاني الفراء، ٣٠١/٣.
(٢) أمالي ابن الشجري، ٣٩٦/١.
(٣) معاني الزجاج، ١٦٦/٥.
(٤) أمالي ابن الشجري، ٣٩٦/١.
(٥) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٠١/٣.
(٦) سورة المنافقون: ١٠.
(٧) التعليقة، ٢٠٧/٢.

التوضيح والتحليل:

في قوله تعالى (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ) قرأ الحسن وأبو عمرو وابن أبي إسحاق وابن محيصن ومالك بن دينار والأعمش وابن جبير وعبيد الله بن الحسن العنبري (وأكونَ) بالواو نصبًا، عطفًا على (فأصدقَ)، قاله أبو حاتم وهو من العلماء الفصحاء [١]، وقرأ عبيد بن عمير (وأكونُ) بالرفع على الاستئناف [٢].

وقرأ الجمهور (وأكنْ) بالجزم، واختلف النحاة في توجيه ذلك، فقال الزمخشري[٣]: عطفًا على محل (فأصَّدَّقَ) كأنه قيل: (إنْ أخَّرْتَني أصَّدَّقْ وأكنْ)، وقال ابنُ عطية [٤]: عطفًا على الموضع؛ لأنَّ التقدير: (إنْ أخَّرتني أصَّدَّقْ وأكن)، هذا مذهب أبي علي الفارسي: فأمَّا ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا وهو أنه جزم على توهُّم الشرط الذي يدُل عليه التمني، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظْهر الشرط كقوله تعالى: (مَن يُضْلِلِ الله فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) فمن جزم عطفه على موضع (فَلاَ هَادِيَ لَهُ) لأنه لو وقع موقعه فعل لانجزم، وهذا الذي نقَله عن سيبويه هو المشهور عند النَّحويين، ونَظَّر سيبويه ذلك بقول زهير:

بَداليَ أني لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا [٥]

جاءت (سابقٍ) مخفوضة عطفًا على (مُدْرِكَ) الذي هو خبر ليس على توهُّم زيادة الباء فيه؛ لأنه قد كثر جر خبرِها بالباء المزيدة، وهذا عكس ما ورد في الآية؛ لأنَّه في الآية جُزِم على توهُّم حذف الفاء، وفي شاهد سيبويه خفض على توهُّم وجود الباء، ولكنَّ الجامع توهُّم ما يَقْتضي جوازَ ذلك، وقد فَرَّق أبو حيان بَيّن العطف على الموضع والعطف على التوهُّم بشيء فقال: "الفرقُ بينهما: أنَّ العامل في العطف على الموضع موجود، وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهُّم مفقود، وأثره موجود". مثالُ الأول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا)، فهذا من العطف على الموضع، فالعامل (ضارب) موجود، وأثره النصبُ مفقود. ومثال الثاني: الآية الكريمة؛ العامل للجزم مفقود،

---

(١) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص١٨٦٢.

(٢) البحر المحيط، أبو حيان، ٣٨٣/٨.

(٣) الكشاف، الزمخشري، ص١١١١.

(٤) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص١٨٦٢.

(٥) ديوان زهير بن أبي سلمى، ص١٤٠.

وأثره موجود، ومنه بيت زهير فإنَّ الباء مفقودة وأثرها موجود، ولكن أثرها إنما ظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه، وكذلك في الآية الكريمة [1].

وقال أبو سعيد[2]: "في قوله (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)، الأصل في الجواب أن يكون بغير (فاء)، والذي يقرأ (وأكون) يعطفه على ما بعد الفاء، ومثاله في الاسم: (إنَّ عندك زيدًا وعمرو وعمرًا)، عطفًا على موضع (إنَّ)، وعلى المنصوب بعد (إنَّ) ويرى أبو سعيد أنَّ استشهاد سيبويه ببيت زهير، فالخفض في البيت قبيح جدا، لأنه خافض قبله يخفضه، ولا مخفوض يعطف عليه، ولا شيء موضعه خفض، فيعطف على الموضع لأن الباء إذا أتى بها فموضعها نصب، فإذا حذفت ونصب الاسم بعدها، فقد وقع الاسم المنصوب موقعه ولا موضع لغير النصب، نحو قولك: (تعلقت بزيدٍ وعمرًا)، على عطف (عمرًا) على موضع الباء، ولا يقال (تعلقت زيدًا وعمرو)، ولا يحسن لأنَّ المنصوب ليس في موضع خفض، والخفض في البيت قبيح جدا، وما ورد في الآية الكريمة مستحسن جيد، والذي حملت على الموضع مما لا يحتاج فيه إلى تغيير لفظ العامل، فهو أحسن مما يحتاج فيه إلى تغيير لفظه، فمما لا يحتاج فيه إلى تغيير لفظ العامل قولك: (ليس زيد بجبان ولا بخيلًا)، فـ (بخيلًا) معطوف على موضع الباء، ولا يحتاج في نصب (بخيلًا) إلى تغيير (ليس)، وكذلك إذا عطفنا (أكن) على موضع الفاء، لم تغير (لولا أخّرتني) عن لفظه".

وقال أبو علي[3]: عندما جعل سيبويه الشاهد الشعري قياسًا على الآية قصد أنَّه مثله في الموضع لا في الجودة، والتقدير: (لولا أخَّرْتَني إلى أجلٍ قريبٍ أصَّدَّقَ)، فـ(لولا) حرف فيه معنى التحضيض، فلذلك وَجبَ أنْ يكون الفعل بعده منجزِمًا كما انجزم بعد الأمر، وقولُه: (فأصَّدَّقَ) وقع موقع فعل مجزوم، و (أكُنْ) على موضع (فأصَّدَّقَ) كما حمل من قرأ "ويذَرْهُم" على موضع الفاء مع ما بعده، وهو قوله: (فلا هادِيَ له).

٨٥- (لَمَّا) الشرطية

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[4].

قال أبو علي[5]: "قال: وسألتُه عن قوله عزّ وجلّ "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ" إلى آخر الفصل".

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ١٠/٣٤٤-٣٤٥.

(٢) شرح الكتاب، السيرافي، ٣/٣٠٨.

(٣) التعليقة، ٢/٢٠٨.

(٤) سورة آل عمران: ٨١.

(٥) التعليقة، ٢/٢١٣.

التوضيح والتحليل:

قرأ جمهور السبعة (لما) بفتح اللام وتخفيف الميم، وقرأ سعيد بن جبير والحسن (لمَّا) بتشديد الميم.

وقراءة الجمهور وجهت على أربعة أقوال:

- أحدهما: (ما) شرطية، منصوبة على أنها مفعول بالفعل بعدها، واللام قبلها موطئة لمجيء ما بعدها جوابا للقسم، وهو أخذ الله للميثاق، والفعل (آتيتكم) ماض معناه الاستقبال؛ لتقدم (ما الشرطية) عليه، وقوله (ثم جاءكم) معطوف على الفعل بعد ما فهو في حيز الشرط.

وسأل سيبويه الخليل عن هذه الآية فقال ها هنا بمنزلة الذي ودخلت اللام كما دخلت على إن حين قلت (والله لئن فعلت لأفعلن)، وقال سيبويه ومثل ذلك قوله تعالى (لمن تبعك لأملأن جهنم) فدخلت اللام على نية اليمين.

وقال أبو علي الخليل قصد بقوله (ما بمنزلة الذي) أي (ما) اسم كما أن (الذي) اسم، وعلى ذلك سيبويه والخليل خرج (ما) في الآية على أنها شرطية، وتبعهم المازني والزجاج وأبو علي والزمخشري وابن عطية.

- الثاني: أن تكون (ما) موصولة بمعنى الذي وهي مفعول بفعل محذوف، ذلك الفعل هو جواب القسم، والتقدير (والله لتبلغن ما آتيتكم من كتاب)، وعلة هذا القول إن لام القسم إنما تقع على الفعل، فلما دلت هذه اللام على الفعل حذف، ثم قال تعالى (ثم جاءكم رسول وهو محمد ...)، ورد السمين الحلبي هذا القول لأنه يمتنع ان نقول في نظيره من الكلام (والله لزيدا) وأنت تريد (والله لتضربن زيدا).
- الوجه الثالث: أن اللام في (لما) جواب قوله (ميثاق النبيين)؛ لأنه جار مجرى القسم، فاللام لام الابتداء المتلقّى بها القسم، و(ما) موصولة مبتدأ، و (آتيناكم) صلتها، والعائد محذوف تقديره (آتيناكموه) فحذف لاستكمال شرطه، وقوله (ثم جاءكم رسول) عطف على الصلة، و(لتؤمنن به) جواب قسم مقدر، وهذا القسم وجوابه خبر للمبتدأ الذي هو (لما آتاكم)، و(الهاء) في (به) تعود على المبتدأ ولا تعود على (الرسول)؛ لئلا تخلو الجملة الواقعة خبرا من رابط يربطها بالمبتدأ.
- الوجه الرابع: كالرأي السابق إلا أن اللام (لام التوطئة)؛ لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، واللام في (لتؤمنن) لام جواب القسم، وهذا رأي الزمخشري، و(ما تحتمل أن تكون (شرطية) و(لتؤمنن) سد مسد جواب القسم، وقد تكون (ما) موصولة.

وقال السمين الحلبي[1]: هذا الرأي فيه نظر؛ لن (لام التوطئة) إنما تكون مع أدوات الشرط، وتأتي غالبا مع (إن) ولا تأتي مع الموصول.

قال أبو علي[2]: "وجه قراءة حمزة (لِما آتيتكم) بكسر اللام أنّه يتعلق بالأخذ كأنّ المعنى: أخذ ميثاقهم لهذا، لأنّ من يؤتى الكتاب والحكمة يؤخذ عليهم الميثاق لما أوتوه من الحكمة، وأنّهم الأفاضل وأماثل الناس. وقد فصل بين الجملة التي هي قسم وبين المقسم عليه بالجارّ. و(ما) في قوله: (لِما) موصولة، فلا يجوز أن تكون غير موصولة، كما جاز ذلك في قول من فتح اللام. فأمّا من فتح اللام فقال: (لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم) فإنّ ما فيه تحتمل تأويلين:

- أحدهما: أن تكون موصولة، فمن قدّرها موصولة، فاللّام في لما فيمن قدّر ما موصولة لام الابتداء وهي المتلقية لما أجري مجرى القسم من قوله: (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين) وموضع ما رفع بالابتداء، والخبر: (لتؤمنن به) ولتؤمننّ: متعلق بقسم محذوف، المعنى: والله لتؤمننّ به.
- والآخر: أن تكون للجزاء، فإذا قدرت (ما) للجزاء كانت (ما) في موضع نصب بآتيتكم وجاءكم في موضع جزم بالعطف على آتيتكم، واللّام الداخلة على (ما) لا تكون المتلقية للقسم، ولكن تكون بمنزلة اللّام في قوله: لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض[3]، والمتلقية للقسم قوله: لتؤمنن به وهذه اللّام الداخلة على إن في لئن لا يعتمد القسم عليها، فلذلك جاز حذفها تارة وإثباتها تارة فهذه اللام بمنزلة (أن) الواقعة بعد لو".

قال سيبويه[4]: "سألته- يعني الخليل- عن قوله: وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه) فقال: (ما) هاهنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على (إن) حين قلت: لئن فعلت لأفعلنّ، فاللّام التي في (ما) مثل هذه التي في (إن) واللّام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هاهنا"، ونقل الفارسي قول أبي عثمان: فيما حكى عنه أبو يعلى (ابن أبي زرعة): زعم سيبويه أنّ (ما) هاهنا بمنزلة الذي، ثمّ فسّر تفسير الجزاء، ورد الفارسي عليه بأن الخليل قصد بقوله أنّ لما بمنزلة الذي، أنّه أراد أنّه اسم كما أنّ الذي اسم، وليس بحرف كما كان حرفا في قوله: (وإن كلا لما ليوفينهم) [5]، وقوله:

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٨٦/٣. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، ٨١٠/٢.

(٢) الحجة، الفارسي، ٦٢/٣-٦٨.

(٣) سورة الأحزاب: ٦٠.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٠٧/٣.

(٥) سورة هود: ١١١.

(وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا)[1]، فهذا المعنى أراد بقوله: أنّه بمنزلة الذي ولم يرد أنّها موصولة كالذي. وإنّما لم يحمله سيبويه على أنّ (ما) موصولة بمنزلة الذي لأنّه لو حمله على ذلك للزم أن يكون في الجملة المعطوفة على الصّلة، ذكر يعود إلى الموصول فلمّا لم ير ذلك مظهرًا، ولم ير أن يضع المظهر موضع المضمر كما يراه أبو الحسن، عدل عن القول بأنّ (ما) موصولة إلى أنّها للجزاء"[2].

٨٦- المقصود بقوله (لَّظَلُّوا)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [3].

قال أبو علي[4]: "قال الخليلُ في قوله تعالى "لَّظَلُّوا" (ليظلُّنَّ) كما تقول: واللهِ لا فَعَلْتُ ذاك أبدًا، تريدُ معنى (لا أفعلُ)، وقالوا: لَئِنْ زُرْتَهُ ما يقبَلُ منكَ، وقال: لَئِنْ فَعَلْتَ ما فَعَل، يريدُ ما هو فاعِلٌ وما يفعَلُ، كما كان (لظلّوا) مثلَ (ليظلُّنَّ)".

التوضيح والتحليل:

قوله عز وجل: (وَلَئِنْ أَرْسَلْنا رِيحًا فَرَف٦أَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ)، تقديره (ليظلَّنَّ)؛ لأن المجازاة على يمين، ومن المعلوم أنها إذا كانت كذلك فالقسم يعتمد على جواب الشرط، وجواب الشرط إذا كان فعلا فهو فعل مستقبل، فوجب الاستقبال؛ لأنه مجازاة، ووجب أن يتصل باللام؛ لأنه جواب القسم، فصار حق اللفظ (ليظلنَّ)، وقد نقل إلى الماضي لأن حروف المجازاة تسوغ نقل لفظ الماضي إلى الاستقبال [5].

وقال السمين[6]: و(لَظَلُّوا) جواب القسم الموطَّأ له بـ (لَئِنْ)، وهو ماضٍ لفظًا مستقبل معنى كقوله تعالى: (مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ) [7].

---

(١) سورة الزخرف: ٣٥.

(٢) الحجة، الفارسي، ٦٨/٣.

(٣) سورة الروم: ٥١.

(٤) التعليقة، ٢١٤/٢-٢١٥.

(٥) شرح الكتاب، السيرافي، ٣١٩/٣.

(٦) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٥٤/٩.

(٧) سورة البقرة: ١٤٥.

٨٧- اللام الداخلة على الفعل المضارع لغير القسم

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[١].

قال أبو علي[٢]: "قال: وقال عزّ وجلّ: "إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

التوضيح والتحليل:

تدخل النون مع اللام في جواب القسم؛ لأن اللام تدخل على الفعل المستقبل في خبر إن وهي ليست للقسم، وقد تدخل في خبر إن ومعها القسم، فألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة لجواب القسم والداخلة لغير القسم. ففي قولك (إنَّ زيدا ليضربنّ عمرا) اللام مع النون دخلت للقسم، والتقدير: (إنَّ زيدًا والله ليضربن عمرا).

وفي قولك (إنَّ زيدًا ليضرب عمرا) فهذه اللام تقديرها أن تكون داخلة على (أنَّ) وأخرت، وهناك فرق بين هذه اللام التي بدون نون واللام التي معها النون من وجهين:

- أحدهما: أنّ اللام التي معها النون لا تكون إلا للمستقبل، والتي ليس معها النون تكون للحال.
- الثاني: أن المفعول به لا يجوز تقديمه على الفعل الذي فيه النون، ويجوز تقديمه على الذي لا نون فيه؛ لن نية اللام فيه التقديم، فلا يجوز نحو (إنَّ زيدا عمرا ليضربن)، ويجوز (إنَّ زيدا عمرا ليضرب) [٣].

وعلق أبو علي على هذه الآية بقوله[٤]: "وأنَّ ربَّك ليحْكُمُ بينهم" الفعلُ لِلْحالِ دون الاستقبال وهذه اللام لو وقع (عَلِمْت) قبلها لعلقته، وصار الفعل لِلْحال مع أنه اتصل به (يوم القيامة)؛ لأنَّه أريد به حكاية الحال وإن اتّصل به ما هو في المعنى مستقبل، وقد تكون الحالَ كانتْ فيما مضى أو فيما يُسْتَقْبَلُ، نحو قول الله عز وجل: "فوَجَدَ فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا مِن عدوّه"، فالقِصّةُ قد مَضَتْ والإشارةُ فيها كالإشارة إلى الحاضِرِ".

---

(١) سورة النحل: ١٢٤.

(٢) التعليقة، ٢/٢١٦.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ٣/٣١٥-٣١٦.

(٤) التعليقة، ٢/٢١٦.

٨٨- (لو) بمنزلة (إن)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [١].

قال أبو علي[٢]: "فإنْ قيل: قد وقع الاسمُ بعدَها في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾، وفي المَثَل: "لوْ ذاتُ سوارٍ لطَمَتْني" فإنَّ ذا مُرتفعٌ بالفعل لا بالابتداء، كما أنَّ الاسم الذي يقعُ بعد (إذْ) التي هي ظرفٌ من الزّمان مُرتفعٌ بالفعل".

التوضيح والتحليل:

(لو) حرف امتناع لامتناع، وعند المحققين أنه لا يليها إلا ماضي المعنى، سواء بلفظ الماضي أو المضارع، وتستعمل بمعنى (إن) للشرط في المستقبل، وقد ذكره النحاة في أكثر من موضع، وقال سيبويه (لو) بمنزلة (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء.

وقال بعض النحاة إذا دخلت على المستقبل فالجزم بها مطردة، وقال آخرون منهم ابن الشجري أنه يجوز الجزم بها في الشعر.

وعند البصريين (لو) لا يليها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر، نحو:

أَخِلّايَ لَو غَيرَ الحِمامِ أَصابَكُم عَتِبتُ وَلَكِن ما عَلى المَوتِ مُعتَبُ[٣]

أو في نادر الكلام كما جاء (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْني)، أي (لَطَمتني ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْني)[٤].

وردّ المرادي قول البصريين أنّ (لو) لا يليها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر؛ لأن ظاهر الكلام أنَّ ذلك لا يختص بالضرورة والنادر؛ بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ فالفعل حذف فانفصل الضمير [٥].

وقال ابن مالك[٦]: (لو) مختصة بالأفعال، فلا تباشر الجمل الاسمية، ولكن يليها الاسم مرفوعًا ومنصوبًا، فإن وليها اسم مرفوع، فهو مرفوع بفعل مضمر مُفَسَّر بظاهر بعد الاسم... وإن ولى "لو" اسم منصوب، فقد يكون منصوبا بما بعده، نحو قولك: لو زيدًا ضربت لأكرمتك. وقد

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٠.

(٢) التعليقة، ٢/٢٣٢.

(٣) ديوان الحماسة، ١/٣٦٩.

(٤) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص١٨٩٨. وشفاء العليل، السلسيلي، ص٩٦٨.

(٥) الجنى الداني، المرادي، ص٢٨١.

(٦) شرح التسهيل، ابن مالك، ٤/٩٨.

يكون منصوبا بفعل مضمر مُفَسَّر بظاهر بعد الاسم نحو قول: لو زيدا رأيته أكرمك، أو غير مفسر، نحو قول: اضرب ولو زيدا، وألا شرابَ ولو ماء.

وقال ابن مالك يندر مجيء اسمين مرفوعين بعد (لو) نحو قول الشاعر:

لو بغير الماء حلقي شَرِقٌ كنتُ كالغصّان بالماء اعتِصاري[١]

وحمله أبو علي على أن حلقي فاعل لفعل مضمر يفسره شَرِق، وشرق خبر مبتدأ محذوف مدلول عليه بالفاعل، والتقدير: لو شرِقَ بغير الماء حلقي هو شرق. وحملها ابن مالك على أن حلقي مبتدأ، وشرق خبره، وبغير الماء متعلق بالخبر، فابن مالك يرى أنه يأتي بعد (لو) جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهو مذهب الكوفيين [٢].

وتلي (لو) (أن)، قال تعالى (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) فـ (أن ومعموليها) في موضع رفع على الابتداء، ولا يحتاج إلى خبر لانتظام المخبر عنه والمخبر بعد (أن)، وهذا مذهب سيبويه. وذكر ابن هشام أن مذهب سيبويه والبصريين أن الخبر محذوف، وذهب الكوفيون وتبعهم الزجاج والمبرد والزمخشري وغيرهم إلى أنه في موضع رفع فاعل، والتقدير: (ولو ثبت أنهم) [٣]، وردّ قولهم كثير من النحاة، منهم أبو حيان[٤].

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّما في الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ) [٥]، وقول الشاعر:

ولو أنها عصفورةٌ لحسبْتَها مُسَوّمَةٌ تدعو عُبيدًا وأزنما[٦]

وذهب أبو علي إلى ما ذهب إليه غيره من البصريين، من كون (لو) لا يليها إلا الفعل، وإذا وليها اسم فعلى إضمار فعل محذوف، ونظيرها في ذلك (إذا).

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١/ ٤٦٢، وهمع الهوامع، السيوطي، ٢/ ٦٦.

(٢) شرح التسهيل، ابن مالك، ٩٨/٤. والمساعد، ابن عقيل، ١٩١/٣.

(٣) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص١٨٩٨-١٨٩٩.

(٤) الجنى الداني، المرادي، ص٢٨٣.

(٥) سورة لقمان: ٢٧.

(٦) الوساطة بين المتنبي وخصومه، ١٠٧/١.

٨٩- الأفعال التي تنصب مفعولين

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ (١).

قال أبو علي(٢): وقولُ أبي العبّاس في قوله عزّ وجلّ: "أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ "، كقوله في الآية الأولى: أنّه كرّر تأكيدًا".

التوضيح والتحليل:

في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ يجوز أن تكون المتعدية إلى مفعولين وتكون أنه وخبرها سدّ مسد المفعولين، ويجوز أن تكون المتعدية إلى واحد، و(من) شرطية في محل رفع مبتدأ، والفاء جواب الشرط.

و(أنّ) الثانية فالجمهور قرأها بالفتح، وفيها أوجه:

- أحدها: بدل من الأولى، وهذا ضعيف؛ لأن الفاء التي معها تمنع ذلك والحكم بزيادتها ضعيف، وكذلك من يجعلها بدلا يوجب سقوط جواب (من) من الكلام.
- الوجه الثاني: أنها كررت للتوكيد، قاله الجرمي والمبرد، كقوله تعالى (ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة)، ثم قال (إن ربك من بعدها)، والفاء على هذا جواب الشرط.
- الوجه الثالث: أنْ تكون (أنَّ له) في موضع رفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير (فحقٌ أن له).
- الوجه الرابع: أن تكون في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير (فجزاؤهم أن لهم) أو (فالواجب أن له).

ومن قرأ (إنَّ) بالكسر فعلى الاستئناف (٣).

٩٠- (أمْ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ الم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ (٤).

قال أبو علي(٥): "وبمنزلة (أمْ) هنا قوله تعالى " الم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ".

---

(١) سورة التوبة: ٦٣.

(٢) التعليقة، ٢٤٥/٢.

(٣) المقتضب، المبرد، ٣٥٥/٢. ومشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص٣٣٢. والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ٦٤٩/٢. والبحر المحيط، أبو حيان، ٧٦/٦. والدرر المصون، السمين الحلبي، ٧٦/٦.

(٤) سورة السجدة: ٣.

(٥) التعليقة، ٢٨١/٢.

التوضيح والتحليل:

(أم) حرف مهمل له أربعة أقسام [١]:

- الأول: (أم) المتصلة، وهي المعادلة همزة التسوية، نحو قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) [٢] أو همزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ (أم) ما يطلب بـ (أي)، نحو (أقام زيد أم قعد)، وقد تحذف الهمزة للعلم بها، و(أم) هذه عاطفة، وكونها عاطفة هو مذهب جمهور النحاة.
- الثاني: (أم) المنقطعة، وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين، واختلف النحاة في معناها:

ذهب البصريون إلى أنها تقدر بـ (بل والهمزة) مطلقًا، وذهب آخرون إلى أنها تقدر بـ (بل) مطلقًا، وذكر ابن مالك أنها تدل على الإضراب مع الاستفهام على الأكثر، وقد تدل على الإضراب فقط، ولكونها تخلو من الاستفهام دخلت على أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة، نحو قوله تعالى: (هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) [٣]، (أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) [٤].

وقدر بعض النحاة (أم) بـ (الهمزة)، كما في قوله تعالى (أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ). وذهب المغاربة إلى أن (أم) المنقطعة بأنها ليست عاطفة، لا مفرد ولا جملة.

وذكر ابن مالك أنها تعطف المفرد، نحو قول العرب: (إنها لإبلٌ أم شاةٌ)، فـ (أم) هنا لمجرد الإضراب تعطف ما بعدها على ما قبلها، وذهب الفارسي وابن جني إلى أنها بمنزلة (بل والهمزة) والتقدير (بل أهي شاة) وبه قال ابن مالك في بعض كتبه.

- الثالث: (أم) الزائدة، وإليه ذهب أبو زيد إلى أن (أم) تكون زائدة، ومنه قوله (أم يقولون افتراه).
- الرابع: تأتي (أم) حرف تعريف في لغة طيء، وقيل لغة حمير، وجاء في الحديث الشريف: (ليس من أمبر أمصيام في أمسفر)، فالميم بدل من اللام.

---

(١) الجنى الداني، المرادي، ص٢٠٤-٢٠٥. وانظر: رصف المباني، المالقي، ص٩٣.

(٢) سورة البقرة: ٦.

(٣) سورة الرعد: ١٦.

(٤) سورة النمل: ٨٤.

وفي قوله (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) وقوله تعالى: (أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا) [١] وما كان مثلهم فإنه ليس على جهة الاستفهام؛ لأن المستخِبر يتوقع الجواب فيعلم، فهو ليس على علم بالجواب، وهذا منفي عن الله عز وجل، وإنما خرجت هذه الحروف في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير [٢].

وقصد سيبويه بقوله وبمنزلة (أم) ههنا قوله (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) أي (أم) المنقطعة، وقال الفارسي إنها تجيء للتحول من خبر إلى خبر، ومعناها في القرآن التوبيخ والتقرير، كما كان في الألف، ونظيرها في الخبر (بل) نحو (جاءني عبد الله) ثم يُضرب عنه فيقول (بل زيدٌ مررت به)، والألف التي للتوبيخ فالتقدير (أتقولون: افتراه)، والتقدير على التوبيخ والتحول معًا، (بل أتقولون افتراه) فهي على معنى (بل) إذا كان معها استفهام [٣]، وأبو علي يوافق مذهب البصريين القائل بأنها تقدر بـ (بل والهمزة) معًا.

---

(١) سورة القلم: ٤٦.

(٢) المقتضب، المبرد، ٢٩٢/٣.

(٣) التعليقة، ٢٨٢/٢.

المَبْحَث السّادِس

الشَّوَاهِد القرْآنِيّة للمَسَائِلُ الصَّرْفِيَّة والنَّحْويَّة فِي التّعْلِيقَة

٩١- حذف هاء الوقف عند الوصل

قال الله تعالى:﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَه ﴾[١]

قال أبو علي[٢]: "من قال: (وَا غُلامِيَاه) و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَه﴾ في الوقف حذفه في الوصل، فقال: (وَا غُلامِي الظَّرِيف) و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نارٌ﴾ ".

تخريج القراءة:

قرأ العامة بإثبات الهاء وصلا ووقفا، وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وابن محيصن بحذف الهاء في الوصل [٣].

توجيه القراءة:

تأتي الهاء للوقف عليها وذلك لمعنيين، أحدهما بيان الحركة في المبني المتحرك نحو (غلامي) في الوقف (غلاميَه)، وفي (هو) (هوَه)، فالنحاة يرون أنَّ الهاء تثبت عند الوقف، وتحذف في الوصل ولا يجوز إثباتها إلا في الضرورة [٤]، ومذهب سيبويه أنها تحذف عند الوصل لأن الحركة تبين عند الوصل [٥].

حجة من قرأ بالهاء وقفًا ووصلًا؛ لأنها رسمت في المصحف فلا تترك، حجة من حذف الهاء عند الوصل أن الهاء جلبت لحفظ حركة الياء عند الوقف، فالياء متحركة وعند الوقف نقف على ساكن، فإذا وصلنا حركت فلم يحتج إلى الهاء التي تحافظ على حركة الياء عند الوقف [٦].

وقال الزهراوي[٧]: "إثبات الهاء في الوصل لحن لا يجوز عند أحد علمته، وقد أنكر أبو حيان ذلك القول لأن إثبات الهاء في الوصل منقول بالتواتر".

---

(١) القارعة: ١٠-١١.

(٢) التعليقة، ٣٥٨/١.

(٣) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص٧٧٠. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٤٤٧/٢٢.

(٤) أوضح المسالك، ابن هشام، ٣٥٠/٤.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٢٢٢/٢.

(٦) إعراب النحاس، ص١٣٥٧. وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص٧٧٠. والمحرر الوجيز، ابن عطية، ص١٨٩٣. والدر المصون، السمين الحلبي، ٩٦/١١. والبحر المحيط، أبو حيان، ٧١٩/٨.

(٧) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص١٨٩٣. والبحر المحيط، أبو حيان، ٧١٩/٨.

٩٢- إفراد اسم الفاعل كإفراد الفعل

قال الله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ [١].

قال الفارسي[٢]: "وكان أبو عمرو يقرأ:﴿ خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ ﴾ قال أبو علي: جاء (خَاشِعا) على قول من قال مررت برجل حسن قومُه، و﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ ﴾، على قول من قال: مررت برجل حسانٌ قومه".

تخريج القراءة:

"قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (خَاشِعًا) على وزن فاعل موحدا، وقرأ ابن مسعود (خَاشِعَةً)، وقرأ الباقون (خُشَّعا) على وزن فُعَّل جمع فاعل كـ (راكع رُكَّع) [٣].

انتصب (خُشَّعا، خَاشِعا، خَاشِعَة) على الحال من ضمير يخرجون، والعامل فيه يخرجون لأنه فعل متصرف، وحجة من قرأ (خَاشِعا) بالإفراد والتذكير فعلى تقدير تخشع أبصارهم، فأجرى اسم الفاعل مجرى الفعل، فأفرده إفراد الفعل، ولم تلحقه علامة التأنيث، وقال الفارسي حسن ألا يؤنث لأن التأنيث فيه ليس بحقيقي [٤].

وحجة من قرأ (خُشَّعا) جمع تكسير، فلأن الجمع موافق لما بعده، وموافق لضمير الجمع الذي هو صاحب الحال في يخرجون، ودل الجمع على ما يدل عليه التأنيث كما في قوله تعالى: ﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهم ﴾[٥]، ومن قرأ (خاشعة) على تقدير تخشع [٦]، وقد قيل: (مررت بشباب حسن أوجههم، وحسان أوجههم، وحسنة أوجههم) [٧].

ويرى الفارسي بأنه يرجح قولهم: (مررت برجل حسان قومه) على قولهم (مررت برجل حسن قومه)؛ لأن (حسانا) فيه معنى الجمع، والجمع كالتأنيث.

---

(١) سورة القمر: ٧.

(٢) التعليقة، ٢٤٧/١.

(٣) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص٦١٧. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٣٨٠/٢.

(٤) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٢٤٢/٦.

(٥) سورة القلم: ٤٣.

(٦) جامع البيان، القرطبي، ١١٧/٢٢. والحجة في القراءات، ابن خالويه، ص٣٣٨. والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٢٤٢/٦. وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص٦٨٨. والكشف عن وجوه القراءات، مكي القيسي، ٢٩٧/٢. والبحر المحيط، أبو حيان، ٢٤٩/٨

(٧) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص٦٨٨.

٩٣- إعمال المصدر عمل فعله

قَالَ اللهُ تَعَالَى:﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[١].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾[٢]

قال الفارسي[٣]: "وأما تقديرك قوله (عِلْم) في معنى (أن تعلمَ) وإن لم يضف إلى ضمير المخاطب، فجائز أن تقدره فعلا للمخاطب والغائب إن لم تضفه إلى ضمير واحد منهما، كقوله عز وجل (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)، وكقوله (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا)".

التوضيح والتحليل:

يعمل المصدر عمل فعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل إن كان لازمًا، وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديًا، سواء كان المصدر مضاف أو مجردًا من الإضافة أو مقترنًا بأل، وقد ورد في كلام العرب إعماله مضافًا أكثر من إعماله مجرد[٤].

وما أعمل من المصادر المنونة، نحو قولهم (أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا، فـ (زيدٌ) يرتفع بالمصدر كما يرتفع بالفعل في قولك (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)، وينصب بالمصدر أيضًا [٥].

والمصدر المنون أقيس في العمل من الضروب الأخرى، وهذا ما ذهب الزجاج والفارسي؛ وإنما كان المنون أقيس في العمل؛ ذلك لأنه لما عمل إنما عمل لشبه الفعل، والتنوين يدل على التنكير، فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل، وذهب أبو حاتم والفراء إلى أن الأحسن المضاف ثم المنون، بينما ذهب ابن عصفور إلى أن إعمال المقترن بـ (أل) أقوى من إعمال المضاف في القياس، ويرى أبو حيان أن إعماله مضافًا هو الأحسن، وإعمال المنكر أحسن من إعمال المقترن بـ (أل) [٦].

---

(١) سورة البلد: ١٤-١٥.

(٢) سورة النحل: ٧٣.

(٣) التعليقة، ٤/١.

٤ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ٢٠٥/٣. وشرح ابن عقيل، ٩٤/٣. وشرح ابن طولون، ٤٨٨/١.

(٥) الإيضاح العضدي، الفارسي، ص١٥٥.

(٦) شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٤/٤. وانظر: ارتشاف الضرب، ص٢٢٦٢. والمساعد، ابن عقيل، ٢٣٦/٢.

واستدل البصريون ومعظم النحاة على عمل المصدر المنكر بقوله تعالى: ((أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)، فـ (يتيمًا) مفعول به للمصدر المنون (إطعام)، والتقدير (أن يطعم أحدكم يتيمًا) [١]، ويجوز مع المصدر المنون ألا تذكر الفاعل، لكن الخلاف بين النحاة هل الفاعل محذوف أو مضمر أو ينوي إلى جنب المصدر [٢].

ومثله قول الشاعر:

بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ[٣]

الشاهد: قوله (بضربٍ ... رؤوسَ) فالمصدر المنون (ضربٍ) نصب مفعول به (رؤوس).

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر، وإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فالعامل فيه فعل يدل عليه المصدر [٤]، وكذا المصدر المقترن بـ (أل) يمنع عمله الكوفيون، ومنهم من لا يُعمل المصدر بحال، ومنع ابن السراج من البصريين [٥].

واختلف النحاة في ناصب (شيئا) من قوله تعالى: (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا) فقالوا:[٦] إنَّه منصوبٌ على المصدرِ والتقدير (لا يملك لهم مِلكًا) أي شيئًا من المِلك وإليه، وقيل بدل من (رزقًا) وهذا رأي الأخفش[٧] وبعض البصريين، والرأي الثالث جعله منصوبًا بالمصدر (رزقًا) وبه قال الفارسي والكوفيون [٨]، وقال البصريون (رزق) اسم وليس بمصدر [٩].

---

(١) معاني الأخفش، ص٥٧٩.

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص٢٢٦٠.

(٣) البيت من الوافر، وهو للمرار بن منقذ التميمي، انظر: الكتاب، سيبويه، ١١٦/١. والمحتسب، ابن جني، ٢١٩/١. وشرح المفصل، ابن يعيش، ٧٦/٤. وشرح الجمل، ابن عصفور، ١١٥/٢. وشرح ابن الناظم، ص٢٩٧. وشرح ابن عقيل، ٩٤/٣. وشرح الأشموني، ٥/٤.

(٤) همع الهوامع، السيوطي، ٤٧/٣. وشرح الأشموني، ٥/٤-٩.

(٥) المساعد، ابن عقيل، ٢٣٤/٢.

(٦) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٦٦/٧.

(٧) معاني الأخفش، ص٤١٨.

(٨) المحرر الوجيز، ابن عطية، ص١١٠٦.

(٩) مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص٤٢٤.

وذكر الفارسي انتصاب (شيئًا) بـ (رِزْقًا)، ورد عليه ابن الطراوة بأنَّ (الرزق) اسم مصدر، فهو اسم المرزوق كالرّعي والطّحن ورد على ابن الطراوة بأن الرزِّق بالكسر أيضًا مصدر، فقد سمع ذلك، ويرى السمين الحلبي أن الصحيح أنه مصدر بنفسه لا اسم مصدر [١].

واسم المصدر قد يقصد به ما يبنى على مَفْعَل أو مَفْعِل، وهذا النوع لا خلاف في جواز إعماله، وقد يطلق على ما كان أصل وصفه لغير المصدر كـ (الثواب والعطاء والكلام) ونحوه، وهذ أسماء اشتقت من مواد الأحداث.

وقد اختلف النقل في عمل هذا المصدر عن البصريين فنقل عنهم أنَّ اسم المصدر لا يعمل عند البصريين إلا في الشعر ومنهم من منع، وهذه المنصوبات محمولة على إضمار فعل يدل عليه اسم المصدر، ومنهم من نقل الجواز [٢]، وذهب الكوفيون إلى إجرائه مجرى المصدر، وإعماله عمله [٣].

وهذه المسألة تناولها الفارسي في كتابه المسائل المشكلة، وكرر الحديث نفسه، وبين أن المصدرين نصبا مفعولين وإن لم يضافا إلى ضمير فاعليهما في اللفظ، وقد استشهد الفارسي بالآيتين ليصل إلى أنَّ (علم) في قول سيبويه يقدر بـ (أن تعلم) وإن لم تضف إلى ضمير المخاطب، فيجوز أن تقدره فعلا للمخاطب والغائب وإن لم تضفه إلى ضمير واحد فيهما كالشواهد القرآنية السابقة، وهو الذي عليه المعنى؛ لأنه كان جواب سائل سأل ما الكلم؟ فقال: (هذا بابُ علمٍ ما الكلم) [٤].

٩٤- إفراد (فَعِيل) في موضع الجمع

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ [٥].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ [٦].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [٧].

---

(١) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٦٧/٧.

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص٢٢٦٤. والدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٦٦/٧.

(٣) المساعد، ابن عقيل، ٢٣٩/٢.

(٤) المسائل المشكلة، الفارسي، ص١٤٢.

(٥) سورة النساء: ٦٩.

(٦) سورة النساء: ٩٢.

(٧) سورة النساء: ١٠١.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١].

قال الفارسي[٢]: "فإفرادهم لـ (فَعِيلٍ) نحو قوله تعالى (وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقًا) وقول الشاعر: دعْها فما النّحويُّ مِن صديقِها، وإفرادهم لـ (فَعُول) نحو (عَدوّ) قال تعالى: (فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ)، وقال تعالى: (إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا)، أما قوله تعالى: (إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، فقد كتبناه في موضع آخر".

التوضيح والتحليل:

توحد صيغة (فَعِيل) في موضع الجمع كما توحد صيغة (فَعُول)[٣]، وقال سيبويه[٤]: "وأما (فَعِيل) إذا كان في معنى (مَفْعُول) فهو في المؤنث والمذكر سواء، وهو بمنزلة (فَعُول)، ولا تجمعه بـ (الواو والنون) كما لا تجمع (فعُول)؛ لأن قصته كقصته".

فكل واحد منهما يقع على الجمع بلفظ الواحد، وقد جاءت صيغة (فَعِيل وفَعُول) في القرآن الكريم مفردة في موضع الجمع، ومن إفراد (فعيل) قوله تعالى: (وَحَسُنَ أُولئِكَ رَفِيقًا)، وكذلك قوله عز وجل: (وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا يُبَصَّرُونَهُمْ) [٥].

ومنها قول الشاعر [٦]:

دعْها فما النّحويُّ مِن صديقِها

الشاهد: قوله (صديقها) حيث جاء به مفردا، وأراد الجمع والتقدير (ليس من أصدقائها).

ومن الإفراد في موضع الجمع لصيغة (فعول) قوله تعالى: (فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ)، فقد أفرد (عدو) مع الجمع (قوم)، وكذلك قوله تعالى: (إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا). ويسد الواحد مسد الاثنين كما في قوله تعالى: (إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِين) فأفرد (رسول) في موضع التثنية[٧]، ونحو ذلك قول الشاعر:

أَحَقًّا أَنَّ جيرَتَنا اِستَقَلّوا فَنِيَّتُنا وَنَيَّتُهُم فَريقُ[٨]

---

(١) سورة الشعراء: ١٦.

(٢) التعليقة، ٩٩/١-١٠٠.

(٣) التكملة، الفارسي، ص٤٧٩. والمسائل المشكلة ص١٦٦. وشرح المفصل، ٢٨٩/٣.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٦٤٧/٣.

(٥) سورة المعارج: ١٠-١١.

(٦) قبله: تنحّ للعجوز عن طريقها إذ أقبلت جائية من سوقها. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، ١٣٨/٤.

(٧) المسائل المشكلة، الفارسي، ص١٦٦.

(٨) خزانة الأدب، البغدادي، ٢٩٩/١٠.

وكما أجرى (فعيل) مجرى (فعول) في إفراده في موضع الجمع، كذلك أجراه مجراه في موضع التأنيث فلم يؤنث وجعل لفظ المذكر والمؤنث واحد، وقد أدخلوا تاء التأنيث على (فعول) فحكوا (عدوة)، وهو قليل، والأغلب قولهم (عدو) وإن كان موضع تأنيث، وإنما أدخلوا فيها تاء التأنيث تشبيها لها بـ (صديق) و (صديقة)؛ لأنها مثلها في الصفة والعجة والزيادة، وهم كثيرا ما يحملون الشيء على نقيضه، وكما شبهوا (فعول) بـ (فعيل) فألحق به تاء التأنيث كذلك شبهوا (فعيل) بـ (فعول) فأسقطوا تاء التأنيث، فقالوا في الشاة أتت عليه السنة السادسة (شاة سديس)، وفي الريح شديدة الهبوب (ريح خريق) [١].

وهذه المسألة من المسائل التي تناولها الفارسي في أكثر من موضع في مؤلفاتها، فقد تناولها في التكملة والمسائل المشكلة وهنا في التعليقة.

٩٥- إجراء فَعُول على فَعِيل

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ [٢]

قال أبو علي[٣]: "وقوع عدوّ للجمع كقوله عز وجل: " فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ".

التوضيح والتحليل:

عدو لفظ يقال للواحد والاثنين والجماعة وكذلك للمؤنث والمذكر، قال تعالى: (إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا)، وقال: (فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ)، وكذلك يقال: (صديق) للواحد والجماعة والمؤنث والمذكر، وقد يدخلون الهاء عليهما جميعا؛ لأنهما لما تضادا جريا مجرى واحدا[٤].

٩٦- بناء واوي الفاء على وزن (فُوعل)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا﴾[٥].

قال أبو علي[٦]: "والضرب الثاني: وهو الذي الواو الثانية فيه مدة غير لازمة وهو نحو: فُوعَلَ، من الوعد، تقول: وُوعَد، و (وُوزَن) و "وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا".

---

(١) شرح المفصل، ٢٨٩/٣.

(٢) سورة النساء: ٩١.

(٣) التعليقة، ١١١/٤.

(٤) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٨٢/٤.

(٥) سورة الأعراف: ٢٠.

(٦) التعليقة، ٧/٣-٨.

التوضيح والتحليل:

جاء التضعيف في أوائل الكلم قليل، وألفاظه يسيره نحو: (دَدن)، وأكثر ما يجيء التضعيف مع الفصل نحو: (كوكب)، فلما ندر التضعيف في الحروف الصحيحة امتنع في الواو؛ لثقلها مع أنها معرضة لدخول (واو) العطف و (واو) القسم، فيجتمع ثلاثة واوات، وذلك مستثقل فلذلك تقول في جمع (واصلة) (أواصل) و(أصلة) و(وواصل).

قال الشاعر: [1]

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

ولو بنيت من (وَعَد) و (وَزَن) مثل (جَورب) لقلت (أَوعَد) و (أَوزَن)، ولو سميت بهما أعلام لصرفتهما؛ لأنهما على وزن (فَوْعَل) نحو (كَوْثَر) وليسا على وزن (أَفْعَل) نحو (أَوْرَد).

ومن الكلمات المضعفة (الأولى) فالهمزة فيها بدل من (الواو)، وأصلها (وُوْلى)؛ لأنها تأنيث (الأوَّل)، ولم يستعمل منها (فِعْل).

وأما(وُرِي) فلم يهمز؛ لأن الواو الثانية لا اعتداد بها فهي ألف (وَارَيت)، فقلبت (واوًا)؛ لانضمام ما قبلها.

ولو بنيت على وزن (فُوعل) من (وعد) و (وزن) لقلت (وُوعد) و (ووُزِن) ولم تهمز لأنها زائدة مضموم ما قبلها فصارت مدة، وجرى مجرى المنقلبة عن ألف فاعل.

وهمز (واو) (وُوري) (وُوعِد) جائز لانضمامها على حد (وقتت وأقِّتت) لا لاجتماع (الواوين) على حد (أواصل) [2].

٩٧- حمل الصفة على اللفظ في الإفراد

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [3]

قال أبو علي[4]: "قال: وتقول: هؤلاء ثقيفُ بنُ قَسِيّ، فتجعله اسم الحيّ وتجعل ابن وصفًا كما تقول: كلٌّ ذاهبٌ. وقال: يقول: تحمل صفته على اللفظ مفردًا كما فعلت ذلك بكل في قوله تعالى: "إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا".

---

(١) شرح ابن عقيل، ٢٦٣/٢.

(٢) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، ص٤٨٣.

(٣) سورة مريم: ٩٣.

(٤) التعليقة، ٦٧/٣-٦٨.

التوضيح والتحليل:

قال أبو سعيد[١]: "الذي لا يقال فيه بنو فلان على ضربين:

- أحدهما: أن يكون لقبًا للقبيلة أو الحي، ولم يقع اسمًا ولا لقبًا لأب.
- والثاني: أن يكون اسما لأب ثم غلب عليهم فصار كاللقب لهم واطَّرح ذكر الأب.

وأما ما يكون لقبا لجماعتهم فيجري مرة على الحي ومرة على القبيلة فهو (قريش) و(ثقيف) على أنه قد يقال إنه اسم واحد منهم، وأما ما كان اسما لرجل منهم نحو (معد) وهو (معد بن عدنان) أبو قبائل ربيعة ومضر، و(كلب) وهو (كلب بن دبرة)، فمن جعل هذه الأسماء لجملة القوم فهو يجريه مرة اسما للحي، فيذكر ومرة اسما للقبيلة، فإذا جعله اسما للحي ذكَّر وصرف، وإذا جعله اسما للقبيلة أنَّث ولم يصرفه".

وقال سيبويه: "وتقول هؤلاء ثقيف بن قسي فتجعله اسم الحي، وتجعل ابن وصفًا، كما تقول (كلٌ ذاهب)"، فسيبويه جعل الأولاد هم (ثقيف)، وجعلهم حيا، ووصفهم بـ (أبي) وهذا يشبه (كلٌ ذاهب) في حمل (ذاهب) وهو واحد على لفظ (كل) لا على معناه، وعليه قوله تعالى: ﴿إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾، فقد أفرد عبدًا على لفظ (كل)" [٢].

٩٨- التنوين في (عرفاتٍ)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [٣].

قال أبو علي[٤]: "(قريشيات) أعجمي لا ينصرف، كما أن (كلمُون) لا ينصرف، وإنما ثبتت النون فيه وإن كان لا ينصرف كما ثبتت في (أذْرعاتٍ وعَرَفاتٍ) لأنهما معرفتان غير منصرفين، وليست هذه التنوينة كالتي تلحق الأسماء المنصرفة، كما أن الكسر في التاء ليس كالذي في (زَيد) في حال خفضك زيدًا، لكن الكسرة بمنزلة الياء في مسلمين، فكذلك التنوين بمنزلة النون منه، ولو كانت هذه التنوينه كالتي تلحق (زيدًا) و(نَخْلَةً وتَمْرةً) ونحوه لم تثبت في الاسم المعرفة، كما لا يثبت لك فيه أنه في قوله عزّ وجلّ: "فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ " دليلٌ على أنها بمنزلة النون، وليست كالتي في (زيد) ونحوه".

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٠/٤.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢٥٢/٣.

(٣) سورة البقرة: ١٩٨.

(٤) التعليقة، ٨٣/٣.

التوضيح والتحليل:

عرفات اسم مكان مخصوص للموقف وسمي بجمع كـ(أذرعات)، وقال الزمخشري[١]: هي من الأسماء المرتجلة؛ لأن العرفة لا تعرف في أسماء الأجناس إلا أن تكون جمع عارف، وقال آخرون هو مشتق، واختلف النحاة في تنوين (عرفات وبابه) على ثلاثة أقوال:

- الأول: وهو الأقوى أنهم أجروه مجرى جمع المؤنث السالم مراعاة لها قبل التسمية، والتنوين تنوين المقابلة، والتنوين نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا، وتسقط خطًا، وهو على أنواع:[٢]
  - تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة، نحو (زيدٍ ورجلٍ) باستثناء جمع المؤنث السالم.
  - تنوين التنكير: اللاحق للأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو (سيبويهِ وسيبويهٍ آخر)
  - تنوين المقابلة: هو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو (مسلماتٍ)، في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.
  - تنوين التعويض: وهو على ثلاثة أقسام: قسم سكون عوضًا عن جملة، وهو الذي يلحق (إذ) عوضًا عن جملة تكون بعدها، وقسم يكون عوضًا عن اسم، وهو اللاحق لـ (كل) عوضًا عما تضاف إليه، نحو (كلٌ قائمٌ)، وقسم يكون عوضًا عن حرف، وهو اللاحق لـ (جوارٍ وغواشٍ)، ونحوهما رفعًا وجرًا.
  - تنوين الترنم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد.
- الثاني: أنه تنوين صرف.
- الثالث: أن جمع المؤنث إن كان له جمع مذكر نحو (مسلمات ومسلمين) فالتنوين للمقابلة، وإلا فإنه للصرف كما في (عرفات).

والمشهور حال التسمية به أن ينون وتعربه بالحركتين (الضمة والكسرة) فتعامله معاملة الجمع، وفيه لغة أخرى وهي حذف التنوين تخفيفا وإعرابه بالكسرة نصبًا[٣]، وحكى الأخفش والكوفيون فتح التاء من غير تنوين في النصب والخفض وبذلك أجروه مجرى غير المنصرف[٤].

---

(١) الكشاف، الزمخشري، ص١٢١.

(٢) شرح ابن الناظم، ص٨.

(٣) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢/٣٣٠-٣٣١.

(٤) مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص١٢٤.

و(عرفات مثل أذرعات) وأصل (أذرعات) جمع، ثم نقل فصار اسم بلد، فهو جمع في اللفظ، مفرد في المعنى، وقال سيبويه[١]: سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ وأهلُها بيَثْرِبَ، أدْنى دارِها نَظَرٌ عالي [٢]

الشاهد: صرف (أَذرعاتٍ) مع أنها علم مؤنث، وذلك لأن التنوين منها بإزاء النون في جمع المذكر السالم، والضمة والكسرة بإزاء الواو والياء فيه، فجرى في الصرف مجراه.

وروي هذا البيت بالأوجه الثلاثة:

- فمن رواه بالجر والتنوين، لاحظ أنه جمع بالألف والتاء، فأبقاه على حاله قبل التسمية به، وعليه فالتنوين تنوين المقابلة، فهو في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، وعليه لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يمنع من الصرف؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عند النحاة تنوين المقابلة.
- ومن رواه بالكسر من غير تنوين، ومنهم الزجاج والمبرد، فمن وجهين:

أولهما: أنه جمع حسب أصله، وثانيهما: أنه علم على مؤنث، فأعطوه من كل جهة شبها، فمن جهة كونه جمعا نصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه مؤنث حذفوا تنوينه.

والذين رووه بالفتح من غير تنوين، وعلى رأسهم سيبويه وابن جني فقد اعتمدوا على حالته الحالية وهي أنه علم مؤنث فقد اجتمعت فيه العلمية والتأنيث، وأي اسم تجتمع فيه العلمية والتأنيث يكون ممنوعا من الصرف فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة [٣].

وذكر سيبويه[٤] عن الخليل (مسلماتٍ) إذا سمى به رجل أو امرأة، وأنه يحكى ويبنون كما قبل التسمية، وقال ومن العرب من لا ينون (أذرعات) ويقول هذه (قريشياتُ) تشبهها بهاء التأنيث إن كان بينها وبين الاسم حرف؛ لأنه ساكن ليس بحاجز قوي.

وقال أبو علي[٥]: إن التنوين في (مسلماتٍ) كالنون في (مسلمين) والكسرة كالياء، وليست الكسرة التي في (مسلماتٍ) كالتي في (زيدٍ) ونحوه، والدليل على أنها مثل النون في (مسلمين)

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٢٣٤/٣.

(٢) ديوان امرئ القيس، ص٣١.

(٣) شرح ابن عقيل، ٧٦/١.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٢٣٤/٣.

(٥) المسائل المشكلة، الفارسي، ص٧٥.

ثباتها في قوله تعالى: (فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ)، ولو كانت كالتي في (زيدٍ) لم يثبت هذا الاسم للتعريف والتأنيث.

وأصح الأقوال والذي عليه الجمهور الكسر مع التنوين، مراعاة لما كان عليه قبل التسمية.

٩٩- أصل كلمة (صَيَب)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[١].

قال أبو علي[٢]: "كان القياس في (ألبَبِ) أن تُدغم فتُلقي حركة النون منه على الفاء كما فُعل بأضَمَّ، وكذلك كان القياس في حَيْوَةَ، وضَيْوَنٍ، أي تُقلب الواوان ياءين، وتُدغم الياءان فيه كقوله تعالى: "أَوْ كَصَيِّبٍ".

التوضيح والتحليل:

تجري الياء والواو مجرى المثلين؛ لاجتماعهما في المد وسعة الكلام، وإذا اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وسكون الأول شرط للإدغام؛ لأنَّ من شروط الإدغام سكون الأول فإذا كان الأول متحركًا امتنع الإدغام لفصل الحركة بين الحرف.

واختير الإبدال إلى الياء متقدمة أو متأخرة لوجهين:

- أحدهما: أن الياء من حروف الفم والإدغام من حروف الفم أكثر منه في حروف الشفة والحلق.
- ثانيًا: أن الياء أخف من الواو، فاختيرت لخفتها [٣].

واختلف النحاة في وزن (صَيَّب) فمذهب البصريين أنه فيعل، وهو من الأوزان المختصة بالمعتل العين، إلا ما شذ في الصحيح من قولهم (صيقل) بكسر القاف علم لامرأة، والأصل في (صَيَّب) (صَيْوب)، نحو (مَيِّت وهَيِّن)، والأصل (مَيْوت وهَيْون) [٤].

وقال بعض الكوفيين وزنه (فيعل)، والأصل (صَويب) على وزن (طَويل)، وقال النحاس وهذا خطأ؛ لأنه كان ينبغي ان يصح ولا يُعَل كـ (طويل)، وكذا قال أبو البقاء، وقيل وزنه (فَعْيل) فقلب وأدغم[٥].

---

(١) سورة البقرة: ١٩.

(٢) التعليقة، ١٣٣/٣.

(٣) شرح المكودي، ص٤٦٢.

(٤) الدرر المصون، السمين الحلبي، ١٦٨/١والبحر المحيط، أبو حيان، ١٢٢/١.

(٥) الدرر المصون، السمين الحلبي، ١٦٨/١.

١٠٠- النسب إلى كلمة (ذو)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [١].

قال أبو علي[٢]: "الواو التي قبل ياء النسب في ذوويّ منقلبة عن لام الفعل التي في قولك: "ذَوَاتَا أَفْنَانٍ" وسقوط اللام في الواحد كسقوطها من أخٍ في حال الإفراد، ورجوعها في التثنية، كرجوعها في الأخ مثنى".

التوضيح والتحليل:

عند النسب إلى الأسماء المحذوفة قبل الإضافة وهو على ثلاثة أوجه:

- الأول: النسب إلى بنات الحرفين.
- الثاني: النسب إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين.
- الثالث: النسب إلى ما ذهب فاؤه.

الأول: عند النسب إلى بنات الحرفين وتأتي على ضربين:

أحدهما: إما أن ترد ما حذف وإما أن تتركه فلا ترده، فما كان منقوصا فأنت فيه بالخيار، إن شئت قلت في (دم) (دَميٌّ)، وإن شئت قلت (دَموِيّ) ترد ما حذف منه، وفي (شفة) لك أن تقول (شفيٌّ وشَفَهيّ). والآخر: لا يجوز فيه إلا الرد من بنات الحرفين، نحو: (أب وأخ) فتقول (أبويّ وأخويّ)، وفي (حم) (حمويّ)؛ لأن هذه الحروف المحذوفة تظهر في الإضافة والتثنية والجمع، فتقول (أبو عمرو، وأخو زيد، وحمو بكر)، وعند التثنية تقول (أبوان)، وعند النسب إلى (أخت) قلت (أخويّ)؛ لأنك تقول (أخوات).

وعند النسب إلى رجل اسمه (ذو مال) قلت (ذوويّ)، وكذلك (ذات مال) [٣]؛ لأنك إذا نسبت إليها فلا بد من حذف التاء، ثم ترد اللام المحذوفة، وإذا رُدت عادت العين إلى الصحة، فتصير على تقدير (ذوا) ثم تقلب الألف (واوا) فتقول (ذَوَوِيّ) [٤].

---

(١) سورة الرحمن: ٤٨.

(٢) التعليقة، ١٧٤/٣.

(٣) شرح الأصول، ابن يعيش، ٧٦/٣.

(٤) التصريح، خالد الأزهري، ٥٩٠/٢.

١٠١- جمع كلمة (سماء)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾[١].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾ [٢]

قال أبو علي[٣]: "فقال أبو الحسن وأبو العباس في قوله عز وجل: "ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ": إنه جمع سَماوَةٍ، وكذلك أظُنُّهما قالا في قوله: "السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ": إنه على جمع سَماوةٍ، فأمّا الخليل فحمله على قولهم: قَطاةٌ مُطرِّقٌ".

التوضيح والتحليل:

السماء عند العرب مؤنثة، وهي كل ما علاك من سقف ونحوه، والسماء المعروفة ذات البروج، وإذا ذكرت العرب السماء عنوا بها السقف، ومنه قوله تعالى: (السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ)، ولم يقل منفطرة. ثم قد يكون بينهما وبين المفرد تاء تأنيث، فتقول (سماوة)، وتصح الكلمة حينئذ، قال العجاج:

طَيَّ اللَّيالي زُلَفًا فزلفا سَماوةَ الهِلالِ حتى احْقَوْقَفا[٤]

والحجازيون يؤنثون الجنس الذي يميز مفرده بالتاء، وأهل نجد والتميميون يذكرونه، وتجمع (السماء) على (سموات وأسمية) [٥].

والهمزة في (سماء) منقلبة عن (واو)؛ لأنه إذا وقعت الواو أو الياء متطرفة بعد ألف زائدة نحو (كساء ورداء) تبدل إلى همزة، فالأصل (كساو ورداي) فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة، وليس بينهما إلا الألف وهي فاصل ضعيف؛ لسكونها وزيادتها، والواو والياء في محل التغيير، فقلبا ألفا، فاجتمع عندنا ساكنان، فقلبت الألف المتطرفة همزة، ولم ترد إلى أصلها؛ لئلا يرجع إلى ما فُرَّ منه [٦].

وفي (قطاة) الألف منقلبة عن (واو)؛ بدليل قولك في جمع (قطاة) (قطوات)، ومثلها (أداة وقناة) تجمعهم على (أدوات وقنوات)، فالألف منقلبة عن (واو) [٧].

---

(١) سورة فصلت: ١١.

(٢) سورة المزمل: ١٨.

(٣) التعليقة، ٢٣١/٣.

(٤) الكتاب، سيبويه، ١٥٦/٢.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ١٢٢/١.

(٦) الممتع في التصريف، ابن عصفور، ص٢١٧.

(٧) شرح الكتاب، السيرافي، ١٣٧/٤.

١٠٢- إضافة (بين) إلى المفرد والمراد التثنية

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [١].

قال أبو علي[٢]: "فإنما أضيف إلى ذلك من حيث أضيف (بَيْنَ) إليه في قوله عز وجلّ: "عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ"، (وبَيْن) لا يقع إلا لاثنين، كقولك: المال بينهما وبين زيدٍ وعمرٍو، وإنما أضيف إلى (ذلك) لأن المراد به ما فوق الواحد".

التوضيح والتحليل:

تلزم (كلا وكلتا) الإضافة، ولا يضافان إلا لما اكتمل فيه ثلاثة شروط: [٣]

- أحدهما: التعريف، نحو قولك (كلا الرجلين) ولا يجوز قزلك (كلا رجلين)، وأجاز الكوفيون إضافتهما إلى نكرة مختصة، نحو قولك (ملا رجلين عندك قائمان).
- الثاني: أن يدل المضاف إليه على اثنين، إما بالنص، نحو قولك: (كلاهما) ومنه قوله تعالى: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ)، أو بالاشتراك كقوله:

إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مَدًى وكِلاَ ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ[٤]

الشاهد: قوله (كلا ذلك) فظاهر اللفظ يوهم أن (كلا) أضيفت إلى مفرد، وهو اسم الإشارة (ذا) الذي وضع ليشار به إلى المفرد المذكر، وهذا الظاهر يبطله شرطهم ان يكون ما يضاف إليه دالا على اثنين في اللفظ أو المعنى، وفي الشاهد الشعري أضيفت (كلا) إلى متعدد، فـ (ذا) مشار به إلى الخير والشر، وهما اثنان، وبذلك كان المضاف إليه متعددا في المعنى، وإن كان لفظه مفردا، ونظير ذلك قوله تعالى (لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) فـ (بين) أضيفت إلى اسم الإشارة (ذلك) الذي يشار به إلى المفرد المذكر، ولا تجوز إضافته إلا إلى متعدد، لكن اسم الإشارة أريد به (الفارض والبكر جميعا) كان المضاف إليه مفردا في اللفظ، متعددا في المعنى.

وقد اتسعت العرب في اسم الإشارة الذي وضع للمفرد إذا ألحقت به (لام) البعد، فاستعمل في مواضع التثنية كما في الشاهدين السابقين، واستعمل في مواضع الجمع، كما في قوله تعالى: (وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا) [٥].

---

(١) سورة البقرة: ٦٨.

(٢) التعليقة، ٢٥٣/٣.

(٣) شرح الأشموني، ٤٣٦/٣-٤٤٠.

(٤) شرح ابن عقيل، ٦٢/٢.

(٥) سورة الزخرف: ٣٥.

- الثالث: أن يكون كلمة واحدة، فلا يجوز (كلا عمرو وزيد)، وإليه أشار الناظم بقوله (بلا تفرق).

١٠٣- الفُلْك بين الإفراد والجمع

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [١].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [٢]

قال أبو علي[٣]: "قال الله تعالى: "فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ"، ولما جمع قال: "وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ " كقولك: أَسَدٌ، وأُسْدٌ".

التوضيح والتحليل:

تأتي لفظة (الفُلْك) واحدا كقوله تعالى: (فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ)، فإذا أفرد (فُلْك) فهو مذكر، وجمعا كقوله تعالى: (فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ)، فإذا أريد به الجمع ففيه أقوال:[٤]

- أحدها: أنه جمع تكسير، وهذا رأي سيبويه، وإنما قيل إنه جمع تكسير من غير تغيّر؛ لأنَّ تغييره مقدر، فالضمة في حال كونه جمعا كالضمة في مثل (حُمُر ونُدُب)، وفي حال كونه مفردا كالضمة في (قُفْل)، ولم يجعله سيبويه جمعا مشتركا بين الواحد والجمع، نحو (جُنُب وشُلُل)، لأنهم لو قصدوا الاشتراك لم يثنوا (فلك)، فلما قالوا (فُلْكان) علمنا أنهم لم يقصدوا الاشتراك الذي قصدوه في (جُنُب وشُلُل)، واختار أبو حيان الاشتراك بين المفرد والجمع[٥].
- الثاني: أنه اسم جمع، وبه قال الأخفش، مثل (صحب وركب).
- الثالث: أنه جمع (فَلَك) كـ (أَسَد وأُسْد).

ورجّح السمين الحلبي[٦] رأي سيبويه في كونه جمع تكسير، واختار أبو حيان أنه مشترك بين الواحد والجمع، وقال الزجاج "الفُلْك واحدها فَلَك، وجمعها فُلْك، وزعم سيبويه أنه بمنزلة (أَسَد وأُسْد)، وقياس (فُعْل) قياس (فَعَل)، فأنت تقول: قُفْل وأَقْفال، وكذلك أَسَد وأُسْد وفَلَك وفُلْك وَافلاك".

---

(١) سورة الشعراء: ١١٩.

(٢) سورة البقرة: ١٦٤.

(٣) التعليقة، ٧٤/٤.

(٤) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٠٠/٢-٢٠١.

(٥) البحر المحيط، أبو حيان، ٦٤٩/١.

(٦) معاني الزجاج، ٩٥/٤.

وقال المبرد[١]: "من قال في أَسَد أَسَاد، قال في فُلْك أَفْلاك، كما تقول في قُفْل أَقفال، ومن قال في أَسَد أُسْد، لزمه أن يقول في جمع فُلْك فُلُك".

١٠٤- بناء كلمة (مساسِ)

قال الله تعالى: ﴿ لا مِساسَ ﴾[٢].

قال أبو علي[٣]: "قال سيبويه: ﴿ لا مِسَاسِ ﴾، معدول عن مؤنث".

تخريج القراءة:

"قرأ جمهور القراء: ﴿ لا مِسَاسَ ﴾، بكسر الميم وفتح السين، وقرأ الحسن وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقعنب ﴿ لا مَسَاسِ ﴾، بفتح الميم وكسر السين"[٤].

توجيه القراءة:

من قرأ: ﴿ لا مِسَاسَ ﴾، فهي مصدر (ماسّ) كـ (قاتل قتال)، و (لا) نافية للجنس، وهو نفي إنما أريد به النهي، والتقدير: (لا تمسني ولا أمسك).

ومن قرأ: ﴿ لا مَسَاسِ ﴾، فعلى صورة (نَزَالِ وَدَرَاكِ) من أسماء الأفعال قال به أبو عبيدة وغيره، وأسماء الأفعال معارف لا تدخل عليها لا النافية للجنس؛ فهي تنصب النكرات، فرد عليه بأن النفي للفعل والتقدير: (لا يكون منك مساس).

وقال ابن عطية هو معدول عن المصدر كـ (فَجار) من الفجرة، وكذلك قال الزمخشري[٥]، وسيبويه يرى أنه معدول عن مؤنث، وهو مبني على الكسر.

وردّ الفارسي بأنه لو معدول عن مؤنث لكان المماسة وما أشبهها [٦].

وعلل الزجاج كسره؛ لأن الكسر من علامات التأنيث كما تقول: (فعلتِ يا امرأة) [٧].

---

(١) المقتضب، المبرد، ٢٠٣/٢.

(٢) سورة طه: ٩٧.

(٣) التعليقة، ٨٦/٣.

(٤) الدر المصون، السمين الحلبي، ٩٥/٨.

(٥) معاني القرآن، الزجاج، ٣٧٤/٣. وإعراب القرآن، النحاس، ص٥٩٤. المحتسب، ابن جني، ٥٦/٢. والبحر المحيط، أبو حيان، ٣٣٩/٦. والدر المصون، السمين الحلبي، ٩٥/٨.

(٦) التعليقة، ٨٦/٣.

(٧) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٣٧٥/٣.

١٠٥- (اللات) بالتشديد والتخفيف

قال الله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾[١].

قال أبو علي[٢]: "أخبرنا أبو بكر بن دريد أن بعض القراء قرأ: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللاتَّ والعُزَّى﴾".

تخريج القراءة:

اختلف في (اللَّاتَ) فرويت بتشديد التاء مع المد للساكنين، ورويت عن ابن عباس وابن كثير ومجاهد وطلحة، وقرأ الباقون بتخفيفها [٣].

توجيه القراءة:

جاء في البحر المحيط أن التاء في (اللَّات) أصلية فهي لام الكلمة، وألفه منقلبة عن ياء؛ لأن مادة (ليت) موجودة، فإن وجدت مادة (لوت) جاز أن تكون منقلبة عن واو، وقيل: التاء للتأنيث، ووزنها فعلة من (لوي)؛ لأنهم كانوا يلوون عليها ويعكفون للعبادة[٤].

من قرأ: (اللَّاتّ) بالتشديد قيل: إنّ رجلا بسوق عكاظ كان يلت السمن والسويق عند صخرة ويطعمه الحاج، فلما مات عبدوا الحجر الذي كان عنده إجلالا لذلك الرجل، وسموه باسمه، فهو اسم فاعل في الأصل غلب على هذا الرجل.

ومن قرأ: (اللَّاتَ) بالتخفيف فهي اسم صنم لثقيف بالطائف.

ووقف الكسائي على تائها بالهاء، والأجود التاء؛ لأنها موافقة لرسم المصحف [٥].

١٠٦- حذف نون الوقاية

قال الله تعالى: ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾[٦].

قال أبو علي[٧]: "يقول: كيف ترد النون الخفيفة في (اضربا نعمان)، وهي نون غير ثابتة قبل الإدغام، والنون التي تثبت قبل الإدغام، وتحذف في الإدغام مثل ﴿أتحاجُّونِي﴾، فيمن خفف".

---

(١) سورة النجم: ١٩.

(٢) التعليقة، ٢٠١/٣.

(٣) إتحاف فضلاء البشر، أحمد البنا، ٥٠١/٢.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان، ٢٢٨/٨.

(٥) معاني القرآن، الزجاج، ٧٣/٥ والبحر الحيط، أبو حيان، ٢٢٨/٨ وإتحاف فضلاء البشر، أحمد البنا، ٥٠١/٢.

(٦) سورة الأنعام: ٨٠.

(٧) التعليقة، ٣١/٤.

تخريج القراءة:

"قرأ نافع وابن عامر: ﴿ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللهِ ﴾ مخففة، وشددها الباقون"[١].

توجيه القراءة:

من قرأ: ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾، بتشديد النون، فعلى الأصل؛ لأن الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية، ومن خفف النون فإنه يحذف إحدى النونين استثقالا للجمع بينهما.

وحكى عن أبي عمرو بن العلاء وبعض النحويين أن التخفيف لحن.

وقال مكي: الحذف بعيد في العربية مكروه، وإنما يجوز في الشعر للوزن، وأجاز سيبويه ذلك. واختلف النحاة في المحذوف، فمذهب سيبويه ومن تبعه أن المحذوفة هي الأولى (نون الرفع)[٢]، ومذهب الأخفش وكذلك الفارسي ومن تبعهما أن المحذوف هي الثانية نون الوقاية، واستدل سيبويه على ذلك بأن نون الرفع قد عُهد حذفها دون ملاقاة مثل رفعًا[٣].

وأنكر الفارسي على بعض البصريين اعتبارها لغة، وأنكر على سيبويه استشهاده بهذه القراءة[٤].

والصحيح أن هاتين القراءتين متواترتان، ومن أنكر قراءة التخفيف فلعله أنكرها من جهة النحو والقياس عليها، وقد عدّها البصريون لغة لغطفان فلا يجوز إنكارها ولو كانت غير شائعة.

١٠٧- جمع فَعَل على فُعْل

قال الله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا ﴾[٥].

قال أبو علي[٦]: "وجدت في النسخة الطاهرية بعض القراء يقرأ قول: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أُثُنا ﴾".

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ١٥/٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٥١٩/٣.

(٣) إعراب النحاس، ص٢٧٢ والحجة في القراءات، ابن خالويه، ص٢٧٢ ومعاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ٣٦٧/١، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ٥١٣/١ والبحر المحيط، أبو حيان، ٢٢٠/٤ والدر المصون، السمين الحلبي، ١٥/٥-١٦.

(٤) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ٣٣٢/٣.

(٥) سورة النساء: ١١٧.

(٦) التعليقة، ٧٢/٤.

تخريج القراءة:

"روت عائشة –رضي الله عنها– عن النبي –صلى الله عليه وسلم– (أُثُنا) وأيضا (أُنُثا)، وقرأ ابن عباس (وُثْنا)، وروي عنه أيضا (أُنُثا)، وقراءة ابن عطاء بن أبي رباح (أُثْنا)"[١].

توجيه القراءة:

في قوله: (إِنَاثًا) تسع قراءات، أشهرها (إِنَاثًا) جمع (أُنْثَى)، نحو (رِباب) جمع (رُبى) أي الشاة إذا ولدت، ومن قرأ (أُثُن) فجمع (وَثَن)، وأصله (وُثُن)، فلما ضمت الواو ضما لازما قلبت همزة مثل (وُجُوه أُجوه)، ونظير (وَثَن وأُثُن) (أَسَد وأُسُود)، ومن قال: (أُثْنا) فنظيرها (أُسْد)، ومن قال: (أُنُثا) فجمع (أنيث) كقولهم: سيف أنيث الحديد، وقيل: (أُنُث) جمع (إناث) كـ (ثمار ثُمُر) فهو جمع الجمع[٢].

وقال سيبويه[٣]: في جمع (فَعَل) قد يكسر على (فُعْل) وهو قليل في العربية، نحو (أَسَد وأُسْد، وثن ووُثن)، وبلغنا أنها قراءة ، والفارسي رآها في النسخة الطاهرية، وهذه القراءة التي رواها سيبويه والفارسي ليست من القراءات الأربعة عشر وإن كان لها أصل في اللغة العربية.

ويرى الطبري[٤] بأنّ القراءة الصحيحة التي لا يقرأ إلا بها قراءة: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاتا ﴾، جمع (الأنثى)؛ لأنها رسمت هكذا في المصاحف، وقرأ بها القراء السبعة.

١٠٨– إبدال الهمزة واوا.

قال الله تعالى: ﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾[٥].

قال أبو علي[٦]: "فقوله: ﴿ يَا صَالِحُ يْتِنَا﴾، مردود إلى (قُيل)".

تخريج القراءة:

"قرأ ورش والسوسي بإبدال (الهمزة) (واوا) حال الوصل، والباقون بالهمز، ولو وقف على (يا صالح) فيبتدئون بهمزة الوصل مكسورة، ويبدلون الهمزة ياء، ولا يمده ورش على أصله ترك المد في حرف المد إذا وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء"[٧].

---

(١) المحتسب، ابن جني، ١٩٨/١.

(٢) جامع البيان، الطبري، ٤٨٩/٧. والمحتسب، ابن جني، ١٩٨/١. والدر المصون، السمين الحلبي، ٩١/٤.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٥٧١/٣.

(٤) جامع البيان، الطبري، ٤٨٩/٧.

(٥) سورة الأعراف: ٧٧.

(٦) التعليقة، ١٩/٥.

(٧) غيث النفع في القراءات السبع، الصفاقسي، ص٢٤٤.

توجيه القراءة:

في قراءة ورش والسوسي تسهيل للهمزة فتبدل الهمزة واوًا، فتلفظ (يا صالحُ وْتِنا) في الوصل، ومن قرأ: (أُوْتنا) فهي لا تبعد عن الخطأ لأن همزة الوصل في هذا النحو مكسورة[١].

وقرأ أبو عمرو بن العلاء الهمزة ياءًا، ولم يقلبها واوًا، ومن العرب من لا يقلب الياء الساكنة واوًا إذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة، والياء من كلمة أخرى كالضمة في الحاء من (صالحُ)، وبعدها ياء (ايتنا).

وقد رفض سيبويه هذه القراءة، واعتبرها رديئة، والقياس عنده أن يقولوا: (يَا غُلامِ وْجل)[٢]، وهذا لم يسمع من العرب، فليس في كلامهم واو ساكنة قبلها كسر، وفي كلامهم ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة[٣].

وقد ردّ الفارسي رأي سيبويه؛ لأن قراءة: ﴿ يَا صَالِحُ ايتِنَا ﴾، ثبتت بالقياس، مثل قولهم: (قُيل وسُيق) [٤].

من خلال هذه القراءة فإن الفارسي يعتد بالقياس في توجيه القراءات.

١٠٩- ما كان من الفعل عينه ولامه ياء

قال الله تعالى:﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾[٥].

قال أبو علي[٦]: "قال سيبويه: ومن قال: ﴿ مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾، قال (قَوُوَان)".

تخريج القراءة:

"قرأ ابن كثير وأبو بكر عن عاصم ونافع والكسائي رواية نصير ويعقوب: ﴿ مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾، بياءين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، وقرأ الباقون بياء مدغمة"[٧].

توجيه القراءة:

من قرأ (حَيَّ) بالإدغام، فالأصل (حَيِيَ) فأدغم إحدى الياءين في الأخرى؛ لاستثقال ظهور الكسرة في حرف يجانسها، كما أن حركة الفعل الثانية لازمة للبناء ولا يضرّ تغيرها عند

---

(١) الدر المصون، السمين الحلبي، ٣٦٧/٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣٣٨/٤ وشرح الكتاب، السيرافي، ٢٢٦/٥.

(٣) التعليقة، ١٩/٥.

(٤) البغداديات، الفارسي، ص٩.

(٥) سورة الأنفال: ٤٢.

(٦) التعليقة، ١٢٢/٥.

(٧) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ٤٤٠/١.

اتصال الفعل بضمير نحو (حِيِيْتُ)، كما لا يضر ذلك فيما يجب إدغامه من الفعل الصحيح نحو (حَلَلْتُ).

ومن أظهر فلأنه الأصل؛ ولأن الإدغام يؤدي إلى تضعيف حرف العلة، وهو ثقيل في ذاته؛ ولأن الياء الأولى يتعين فيها الإظهار في مضارع هذا الفعل، فنقول: (يحيا) فحمل الماضي طردا للباب؛ ولأن الحركة في الثاني عارضة لزوالها عند اتصال الفعل بالضمير نحو (حييْتُ)، كما أن اختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين [١].

وقال سيبويه عن لغة الإظهار[٢]: إنها لغة أخبره بها يونس، وقال الخليل يجوز الإظهار أو الإدغام إذا كانت الحركة في الثاني لازمة.

وقال أبو سعيد[٣]: "ما كان من الفعل عينه ولامه (ياء) لم يجب فيه من الإدغام ما يجب مع سائر الحروف الصحيحة؛ لأن الياء الثانية تنقلب ألفا في المضارع لانفتاح ما قبلها، واجتماع ياءين في كلام العرب قليل؛ لأن الياء الواحدة قد تستثقل نحو (القاضي)، و(حيي) تسكن في الرفع والجر، وتحذف في الجزم، فإذا اجتمعت ياءان ولزمت الثانية الحركة أدغموا؛ لأن الإدغام أخف من الإظهار.

وقال الفارسي[٤]: "من أدغم، فقال: حي عن بينة؛ فلأن الياء قد لزمتها الحركة وصارت بلزوم الحركة لها مشابهة للصحيح، فأما قوله جلّ وعز: (على أن يحيي الموتى)[٥]، فلا يجوز فيه الإدغام؛ لأنَّ حركة النصب غير لازمة، فهي تزول في الرفع، وتذهب في الجزم مع الحرف، وإذا لم تلزم لم يجز الاعتداد بها. وأما من بيّن ولم يدغم؛ فكما قال سيبويه هو لغة عن العرب، ومما يقوّي ذلك أن حركة اللام في حيي- فيمن بيّن يزول لاتصالها بالضمير، فصار زوال الحركة عن اللام في هذا البناء بمنزلة زوال حركة النصب عن المعرب لحدوث إعراب آخر فيه.

---

(١) معاني الفراء، ٤١١/١. ومعاني الأخفش، ص٣٥٠. والحجة للقراء، الفارسي، ١٢٩/٤. وحجة القراءات، ابن زنجلة، ص٣١١. والمحرر الوجيز، ابن عطية، ص٨٠٣. والبحر المحيط، أبو حيان، ٦٣٥/٤. والدر المصون، السمين الحلبي، ٦١٣/٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣٩٧/٤.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ٣١٤/٥-٣١٦.

(٤) الحجة، الفارسي، ١٤٢/٤-١٤٣.

(٥) سورة الأحقاف: ٣٣.

وقال الأخفش[1]: ألزم (حَيَّ) الإدغام اذ صار في موضع يلزمه الفتح فجعله مثل باب التضعيف، ووصف الأخفش قراءة الفك وعدم الإدغام بالقبح، فقال "وقال بعضهم (مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) ولم يدغم إذا كان لا يدغمه في سائر ذلك. وهذا أقبح الوجهين لأنّ "حَيِيَ" مثل "خَشِيَ" لما صارت مثل غير التضعيف أجرى الياء الآخرة مثل ياء "خَشِيَ". وتقول للجميع "قد حَيُوا" كما تقول "قَدْ خَشُوا" ولا تدغم لأن ياء "خَشُوا" تعتل ها هنا".

وقال مكي القيسي[2]: "قَوْله (من حييّ) من أظهر الياءين جعل الماضي تبعًا للمستقبل فلَمّا لم يجز الإدغام فِي المضارع؛ لأن حركته غير لازِمة، أجرى الْماضي مجراه وإِن كانت حركة لامه لازِمة على أن حركة لام الماضي قد تسكن أيضا لاتصالها بمضمر مرفوع فقد صارت فِي تغيرها كـ (لام) المضارع، فجرت في الإظهار مجراه، فأما من أدغم فللفرق بين ما تلْزم لامه حركة لازِمة كالماضي، وبين ما تلزم لامه حركة تنتقل كالمضارع في قوله (أَن يحيي الْمَوْتَى) هذا لا يجوز إدغامه فأدغم الماضي لاجتماع المثلين وحسن الإدغام للزوم الحركة لامه وقد انفرد الْفراء بِجواز الإدغام في المستقبل ولم يجزه غَيره".

والقراءتان بالإدغام أو الإظهار مشهورتان وبأيهما قرأ القارئ كان حسنا.

وقصد سيبويه بقوله[3]: "ومَنْ قال: "حَيِيَ عن بَيِّنَةٍ"، قال: قَوُوانٌ" أي من لم يدغم (حَيَّ) قال (قَووان) بغير إدغام، وخطأ أبو العباس سيبويه في ذلك، وقال: "ينبغي إن لم يُدغم أن يقول: (قَوِيانٌ) فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياءً، لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة، وقال الفارسي "وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم".

وقال أبو عثمان المازني[4]: "وتقول في (فَعُلان) من (قويت) (قَوُوَان)، وإن شئت أدغمت وأسكنت الواو الأولى"، وهذا الرأي يوافق رأي سيبويه، بينما يرى ابن جني أنَّ الوجه هو الإدغام ليسلم من ظهور (الواوين) إحداهما مضمومة، فإذا قال (قَوُيان) التبس (فَعُلان) بـ (فَعِلان) فمن هنا قوي الإدغام كما قال ابن جني.

وفي هذه المسألة الفارسي وجَّه القراءتين وبين صحتهما، وبذلك وافق سيبويه، إلا أنه خالف سيبويه في جواز قوله (قَوُوانٌ)، وبذلك وافق المبرد في ذلك ومعظم النحاة.

---

(١) معاني الأخفش، ص٣٥٠-٣٥١.

(٢) مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، ص٣١٦.

(٣) التعليقة، ١٢٢/٥، وانظر: الأصول، ابن السراج، ٣٧٠/٣.

(٤) المنصف، ابن جني، ٢٨٢/٢.

١١٠- أصل كلمة (مُرْدِفين)

قال الله تعالى: ﴿ مُرْدِفِين ﴾[١].

قال أبو علي[٢]: "الراء في: ﴿ مُرْدِفين ﴾ ، قراءة لأهل مكة، كما قالوا (رُدَّ يا فتى)".

تخريج القراءة:

قرأ نافع (مُرْدِفِينَ) ويُروى عن قنبل أيضًا (مُرْدَفين) بفتح الدال والباقون بكسرها [٣]، وعن الخليل عن أهل مكة أنهم قرؤوا: (مُرِدِّفين)، واختلفت الرواية عن الخليل فمنهم من قال: (مُرُدِّفين)، ومنهم من قال: (مُرِدِّفين) [٤].

توجيه القراءة:

قال السمين الحلبي[٥] في قوله عزَّ وجل: {مُرْدِفِينَ} بفتح الدال أوبكسرها، كلاهما واضحتان؛ لأنه يُروى في التفسير أنه كان وراء كل مَلِكٍ مَلَكٌ رديفًا له، فقراءة الفتح تُشْعر بأنَّ غيرهم أردفهم لركوبهم خلفهم، وقراءة الكسر تُشْعر بأن الراكبَ خلفَ صاحبهِ قد أَرْدَفَه، فصَحَّ التعبيرُ باسم الفاعل تارةً واسمِ المفعول أخرى. وجَعَلَ أبو البقاء مفعولَ (مُرْدِفين) – في حال قراءة الكسر – محذوفًا أي: (مُرْدِفين أمثالهم).

وقال الفارسي[٦]: "من قرأ (مُرْدِفين) فعلى وجهين:

- أحدهما: أن يكونوا مُرْدِفين مثلهم نحو قولك: (أردفتُ زيدًا دابَّتي)، والمفعولُ الثاني محذوفًا.
- والوجه الآخر: أن يكونوا جاؤوا بعد المسلمين".

ونقل الفارسي عن الأخفش قوله: "(بنو فلان يَرْدِفوننا) أي: يجيئون بعدنا، وقال أبو عبيدة: (مُرْدِفين) جاؤوا بعدُ، ورَدِفني وأَرْدَفني واحد، وقال أبو علي "وهذا الوجه كأنه أَبْيَنُ لقوله تعالى: (إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلائِكَةِ مُرْدِفِينَ) أي: جائين بعد لاستغاثتكم ربّكم، وإمداده إياكم بهم، فمردفين على هذا صفة للألف الذين هم الملائكة، ومَنْ فتح الدال فهم (مُرْدَفون) على: أُرْدِفوا الناسَ أي: أُنْزِلوا بعدهم".

---

(١) سورة الأنفال: ٩.

(٢) التعليقة، ١٧٠/٥.

(٣) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٢٠٧٠/١.

(٤) مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، ص٥٥. والمحتسب، ابن جني، ٢٧٣/١.

(٥) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٥٦٧/٥.

(٦) الحجة، الفارسي، ١٢٤/٤-١٢٥.

ونقل سيبويه[١] عن الخليل وهارون أن ناسًا يقولون: "مُرُدِّفين" أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا، وهي قراءةٌ لأهل مكة كما قالوا (رُدُّ يا فتى) فضموا لضمة الراء. فهذه الراء أقرب. ومن قال هذا قال مُقُتِّلين، وهذا أقل اللغات، ومن قال (قَتَّل) قال (رَدَّف) في (ارْتَدَف)، أجروه مجرى (اقْتَتَل) ونحوه.

وقال ابن جني[٢]: إن أصلها (مُرْتدفين) على وزن (مُفْتَعِلين)، من الرّدف، فأبدلت (التاء) (دالًا)، وأدغمت في (الدال)، فالتقى ساكنان (الراء) و(الدال) الأولى، فتخلص من الساكن الأول (الراء) تارة بالضم لحركة ما قبله (الميم المضمومة)، وتارة بالكسر إتباعا لحركة ما بعده (الدال المكسورة).

وقال أبو البقاء[٣]: إن هذه القراءةَ مأخوذةٌ مِنْ رَدَّفَ بتشديد الدال على التكثير، وإن التضعيف بدلٌ من الهمزة، نحو (أَفْرَحْتُه وفرَّحته)، وأجاز الخليل ضم الراء إتباعًا لضم الميم نحو قولهم: (مُخُضِم) بضم الخاء.

وردَّ أبو علي هذه القراءة، وقال[٤]: لو أنَّ هذه القراءة كانت صحيحة لكان قياس هؤلاء القوم أن يقولوا: (مُقُتِّلين).

١١١- (أخوة) من حيث الإفراد والجمع

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [٥].

قال أبو علي[٦]: "وقال تعالى: " فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ".

التوضيح والتحليل:

قال أهل اللغة إنَّ (الأخوين) جماعة كما إن (الأخوة) جماعة، فجمع واحد إلى واحد يعد جماعة، وحكى سيبويه عن العرب قولهم (قد وضعا رحالهما) ويقصدون (رحليهما)، وإذا ثنيت الشيء فقد جمعته؛ لأن الأصل هو الجمع، قال تعالى: (إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)[٧].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٤/٤٤٤.

(٢) المحتسب، ابن جني، ١/٢٧٣.

(٣) الدرر المصون، السمين الحلبي، ٥/٥٦٨.

(٤) التكملة، الفارسي، ص٦١٦.

(٥) سورة النساء: ١٠.

(٦) التعليقة، ٤/١٠٠.

(٧) معاني القرآن، الزجاج، ٢/٢٢.

ويستوي لفظ المثنى والجمع للمتكلم؛ لأنك تقول (نحن فعلنا كذا)، وإن كانوا اثنين أو جماعة فتقول (نحن) للاثنين والجماعة، وقد روي عن النبي –صلى الله عليه وسلم– (الاثنان فما +فوقهما جماعة)، وقال الله تعالى (فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ)، فالاثنان من الإخوة يوجبان لهما السدس، وبذلك علم أن الأخوة قد تقع على الاثنين، وهو قول جمهور العلماء [1].

١١٢– تحقيق الهمزة أو حذفها

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [2].

قال أبو علي[3]: "أما وجه التحقيق فلأنك كنت خفّفت الهمزة لاجتماع همزتين، فلما زالت العلة التي لها كانت قلبت ياء وهي اجتماع همزتين حَقَّقت فقلت: (قَدِئْدامَّ)، وعلى ذا قراءة من قرأ "يُؤْمِنُونَ" فحقق، لمّا قال: "آمَنَ" فأبدل الهمزة التي هي فاء ألفًا لاجتماع همزتين، قل: يؤمنون، لأن العلة التي لها كانت خُففت في (أأمن) مرتفعة ها هنا؛ هذا وجه قول من حقَّق مثل هذه الهمزات، وهو قياس، إلا أن تخفيفها أقيس وأشبه بما عليه مذاهب العربية وطرقها".

التوضيح والتحليل:

تبنى الألوان على أفعل، ويكون الفعل على فعل يفعل، والمصدر على فعلةٍ أكثر، كما قال سيبويه، وجاز أن يأتي الفعل على فعل يفعل، نحو قولك: (أَدِمَ يأدَم أَدَمَة)، ومن العرب من يقول: (أَدَمَ يَأدَم أَدَمَة)، ويبنون الفعل منه على افعال، نحو (اشْهَابَّ وادْهَامَّ وايْدَام).

وقال أبو علي[4]: "الأدْمَة فاء فعله همزة، فإذا بَنَيْتَ فيه مثل احْمارَّ زدت على الهمزة التي هي فاء همزة الوصل، فاجتمع همزتان الفاء والوصل فقلبت الثانية ياء لكسرة الهمزة الأولى فصار (إيْدامَّ)، فإذا وصلته بكلام قبله سقطت التي للوصل، بقيت التي هي فاء فقلت: (قَدِايْدامَّ)، ولك في الياء التي انقلبت عن الهمزة التي هي فاء التحقيق والتخفيف". وقاس أبو علي عل ذلك قراءة من قرأ "يؤمِنُون" فحقق؛ لأن وجه التحقيق في (قَدِايْدامَّ)؛ فلأنك كنت خفّفت الهمزة لاجتماع همزتين، فلما زالت العلة التي لها كانت قلبت ياء وهي اجتماع همزتين حَقَّقت فقلت: (قَدِئْدامَّ).

لا تخلو الألف في (آمن) من كونها زائدة أو منقلبة، ولا يجوز كونها زائدة؛ لنها لو كانت زائدة لكان وزنها فاعل، ولو كان فاعل لكان مضارعه يفاعل، مثل (يقاتل) في مضارع (قاتل)، فلما كان مضارع (آمن) (يؤمن) دلَّ على أنها ليسن زائدة، ولما لم تكن زائدة كانت منقلبة، والمنقلبة

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٣٦٤/٤.

(٢) سورة المؤمنون: ٥٨.

(٣) التعليقة، ١٢٢/٤–١٢٣.

(٤) المصدر السابق، ١٢١/٤.

لا تخلو أن تكون منقلبة عن واو أو ياء أو همزة، فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو أو الياء؛ لأنها في موضع سكون فيجب تصحيحها ولا يجوز انقلابها.

ومما سبق ثبت انقلابها عن الهمزة، وانقلبت عنها ألف لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح، فمثلما خففت في (رأس وفأس) انقلبت ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، كذلك قلبت في نحو (آمن وآجر) و (آخر وآدم) وسبب الانقلاب لاجتماع الهمزتين، وإذا اجتمعت الهمزتان في كلمة لزم الثانية منها القلب بحسب الحركة التي قبلها إذا كانت ساكنة، نحو (آمن، اؤتمن، ائذن، ائتنا) [١].

وحجة من قرأ (يُؤْمِنُونَ) بتحقيق الهمزة؛ فلأنه ترك الهمز في (أومن) لاجتماع همزتين، كما أن تركها في (آمن) كذلك، فلما زال اجتماعهما مع سائر حروف المضارعة سوى الهمزة رد الكلمة إلى الأصل، فهمز لأن الهمزة من الأمن والأمنة فاء الفعل.

ومما يقوي الهمزة في ذلك أن من ترك الهمزة قلبها (واوًا) ساكنة وما قبلها مضموم، وإذا انضم ما قبل الواو الساكنة جاز قلبها همزة.

وحجة من لم يهمز أن هذه الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي والمضارع، فالماضي نحو (آمن وأومن)، والمضارع نحو (أومن)، ولم يجز تحقيقها في هذه المواضع، وهذا القلب الذي لزمها في المثالين إعلال لها، وإذا لزم الإعلال مثالا أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال، وعليه ترك الهمز في (يؤمن) اعتبارا للإعلال السابق، ليتبع قولهم (يؤمنون) في الإعلال المثالين الآخرين [٢].

١١٣- ما كان على وزن (مَفْعَل ومَفْعِل)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [٣].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ [٤].

قال أبو علي[٥]: "قال: وربما بَنَوا المصدر على المَفْعِل، كما بَنَوا المكان عليه، إلاّ أنّ تفسيره وجملته على القياس، كما ذكرت لك، وذلك {قولك}: (المَرْجِعُ) قال تعالى: "إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ" و"المَحِيضُ".

---

(١) الحجة، الفارسي، ١/٢٣٥-٢٣٦.

(٢) المصدر السابق، ١/٢٣٨-٢٤٠.

(٣) سورة المائدة: ٤٨.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٤.

(٥) التعليقة، ٤/١٤٧.

التوضيح والتحليل:

اسم الزمان والمكان هما ما اشتق من المصدر للدلالة على زمان معناه ومكانه وهيئتهما، مثل هيئة المصدر الميمي في المجرد والمزيد مطلقا إلا في الصحيح الذي مضارعه مكسور العين فإن المصدر منه غالبا مفتوح العين، واسم الزمان والمكان مكسورا العين، نحو قولك: (ضربت زيدا مضرَبا شديدا، وجلست مجلَسا جميلا)، وتقول (اليوم والحديقة مضرِب الدراهم ومجلِس القوم).

فما كان مضارعه مضموم العين أو مفتوحة، فالقياس أن يكونا مفتوحي العين، وقد جاء على خلاف القياس من المضموم أسماء مكسورة العين، ومنها (المسجِد والمنسك والمشرق والمسقط والمغرب)، ومن المفتوح اسم واحد وهو المجمع، وجاء بعض هذه الأسماء بفتح العين أيضا نحو (المنسك والمطلع) وقرئ بهما في القرآن.

وقال سيبويه[1]: "المسجِد بالكسر البيت الذي بني للعبادة، وأما موضع السجود فلا يجوز فيه إلا الفتح".

ويشترك المصدر واسم الزمان واسم المكان في (مَفْعَل) إن كان من (فَعُل) ومنه (المَكثَر)، أو من (فَعِل) (يفعَل) ومنه (المَشرَب)، أو من (فَعَل) (يَفعَل) نحو (المَذهب)، أو من معتل اللام مطلقًا، نحو (المَسعى والمَلهى) وغيرهما، وإن كان فاء الفعل واوًا، ولم تكن لامه معتلة فإن عين الفعل تكسر، نحو (المَورد والمَوقف)، وما كان مضارعه على (يَفْعِل) فـ (مَفعِل) منه مكسور العين إذا أريد به اسم مكان أو زمان، نحو (المَضرِب) ومفتوح العين إذا أريد به المصدر، نحو ضربته مَضرَبًا)، وما كان فاؤه واوًا، ولامه حرف لين ومضارعه (يَفعِل) كـ (وَعَد) و (رَمى) فإن المفْعِل منه لا يختلف [2].

وقال سيبويه[3]: "ما كان على (فَعَل) (يَفعِل) فإن اسم المكان (مفَعِل) مثل (مَضرِب)، وإذا أرادوا المصدر كان على (مَفْعِل)، ومنه قوله تعالى: (أَيْنَ الْمَفَرُّ) [4] أي (أين الفرار)، وبنوا من المصدر –على غير القياس– على (مَفعِل) ومما جاء على غير القياس (المَرجِع) ومنه قوله تعالى (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ) [5] والمقصود (رجوعكم)، ومن ذلك أيضًا (المَطلِع)، وقد قرأ الكسائي

---

(١) عنقود الزواهر، علاء الدين القوشجي، ص٣٧٥.

(٢) شرح الكافية، ابن مالك، ص٢٢٤٦.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٨٧/٤. وانظر: شرح الكتاب، السيرافي، ٤٦٤/٤.

(٤) سورة القيامة: ١٠.

(٥) سورة هود: ٤.

قوله تعالى: (حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ)[1] والمقصود (حتى طلوع الفجر)، وجاءت أيضًا (المحيض) على غير القياس، ومنه قوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ)".

وخلاصة المسألة ما كان على (فَعَل) (يَفعِل) فإن اسم المكان (مفْعِل)، والمصدر (مَفعَل) وهذا هو القياس، وسمع من العرب على – غير القياس – مصدر جاء على (مَفعِل) وورد في القرآن، نحو (المَرجِع والمَحيض)، وهذا ما أورده سيبويه وتبعه الفارسي والسيرافي وغيرهم من النحاة.

١١٤- هاء الضمير (هاء الكناية)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [2].

قال أبو علي[3]: "قال أبو علي: يقول في (عَلَيْهِ يافَتى)، (وعَصاهُ فاعْلَمْ)، وجوه ما في (أصابَتْه جائحة)، لأن ما قبل الياء منهن ساكن، كما أن ما قبل الهاء في أصابته ساكن، (فعَلَيْهِ فاعْلَمْ)، مثل (أصابَتْهُ فاعلمْ)، في أن ما قبل الهاء منهما ساكن، إلا أن الحذف للحرف الذي بعد الهاء في (عَلَيْهِ فاعلم)، (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ) و (هُداهُ فاعلم)، أحسن. لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة على ما تقدم".

التوضيح والتحليل:

هاء الضمير هي الهاء الزائدة المتحركة، التي تتصل بالاسم والفعل والحرف، ويكنى بها عن المفرد المذكر الغائب، وتسمى أيضًا هاء الكناية، وهاء الصلة، وتأتي على قسمين:

- الأول: قبل متحرك، فيتقدم هاء الضمير متحرك –أي بين حرفين متحركين–، إما فتح أو ضم، والأصل أن توصل بـ (واو) عند جميع القراء، نحو قوله تعالى (إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ)[4]، وقوله عز وجل (إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [5] وقوله (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ)[6]، وقد يكون المتحرك كسرا فالأصل أن توصل بـ (ياء) عند الجميع، نحو (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا) [7].

---

(١) سورة القدر: ٤.

(٢) سورة يوسف: ٢٠.

(٣) التعليقة، ٢٢٨/٤.

(٤) سورة البروج: ١٣.

(٥) سورة النمل: ٩.

(٦) سورة الكهف: ٣٧.

(٧) سورة البقرة: ٢٦.

- والثاني: قبل ساكن، فإن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة من الجميع، نحو قوله تعالى: (الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ)[١]، وقوله: (وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ)[٢]، وإن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمه من غير صلة، نحو قوله تعالى: (فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ)[٣] وقوله عز وجل: (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَيْنِ)[٤]، وقوله: (وَلَهُ الْمُلْكُ) [٥].

ولا يخلو الساكن قبل الهاء من أن يكون ياء أو غيرها، فإن كان ياء فابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل، وإن كان غير ياء وصلها بـ (واو)، وذلك نحو قوله تعالى: (فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)[٦]، وقوله: (خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ)[٧]، والباقون يكسرونها بعد الياء، ويضمونها بعد غيرها من غير صلة إلا أن حفصًا يضمها في موضع قوله تعالى: (وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ)[٨]، وقوله: (عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ)[٩][١٠].

وقال أبو سعيد[١١]: "اختلف النحاة في الياء والواو المتصلتين بالهاء نحو قولك (ضربهُو وعليهي) فبعضهم جعله من نفس الاسم وبعضهم جعله زائدًا، ولا خلاف في أن الألف في قولهم (عليها وضربها) هما جميعًا الاسم، واختلف النقل عن سيبويه، فقال الزجاج أن مذهب سيبويه أن (الواو والياء) بمنزلة (الألف) وإنهما من الاسم كـ (الألف)، ومذهب الزجاج أنهما ليسا من نفس الاسم، والدليل على ذلك أن الواو والياء لا يوقف عليهما إذا قلت (ضربته ومررت به) ويوقف على الألف إذا قلت ضربتها، وردَّ السيرافي حجة الزجاج بقوله أنه يجوز أن يحذف في الوقف ما هو من نفس الاسم، نحو قولك (هذا قاضٍ)، وبعض النحاة نقل عن سيبويه أن الواو والياء ليستا من الاسم".

---

(١) سورة الكهف: ١.

(٢) سورة التغابن: ٣.

(٣) سورة التوبة: ٤٠.

(٤) سورة التوبة: ٤٠.

(٥) سورة الأنعام: ٧٣.

(٦) سورة البقرة: ٢.

(٧) سورة الدخان: ٤٧.

(٨) سورة الكهف: ٦٣.

(٩) سورة الفتح: ١٠.

(١٠) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ١/٣٠٤-٣٠٥.

(١١) شرح الكتاب، السيرافي، ٥/٦١.

وقال سيبويه[١]: "وإذا كان قبل الهاء حرف لين، فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن؛ لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء، والواو تشبههما في المد وهي أختهما، فلما اجتمعت حروف متشابه حذفوا، وذلك نحو قولك (عليه مال، ورأيت أباه وهذا أبوه) ومنه قوله تعالى (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ) وقوله: (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ) [٢]، والإتمام عربي، ولا تحذف الألف في مؤنث، فيلتبس المؤنث بالمذكر[٣]، فلو حذفت الألف لوجب أن تسكن الهاء في الوقف فيقع لبس بين المذكر والمؤنث في الوقف فتصبح (ضربته) للمؤنث والمذكر".

وقال سيبويه أيضًا[٤]: "فإن لم يكن قبل الهاء حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل، وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنًا؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفي نحو الألف، وذلك قول بعضهم (منه يا فتى) و(اصابته جائحة)، والإتمام أجود؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء متحركة".

وفصل سيبويه[٥] بين الهاء التي قبلها ياء ساكنة أو واو ساكنة أو ألف، وفضل سيبويه أن تحرك ولا توصل بحرف، وجعل الهاء التي قبلها ساكن غير الياء والواو والألف الأفضل أن توصل بالواو، فتقول في نحو (عليهِ) و(ألقى عصاهُ) و(خذوهُ) بغير حرف، واختار أبو العباس حذف الصلة في (منهُ) و(أصابتهُ) ولم يفرق بين حرف اللين وغيره، ورجح السيرافي رأي أبي العباس؛ لأن جمهور القراء والنحاة على حذف الصلة ومنه قوله تعالى: (مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ)[٦]، وذلك لأن الهاء حرف خفي، فلو وصلت بحرف ساكن وهي لخفائها كأنها ساكن فيصير كأنه ثلاث سواكن.

وخلاصة المسألة أن مذهب سيبويه والفارسي حذف الصلة في هاء الكناية التي تسبق بحرف لين هو الأحسن، ووصل هاء الكناية التي تسبق بساكن صحيح هو المختار، وخالفهما أبو العباس والسيرافي في كون الأفضل حذف الصلة في الهاء التي تسبق بساكن صحيح، وهذا مذهب جمهور القراء.

---

(١) المصدر السابق ٥/٦١.

(٢) سورة الحاقة: ٣٠.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٤/١٨٩.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٤/١٩٠.

(٥) شرح الكتاب، السيرافي، ٥/٦٢.

(٦) سورة آل عمران: ٧.

١١٥- جواز قلب الواو همزة

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[١]

قال أبو علي[٢]: "قال أبو علي: الواو عنده إذا انضمت بمنزلة واوين اجتمعا، فأبدلت من أولهما همزة، (فأقِّتَتْ) نظير بنائك فوْعَل من (وَعَدَ) إذا قلت: أوْعَدَ".

التوضيح والتحليل:

قال أبو سعيد[٣]: "الغرض من هذا الباب الفرق بين الواو والياء، ولذلك أن الواو تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة، والياء لا تسقط عند وقوعها بين ياء وكسرة نحو (ييسر)؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو عندهم، وكذلك إذا اجتمعت الياء والواو، والأول منهما ساكن قلبت (الواو) (ياء) تقدمت (الواو) أو (الياء) وكذلك الياء إذا ضمت لم تهمز كما يفعل ذلك بالواو، فلا يقال في (يسر) (أسر) كما يقال في (وعد) (أعد) شبه الضمة بـ (الواو)، فكما أنو (الواو) بعد (الياء) غير مستثقلة نحو (صيود ويوم)، فكذلك الضمة على الياء في (يُسر)، ولما كانت (الياء) بعد (الواو) مستثقلة؛ لذلك جاز همز (الواو) وإذا كانت مضمومة، وشبه الياء قبل الواو في (يوم وحيود)، وما أشبههما بالألف قبل (الواو) في (عاود وطال)؛ لأنَّ الياء قريبة الشبه من الألف، ومما يدلل على خفة الياء وثقل الواو أنك تقول (يابسة ويوابس) ولا تقول (واعدة وواعد) ولا (وازنة ووازن) بل تقول (أواعد وأوازن)".

وتناول الفارسي هذه المسألة في كتابه المسائل المشكلة، وبين أنه إذا اجتمعت (الواوان) في أول كلمة فقد تكون الواو الثانية فيه مدة، ولا تكون (واوًا) في كل أحوال الكلمة، نحو قولك من (وعد) على وزن (ضُورب) فتقول (وُوعد) وفي ذلك يجوز لك قلب (الواو) الأولى همزة، كما يجوز لك في (وقتت) أن تقول (أقتت) فتقلب الواو همزة، فأنت بالخيار بين قلب الواو أو إبقائها [٤]، وفيه قال ابن جني في المنصف "إذا انضمت (الواو) ضما لازما غير عارض، فهمزها جائز حسن، نحو (أُعد) في (وعد)، ومنه قوله تعالى: (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ)، والأصل (وُقتت)، وقالوا (أُجوه) في (وجوه)، ولم يجز ذلك في قولك (دلوٌ)؛ لأن الضمة عارضة للإعراب" [٥].

---

(١) سورة المرسلات: ١١.

(٢) التعليقة، ١٦/٥.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٢٧/٥.

(٤) المسائل المشكلة، الفارسي، ص١٢.

(٥) المنصف، ابن جني، ٢١٢/١.

١١٦- وزن كلمة (مُتَحَيِّز)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾[١].

قال أبو علي[٢]: "وأمّا التّحَيُّز، إذا أردت مصدره فهو على تَفَعُّلٍ وإن كان وزنه على الحقيقة تَفَيْعُل، إلا أنه لو كان تَفَعُّل دون تَفَيْعُل، لكان التَّحَوز، يقول الله تعالى: "أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ" وزنه مُتَفَيْعِل".

التوضيح والتحليل:

جاء في لسان العرب "انحاز القوم تركوا مركزهم ومعركة قتالهم ومالوا إلى موضع آخر، و(تحوَّز) عنه و(تَحَيَّز) إذا تنحى، وهي (تَفَعيعل)، أصلها (تَحَيْوَز) فقلبت (الواو) (ياء)؛ لمجاورة (الياء)، وأدغمت فيها، و(تحوَّز له عن فراشه) تنحى، وفي الحديث كما تحوز له عن فراشة قال أبو عبيدة (التحوز) هو التنحي، وفيه لغتان: التحوُّز والتَحيِّز، قال (أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ)، فالتحوز التفعُّل والتحيز التفعيل"[٣].

وقال الزجاج[٤]: "أصل (مُتَحَيِّز) (مُتَحَيوز) فأدغمت الياء في الواو؛ لأنها من حاز يحوز فالفعل واوي العين".

وجاء في الكتاب أن (تَحيزت) (تَفَيعَلت) من (حُزْت)، و(التَّحَيز) (تَفَيْعل) [٥]؛ لأنه لو كان (تَفَعلت) لوجب أن يقال (تحوزت) إن كان من (حاز يحوز) من (الواو) لكان المصدر (تحوزًا).

وقال أبو سعيد[٦]: "إذا اجتمعت (الياء والواو) والأولى منهما ساكنة، فتقلب (الواو) ياء تأخرت أو تقدمت؛ لأنهما بمنزلة حرفين متقاربين في المخرج، فهما مشتركان في المد واللين وغيرهما، فصار إدغامهما واجب".

---

(١) سورة المزمل: ٢.

(٢) التعليقة، ٥/ ٥٨.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، ١٠٤٦/٢.

(٤) معاني الزجاج، ٤٠٦/٢.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٣٦٧/٤.

(٦) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٧٢/٥.

وما ذهب إليه سيبويه ذهب إليه أيضًا أبو عثمان وابن جني، وقال أبو الفتح[١]: "أصل (تَحَيَّزتُ) (تَحَيْوزت)، فانقلبت (الواو) (ياء) لوقوع الياء الساكنة قبلها، ولو كانت (تَفَعَّل) لكانت (تَحوَّز)".

وقال أبو علي[٢]: "الدليل على أنَّ (تَحَيَّزْتُ) (تَفَيْعَلْتُ) ظهور الياء مشددة، فقد ظهرت في التضعيف؛ لأنَّ (ياء) (تَفَيْعَل) وقعت ساكنة قبل (الواو) التي هي عين الكلمة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، ولو كان (تفعَّلْتُ) لظهرت الواو مُضعَّفة، كما تقول: تَقَوَّلْتُ في تَفَعَّلْتُ من القول، فبهذا تعلم أنه تَفَيْعَلَ دون تَفَعَّل".

١١٧- إدغام التاء أو إظهارها في صيغة (تَفَّعَل وتَفَاعل)

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا﴾[٣].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٤].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتْ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾[٥].

قال أبو علي[٦]: "(قِتِّلُوا) أدغم التاء الأولى في الثانية بعد أن أسكنها فاجتمع ساكنان القاف والتاء، فحرك القاف بالكسر كما تحرك (قُمِ اللّيلَ) فسقطت همزة الوصل لتحرك الساكن كما اجتُلبتْ لتسكين المتحرك في (ازَّيَّنَتْ)، والتحرك الذي اجتلبت له السكون هي التاء من (تَزَيَّنَتْ)، فإنه لما كانت التاء قريبة المخرج من مخرج الزاي أدغمت واجتلبتْ ألف الوصل".

التوضيح والتحليل:

إذا جاءت فاء الفعل في صيغة (تَفَّعَل وتَفَاعل) حرفًا يدغم فيه التاء جاز إدغامها وإظهارها، فإذا وقع حرف من حروف الإدغام بعد التاء وفضلت الإدغام فأدغمت التاء أصبح الحرف الأول ساكنًا، فأدخلت ألف الوصل للابتداء بالساكن فقلت (اطَّير) والأصل (تطير) فأسكنت التاء فلم يجز الابتداء بساكن فجلبت ألف الوصل، نحو قوله تعالى (قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ)[٧]،

---

(١) المنصف، ابن جني، ٢٢/٢.

(٢) التعليقة، ٥٨/٥.

(٣) سورة الأحزاب: ٦١.

(٤) سورة المزمل: ٢.

(٥) سورة يونس: ٢٤.

(٦) التعليقة، ١٦٩/٥.

(٧) سورة النمل: ٤٧.

وكذلك (ازَّين) إذا أردت (تزين)، ومنه قوله تعالى (حَتَّى إِذَا أَخَذَتْ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ) [١]، وقولك (اقْتتلوا) تجلب همزة الوصل، فإذا قلت (قُتِّلوا) بالتحريك أسقطت همزة الوصل [٢].

وقال السيرافي[٣]: "ومما أجرى مجرى المنفصلين قولهم (اقْتَتَلوا ويَقْتَتِلُون) وأظهروا التاءين، ولم يجعلوهما بمنزلة (احمرَّ) وأصله (احمرر)؛ لأن التضعيف لازم لهذه الزيادة، يعني أن تاء الفعل يزاد على لام الفعل مثلها في اللفظ كقولك (احمرَّ) فصارت بمنزلة العين واللام اللتين من موضع واحد نحو (يَرُدُّ)، و(يَقْتَتِل) (يَفْتَعِل) ولا يلزم أن يكون بعد تاء (يَفْتَعِل) مثلها، وقد قالوا (يستمع ويرتحل ويغتسل) وغير ذلك من حروف المعجم فلما كان الحروف الذي بعد تاء الأفعال غير لازم تاء أشبه المنفصلين". والإدغام في قوله (يُقَتَّل وقُتِّلُوا) فأمره بين؛ لأنه لا يخلو من أن يكون حكمه حكم كلمة واحدة، فالإدغام في كلمة واحدة واجب، نحو (احمرّ وردّ)، وحكم كلمتين فالإدغام في كلمتين جائز، نحو (جعل لك)".

فأما لفظ الإدغام في ذلك في الفعل الماضي فإنه يقال فيه (قتل) بفتح القاف وكسرها، فمن قال بفتح القاف: (قَتل) فإنه من (اقْتَتَل) فألقى فتحة التاء الأولى على القاف، فانفتحت القاف، فحذف ألف الوصل، وادغمت التاء في التاء، وأما من كسر القاف؛ لأنه لما سكن التاء اجتمع ساكنان (التاء والقاف) فكسر الساكن الأول، ثم حذف ألف الوصل؛ لتحرك القاف، وفي المضارع يقال (يُقَتل ويُقِتل وبِقِتل)"[٤].

وقال سيبويه[٥]: وقد كسروا القاف في (يَقِتِّل وقِتِّل)؛ لأنهما ساكنان التقيا فشبهه بـ (رُدِّ يا فتى) عندما كسر دال في قوله (رُدُّ يا فتى) لاجتماع الساكنين.

١١٨- أصل كلمة (مدّكر)

قال الله تعالى: ﴿ مُدَّكِر﴾[٦].

قال أبو علي[٧]: "قال سيبويه: وإنما منعهم من أن يقولوا: (مُذْدَكِر)، كما قالوا: (مُزْدَان) الفصل".

---

(١) سورة يونس: ٢٤.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ٥/٥٥٧-٥٥٨.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ٥/٤٠٦-٤٠٧.

(٤) المصدر السابق، ٥/٤٠٦-٤٠٧. وانظر: التكملة، الفارسي، ص٦١٥.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٤/٤٤٣.

(٦) سورة القمر: ١٥.

(٧) التعليقة، ٥/١٩٦.

تخريج القراءة:

"قرئت (مُذْتَكِر)، و(مُذّكِر)، والجمهور (مُدّكِر)".

توجيه القراءة:

قال أبو عثمان[١]: "إذا جاء قبل (تاء) الافتعال (ذال) أبدلت (التاء) (دالًا)، ثم أدغمت (الذال) فيها، نحو قولك من (ذكر يذكر) على وزن (افتعل) تقول فيه (ادّكر ويدّكر)، ومن أتبعها الحرف الأول قال (اذّكر ومذّكر)، وذهب أبو عثمان إلى أن الأول أجود، أي (ادّكر) هو الوجه المختار. "(ادّكر) أصلها (اذْتَكَر)، (الدال) مجهورة و (التاء) مهموسة، فأبدلوا (التاء) (دالًا) لتوافق (الذال) في الجهر، كما قربوا (التاء) من (الزاي) في (ازدجر) بأن قلبت (دالًا)، ومن قلب الزائد للأصلي قال (اذّكر)، كما قال (ازّجر)".

فمن قرأ: (مُذْتَكِر) على الأصل على وزن مُفْتَعِل، وما كان أصله مفتعل فيما أوله حرف (ذال) صارت الذال وتاء الافتعال دالا مشددة، وبعض بني أسد يقلبون التاء ذالا ثم تدغم بالذال الأولى وتصبح (مذّكر) [٢].

ولا يجيز سيبويه (مُذْدَكِر) [٣]، وأجاز أبو العباس وأبو عمر ذلك قياسًا على (مظطلم)، وقال الرماني: إنَّ الإدغامَ أخف، ورأي أبي عمر له نظير [٤].

وعلل السيرافي[٥] منع (مُذْدَكِر) قياسًا على (مزدان) لأن كل واحد منهما قد يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجيزوا في الحرف الواحد إلا الإدغام، والزاي لا تدغم في الدال فلا تشبهها (مذدكر).

وقال أبو العباس[٦]: "أبو عمر يقول: (مُذْدكرّ) وهو القياس الجيّد البالغ، وردَّ أبو علي على قول أبي العباس بقوله "ليس هذا بردّ على سيبويه؛ لأنه قال: وإنما منعهم أن يقولوا: (مذْدكَرٌ)، أي لم يقولوه فيسمع منهم، والجرميّ يجيزه قياسًا، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي (يَذَذُ: وَذَذَ) وهو مع ذلك غير مسموع.

---

(١) المنصف، ابن جني، ٢/٣٣٠-٣٣١.

(٢) معاني الفراء، ٣/١٠٧.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٤/٤٧٠.

(٤) التعليقة، ٥/١٩٧.

(٥) شرح الكتاب، السيرافي، ٥/٤٢٦.

(٦) التعليقة، ٥/١٩٧.

وعلل ابن جني[١] قولهم (اذْدَكَر)؛ لأنَّ (تاء) (افتعل) لا يلزم أن يجئ قبلها (ذال)، فأشبهت (اقتتلوا) في البيان من حيث أن (اقتتلوا) مع تحرك (التاءين)؛ لأنه لا يلزم أن يكون بعد (تاء) (افتعل) (تاء)، نحو (احتلم واغتلم)، كذلك قالوا (اذْدَكَر) فقلبوا (التاء) (دالًا) للتقريب، ولم يدغموا لأنه لا يلزم أن يكون قبل (التاء) (ذال) نحو قولهم (ابتسم واستلم).

وقد وافق الفارسي سيبويه في رأيه، وقال[٢]: إنَّه لم يسمع عن العرب، وقد يكون القياس (مذدكر) إلا أنه غير مستعمل كإجازتهم في ماضي (يذر) (وذر)، وهو مع ذلك غير مسموع عن العرب.

١١٩- حذف إحدى التاءين في صيغة تَتَفَّعل وتَتَفاعل

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ [٣].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [٤].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [٥].

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [٦].

قال أبو علي[٧]: "قال سيبويه: وقوله عز وجل "ولقد كنتم تمَنَّوْنَ الموت" وكانت الثانية أولى بالحذف. وقال: إنما حذفت الثانية من "تذكَّرُونَ"، و"تَنَزَّلُ الملائكة"، لأنها هي التي تعتلُّ في الماضي بالإسكان، والإدغام".

التوضيح والتحليل:

إذا اجتمع إلى تاء تَفَّعل وتفاعل تاء أخرى للمخاطب أو المؤنث نحو (تتكلم وتتفاعل) فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما وإن شئت حذفت إحداهما، وقد ورد إثبات التاءين في القرآن، ومنه قوله تعالى: (تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا)، (تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ)، كما

---

(١) المنصف، ابن جني، ٢/٣٣٠-٣٣١.

(٢) التعليقة، ٥/١٩٧.

(٣) سورة فصلت: ٣٠.

(٤) سورة السجدة: ١٦.

(٥) سورة القدر: ٤.

(٦) سورة آل عمران: ١٤٣.

(٧) التعليقة، ٥/٢٠٣.

ورد حذف التاء الثانية كما قال سيبويه، ومنه قوله تعالى (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا)، وقوله تعالى (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ) [١].

واختلف النحاة في أيهما المحذوف، فذهب سيبويه والبصريون إلى أن المحذوف التاء الثانية، وذهب بعض الكوفيين إلى أن التاء الأولى هي المحذوفة، وقال آخرون يجوز أن تكون المحذوفة الأولى أو الثانية. وإنما حذفوا إحداهما استخفاف؛ لأنَّ لفظهما واحد، فإذا ضممت الأولى لم يجز الحذف، ولو قلت (تتحمل وتتنازع) على ما لم يسم فاعله لم يجز الحذف أيضا؛ لاختلاف الحركتين ولوقوع اللبس بين تتفعل وتفعل [٢].

وحجة سيبويه في أن الثانية هي المحذوفة؛ لأن الثانية هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى (فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا) [٣] و(وَازَّيَّنَتْ) [٤]، ووهي التي يفعل بها ذلك في قوله (يَذَّكَّرُونَ) [٥]، فكما اعتلت هنا حذفت هناك، ولما كان الاعلال يلحقها دون الأولى كان الحذف لها دون الأولى؛ لأن الحذف كالإعلال[٦].

والفارسي وافق سيبويه في أن التاء الثانية هي المحذوفة؛ لأنها كما بين سيبويه هي التي تسكن وتدغم.

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٤٥٠/٥. وشرح المفصل، ابن يعيش، ٥٥٨/٥.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٤٧٦/٤.

(٣) سورة البقرة: ٧٢.

(٤) سورة يونس: ٢٤.

(٥) سورة الأنفال: ٥٧.

(٦) الكتاب، سيبويه، ٤٧٦/٤. وشرح الكتاب، السيرافي، ٤٥٠/٥. وشرح المفصل، ابن يعيش، ٥٥٨/٥.

الفَّصْلُ الثَّالِثُ

الْمَذْهَبُ النَّحْوِي لِأَبِي عَلِي الفَارِسِيّ

☒**المَبْحَثُ الأَوَلُ:** مُوَافَقَات أَبِي عَلِي الفَارِسِيّ للبَصْرِيين

☒**المَبْحَثُ الثَّانِي:** مُوَافَقَات أَبِي عَلِي الفَارِسِيّ لِلْكُوفِيين

☒**المَبْحَثُ الثَّالِثُ:** مَوْقِفُ أَبِي عَلِي الفَارِسِيّ مِنْ سِيبَوَيه

☒**المَبْحَثُ الرَابِعُ:** مُصْطَلَحَاتِ أَبِي عَلِي الفَارِسِيّ وإِعْرَابَاتِهِ ومَذْهَبُه

المَبْحَثُ الأَوَّلُ
مُوَافَقَات أَبِي عَلِي الفَارِسِي لِلْبَصْرِيِين

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

مُوَافَقَات أَبِي عَلِي الفَارِسِي لِلْبَصْرِيين

أبو علي الفارسي واحد من أئمة العربية، عُرف عنه حبه الشديد وتقدير الكبير لأئمة نحو البصرة التي تتلمذ على أيديهم، وكان كتاب سيبويه ومنهجه طريقه لفهم النحو العربي وتشرفه وفهمه فهمًا صحيحًا متعمقًا، حتى فاق معاصريه وعلا شأنه بين النحاة.

ويظهر ميل الفارسي للبصرة ومذهبها في كثير من الأمور، منها تصدره الشرح لكتاب سيبويه، ثم توجهه إلى تعقب المبرد بعد أن صنّف كتابًا في تغليط سيبويه، فجاء وتناول هذه المسائل وغلط المبرد كثيرًا، ثم توجيهاته وآراءه الكثيرة التي تؤيد ما جاء به البصريون في أكثر مسائل النحو العربي وقواعده المختلفة.

ويحفل كتاب (التعليقة) الذي شرح فيه كتاب سيبويه وأزال فيه الغموض عن بعض المسائل والآراء بموافقة لسيبويه والخليل وأئمة البصرة في غالبية المسائل التي وردت، ومن تلك المسائل:

مسألة العطف على المضمر المجرور:

قال سيبويه [1]: "ولا يجوز أن تَعطِفَ على الكاف المجرورة الاسم، لأنك لا تعطف المُظهَرَ".

قال أبو علي [2]: "لا يعطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور لأن المضمر المجرور من الاسم بمنزلة التنوين والعطف نظير التثنية، فكما لا يُعطف الاسم على التنوين، ولا يُثَنى معه، كذلك لا يعطف على ما كان بمنزلته".

وفي مسألة العطف على المضمر المجرور ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك "مررت بك وزيد"، بينما ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. واحتج الكوفيون بأنه يجوز ذلك لأنَّ ذلك جاء في التنزيل وكلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ"[3] بالخفض وهي قراءة حمزة الزيت أحد القراء السبعة وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش، وأورد الأنباري أدلة أخرى على ذلك.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٢٤٨/١.

(٢) التعليقة، ١٦٢/١.

(٣) سورة النساء: ١.

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ[1]

فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في "بك" والتقدير: بك وبالأيام.

والبصريون احتجوا بعدم جواز ذلك؛ لأنَّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور –والضمير إذا كان مجرورًا اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلًا، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب –فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحَرْفِ لا يجوز، ومن البصريين من لم يجز ذلك؛ لأن الضمير قد صار عوضًا عن التنوين؛ فينبغي ألا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين [2]، وهذا الرأي موافق لرأي أبي علي في عدم الجواز.

وممن تبع منهج الكوفيين من البصريين ابن مالك الذي قال في ألفيته:

وليس عندي لازما إذ قد أتى في النثر النظم الصحيح مثبتا

وفي هذه المسألة وافق أبو علي المذهب البصري القائل بعدم جواز عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور.

ومن المسائل التي وافق فيها أبو علي المذهب البصري مسألة القول في أصل الاشتقاق، فقد ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

واحتج الكوفيون على قولهم إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، ففي قولك "قَاوَمَ قِوَامًا" يصح المصدر؛ لصحة الفعل، وتقول: "قَامَ قيامًا" فيعتلّ؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دلّ على أنه فرع عليه.

ومنهم من احتج بأنَّ المصدر يذكر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤَكَّدِ قبل رتبة المُؤَكِّد؛ فدلَّ على أن الفعل أصل، والمصدر فرع، ويؤيد ذلك أنك تجد أفعالًا ولا مصادر لها، خصوصًا على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب حَبَّذَا، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر

---

(١) شرح ابن عقيل، ٢/٢٤٠.

(٢) الإنصاف، الأنباري، ص٤٦٣.

أصل للفعل، ومنهم من احتج لقوله أنَّ المصدر هو الأصل؛ أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلًا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ومن البصريين من قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على الحدث والزمان، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل [١].

وأما أبو علي فقد احتج بقوله [٢]: "الأسماء هي الأوّل للأفعال، لأنّها مأخوذة من نوع منها وهو المصدر، والدليل على أنها مأخوذة منه، أن الأفعال إذا صيغت للأبنية الثلاثة دلَّ كل بناء على حدثٍ مخصوص مع دلالته على الزمان، والمصدر قبل أن يُصاغ الفعل منه لا يَخُص حدثًا بعينه بل يَعُمُّ بالدلالة الأحداث الكائنة في جميع الأزمنة، وحكم الخاص أن يكون من العام، فحكم الفعل إذًا أن يكون من المصدر.

ومما يدل على أوَّلِيَّتها للأفعال، أنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وكل ما وُجِدَ من الأفعال في اللغة وجد معه اسم، وليس كلما وجد اسم لَزِمَ أن يكون معه فعل، فقد عُلِمَ بهذه أوليته، وأنه أكثر منه في العدد وإذا كان أكثر منه في العدد كان أكثر منه في الاستعمال، وعلى الألسنة، وإذا كان أكثر كان أخف على الإنسان لأن النطق به أوسع، والمتكلم به أدْرَب، وهو عليه أسهل".

مسألة إعراب الأسماء الستة

ذهب الكوفيّون إلى أن الأسماء الستة المعتلّة مُعربة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وفي القول الثاني ذهب الأخفش إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل. وذهب علي بن عيسي الرَّبَعِي إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب. وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الباء حرف الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات [٣].

---

(١) الإنصاف، الأنباري، ص٢٣٥.

(٢) التعليقة، ٤٣/١.

(٣) الإنصاف، الأنباري، ص١٧.

وقد تبع الفارسي المذهب البصري، وفند حجج من قال أنَّ (الواو والألف والياء) ليست حروف إعراب بقوله [١]"ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف إعراب يلزمه أن يكون الحرف في (ذُو) أيضًا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب، فإذا كان كذلك فقد جُعِل الاسم على حرف واحد، وذلك فاسدٌ عند الجميع، لأنه إذا لم يَجُزْ أن يكون اسمٌ على حرفين أحدهما حرف لين، فإنه لا يجوز أن يكون على حرف واحد أقلُّ إذ العلة التي لم يَجُزْ أن يكون على حرفين أحدهما حرف لين مصيره إلى حرف واحد، وقد أجمع الجميع على أنه إذا رَخَّمَ (شِيَة) على من قال: (يا حارِ) رُدَّ الفاء، فقد تبين بذلك أن الحرف في (فُوكَ) حرف إعراب، فإذا كان حرف إعراب كان في (أخيك) أيضًا مثله".

ومن المسائل الخلافية بين سيبويه والكوفيين (حاشا) هل هي حرف أم فعل؟، فـ (حاشا) عند البصريين حرف، وعند الكوفيين فعل، قال سيبويه [٢]: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء".

قال أبو علي [٣]: يقول فلا يكون (حاشا) إلا حرفًا إذ لو كان فعلًا لجاز أن يكون صلة لما، فكانت تكون معه بمنزلة المصدر مثل أنْ والفعل، فلما لم يكن ذلك فيه علم أنه حرف".

مذهب سيبويه وأبي علي من كون (حاشا) حرفًا موافق لمذهب البصريين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن "حاشا" في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنه يكون فعلًا ويكون حرفًا [٤].

وقال ابن الناظم [٥]: "والتزم سيبويه حرفية (حاشا) وفعلية (عدا)، ولم يتابع عليه لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح النصب بعد (حاشا) والجر بعد (عدا) فوجب أن يكونا بمنزلة (خلا)"، بينما جاء في شرح التصريح أنَّ (حاشا) عند سيبويه وأكثر البصريين حرف، وعند الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبي زيد والفراء وأبي عمرو الشيباني تستعمل كثيرًا حرفًا جارًا، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى (إلا) [٦]

---

(١) التعليقة، ١/٣٠-٣١.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢/٣٤٩.

(٣) التعليقة، ٢/٧٦.

(٤) الإنصاف، الأنباري، ص٢٧٨.

(٥) شرح ابن الناظم، ص٢٢٦.

(٦) شرح التصريح، خالد الأزهري، ١/٥٣٨.

وفي كتاب التعليقة وردت لفظة مذهبنا في شرح أبي علي لقول سيبويه "اجتمعت اليمامة" بتأنيث الفعل، قال أبو علي[1]: "يقول: كأنْ يقول: اجتمعت اليمامة كثيرًا، فيؤنث الفعل لأنه لها، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أهْلُ) فأقحمه وجعله يجري على الكثرة التي كان يجري عليها قبل إدخاله الأهل في الكلام، وكذلك كأن يدعو (طَلْحَةَ) أكثر ما كان يدعوه مُرَخّمًا وكذلك ما أشبه (طلحة) ثم أدخل علامة التأنيث، وأجْراه على ما كان يكون عليه في الكثرة، فأقْحم الهاء بين الحاء وبين الفتحة التي كانت تكون على الحاء إلى الهاء المقحمة بينها وبين الحاء، فانفتحت الحاء لأن هذه التاء إذا أُلحقت اسمًا فُتحت ما قبلها، فالفتحة في الحاء من قولهم (يا طلحَة) غير الفتحة التي كانت عليها في حال الترخيم، لأن تلك قد انتقلت إلى الهاء على مذهبنا".

كما ذكر لفظ أصحابنا، ويقصد البصريين، قال أبو علي[2]: قال بعض أصحابنا: الإشمام في الرفع خاصة، وهو أن تلفظ بالحرف ثم تضم شفتيك عند انقضاء الحرف ليس إلاّ، فيكون الأعمى والبصير في سمع ذلك سواء، لا يسمعه واحد منهما إنّما يراه البصير، لأن ضمَّك شفتيك كتحريك بعض جسدك، وإنما كان في الرفع خاصة بضم الشفتين، والجر والنصب لا يمكن ذلك فيهما.

ومن ذكره لمذهب البصريين قال في إعراب (الرجل) من قولك (يا أيها الرجل) قال أبو علي[3]: "في الكتاب: واعلم أن قولك: يا أيُّها الرّجلُ أن يكون الرجلُ صلة لأي أقيس، لأن (أيّ) لا يكون اسمًا في غير الاستفهام والمجازاة إلا صلة: قال الأخفش: ليس هذا قول سيبويه. قال أبو علي: لو كان الرجل في (يا أيُّها الرجلُ) صلة غير صفة لوجب أن يكون جملة، ولم يكن اسمًا مفردًا، لأن الأسماء الموصولة لا توصل إلا بِجُمَل، والصفة هنا تبين كما تبين الصلة فإن أراد هذا القائل بقوله: صلة أنها تَبْيين كان له وجه، وإن أراد به غير ذلك لم يَجُز لما بَيَّنا.

وقد يجيء الاسم والصفة تُلازمه ولا تفارقه نحو (مَنْ) إذا كانت نكرة كقولك: (مَرَرْتُ بِمَنْ صالحٌ)، (وبِمَنْ عنده زيدٌ)، وقد جاء من الأسماء غير المبهمة ما لم تُفارقه الصفة، وهو (الجَمّاءُ الغير) فإذا وُجِد ذلك في غير المبهمة، كان في المبهمة أجود، ولم أعلم أحدًا من البصريين قال: إنَّ هذا صِلَةٌ"، فأبو علي يقوي رأيه بقوله ولم أعلم أحدًا من البصريين قال بهذا، فهو يعتد برأيهم، والمسائل في ذلك كثيرة.

---

(١) التعليقة، ١/٨٧-٨٨.

(٢) المصدر السابق، ٤/٢١٣.

(٣) التعليقة، ١/٣٣٩-٣٤٠.

المَبْحَثُ الثَّاني

موافقات أبي علي الفارسي للكوفيين

المبحث الثاني

موافقات أبي علي الفارسي للكوفيين

لم تمنع ميول أبي علي البصرية، وتقديره الشديد لإمام النحو سيبويه، من أن يوافق الكوفيين في بعض آرائهم، فقد اعتمد أبو علي موقف العالم المتعمق الذي ينظر نظرة دقيقة في القاعدة، ويعرض للآراء المختلفة والتعليقات المتعددة، قبل أن يكون له رأيه الخاص منها جميعًا، فلا يميل للبصريين من دون تمحيص وتدقيق في المسائل النحوية، يعرض لكل الآراء البصرية منها والكوفية، ثم يشرح ويحلل ويفسر ويسترسل ويفيض، قبل حسم الأمر فيها.

وهذا المنهج الموضوعي نجده –كثيرًا– في كتب الفارسي المختلفة، فمنهجه واضح وجلي في مصنفاته، ويزخر كتاب (التعليقة) بالمسائل التي عرض فيها الفارسي لآراء الكوفيين، وميله لبعضها، أو تجوزيه لها، كما يظهر من تعقيبه وتتبعه لآراء شيوخه من أئمة نحو البصرة، من دون خجل أو مواربة.

ونقل أبي علي عن الكوفيين في التعليقة يكاد يكون نادرًا فقد ورد قول (أهل الكوفة) مرة واحدة، بينما ورد قول (الكوفيين) مرتين، في حين تم النقل عن الكسائي أحد مؤسسي مدرسة الكوفة مرتين، بينما تم النقل عن أحمد بن يحي أحد أئمة الكوفة خمس مرات.

فمن نقله عن أهل الكوفة قال أبو علي: قوله [1]: "ثلاثٌ كلُّهنّ قتلتُ عمدًا.

قال أبو علي: أنْكَرَه سيبويه.

قال أبو إسحاق: إنما أنكره أبو العباس لأنه أكَّد النكرة بالمعرفة فهذا لا يجوزُ، ولكن إن جعلتهُ بدلًا جاز، وأجْوَدُهُ أن يروى: ثلاثٌ كُلَّهُنَّ قَتَلْتُ ... ...

وأهل الكوفة يجيزون أن تؤكَّدَ النكرة بالمعرفة في (كلٍّ) خاصَّةً يجيزون: رأيتُ ثلاثًا كُلَّهُنَّ، ولا يجيزون: رأيتُ رجلًا نفسَه.

قال أبو بكر: يجوز أن يكون (ثلاثٌ) مبتدأ، وكُلُّهُنَّ مبتدأ ثان وقتلتُ: خبر كلّهُنَّ، وهما جميعًا خبرُ المبتدأ الأول، والعائدُ إلى المبتدأ الثاني المحذوف من قتلت، كأنَّه قال قتلته أو قتلتهم.

قال أبو علي: قُلت: ثلاثٌ مبتدأ، وكُلُّهنّ قتلت: خبرٌ كأنه في تقدير: زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ".

وسيبويه في هذه المسألة اختار النصب، وأبو علي خرَّج مذهب الكوفيين دون أن يعترض على رأي سيبويه.

---

(١) التعليقة، ١/١٢٠-١٢١.

ومن المسائل التي عرض فيها مذهب الكوفيين (إلا) التي للاستثناء والتي عدّها الكوفيون مركبة، وخطَّأهم أبو علي في ذلك، قال أبو علي [1]: الفرق بين (إلاّ) التي للاستثناء و (إلاّ) التي للجزاء، أن التي للجزاء مركّبة من (إنْ) و (لا) النافية، و (إلاّ) التي للاستثناء كلمة واحدة، والتي للجزاء يجب أن تحكى للتركيب، والتي للاستثناء كلمة واحدة، والكلمة الواحدة المفردة لا تحكى، ولفظهما سواء، إلا أنك تقوّي بأحدهما الحكاية وبالأخرى غير الحكاية، وإنما يحكى (إلاّ وإمّا) التي للجزاء إذا نُقلا عنه إلى الاسمية، ويجوز عندي قياسًا على ما قاله في (عَمَّ) التي للاستفهام في آخر هذا الباب، أن يعربه ويمدّ، فيقول: (هذا إن لاءٍ، وإن ماءٍ).

والكوفيون يقولون: إن (إلاّ) التي للاستثناء إنما هي (إنْ لا).

وعلى هذا القول يجوز أن تُحكى، لأنه مركب، إلا أنهم قد أخطأوا في هذا".

ومن إيراده لرأي سيبويه ورأي الكوفيين دون ترجيح أحدهما قوله[2]: حَدَّثنا هارون أنّ الكوفيين يقرؤونها "ثم لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أيَّهم أشَدّ"

قال أبو علي: (أيّهم) في الآية بمعنى (الذي) عند سيبويه، وهو عنده مبني على الضم، لأنه قد حذف من صلته ما يعود إليه، (وأشَدُّ) خبر المبتدأ المحذوف، ولو ذكر في صلته العائد لم يجر البناء فيه وهو عند الكوفيين إذا رفع استفهام، كأنه قيل: (لننزعن من الذين تشايعوا لينظروا أيُّهم أشَدّ)، أي (أذَا أشدُّ أمْ ذا؟) فيقدّرونها استفهامًا، ولا يجعلون (لَنَنْزِعَنَّ) منعوتًا يُعَدّونَه إلى (مِنْ) كما تقول: (أكَلْتُ مِنْ طعامِك)، أي طعامك، وكذلك "لننزعن من كل شيعة"، أي لننزعن كلّ شيعة، هكذا يقدره الكسائي وأبو العباس يختار في هذا قولهم، لأن حذف المبتدأ من الصلة كإتباعه، كما أنه في غيرها من المواضع التي إذا حذف منها تدل على حذف المبتدأ شيء كان حذفه كإثباته".

المسائل السابقة هي المسائل التي أوردها الفارسي للكوفيين، وعددها قليل جدًا، كما أن نقله عن علماء الكوفة أيضًا قليل، فقد نقل عن الكسائي مسألة واحدة، قال أبو علي [3]: وأخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال: كان عيسى بن عُمر ويونس وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى باب (جَوارٍ) فما لا يلحق في نظيره من الصحيح التنوينُ لم يحذفوه، وما لحقه التنوينُ في نظيره من الصحيح نوّنوه، فكانوا يقولون: هَؤلاء جَواري، ومَرَرْتُ بجواري، فلا يحذفون الياء ولا يُنوّنون، لأن نظيره من الصحيح لا يُنَوَّنُ".

---

(١) التعليقة، ٣/١٥٠.

(٢) المصدر السابق، ٢/١٠٦-١٠٧.

(٣) المصدر السابق، ٣/١٢٠.

أما أحمد بن يحيى الملقب بـ (ثعلب) فقد نقل عنه مسائل لغوية دون ترجيح لرأيه، قال أبو علي[١]: "قال سيبويه: فالأسماء نحو الفِطَحْل والصِّقَعْل.

قال أبو علي: هذا في رواية أبي العباس، وعند ثعلب الصِّقَعْل، وقال: تمرٌ يُحلَبُ عليه لَبَنٌ".

وفي المسألة الثانية قال أبو علي [٢]: "قال سيبويه: والاسم خُنْثَعْبةٌ.

قال ثعلب: خُنْثَعْبَةٌ بالنون والثاء، وقال: هو الغُزْر".

وفي المسألة الثالثة قال أبو علي [٣]:"قال سيبويه: وبَلَهْوَرٌ وهو صفة.

وقال ثعلب: (بَلَهْوَر)، اسم ملك من ملوك الأعاجم.

قال أبو بكر: ورواية أبي العباس والجرمي، (بَلَهْوَر) صفة، قال: ويجوز أن يكون سمي به".

والمسألة الرابعة قال أبو علي [٤]: "قال سيبويه: والضِّبَغْطى: وهو اسم.

قال: روى ثعلب ضِبَغْطِي بالياء.

قال أبو بكر: وليس هذا موضعه لأنه يصير ثلاثيًا.

قال أبو علي: وأملاه علينا أبو بكر بن دريد في أبنية الجمهرة: ضِبَغْطى.

وقال: وهو شيء يفزّع به الصبيان".

هذه هي النقول عن ثعلب وكلها مسائل لغوية، وكما أنَّ النقل عن الكوفيين وإيراد آرائهم كان قليلًا، فإن النقل عن علماء الكوفة كان نادرًا.

وقد يعارض أبو علي كبار نحاة البصرة، مع تعليله لتلك المعارضة، فهو صاحب شخصية ناقدة، من معارضته لآراء نحاة البصرة على الرغم من ميوله البصرية، وهذه المسائل على سبيل التمثيل لا الحصر:

معارضته لعيسى بن عمر (١٤٩هـ):

---

(١) التعليقة، ٢٦٨/٤.

(٢) المصدر السابق، ٢٧٣/٤.

(٣) المصدر السابق، ٢٧٠/٤.

(٤) المصدر السابق، ٢٧٢/٤.

قال سيبويه [١] "زعم يونس: أنك إذا سميت رجلًا بضارب من قولك: ضاربٌ، وأنت تأمر، فهو مصروف". قال أبو علي [٢]"قال: وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك، قال أبو علي: يعني ضَرَبَ وضارَبَ وضارِب. قال: والعرب تنشد لسُحَيْم:

أنا ابنُ جَلا وطَلاع الثَّنايا ...

ولا نُراه على قول عيسى.

قال أبو علي: كأنّ عيسى احتج بهذا البيت في امتناعه من صرف (ضَرَبَ)، وأشباهه، لأنّ (جَلا) لم ينوّن، فردّ سيبويه ذلك بأن (جَلا)، إنما لم ينون لأن فيه ضمير فاعل، فهو جملة محكية لا تصرف، ولو سميت (بضَرَبَ) وفيه ضمير فاعل لم تصرِفْ، لأنه جملة يجب أن تحكى، ففي (جَلا) ضمير إلا أن الضمير لا يظهر في فِعل الواحد".

ففي هذه المسألة خالف الفارسي عيسى في أنَّ العلم المنقول من فعل ممنوع من الصرف مطلقًا، فلو سيمت رجلًا بـ (ضارب) فهو ممنوع من الصرف عند عيسى، ووافق سيبويه في أنَّ العلم المنقول من فعل يمنع من الصرف إذا كان على وزن الفعل.

وكذلك إن سميته ضارب، وكذلك ضرب. وهو قول أبي عمرو والخليل.

معارضته للخليل (١٧٠هـ):

حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبدًا، واختلف النحويون في (لن) فذهب سيبويه والجمهور، إلى أنها بسيطة، وذهب الخليل، والكسائي إلى أنها مركبة، وأصلها (لا أن)، حذفت همزة (أن) تخفيفًا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ورد قول الخليل والكسائي بالتركيب، بأوجه:

منها أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا بد من دليل قاطع لمن يدعي التركيب، كما أنَّه لو كان أصلها (لا أن) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: (زيدًا لن أضرب)، وهذا رد سيبويه على الخليل.

وذهب الفراء إلى أن لن هي لا، أبدلت ألفها نونًا. وهو ضعيف، لأنه دعوى، لا دليل عليها. ولأن لا لم توجد ناصبة في موضع [٣].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٢٠٦/٣.

(٢) التعليقة، ٢٦/٣.

(٣) الجني الداني، المرادي، ص٢٧٠-٢٧٤. وانظر: رصف المباني، المالقي، ص٢٨٥.

ورد أبو علي على الخليل بقوله[1]: "لو كان (لَنْ) على ما يقول الخليل إنما هو (لا أنْ)، لما جاز أن تقول: (زيدًا أن أضربَ)، فتنصب (زيدًا) بـ (أضربُ)، لأنه في صلة (أنْ)، وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول، وإذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول والعامل نفس الصلة، والمعمول زيد".

وفي هذه المسألة خالف الفارسي علمًا من أعلام مدرسة البصرة، كما خالف أبو علي الخليل في جواز وصف النكرة بالمعرفة، وبذلك يكون قد وافق سيبويه وأبا عثمان، وقد خالف أبو علي الخليل في جواز وصف النكرة بالمعرفة، وبذلك يكون قد وافق سيبويه وأبا عثمان، قال سيبويه[2]: "قال: وزَعَم الخليل أنه يجوز (له صوتٌ صوتُ الحمار) لأنه تشبيهٌ، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به".

قال أبو سعيد[3]: "وتفسير قول الخليل أنّ: له صوت مثل صوت الحمار، ومثل وإن كان مضافا إلى معرفة فهو نكرة فلذلك جاز عنده الصفة، وإنما لم يجز أن يكون في الصفة أحدهما معرفة والآخر نكرة؛ لأنّ الصفة والموصوف كشيء واحد، والحال مع الذي منه الحال ليسا كشيء واحد فصار في الصفة أقبح".

وأبو علي عارض رأي الخليل، وأيد قول أبي عثمان، وفي ذلك قال[4]: "قال أبو عثمان: لا يجوز عندي قول الخليل أن تُوصف النكرةُ بالمعرفة بوجهٍ من الوجوه، وعلل أبو علي فساد قول الخليل وامتناع وصف النكرة بالمعرفة؛ لأنّ النكرة تدل على أكثر من واحد، والمعرفة مُخْتَصَّةٌ تدل على واحد، فمن حيث لم يَجُز أن يكون الواحد جمعًا، لم يَجز أن توصف النكرة بالمعرفة، ولا المعرفة بالنكرة".

معارضته ليونس بن حبيب (١٨٢هـ):

قال: وزعم يونس أن من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالِحٍ، وقبّحه سيبويه.

قال أبو علي: إنما يقبُحُ هذا لأنك محتاج إلى إضمار فعلين.

أحدهما: ما كنت تُضمره إذا نصبت صالحًا.

---

(١) التعليقة، ١٢٧/٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٣٦١/١.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ٢٤٨/٢.

(٤) التعليقة، ٢٠٤/١-٢٠٥.

والآخر: مَررتُ، فيكون التقدير: إلاّ أكُنْ مررتُ بصالح، فقَبُحَ هذا، كما قَبُحَ إضمار الفعلين إذا أمرتَ المخاطَب أن يأمر الغائب. ويزيد هذا قبحًا أنك تضمر معه حرفَ الخفض [1].

معارضته للجرمي (٢٢٥هـ):

قال أبو علي [2]: الفاء والواو، وأو حروف عطف، والفعل ينتصب بعدهن على إضمار (أنْ)، كما أن ما بعد (حتّى) في الغاية، واللام في النفي موضع إضمار (أنْ)، وهذه الحروف العاطفة أبدال من (أنْ)، كما أن (حتى) واللام بدلان من (أنْ)، ألا ترى أن (أنْ) لا تظهر معهم كما لا تظهر معها، لا تقول: ما تأتيني فأنْ تُحدثَني، كما تقول: "ما كان زيدٌ لأن يفعلَ إذا أراد ليفعل، فإن قال قائل: إن هذه الحروف العاطفة هي الناصبة للفعل كما أن (أنْ ولن) ناصبان له، قيل له: لو كُنَّ مثلها للزم أن تدخل حروف العطف عليهن، كما يدخلان على (أن ولن)، فتقول: ما تأتيني فتُحدثني وتشتُمَني، كما تقول: يُعجبني أن تقومَ وأن تجلس، ولنْ يقوم ولن يذهبَ وامتناعُ دخول حرف العطف على هذه الحروف إذا انتصب الفعل بعدها دليلٌ على أنها ليست الناصبةُ للفعلِ، إذ كانت كذلك لدخلت حروف العطف عليها، ألا ترى أنَّ الواو في القَسَم لَمّا لم تكن حرفَ عطف، وكانت بدلًا من الباء الجارّة، دخلت حروف العطف عليها، وذلك قولُك: والله لأكرمنّك، ووالله لأعطينَّك، وكذلك (ثُمَّ) وسائرُ حروف العطف لا تمتنع من الدخول على واو القسم ولو كانت الفاء والواو التي ينتصب الفعل بعدها غير العاطفة لدخلها حروف العطف كما دخلت على واو القسم لَمّا لم تكن حرفَ عطف، وحُكِيَ أنَّ أبا عمر الجَرمي كان يذهب إلى أنّ الفاء وسائر حروف العطف هي الناصبة للفعل بمنزلة (أنْ)، وهذا القولُ يَفْسُدُ بهذه الحُجَجِ التي قَدَّمْنا هنا، والله أعلمُ".

معارضته للمبرد (٢٨٦هـ):

وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: "وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربُّكم فاعبدون "، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنه قال: "ولأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاعبدون".

وقال: ونظيرها: "لإيلاف قريشٍ " لأنه إنما هو: لذلك "فليعبدوا"، فإن حذفت اللام من أن فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا. هذا قول الخليل. ولو قرؤها: " وإن هذه أمتكم أمة واحدة " كان جيدًا، وقد قرئ".

---

(١) التعليقة، ١/١٧٤.

(٢) المصدر السابق، ٢/١٥٨-١٥٩.

وعلق أبو علي على قول سيبويه برأي أبي العباس في هذه المسألة واختار رأي سيبويه والخليل[1]: "قرأتُ على أبي بكر عن أبي العباس، قال أبو الحسن: المعنى "فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش" قال أبو العباس: وليس المعنى كذلك إنّما فعل هذا بهم لكفرهم، والقولُ في هذا ما ذَكَرَهُ سيبويه عن الخليل، أي لِهذا فَلْيَعْبُدوا، أي مِنْ أجلِه".

وبعد طرح تلك المسائل وبيان موقف الفارسي منها، فإن الفارسي له موقفه الخاص في كثير من المسائل فقد يوافق أحد نحاة البصرة ويخالف آخر، مستندًا على الدليل غالبا، فحين وافق الخليل في كثير من المسائل وجدنا أنه خالفه في مسائل أُخر، وهذا النهج اتبعه مع كل النحاة، ومنهم سيبويه الذي وافقه في كثير من المسائل والقضايا النحوية إلا أنه قد يرجح رأي غيره، ومن ذلك ترجيحه لرأي الكوفيين في عدم إعمال (إنْ) المخففة، وهو في هذه المسألة لا ينفي عملها وإنما يرجح عدم العمل، قال سيبويه [2]: "وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون: " وإنْ كُلًا لَما لَيوفينّهم ربُّك أعمالَهم " يخففون وينصبون".

قال أبو علي [3]: "والذي هو المختار في ذلك أن يُرفع الاسم بعدها في التخفيف وعلى هذا عامة التنزيل والقراءة، كقوله تعالى: "إنْ كُلُّ نفسٍ لَّما عليها حافظٌ" والقول في الخفيفة في نحو قوله: "إنْ كاد ليُضِلُّنا" وما أشبهه إنها (إنَّ) التي كانت تنصب الاسم خففت، فلما خففت دخلت على الفِعل، لأن المعنى الذي كان يمتنع من الدخول على الفعل كان مشابهته إياه بالتثقيل، فلما خففت زال الشبه، فلم تمتنع من الدخول على الأفعال مخففة، لأنها حرف تأكيد، وقد يؤكد الاسم كما يؤكد الفعل فتدخل عليه كما تدخل على الاسم للتأكيد، وإنما دخل على الفعل وساغ دخوله عليه من حيث كان الاختيار بعده ارتفاع الاسم بعدها مخففة، جاز دخولها على الفعل، لأن الحرف متى ما دخل على الاسم فلم يغيّره لم يمتنع من أن يدخل على الفعل، وهذا مطَّرد. فكذلك (إنْ) لمّا دخلت على الاسم مخففة فلم تغيّره، كذلك دخلت على الفعل".

ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إنِ" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهتِ الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وإنها مبنيّة على الفتح كما أنه مبنيّ على الفتح، فإذا خففت فقد زال شَبَهُها به؛ فوجب أن يبطل عملها، بينما وذهب البصريون إلى أنها تعمل، والدليل على صحة الإعمال قوله تعالى:

---

(١) التعليقة، ٢/٢٣٩.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢/١٤٠.

(٣) التعليقة، ١/١٢٠-١٢١.

"وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ"[1] في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف "إن" وتشديد "لما"، كما صحَّ عن العرب أنهم يقولون "إلا أن أخاك ذاهب" بمعنى أنَّ المشددة [2]، والفارسي في هذه المسألة رجح رأي الكوفيين.

(١) سورة هود: ١١١.

(٢) الإنصاف، الأنباري، ص١٥٩.

المَبْحَثُ الثَّالث

مَوْقِف أَبِي عَلِي الفَارِسِي مِنْ سِيبَوَيه

المبحث الثالث

موقف أبي علي الفارسي من سيبويه

إنّ مكانة سيبويه في عند النحاة جميعًا لهي محل تقدير واحترام وتبجيل لهذه القامة العلمية التي تركت للعربية جمعاء، كنزًا علميًا وطريقًا يُمهد لهم لغتهم، ويحفظها من الخطأ والذلل، ومنبعهم وزادهم في الإنتاج العلمي، والأدبي، وفي تلمس منهجهم في علوم العربية كافة.

ولسيبويه في قلب أبي علي الفارسي المكانة الجليلة، والتقدير الشديد، وقد أشرنا إلى ذلك في بداية الدراسة، ولا يمنع هنا أن نستذكر ذلك من جديد، فلا أدلّ على هذا التقدير والاحترام الكبيرين من أنه أقدم على تأليف كتابه (التعليقة) الذي هو محل البحث في هذه الدراسة، في شرح كتاب سيبويه والتعليق عليه ويبين ما غمض من الكتاب، وقد قيل إنّه لم يعرف أحد من النحاة يُعاب عليه التفرد بكتاب سيبويه والإكباب عليه غير الفارسي [١].

ومما يدل أيضًا على مكانة سيبويه عند أبي علي إقدامه على تعقب آراء المبرد، وهذا يظهر كثيرًا في التعليقة التي تردد فيها اسم المبرد أكثر من غيره من النحاة الآخرين، لا سيما في المسائل التي ردّ فيها آراء سيبويه في كتابه (الغلط)، ولعل هذا ما جعل الفارسي يعمد إلى الزجاج تلميذ المبرد فيتعقبه في كتابه معاني القرآن وإعرابه [٢]، وهكذا نجد كتاب الإغفال شرح كثيرًا من نصوص كتاب سيبويه، ولم يقتصر شرح أبي علي لمسائل الكتاب على التعليقة والإغفال وإنما نجده تناول مسائل الكتاب في كتابه البغداديات والإيضاح والعسكريات وغيرها من الكتب.

وكل ذلك يدل بوضوح على صدق قول أبي حيان في أبي علي حين قال "وأما أبو علي فأشد تفردًا بالكتاب وأشد إكبابًا عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين وما تجاوز في اللغة كتب أبي زيد وأطرافًا مما لغيره وهو متقد الغيظ على أبي سعيد وبالحسد له كيف تم له تفسير كتاب سيبويه من أوله إلى آخره"[٣].

كما يذكر سامي الزهراني في دراسته للدكتوراه الموسومة بـ(تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية) "أن ما يربط بينهما من عراقة النسب، واتصالهما في علم النحو بسبب"[٤] قد ساهم في إعلاء مكانة سيبويه عند الفارسي وتقديره الكبير له.

---

(١) الامتاع والمؤانسة، أبو حيان، ١٣١/١. معجم الأدباء، الحموي، ١٠١/٣.

(٢) انظر: مقدمة الإغفال، أبو علي، ص٢٠.

(٣) المصدر السابق، ص١٩.

(٤) تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية (جمعًا ودراسة)، الزهراني، ص٣١.

وهناك الكثير من التعليقات والآراء في كتاب (التعليقة) التي تؤكد هذه المكانة لسيبويه عند أبي علي الفارسي:

ومن المسائل التي وافق الفارسي سيبويه فيها، قال سيبويه في بابُ تثنية المستثنى [١]: "ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمرا. ولا يجوز الرفعُ في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى. وذلك أنك لا تريد أن تُخرج الأول من شيء تُدخل فيه الآخِر".

وقد وافق أبو علي سيبويه رأيه في عدم جواز رفع (عمرو).

قال أبو علي [٢]: "لا يجوز أن ترفع المستثنى الأول، وهو يعطف الثاني على الأول بغير حرف عطف، لأنه لا يرتفع فاعلان إلا على إشراك حرف العطف بينهما، فإذا أدخل حرف العطف جاز أن ترفعهما جميعًا".

ووافقهما أبو سعيد وبين أنَّ الاسميين المستثنيين وإن اختلف إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء، وعلل رفع أحدهما ونصب الآخر؛ لأنَّ ذلك يوجهه تصحيح اللفظ. ووافق الفارسي في أنَّ الفعل المنفي في العبارة السابقة لا فاعل له، لذلك لا بد من رفع أحد الاسمين بعد (إلا) فاعلا له، فلما جعلت المرفوع (زيدٌ) وبعده (إلا عمرًا) لم يجز رفع (عمرًا)؛ لأن المرفوع بعد (إلا) إنما يرفع على أحد وجهين:

إمّا أن يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل (إلا)، وهذا غير موجود؛ لأنَّ (زيد) ارتفع بالفعل، أو يجعل بدلا من المرفوع الذي قبله، ولا يجوز أن يكون بدلا من (زيد) لأنَّ (عمرًا) لا يكون بدلًا من (زيد) لأنه ليس به ولا ببعضه ولا مشتمل عليه، فوجب النصب على ما يوجهه الاستثناء[٣].

ولعل شرح أبي سعيد أوضح من شرح أبي علي، لكن هذه المسألة شرحها أبو علي باستفاضة وتوضيح أكثر في كتابه المسائل المشكلة [٤].

ومن شرحه لقول سيبويه وموافقته لسيبويه قوله: "قال: واعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيتُ زيدًا: مَنْ زيدًا؟ وكذلك الجر والرفع، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين، قال أبو العباس: إذا رفعت فعلى الابتداء والخبر، وإذا حكيت فإنما تحكي ليعلم

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣٣٨/٢.

(٢) التعليقة، ٦٩/٢.

(٣) شرح الكتاب، السيرافي، ٨٤/٣-٨٥.

(٤) المسائل المشكلة، أبو علي، ص١٩٧.

السامع أنك تسأله عن الذي ذكر بعينه، ولم يبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه، قال أبو بكر: موضع (مَنْ) رفعٌ في القولين جميعًا" [١].

وفي هذه المسألة اختار الفارسي أيضًا رأي سيبويه وتداخل النقل عن سيبويه ورأي أبي علي، وأوضح أبو علي ان أهل الحجاز يحكون كلام المتكلم في العلم رفعًا ونصبًا وجرًا، فلا يتوهم المسؤول أنه سئل عن شيء آخر، فإذا قيل (مررت بزيدٍ)، قالوا (من زيدٍ) وهكذا في الرفع يرفعون على الحكاية وكذلك في النصب[٢]، ووافق سيبويه في أن رأي بني تميم وهو رفع (زيد) في كل الأحوال هو الأقيس.

وقد وافق الفارسي سيبويه سبب بناء (مثل)، وإنها بنيت لأنها أضيفت إلى غير معرب، وصرح أن قول سيبويه أقوى الأقاويل، كما فسر ووضح سبب قوة قول سيبويه، وقال في ذلك: "الدّليلُ على أنَّ (مثلَ) إنّما بُنِيَ على الفتح لأنّه مضافٌ إلى غير مُعْرِبٍ أنّك إذا أضَفْتَ هذا الذي بَنَيْتَهُ مِنَ الأسماءِ المُبْهَمَةِ إلى مُعْرَبٍ لمْ تَبْنِهِ، فمن قال: (على حينَ عاتبت، وهذا حقٌّ مثل ما أنّك، لم يَقُلْ: على حينَ تُعاقِبُ ولا هذا حَقٌّ مِثْل قولك)، فهذا يَدُلُّك على البناء في (مِثْلَ) وما أشْبَهَهُ مِن المُبْهَمةِ للإضافة إلى مَبْنِيّ، فاكتسى البناءَ منه كما يكتسي منه التّعريفَ والتّنكيرَ، وأقوى الأقاويل في هذا القولُ، لأنَّ الحالَ مِنَ النَّكِرَةِ ليس بالقويّ عندهم، فأمّا بناءُ (مِثْلَ) مع (ما) فإنّه بَعيدٌ لأنَّه إذا كانت (ما) زائدةً لمْ يَسُغْ بناؤُها مع ما قبلَها وتصييرها اسمًا واحدًا، ألا ترى أنّه لم يوجَدْ في الشَّيْئَيْن اللَّذَيْن جُعِلا اسمًا واحدًا ما أحَدُ الشَّيْئَيْن فيه حرفٌ زائدٌ"[٣].

والأمثلة التي تدل على موافقة الفارسي سيبويه في التعليقة وفي كتبه الأخرى كثيرة، وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم من تأثر الفارسي بسيبويه وتعمقه في فهم كتابه، إلا أن ذلك لم يمنعه من إبراز شخصيته، وإبداء رأيه بقوة، فبرز الفارسي مستقل الفكر عميق الفهم، فهو إن قبل رأيًا قبله عن اقتناع، وإن رفض فإنه يرفض بدليل، وما ينطبق على موقفه من سيبويه ينطبق على سائر النحاة، فقد خالف بعض آراء كبار النحاة من البصريين والكوفيين كما رأينا في مباحث سابقة.

ومن المسائل التي قوى فيها رأي غير سيبويه، قوله في (ما) التميمية[٤]:"قال: وإن قلت: ما أنا زيدٌ لقِيتُهُ، رفعت إلا في قول مَنْ نَصَبَ زيدًا لقِيتُهُ، قال أبو علي: هذا على مذهبه فيما

---

(١) التعليقة، ٢/١١٦-١١٧.

(٢) انظر: المصدر السابق، ٢/١١٦-١١٧.

(٣) المصدر السابق، ٢/٢٥٣-٢٥٦.

(٤) التعليقة، ١/١٣٣-١٣٤.

تقدَّم، فأمّا في قول الأخفش: والذي هو القياس عندي فالنَّصْبُ في (ما) إذا كانت تَميميَّةً أجْوَدُ" ، وقال أبو سعيد في قولك [١]: "ما أنا زيد لقيته " فصل بين (زيد) وبين حرف النفي، فصار (زيد) بمحله في الابتداء، وكان الاختيار في قولك : (ما أنا زيد ضربته) الرفع، وهو أقوى منه في: (أنت زيد ضربته)؛ لأن (ما) عاملة في الاسم الذي بعدها، يعني في لغة أهل الحجاز فلما كانت عاملة في الاسم الذي بعدها، فأبو سعيد وافق سيبويه في كون الرفع أقيس، وأبو علي اختار قول الأخفش.

وفي مسألة أخرى خالف سيبويه ووافق الفارسي المبرد، وذلك في قول سيبويه [٢]: "اعلم أن ظروف الدَّهر أشدُّ تمكنًا في الأسماء"، وعلق أبو علي على قول سيبويه برأي المبرد، واكتفى بالتعليق أن سيبويه قد سها في هذه المسألة، قال أبو علي [٣]: "قال أبو العباس: ليست ظروف الزمان أشدّ تمكُّنًا في الأسماء بل هي أبعدُ من الأسماء من الظروف المكانية، وذلك أن الظُّرُوفَ ظرفان؛ ظرف مكاني وظرف زمانيٌّ، فالفعل يدل بصيغته على الظرف الزماني فهذا الظرف أقعدُ في الظرفيَّة من الضرب الآخر، وأبعد من الاسمية منه، وعلى هذا عقد سيبويه في أول الكتاب، ولكنه سَها في هذا الموضع".

ورد أبو سعيد على المبرد بقوله [٤]: "كان المبرد يخطّئ سيبويه في هذا، لأنه ذكر في أول الكتاب: أن ظروف المكان أقرب إلى الأناسيّ، لأن لها جثثا وأسماء تعرف بها كما تعرف الأناسيّ، تقول: خلفك واسع، ومكانك أحبّ إليّ من مكان زيد. فصوّب الزجاج من أجل أن ظروف الزمان يقلّ فيها ما لا يتمكن؛ ألا ترى أن (سحر) إذا نكّر تمكن، ويرى أبو سعيد أن هذا ضعيف؛ لأن في ظروف الزمان ما لا يتمكن أكثر مما في ظروف المكان، لأن فيها: قبل، وبعد، وبعيدات بين، وذات مرة وذا صباح، ونحو هذا".

وبيّن السيرافي أنّ رد أبي العباس على سيبويه ضعيف؛ "لأن ظروف الزمان أقوى في الاسمية، وذاك أن الفعل لفظ مبني على الزمان الماضي وغيره، كما أنه مبني من لفظ حروف المصادر وليس كذلك المكان. فأسماء الزمان بمنزلة المصادر، والمصادر متمكنة كسائر الأسماء

---

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٢/٦-٧.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١/٤١٩.

(٣) التعليقة، ١/٢١٧.

(٤) شرح الكتاب، السيرافي، ٢/٣٠٨-٣٠٩.

في وقوع الفعل منها وبها، والزمان تشبيها. ويدل على هذا أنه يكثر في كلام العرب العبارة عن الزمان بألفاظ المصادر، والخبر عن المصادر بألفاظ الزمان حتى كأنها شيء واحد"[1].

(١) شرح الكتاب، السيرافي، ٢/٣٠٨-٣٠٩.

المَبْحَثُ الرّابع

مُصْطَلَحَات أَبِي عَلِي الفَارِسِي وإِعْرَابَاتُه وَمَذْهَبُهُ

المبحث الرابع

مصطلحات أبي علي الفارسي وإعراباته ومذهبه

أبو علي الفارسي واحد من أبرز نحاة العربية قاطبة، ترك لنا الكثير من الأعمال والمصنفات والكتب الثرية والغنية بما احتوته من المعلومات والأخبار والروايات والآراء القيمة التي لا يمكن إغفالها في التأريخ للنحو العربي ولفصل القول في الكثير من قواعده ومسائله.

ومما لا يمكن إغفاله أيضًا في كتبه هو المصطلحات والإعرابات الخاصة عند أبو علي، فقد تفرد بالكثير منها، مما يشغل الدارسين حتى يومنا هذا، ومن بين هذه المصطلحات نجد الدراسات الحداثية وفي ضوء الدرس اللغوي الحديث تتناول على سبيل المثال، آراء ومصطلحاته في الجملة والكلام الذي يبدو فيهما وكأنه يرادف ما بينهما، فيستخدمهما في الكلام بالمعنى نفسه مراوحًا بينهما، وتفيض الدراسات في توضيح رأيه ومقصده من ذلك، وكذلك قضية تقسيمه للجملة العربية ورؤيته لها، وكيف تعامل معها، وقسمها[1] وتعامل معها وفسرها وعرفها جميعًا.

وكذلك تفرد أبو علي الفارسي ببعض الآراء في بعض المسائل التي عرض لها في كتبه، ومنها كتاب التعليقة، ونتلمس ذلك فيما ردّه من آراء لشيخه الزجاج، ولما غلط فيه المبرد.

وهناك الكثير من المصطلحات والآراء في كتاب (التعليقة) التي تؤكد تفرد أبو علي الفارسي بالكثير منها، مخالفًا العلماء والنحاة من قبله، وهذه المصطلحات والآراء يجب الوقوف عندها وتتبعها وشرحها وتوضيحها، وبيان منطقها وصحتها.

ومن ذلك في (التعليقة) قوله:

الظرف:

ورد مصطلح (الظرف) في أكثر من موضع عند أبي علي [2]: "يعني إذا كان الظرف عاملا في شيء فتقديمه أحسن كما أن تقديم (ظننت) إذا كان عاملًا أحسن، وإنّما يكون الظرف عاملا عند سيبويه إذا جعل فيها خبرًا غير ملغى كقولك: (فيها زيدٌ قائمًا)".

والظرف مصطلح بصري، وأطلقوا عليه أيضًا مفعولًا فيه، وعند الكوفيين عامة سميت الظروف غايات، وأطلق عليه الفراء المحل، والكسائي صفة [3].

---

(١) انظر للاستزادة: الجملة العربية عند أبي علي الفارسي في ضوء الدرس اللغوي الحديث، ظاهر، ص٨٣-٨٨.

(٢) التعليقة، ٩١/١.

(٣) المصطلح النحوي، ص١٨١.

البدل:

البدل مصطلح بصري، واستخدمه الفارسي في كتابه ومن ذلك قوله [١]: "كأنه قد أشار هنا إلى أن البدل والمبدل منه هما جملتان وكلامًا، وكان أبو بكر يقول ذلك".

وهذا المصطلح البصري اختلف في تسميته عند الكوفيين فقد نقل عنهم الأخفش تسميته بـ (الترجمة والتبيين)، وقال ابن كيسان يسمونه (التكرير)[٢]. فالترجمة والتبيين والتكرير والتفسير والعبارة كل هذا يقابل مصطلح البدل عند البصريين [٣].

التمييز:

من المصطلحات الواردة في التعليقة مصطلح التمييز، قال أبو علي [٤]: "قال أبو العباس: مائةٌ بِيضًا انتصب (بِيضًا) على التمييز".

وأطلق الفراء على التمييز مصطلح التفسير، ومن ذلك قوله في إعراب قوله تعالى [٥]: "فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا" نقل الفعل من الأنفس إليهن فخرجت النفس مفسّرة كما قالوا: أنت حسن وجها، والفعل في الاصل للوجه، فلما حول إلى صاحب الوجه خرج الوجه مفسرا لموقع الفعل، ولذلك وحد النفس، ولو جمعت لكان صوابا ومثله (ضاق به ذراعي)، ثُمَّ تحول الفعل من الذراع إليك: فتقول: قررت به عينا.

ومن ذلك قوله تعالى [٦]: "يُحَلَّوْنَ فِيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ" لو ألقيت (مِنْ) مِنَ الأساور كانت نصبًا، ولو ألقيت (مِنْ) مِن الذهب جاز نصبه على بعض القبح، لأن الأساور ليس بِمعلوم عددها، وإنما يحسن النصب فِي المفسر إذا كان معروف العدد، كقولك: (عندي جُبَّتان خَزّا، وأسواران ذهبًا، وثلاثة أساور ذهبًا). فإذا قلت: (عندي أساورُ ذهبًا) فلم تبيّن عددها كان بـ (من)؛ لأن المفسر ينبغي لِمَا قبله أن يكون معروف المقدار.

وكذلك أطلق الفراء مصطلح (التفسير) على المفعول لأجله، ومن ذلك قوله في إعراب قوله تعالى [٧]: "يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ" فنصب (حَذَرَ) على

---

(١) التعليقة، ٩١/١.

(٢) ارتشاف الضرب، أبو حيان، ص١٩٦٢. وشرح التصريح، الأزهري، ١٩٠/٢.

(٣) المدارس النحوية، السامرائي، ص١٣٧.

(٤) التعليقة، ٢٧٥/١.

(٥) معاني الفراء، ٢٥٦/١.

(٦) المصدر السابق، ١٤٠/٢-١٤١.

(٧) معاني الفراء، ١٧/١.

غير وقوعٍ من الفعل عليه لم ترد يجعلونها حذرا، إنما هو كقولك: أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل، كقوله جل وعز: "يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا"، قوله: "ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً" والمعرفة والنكرة تفسِّران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح (مِنَ).

وقد يطلق اصطلاح التفسير أحيانًا على البدل، وأما اصطلاح (التفسير والتبين) بمعنى (التمييز) فذلك من ابتكارات الخليل [١].

الصفة:

مصطلح الصفة والوصف يرادف النعت [٢]، وقال السيوطي نقلا عن أبي حيان: النعت مصطلح كوفي، وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الصفة والوصف [٣].

وأبو علي لم يستخدم مصطلح (الصفة) أكثر من مصطلح (النعت) وهو عند استخدامه لمصطلح (النعت) كان نقلًا عن سيبويه، قال أبو علي [٤]: "الذي سَمَّاه سيبويه في باب مَجرى النَّعْت على المنعوت تفسيرًا للنعت، هو الذي يُنتصب هنا على الحال، والمثال في ذلك قولك: مررْتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ، فتقول: مَرَرْت بأخَوَيْكَ صالحًا وطالحًا، ومررت بأخويك رجلًا صالحًا ورجلا طالحًا، فذكرت ها هنا رجلا، وَصْلَةً إلى الحال، كما كان في النكرة وصلَةً إلى الصفة، وهذه الوصلة هي التي سماها سيبويه تفسيرًا للنعت، وتوكيدًا له ونظير قولك: مَررتُ بأخوَيْكَ رجلًا صالحًا ورجلًا طالحًا".

ومن استخدامه لمصطلح (الصفة والوصف)، قال أبو علي [٥]: "إن كان في الكلام دلالة تعرف بها هذه من غيرها وإلا وصف بقولك: واحدة، ليتميّز بالصفة مما ليس به، كما تتميز الأعلام وسائر المشْبِهات بعضها من بعض بالوصف، ولا سبيل إلى إدخال علامة تأنيث أخرى على هذه العلامة".

وممن استخدم مصطلح النعت من الكوفيين ثعلب، ومن ذلك قوله في مجالسه [٦]:" قامَ زيدٌ في الدار الظريفُ، قال: هشام لا يجيز أن يحول بين النعت والاسم بصلة، والفراء يقول في

---

(١) المصطلح النحوي، ص١٨٣.

(٢) شرح التصريح، الأزهري، ١٠٧/٢.

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ١١٧/٣.

(٤) التعليقة، ٢٢٤/١.

(٥) التعليقة، ١٤٥/٤.

(٦) مجالس ثعلب، ص٥٢٩.

التام ولا يقول في التام في الناقص، أي إذا تم الكلام في الصلة أجاز النعت بعد، وإذا لم يتم لم يجز".

والفراء استخدم مصطلح النعت بكثرة، ومن ذلك قوله[١] في إعراب قوله تعالى: "(التَّائِبُونَ)[٢] الآية على الاستئناف، والخفض والنصب على النعت والمدح.

ومن ذلك قوله [٣] في إعراب قوله تعالى: "(أَذِلَّةٍ) [٤] يجوز فيه النعت والقطع".

ومن الواضح أن النعت من المصطلحات الشائعة عند الكوفيين، لكن آثاره وجدت عند البصريين الأوائل، فقد وجد في كتاب سيبويه، وكذلك وجد عند المبرد والزجاجي وابن السراج [٥].

ما ينصرف وما لا ينصرف:

مصطلح استخدمه الفارسي كما استخدمه سيبويه من قبل، ومن ذلك تسميته للباب كما سماه سيبويه "هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بناتِ الياء والواو التي الياءُ والواوُ منهنَّ لاماتٌ"[٦].

والكوفيون أطلقوا عليه مصطلح (ما يجرى وما لا يجرى)، وممن أطلق هذا المصطلح أيضًا الفراء، ومن ذلك قوله في إعراب قوله تعالى [٧]: "(وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ) [٨] القراءة برفع ثمود، قرأ بذلك عاصم، وأهل المدينة والأعمش، إلا أن الْأَعْمَش كَانَ يجري ثمود فِي كل القرآن إلا قوله: (وَآتَيْنا ثَمُودَ النَّاقَةَ)[٩]، فإنه كان لا ينون، لَأنّ كتابه بغير ألف، ومن أجراها جعلها اسمًا لرجل أو لجبل، ومن لم يجرها جعلها اسمًا للُأمة التي هي منها قال: وسمعت بعض العرب يقول: تترك بني أسد وهم فصحاء، فلم يُجْر أسدَ، وما أردت به القبيلة من الأسماء التي تجرى فلا تحرها، وإجراؤها أجود في العربية مثل قولك: جاءتك تميمٌ بأسرها، وقيس بأسرها، فهذا مما يُجْرَى، ولا يُجْرى مثل التفسير فِي ثمود وأسد".

---

(١) معاني الفراء، ٥٠٧/١.

(٢) سورة التوبة: ١١٢.

(٣) معاني الفراء، ٤٩٧/١.

(٤) سورة المائدة: ٥٤.

(٥) المدارس النحوية، السامرائي، ص١٣٧.

(٦) التعليقة، ١٢٠/٣.

(٧) معاني الفراء، ١٤/٣.

(٨) سورة فصلت: ١٧.

(٩) سورة الإسراء: ٥٩.

العطف:

العطف من المصطلحات الواردة في التعليقة، ومن ذلك قول أبي علي[١]:"والفرق بين الواو العاطفة والواو الجامعة، أن العاطفة يدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها، نحو: أتاني زيدٌ وعمرٌو، والجامعة لا يفعَل بها ذلك نحو: جاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ، أي مع الطيالسة فمعناها هنا الاجتماع فقط.

وكذلك ورد مصطلح مرادف للعطف وهو مصطلح الإشراك، ومن ذلك قال أبو علي[٢]: "وهذا الاعتراضُ الذي حكيْناه شبيهٌ بالمغالطة لأنّه لم يقُل إنّ الإشراكَ لا يجوزُ في (أو يْستقيما)، إنّما قال: لا يجوزُ الإشراك في الأمر، وإشراكُ المضارع في الأمر يستحيلُ بلا شَكّ لأنّك تعطفُ فيه معربًا على مَبْنِيّ".

وقد بيّن السيوطي أن العطف مصطلح بصري وكذلك وجد عندهم مصطلح الإشراك، بينما المتداول عند الكوفيين مصطلح النسق [٣]، ونجد الفراء قد استخدم مصطلح العطف ولكن الأكثر استخدامه لمصطلح النسق، ومن ذلك قوله في إعراب قوله تعالى[٤]: "(وَما أَرْسَلْنا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ) يقول: ليفهمهم وتلزمَهم الْحُجَّة، ثُمَّ قَالَ عَزَّ وجلّ (فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشاءُ) فرفع لأن النيّة فِيهِ الاستئنَاف لا العطف عَلَى مَا قَبْلَه، ومثله (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحامِ مَا نَشاءُ) ومثله في براءة (قاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ) ثم قال (وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلى مَنْ يَشاءُ) فإذا رأيت الفعل منصوبًا وبعده فعل قد نُسِقَ عَلَيْهِ بـ (واو أو فاء أو ثُمَّ أو أوْ) فإن كَانَ يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه. وإن رأيته غير مشاكِل لمعناهُ استأنفته فرفعته".

والنسق من المصطلحات الكوفية التي كان لها شيوعًا عند النحاة أجمع، ولعل النسق من مصطلحات الخليل قبل أن يكون مصطلحا كوفيًا [٥].

---

(١) التعليقة، ١٧٢/١.

(٢) المصدر السابق، ١٦٥/٢.

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ٦٧/٢.

(٤) معاني الفراء، ٦٧/٢-٦٨.

(٥) انظر: المدارس النحوي، السامرائي، ص١٣٧.

الضمير:

الضمير والمضمر من المصطلحات البصرية التي يقابلها المكني والكناية عند الكوفيين[١]، وقد ورد مصطلح الضمير عند أبي علي، ومن ذلك قوله [٢]: " قال: وعلى هذا الحَدّ تقول: ضَرَبْتُ وضَرَبَني عبد الله.

قال أبو علي: يقول: تجعل عبد الله بدلًا من المضمر في ضربني كما جعلت (قومُك) بدلا من الواو في ضَرَبُوني.

قال: فإن فَعَلْت ذلك لم يكن بدٌّ من (ضَربُوني) لأنك تضمر فيه الجمع".

ونجد الفراء قد استخدم مصطلح الضمير، ومن ذلك قال [٣]: "ومما يرفع من النكرات قوله (وَإِنْ كانَ ذُو عُسْرَةٍ) وفي قراءة عَبْد اللَّه وأبي (وإن كان ذا عسرة) فهما جائزان إذا نصبت أضمرت فِي كان اسمًا"، ولكن الأكثر استخدامه لمصطلح المكني، ومن ذلك قوله[٤]: "فإن قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز. وإنّما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فِيهِ مكنى من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكرا قبله مؤنث".

وقد ورد مصطلح المكني والكناية عند ثعلب، ومن ذلك قوله [٥]: "(فإن كنَّ نساءً فوق اثنتين) قال: كنى عن الأولاد كناية خاصة في المؤنث فرد على الذي كنى عنه؛ وذلك أنه يقال للمؤنث: هن أولادي، وللمذكر: هم أولادي، وللمذكر والمؤنث أيضًا: هم أولادي. قال: وهذا مثل من في التذكير والتأنيث والجمع والتوحيد".

ومن الكناية عند الكوفيين ما يسمونه (عمادًا)، ويقابله عند البصريين الفصل[٦]، ومن استخدام الفارسي لضمير الفصل قوله [٧]:" قال أبو علي: لو كان هذا الاعتلال للفصل فصيحًا لوجب أن يزاد الفصل بين ما ابتدئ به من النكرة نحو: ما رجلٌ هو خيرٌ منه، ليعلم أن (خيرًا منه) خبر لا وصف، لأن (خيرٌ منه) قد يجوز أن يكون صفة لرجل، كما أن (الظريفَ) في (كان زيدٌ الظريفُ) يجوز أن يكون وصفًا لزيد؛ ومن قول الجميع: إن الفصل لا يقع بين النكرات".

---

(١) المدارس النحوي، السامرائي، ص١٠٧.

(٢) التعليقة، ١١٢/١-١١٣.

(٣) معاني الفراء،١٨٦/١.

(٤) المصدر السابق،١٢٨/١.

(٥) مجالس ثعلب، ص٢٥٠.

(٦) المدارس النحوي، السامرائي، ص١١١.

(٧) التعليقة، ٩٩/٢.

ومن ورود العماد عند ثعلب قال[١]: "إذا جاءت الكناية عقب كلام أجازوه كلهم، وإذا لم تكن لم يجيزوه، تقول: نعم القوم إخوتك وبئس هم. وليس في العربية إذا قال قام إخوتك أن يقول قام هم، وكذا العماد على هذا يعمل".

التوكيد

التوكيد مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين التكرير، وقد أطلق عليه الفراء التشديد [٢]، ونجد مصطلح التوكيد عن الفارسي في نحو قوله[٣]: "قال: وأما المعطوف كقولك: رُوَيدكم أنتم وعبد اللهِ.

قال أبو علي: (أنتم) هنا توكيد للمضمر المرفوع في النية لِما أُريد العطف عليه، كما أن الأحسن في المضمر المرفوع أن يؤكد ثم يعطف عليه".

---

(١) مجالس ثعلب، ص٥٩٣.

(٢) المدارس النحوي، السامرائي، ص١٣٨.

(٣) التعليقة، ١٦١/١.

مذهب أبي علي الفارسي

في خاتمة هذا البحث توصلت الباحثة إلى المذهب النحوي لأبي علي الفارسي وكان عرف عند القدماء ببصريته، فقد عدَّه الزبيدي في الطبقة العاشرة لنحاة البصرة[١]، ومن النصوص التي تؤكد ذلك قول أبي حيان[٢]: "أبو علي أشد تفردًا بالكتاب، وأشد إكبابًا عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين". وكان أبو طالب العبدي يقول[٣]: "لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي".

وحدَّث عثمان بن جني عن أبي علي[٤]: "أنه وقع حريق بمدينة السلام فذهب به جميع علم البصريين قال: وكنت قد كتبت ذلك كلّه بخطي وقرأته على أصحابنا فلم أجد من الصندوق الذي احترق شيئا البتة إلا نصف كتاب الطلاق عن محمد بن الحسن، وسألته عن سلوته وعزائه فنظر إليّ معجبًا ثم قال: بقيت شهرين لا أكلّم أحدا حزنًا وهمّا، وانحدرت إلى البصرة لغلبة الفكر عليّ وأقمت مدة ذاهلًا متحيرًا"، وكان أبو علي يقول في كتبه قياس أصحابنا كذا وقياس البغداديين كذا[٥]. وبالاطلاع على كتاب التعليقة تجد سمات عامة للمذهب البصري في كتابه، منها:

١) اهتمامه بالقياس، فهو القائل "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحبّ إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية" [٦].
٢) عدم قياس أبي علي على الشاذ، وما خالف القياس يرده.
٣) موقف أبي علي من القراءات كأصحابه من البصريين، فقد أجرى مقاييس العربية على القراءات المروية، وضعف بعض القراءات السبعة لمخالفتها القياس.
٤) يضاف إلى ذلك مصطلحاته البصرية كما برز في المبحث الأخير، فهو الذي استخدم (الصفة والضمير وما ينصرف وما لا ينصرف) وغيرها من المصطلحات البصرية.

---

(١) طبقات النحويين، الزبيدي، ص١٢٠.
(٢) أبو علي الفارسي، عبد الفتاح شلبي، ص١٠٥.
(٣) معجم الأدباء، الحموي، ٨١٩/٢.
(٤) المصدر السابق، ٨١٣/٢.
(٥) أبو علي الفارسي، شلبي، ص٢٤١.
(٦) معجم الأدباء، الحموي، ٨١٩/٢.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمدًا لله طيبًا مباركًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وبعد:

ففي خاتمة هذا البحث توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

١) أبو علي من النحاة العظماء الذين تشربوا كتاب سيبويه، واستطاعوا فهمه فهمًا عميقًا.

٢) تميز كتاب التعليقة بالاختصار الذي قد يؤدي أحيانًا لعدم معرفة المقصود.

٣) اهتم الفارسي اهتمامًا ملحوظًا بالقياس، فهو الذي تعمق بالقياس وبرع فيه.

٤) لسيبويه في قلب الفارسي مكانة جليلة، ولعل إقدامه على تأليف كتابه التعليقة خير دليل.

٥) وافق الفارسي المذهب البصري في كثير من مسائله، وفي الوقت نفسه خالف بعض آراء كبار نحاة البصرة.

٦) لم تمنعه ميوله البصرية من موافقة الكوفيين في بعض الآراء.

التوصيات:

أوصي طلاب البحوث العلمية بالاهتمام بكتاب التعليقة، فهو كتاب عظيم المنفعة، وبحاجة إلى مزيدٍ من البحث والدراسة.

وأسأل الله أن يجعل عملي المتواضع خالصًا لوجهه الكريم، وأخيرًا فإن الكمال لله وحده، وفوق كل ذي علم عليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

المراجع العربية:

١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبنّاء (ت ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط(٣)، بيروت–لبنان، ٢٠٠٦.

٢) أخبار النحويين البصريين، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط(١)، القاهرة، ١٩٥٥.

٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب محمد رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط(١)، القاهرة، ١٩٩٨.

٤) الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، (د.ط)، ١٩٨٨.

٥) أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.

٦) أصول النحو، مناهج جامعة المدينة العالمية للنشر، جزأين، على المكتبة الشاملة الحديثة، (د.ت).

٧) الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط(٣)، بيروت–لبنان، ١٩٩٦.

٨) إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: خالد العلي، دار المعرفة، ط(٢)، بيروت–لبنان، ٢٠٠٨.

٩) الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الزركلي، خير الدين (ت١٣٦٩هـ)، دار العلم للملايين، ط(١٥)، بيروت–لبنان، ٢٠٠٢.

١٠) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تقديم وتحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط(٢)، بيروت–لبنان، ١٩٧١.

١١) الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح: محمود فجال، دار القلم، ط(١)، دمشق–سورية، ١٩٨٩.

١٢) الأمالي، ابن الشـــجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة (ت هـ)، مكتبة الخانجي، ط(١)، القاهرة، ١٩٩٢.
١٣) إملاء مـا من بـه الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحســـين (ت٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت–لبنان، (د.ت).
١٤) إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين لأبي الحســـن علي بن يوســـف القفطي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة/ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٦.
١٥) الإنصـاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
١٦) أوضـــح المســـالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشـــام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد حي الدين، المكتبة العصرية، (د.ط)، صيدا–بيروت، (د.ت).
١٧) أئمة النحو في التاريخ، محمد محمود غالي، دار الشـــروق، ط(١)، القاهرة–مصـــر، ١٩٧٦.
١٨) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط(٦)، القاهرة، ١٩٨٨.
١٩) البحر المحيط، أبو حيان، محمد بن يوســف الأندلســي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، بيروت–لبنان، (د.ت).
٢٠) البصـريات، الفارسـي، أبو علي الحسـن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد الشـاطر أحمد، (د.ن)، ط(١)، ١٩٨٥.
٢١) بغية الوعاة، الســـيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ط(١)، بيروت– لبنان، ١٩٩٨.
٢٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط(١)، ٢٠٠٠.
٢٣) البيـان في غريـب القرآن، الأنبـاري، أبو البركـات كمـال الـدين عبـد الرحمن بن محمـد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: طه طه، الهيئة المصرية العامة للكتب، (د.ط)، ١٩٨٠.

٢٤) تاريخ العلماء النحويين من البصـــريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاســـن المفضـــل بن محمد بن مســـــعر التنوخي (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (د.ط)، السعودية، ١٩٨١.
٢٥) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت–لبنان، ١٩٩٦.
٢٦) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسـين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، القاهرة، (د.ت).
٢٧) التذييل والتكميل في شـرح التسـهيل، أبو حيان، محمد بن يوسـف الأندلسـي (٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، كنوز اشبيليا، دار القلم، دمشق–سورية، (د.ت).
٢٨) التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد بن علي الشـريف (ت٨١٦هـ)، ضـبطه وصـححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت–لبنان، ١٩٨٣.
٢٩) التعليقة على كتاب سـيبويه، الفارسـي، أبو علي الحسـن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، ط١، القاهرة–مصر، ١٩٩٣.
٣٠) التكملة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.
٣١) توضـيح المقاصـد والمسـالك بشـرح ألفية ابن مالك، المرادي، أبو محمد الجسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، (د.ط)، ٢٠٠١.
٣٢) جـامع البيـان عن تـأويـل آي القرآن، الطبري، أبو جعفر محمـد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، مركز البحوث بدار هجر، ط(١)، ٢٠٠١.
٣٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط(١)، ٢٠٠٦.
٣٤) الجني الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد الجســن بن قاســم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر قباوة ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت–لبنان، (د.ت).
٣٥) حجة القراءات، ابن زنجلة، أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت هـ)، تحقيق: ســـعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط(٥)، (د.ت).
٣٦) الحجة في القراءات السـبع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسـين (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العال مكرم، دار الشروق، (د.ط)، ١٩٧٩.

٣٧) الحجة للقراء السبعة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط(١)، ١٩٨٤.
٣٨) الحلبيات، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة، ط(١) بيروت–لبنان، ١٩٨٧.
٣٩) خزانة الأدب ولب لباب العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، (د.ط)، القاهرة، ١٩٩٧.
٤٠) الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د.ت).
٤١) الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق–سورية، (د.ت).
٤٢) ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب، (د.ت).
٤٣) ديوان الحارث بن حلزة، صنعه مروان عطية، دار الإمام النووي للنشر والتوزيع، دار الهجرة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٤.
٤٤) ديوان الحماسة، ملتزم طبعه الشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي، مطبعة التوفيق، مصر، ١٣٢٢هـ.
٤٥) ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتس، بيروت–لبنان، ١٩٨٠.
٤٦) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت–لبنان، ١٩٨٧.
٤٧) ديوان امرؤ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٦، القاهرة، ١٩٩٠.
٤٨) ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، تقديم: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت–لبنان، ١٩٩٦.
٤٩) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت–لبنان، ١٩٨٨.
٥٠) ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم: محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط٣، بيروت–لبنان، ٢٠٠٢.

٥١) ديوان عمرو بن معدي بن يكرب اليزيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، سورية، ١٩٨٥.
٥٢) عمرو بن ابي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت–لبنان، ١٩٩٦.
٥٣) رسالة الحدود، أبو الحسن الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، (د.ت).
٥٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، أحمد بن عبد النور (ت٧٠٥هـ)، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ط)، (د.ت).
٥٥) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس (ت٣٢٤هـ)، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢.
٥٦) سر صناعة الإعراب، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت).
٥٧) سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، عالم الكتب، ط(٢)، القاهرة–مصر، ١٩٧٩.
٥٨) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، ط(١١)، بيروت–لبنان، ١٩٩٦.
٥٩) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم (٢٤)، ١٩٧٤.
٦٠) شرح ابن طولون، ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي (ت٢٧٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد الكبيسي، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت– لبنان، ٢٠٠٢.
٦١) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين، دار التراث، ط(٢٠)، القاهرة، ١٩٨٠.
٦٢) شرح ابن الناظم، ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠.
٦٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، أبو الحسن نور الدين (ت٩٢٩هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، (د.ط)، ١٩٣٩.
٦٤) شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط(١)، ١٩٩٠.

٦٥) شرح التسهيل، المرادي، أبو محمد الجسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، ط(١)، ٢٠٠٦.
٦٦) شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت–لبنان، ٢٠٠٠.
٦٧) شرح الجمل، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت٦٨٠هـ)، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت– لبنان، ١٩٩٨.
٦٨) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يحيى مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، ط(١)، ١٩٩٦.
٦٩) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط(١)، ١٩٨٢.
٧٠) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.
٧١) شرح المكودي على الألفية، المكودي، أبو زيد عبد الرحمن (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت–لبنان، ١٩٩٦.
٧٢) شرح الهداية، المهدوي، أبو العباس بن أحمد بن عمار (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: حازم حيدر، مكتبة الرشد، (د.ط)، الرياض، (د.ت).
٧٣) شرح شذور الذهب، ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط(١)، بيروت–لبنان، ٢٠٠١.
٧٤) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي علي، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت–لبنان، ٢٠٠٨.
٧٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، ط(١)، ١٩٨٦.
٧٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط(٤)، بيروت، ١٩٨٧.
٧٧) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط(٢)، القاهرة–مصر، ١٩٧٣.

٧٨) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام الجمحي، أبو عبد الله (ت٢٣٢هـ)، قرأه وشرحه: محمود شاكر، دار الناشر المدني، (د.ط)، السعودية، (د.ت).
٧٩) أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، ط(٣)، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩.
٨٠) عنقود الزواهر في الصرف، القوشجي، علاء الدين علي (ت٨٩٧هـ)، تحقيق: أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، ط(!)، القاهرة، ٢٠٠١.
٨١) غاية النهاية في طبقات القُراء، ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، ط(١)، عن طبعة ج.براجستراسر، بيروت–لبنان، ٢٠٠٦.
٨٢) غيث النفع في القراءات السبع، السفاقسي، علي النوري بن محمد (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: أحمد الحفيان، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت–لبنان، ٢٠٠٤.
٨٣) الفهرست مع مقدمة شائقة عن حياة ابن النديم وفضل الفهرست بقلم أحد أساتذة الجامعة المصرية، ابن النديم، أبو الفرج محمد بن اسحاق بن محمد بن اسحاق الوراق البغدادي (ت٣٨٤هـ)، دار المعرفة، (د.ط)، بيروت–لبنان، (د.ت).
٨٤) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، (د.ط)، مصراتة–ليبيا، ١٩٨٦.
٨٥) كتاب الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، اعتنى به وراجعه: هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، (د.ط)، صيدا–بيروت، ٢٠١١.
٨٦) الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط(٣)، القاهرة، ١٩٨٨.
٨٧) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: خليل شيما، (د.ن)، ط(٣)، ٢٠٠٩.
٨٨) كشف المشكلات، الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).
٨٩) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط(٣)، ١٩٨٤.

٩٠) لســـان العرب، أبو الفضـــل، جمال الدين ابن منظور الأنصـــاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ)، دار صادر، ط(٣)، بيروت–لبنان، ١٩٩٣.
٩١) لسـان الميزان، ابن حجر العسـقلاني، الحافظ شـهاب الدين أبي الفضـل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٢، بيروت–لبنان، ١٩٧١.
٩٢) المحتســـب في تبين وجوه شـــواذ القراءات والإيضـــاح، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصـــف، وعبد الحليم النجار، دار ســـركين، (د.ط)، ١٩٨٦.
٩٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، أبو محمد عبد الحق (ت٥٤٢هـ)، دار ابن حزم، (د.ط)، (د.ت).
٩٤) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين(ت٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي، (د.ط)، القاهرة، (د.ت).
٩٥) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، ط(٧)، القاهرة، (د.ت).
٩٦) المدخل إلى كتاب سـيبويه وشـروحه، محمد عبد المطلب البكّاء، دار الشـؤون الثقافية، ط(١)، بغداد–العراق، ٢٠٠١.
٩٧) المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المكتبة الفيصلية، ط(١)، ١٩٨٦.
٩٨) مراتب النحويين، أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت٣٥١هـ)، حققه وعلق عليه: محمد أبو الفضـل إبراهيم، مكتبة نهضـة مصـر ومطبعتها، (د.ط)، الفجالة–القاهرة، (د.ت).
٩٩) مراحـل تطور الـدرس النحوي، عبـدالله الخثران، دار المعرفـة الجـامعيـة، (د.ط)، الإسكندرية– مصر، ١٩٩٣.
١٠٠) المســـاعد على تســـهيل الفوائد، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد بركات، دار الفكر، (د.ط)، دمشق–سورية، ١٩٨٠.
١٠١) المسائل العسكريات، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت).
١٠٢) المسـائل المشـكلة، الفارسـي، أبو علي الحسـن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت– لبنان، ٢٠٠٣.

١٠٣) مشـــكل إعراب القرآن، القيســـي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٠٤) معاني القراءات، الأزهري، أبو منصـــور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عيد درويش، وعوض القوزي، (د.ن)، (د.ط)، ١٩٩١.
١٠٥) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إســـحاق إبراهيم بن الســـري (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط(١)، بيروت–لبنان، ١٩٨٨.
١٠٦) معاني القرآن، الأخفش الأوسـط، أبو الحسـن سـعيد بن مسـعدة (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدي قراعة، مكتبة الخانجي، ط(١)، القاهرة، ١٩٩٠.
١٠٧) معـاني القرآن، الفراء، أبو زكريـاء يحي بن زيـاد (ت٢٠٧هـ)، عـالم الكتـب، ط(٣)، ١٩٨٣.
١٠٨) معجم الأدباء في عشـــرين جزأ، ياقوت الحموي، شـــهاب الدين أبو عبد الله (ت٦٢٦هـ)، راجعتـه: وزارة المعـارف العموميـة، مطبعـة دار المـأمون، الطبعـة الأخيرة، القاهرة، (د.ت).
١٠٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشـــام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسـف(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد، المكتبة العصـرية، (د.ط)، صـيدا–بيروت، (د.ت).
١١٠) المقرب، ابن عصـفور، أبو الحسـن علي بن مؤمن (ت هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت– لبنان، ١٩٩٨.
١١١) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط(٧)، القاهرة، ١٩٩٤.
١١٢) منتهى الوصـول والأمل، ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان (ت٦٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٩٨٥.
١١٣) موقف النحاة من الاسـتشـهاد بالحديث الشـريف، خديجة الحديثي، دار الرشـيد للنشـر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (٢٦٥) العراق، ١٩٨١.
١١٤) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت–لبنان، ١٩٩٢.
١١٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضـل إبراهيم، دار الفكر العربي، (د.ط)، القاهرة–مصـر، ١٩٩٨.

١١٦) النشـــر في القراءات العشـــر، ابن الجزري، شـــمس الدين أبي الخير محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، (د.ط)، (د.ت).
١١٧) همع الهوامع في شــرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الســيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط(١)، بيروت–لبنان، ١٩٩٨.
١١٨) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحســـان عباس، دار صـــادر، (د.ط)، بيروت–لبنان، ١٩٧٠.

الفهارس الفنية:

- ☒ فهرس الآيات القرآنية.
- ☒ فهرس الأمثال والأقوال المأثورة.
- ☒ فهرس الشعر.

فهرس الآيات القرآنية

المسلسل	الآية القرآنية	رقم الآية	الصفحة
البقرة			
١	﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾	٢	٢٨١
٢	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾	٦	٢٤٨
٣	﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾	١٧	٢٠٣
٤	﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾	١٩	٢٦٣
٥	﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَة﴾	٢٦	١٢٤/١٢٣
٦	﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾	٢٦	٢٨٠
٧	﴿لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾	٦٨	٢٦٦
٨	﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾	٧٢	٢٨٩
٩	﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾	١٠٢	٢٢٤
١٠	﴿مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾	١٤٥	٢٤٤
١١	﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾	١٦٤	٢٦٧
١٢	﴿فَإِذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾	١٩٨	٢٦٠
١٣	﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾	٢٢٢	٢٧٨
١٤	﴿وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾	٢٧١	١٢٩
آل عمران			
١٥	﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾	٧	٢٨٢
١٦	﴿ثُمَّ قالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾	٥٩	٢٢٥
١٧	﴿لَهُ كُنْ فَيَكُونُ وَيُعَلِّمُه﴾	٥٩	٢٢٦
١٨	﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾	٨١	٢٤١
١٩	﴿وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾	١١٦	٢٣٣
٢٠	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾	١٤٢	١٦٣/٣٨

٢١	﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾	١٤٣	٢٨٨
٢٢	﴿يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾	١٥٤	٢٢٠
٢٣	﴿فبما رحمةٍ من الله﴾	١٥٩	٢١٥/٢١٢/١٤٤/٩٣/٥١
النساء			
٢٤	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾	١	٢٩١/٢١٣
٢٥	﴿فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾	١٠	٢٧٦
٢٦	﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾	٦٩	٢٥٦
٢٧	﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾	٩١	٢٥٨/٢٥٦
٢٨	﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾	١٠١	٢٥٦
٢٩	﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾	١١٧	٢٧٠
٣٠	﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾	١٥٥	٢١٢/٥١
٣١	﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾	١٦٢	٢١٤/١٤٤
المائدة			
٣٢	﴿فبما نقضِهم ميثاقَهم﴾	١٣	٩٧
٣٣	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾	٤٨	٢٧٨
٣٤	﴿أَذِلَّةٍ﴾	٥٤	٣١٧
٣٥	﴿لَبِئْسَ ما كانُوا يَعْمَلُونَ﴾	٦٢	١٢٦
٣٦	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾	٦٩	١٤١
٣٧	﴿والصّابِئون﴾	٦٩	٥١
٣٨	﴿وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾	٧١	١٤٦/٤٢
٣٩	﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٧٣	٢٣٢

٤٠	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتقمُ اللهُ مِنْهُ﴾	٩٥	١٣٠
الأنعام			
٤١	﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٢٧	١٦٤/٣٩
٤٢	﴿يَا صَالِحُ ايتِنَا﴾	٧١	١٧٢/٤٣
٤٣	﴿وَلَهُ الْمُلْكُ﴾	٧٣	٢٨١
٤٤	﴿أَتحاجُّونِي﴾	٨٠	٢٦٩/٤٢
٤٥	﴿وما يُشْعِرُكم أنّها﴾	١٠٩	١٧٨/٣٨
٤٦	﴿وَكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ﴾	١٣٧	٢١٦
٤٧	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾	١٥٤	١٢٣
٤٨	﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾	١٥٥	١٢٧
٤٩	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٢٠٦
الأعراف			
٥٠	﴿وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا﴾	٢٠	٢٥٨
٥١	﴿هل لنا من شفعاءَ﴾	٥٣	١٣١
٥٢	﴿يَا صَالِحُ ائْتِنَا﴾	٧٧	٢٧١
٥٣	﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾	١١٣	١٢٥
٥٤	﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾	١٣٢	٢٢٩
٥٥	﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾	١٩٣	٢٣١
الأنفال			
٥٦	﴿مُرْدِفِين﴾	٩	٢٧٥
٥٧	﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾	٤٢	٢٧٢
٥٨	﴿يَذَّكَّرُونَ﴾	٥٧	٢٨٩
التوبة			
٥٩	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾	٣	١٨٩
٦٠	﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾	٤٠	٢٨١/١١٥

٦١	﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَيْنِ﴾	٤٠	٢٨١
٦٢	﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾	٦٣	٢٤٨
٦٣	﴿التَّائِبُونَ﴾	١١٢	٣١٧
يونس			
٦٤	﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٠	١٩٩
٦٥	﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتْ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾	٢٤	٢٨٥
٦٦	﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾	٦٨	١٣٧
٦٧	﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾	٧١	٢٠٧
٦٨	﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾	١٠٧	٢٣٢
٦٩	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾	١٠٧	٢٣٣
٧٠	﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾	١٠٧	٢٣٣
٧١	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ الله مِن فَضْلِهِ﴾	١٠٧	٢٣٣
هود			
٧٢	﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾	٤	٤٣
٧٣	﴿وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾	١٦	١٩٤
٧٤	﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾	٤٣	١٧٤/١٥٩
٧٥	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُه﴾	٨٤/٦١/٥٠	١٣١
٧٦	﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾	١١١	٣٠٤
يوسف			
٧٧	﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾	٢٠	٢٨٠
٧٨	﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾	٤٣	٢٠٠
الرعد			
٧٩	﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾	١٦	٢٤٩
النحل			
٨٠	﴿كُن فَيَكُونُ﴾	٤٠	٤٠

٨١	﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾	٧٣	٢٥٥/١٠٢
٨٢	﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	١٢٤	٢٤٥
الإسراء			
٨٣	﴿وَآتَيْنا ثَمُودَ النَّاقَةَ﴾	٥٩	٣١٧
٨٤	﴿إِنْ كانَ وَعْدُ رَبِّنا لَمَفْعُولًا﴾	١٠٨	١٤٥
٨٥	﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾	١٠٠	٢٤٦
٨٦	﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾	١١٠	٢٢٨
الكهف			
٨٧	﴿الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾	١	٣٨١
٨٨	﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾	٣٧	٣٨١
٨٩	﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾	٦٣	٣٨٢
٩٠	﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾	١٤٠-١٣٩	٢٣٣
مريم			
٩١	﴿كُن فَيَكُونُ وَإِنَّ اللهَ رَبِّي﴾	٣٥	٣٥
٩٢	﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾	٤٦	٢٣٢
٩٣	﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	٦٩	١٣٩/٣٩
٩٤	﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾	٩٣	٢٥٩
طه			
٩٥	﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾	٨٩	٢٣٤
٩٦	﴿لا مِساسَ﴾	٩٧	٢٦٨
٩٧	﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا﴾	١١٢	٢٣٣

٩٨	﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾	١١٨-١١٩	١٨٨
الأنبياء			
٩٩	﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	٣	١٣٣
١٠٠	﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾	٣٤	٢٣٧
الحج			
١٠١	﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾	٥	٢٢٧
١٠٢	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	٦٣	٢٢٦
١٠٣	﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	٧٢	١٣٣
المؤمنون			
١٠٤	﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُه﴾	٣٢ /٢٣	١٣٠
١٠٥	﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا﴾	٣٥	١٩٤
١٠٦	﴿وإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾	٥٢	١٩١/٣٨
١٠٧	﴿وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾	٥٨	٢٧٧
النور			
١٠٨	﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾	٩	١٤٣
الشعراء			
١٠٩	﴿فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٦	٢٥٧
١١٠	﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُون﴾	١١٩	٢٦٧
النمل			
١١١	﴿نُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾	٨	١٤٣
١١٢	﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	٩	٢٨٠
١١٣	﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾	٤٧	٢٨٥
١١٤	﴿رَدِفَ لَكُم﴾	٧٢	٢٠٠

١١٥	﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	٨٤	٢٤٩
١١٦	﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾	٩٠	٢٣٣
	الروم		
١١٧	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾	٤	٢٠١
١١٨	﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٢٣١
١١٩	﴿لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾	٥١	٢٤٤
	لقمان		
١٢٠	﴿وَلَوْ أَنَّما في الأرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾	٢٧	٢٤٧
	السجدة		
١٢١	﴿الم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾	٣	٢٤٨
١٢٢	﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾	١٦	٢٨٨
	الأحزاب		
١٢٣	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾	٥٦	١٤٢
١٢٤	﴿لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض﴾	٦٠	٢٤٣
١٢٥	﴿وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا﴾	٦١	٢٨٥
	فاطر		
١٢٦	﴿لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾	٣٦	٢٥٠/٢٤٩
	يس		
١٢٧	﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾	٣١	١٩٢
١٢٨	﴿أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُون﴾	٨٢	٢٢٦
	الصافات		
١٢٩	﴿وَإِنْ كانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾	١٦٧	١٤٥

ص			
١٣٠	﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	١٣٢
الزمر			
١٣١	﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	٣٣	٢٠٣
غافر			
١٣٢	﴿كُن فيَكُونُ أَلَمْ تَرَ إِلَى الذين يُجَادِلُونَ﴾	٦٨	٢٢٦
فصلت			
١٣٣	﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾	١١	٢٦٥
١٣٤	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾	١٧	٣١٧
١٣٥	﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾	٣٠	٢٨٨
الزخرف			
١٣٦	﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾	٣٥	٢٤٣
الدخان			
١٣٧	﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ﴾	٤٧	٢٨١
الأحقاف			
١٣٨	﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾	٢٦	١٣٦
١٣٩	﴿على أن يحيي الموتى﴾	٣٣	٢٧٣/١١٧
١٤٠	﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ۚ بَلَاغٌ﴾	٣٥	١٣٣
الفتح			
١٤١	﴿عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾	١٠	٢٨١
النجم			
١٤٢	﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾	١٩	٢٦٩
١٤٣	﴿وأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾	٣٩	١٤٣
الحشر			
١٤٤	﴿لأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾	١٣	١٢٥

١٤٥	﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾	١٧	١٩٤
الصف			
١٤٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾	١١-١٠	٢٣٨
المنافقون			
١٤٧	﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾	١٠	٢٣٩
القمر			
١٤٨	﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾	٧	٢٥٣
١٤٩	﴿مُدَّكِر﴾	١٥	٢٨٦
الرحمن			
١٥٠	﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾	٤٨	٢٤٦
الواقعة			
١٥١	﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾	٩١-٩٠	٢٣٦
التغابن			
١٥٢	﴿وَإِلَيْهِ الْمَصِير﴾	٣	٢٨١
الملك			
١٥٣	﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾	٢٠	١٩٧/١٣٦
القلم			
١٥٤	﴿خَاشِعَةً أَبْصَارُهم﴾	٤٣	٢٥٣
١٥٥	﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا﴾	٤٦	٢٤٩
الحاقة			
١٥٦	﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾	٣٠	٢٨٢
١٥٧	﴿وما منكم من أحدٍ عنه حاجزين﴾	٤٣	٢٩
١٥٨	﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾	٤٧	١٣٢

المعارج			
١٥٩	﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا يُبَصَّرُونَهُمْ﴾	١٠-١١	٢٥٧
نوح			
١٦٠	﴿مما خطيئاتهم﴾	٢٥	٢١٢/٩٣/٥١
الجن			
١٦١	﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾	١٨	١٩٢/٣١
المزمل			
١٦٢	﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	٢	٢٨٥
١٦٣	﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ﴾	٢	٢٨٤
١٦٤	﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾	١٨	٢٦٤
١٦٥	﴿علمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾	٢٠	١٤٣
القيامة			
١٦٦	﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾	١٠	٢٧٩
المرسلات			
١٦٧	﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾	١١	٢٨٢
١٦٨	﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾	٣٥	٢٢١
الانفطار			
١٦٩	﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾	١	٢٣٠
الانشقاق			
١٧٠	﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾	١	٢٣٠/٢١١/٤٠
البروج			
١٧١	﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾	١٣	٢٨٠
الطارق			
١٧٢	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	٤	١٤٤/١٣٧
البلد			
١٧٣	﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾	١٤-١٥	٢٥٤

الليل			
١٧٤	﴿وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ وَالأولَى﴾	١٣	١٨٨/١٢٥
الضحى			
١٧٥	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	٥	١٢٥
القدر			
١٧٦	﴿حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ﴾	٤	٢٧٩
١٧٧	﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾	٤	٢٨٨
قريش			
١٧٨	﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾	١	١٩١/٣٠
الكافرون			
١٧٩	﴿لِيَ دِينِ﴾	٦	١٢٠

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

مسلسل	المثل والقول المأثور	الصفحة
١	هذا بسرا أطيب منه رطبا	٣١
٢	إنْ لا صالحِ فطالِحِ	٣٠١/٦٢
٣	طاب الخشكنان	٨٢
٤	اجتمعتِ أهل اليمامة	١٠٧
٥	قد كان من مطر وكان من حديث	١١٧
٦	هذا تأبّط شرّا قد جاء ورأيت تأبّط شرّا، ومررت بتأبّط شرا، وهذا برق نحره، ورأيت برق نحره ومررت ببرق	٢٠٣
٧	قد وضعا رحالهما	٢٧٦
٨	أَدَمَ يَأْدَم أَدَمَة	٢٧٧
٩	عَسى الْغُوَيْرُ أبْؤُسًا	٥٤
١٠	حَيْص بَيْصَ	٥٤
١١	أيادِي سَبَا	٥٥

فهرس الأشعار

المسلسل	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١	الأَعْدَاءُ	الخفيف	الحارث بن حلزة	١١٢
٢	شوائِهِ	الطويل	أبو النجم	١٨٧
٣	لغَرِيبُ	الطويل	ضابئ بن الحارث	٥٢-١٤٢
٤	حبّا	الرجز	لراجز من بني طهية	٢٢٩
٥	تحلب	الطويل	للأسدي	٢٠٤
٦	عَجَبِ	البسيط	مجهول القائل	٢١٤-٢٩٢
٧	الفُراتِ	الوافر	يزيد بن الصعق	٢٠٢
٨	مُخْلِدِي	الطويل	طرفة بن العبد	٢٠٥
٩	مَزَادَةَ	مجزوء الكامل	مجهول القائل	٢١٧
١٠	مثبتا	الرجز	ابن مالك	٢٩٢
١١	لَمْ أحْجُجِ	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٥٠-٦٧
١٢	الفراريجِ	البسيط	مجهول القائل	٢١٥/٢١٢/٥١
١٣	أَنهَجا	الرجز	للعجاج	٢٠٤
١٤	فأَستَرِيحَا	الوافر	المغيرة بن حبناء	٢٢٤
١٥	المتعمد	الكامل	عاتكة بن زيد	١٤٥
١٦	صبرِ	الوافر	مجهول القائل	٤٦
١٧	مِن عارِ	البسيط	سالم بن دارة	١٥٩
١٨	الْعِيسُ	الرجز	عامر بن الحارث	١٧٦
١٩	أجْزَعا	الطويل	دريد بن الصمة	٤٦
٢٠	أَشْنعًا	الطويل	عمر بن شأس الجاهلي	١٥٩
٢١	فَتَسَرَّعا	الطويل	الراعي النميري	٢٣٥
٢٢	ومُرْهِفُ/مزعف	الطويل	الفرزدق	٥٠
٢٣	فَريقٌ	الرمل	المفضل النكري	٢٥٧/٤٩
٢٤	شِقَاقِ	الوافر	بشر بن أبي خازم	١٩٠
٢٥	الضابط	المتقارب	أسامة بن الحارث الهذلي	٤٧

٢٦	الحِيَلُ	البسيط	الأعشى	٤٧
٢٧	مبذولًا	الكامل	مجهول القائل	٥٢/٤٩
٢٨	الباطِلِ	الكامل	جرير	٥٠/٣٤
٢٩	فَضْلِ	الطويل	للنجاشي الحارثي	٩٩/٥٨
٣٠	وَيَنْتَعِلُ	البسيط	الأعشى	١٩٩
٣١	بعَسِيلِ	الطويل	مجهول المؤلف	٢١٧
٣٢	يَفْعَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٣٠
٣٣	عالي	الطويل	امرؤ القيس	٢٦٢
٣٤	الضَّراغِمِ	الطويل	الفرزدق	١٣٦/٤٧/٣٨
٣٥	الكريمُ	الطويل	النابغة الجعدي	٤٧
٣٦	وَحَميمُ	الطويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	١٣٤
٣٧	وأزنما	الطويل	العوّام بن عبد عمرو	٢٤٧
٣٨	الْمَقِيلِ	الوافر	المرار بن منقذ التميمي	٢٥٥
٣٩	الفَرْقدانِ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	١٧٩
٤٠	تَحْنانا	البسيط	جرير بن عطية	١٨٤
٤١	غُرابُها	الطويل	مجهول القائل	٤٩
٤٢	سِهامُها	الكامل	لبيد بن ربيعة	١٨١
٤٣	أَقِيلُها	الطويل	كثير بن عزة	١٨٥
٤٤	صديقِها	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٥٧
٤٥	نَبِّئِنِي	الوافر	أبو بكر العنبري	١٨٣
٤٦	ناهِيا	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس	١١٦
٤٧	اعتِصاري	الرمل	عدي بن زيد العبادي	٢٤٧
٤٨	الأَوَاقِي	الخفيف	المهلهل بن ربيعة	٢٥٩